T O N Y S M I T H

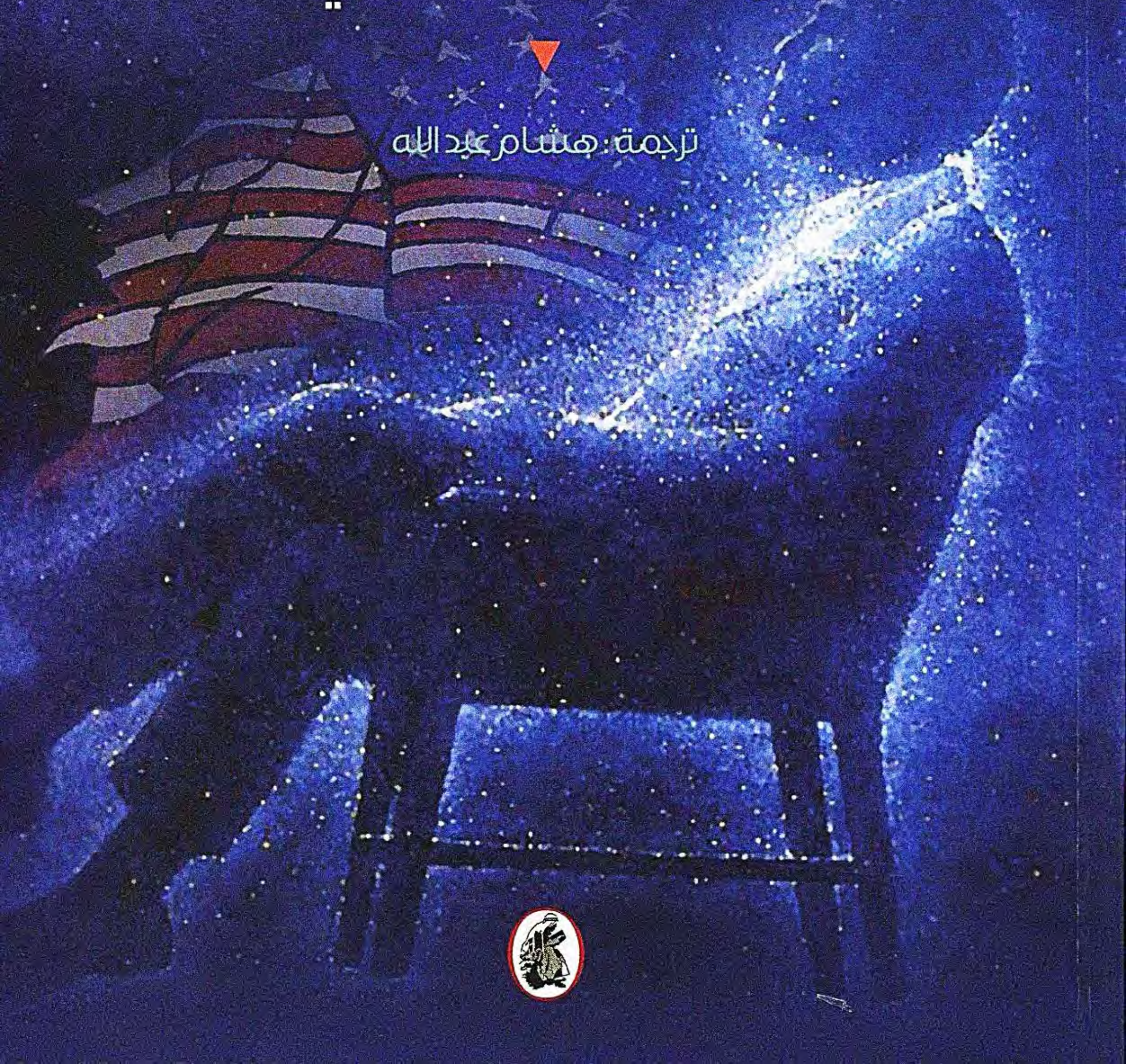
POLITICS

توني سميث

حلف مع الشيطان

سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكيّ

ترجمة: هشام عبد الله



حلف مع الشيطان

سعي واشنطن لسيادة العالم
وخيانة الوعد الأمريكي

هذه هي الترجمة العربيّة الكاملة لكتاب :
A PACT WITH THE DEVIL

Routledge 2006

حلف مع الشيطان : سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكيّ / دراسات ـ سياسة
توني سميث / مؤلّف من الولايات المتّحدة الأمريكيّة
ترجمه عن الإنجليزيّة : هشام عبد الله / مترجم من الأردنّ
الطبعة الأولى ، 2010

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص.ب 5460-11 ، هاتفاكس : 00961 1 752308 / 751438
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب 9157 ، هاتف 00962 6 5605432 ، هاتفاكس 00962 6 5685501
e-mail : info@airpbooks.com
موقع الدار الإلكترونيّ: www.airpbooks.com
الإشراف الفنّي وتصميم الغلاف :
®
لوحة الغلاف : **ڤيسلاف فالكوسكي / بولندة**
الصفّ الضوئيّ : **المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر / بيروت ، لبنان**
التنفيذ الطباعيّ : **ديمو برس / بيروت ، لبنان**

ISBN 978-9953-36-344-7

سياسة
POLITICS

توني سميث

حلف مع الشيطان

سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكيّ

ترجمة: هشام عبد الله

إلى دافيد أوفال ورون ستيل
رفاق الكفاح الدائمين

المحتويات

وَكَانَت الْحَيَّةُ أحْيَلَ جَميع حَيَوَانَات الْبَرِّيَّة الَّتي عَملَهَا الرَّبُّ الإله فَقَالَتْ لِلْمَرْأَةِ : «أحقا قَالَ اللهُ لا تأكلا مِنْ كُلِّ شَجَرِ الْجَنَّةِ؟»

فَرَات المرأة أن الشَّجَرَةَ جَيِّدَةٌ للأكل وإنها بَهجَةٌ لِلْعُيُون وَانَّ الشَّجَرَةَ شَهِيَّةٌ لِلنَّظَر . فأخذت مِنْ ثَمَرِهَا وَأَكَلَتْ وَأعْطَتْ رَجُلَهَا أيضا مَعَهَا فَأَكَلَ .»

وَقَالَ لِلْمَرْأة : «تَكْثيرا أكَثِّرُ أتْعَابَ حَبَلِك . . . وقال لآدم . . . بِعَرَقِ وَجْهِكَ تَأكُلُ خُبْزا حَتَّى تَعُودَ إلى الأرْضِ الَّتِي أخِذْتَ مِنْهَا . لأنَّكَ تُرَابٌ وَالَى تُرَابٍ تَعُود . . . فَأخْرَجَهُ الرَّبُّ الإله مِنْ جَنَّةِ عَدْنٍ .»

الإصحاح ٣

تمهيد

إذا قدر لنا أن نبيد ، فإن قسوة العدو لن تكون إلا السبب الثاني للكارثة . السبب الأول قد يكون أن قوى الأمة العظيمة كانت موجهة بعيون عميت بصيرتها عن أن ترى مخاطر الصراع ، ولن يكون العمى ناتجا عن حادث سببته الطبيعة أو التاريخ ، بل الكراهية والأمجاد الفارغة .

رينولد نيبور ، «سخرية التاريخ الأميركي» ، ١٩٥٢ .

عندما وصلت إلى بيرلي جايتس ، كان السؤال الذي كنت أخشاه من سان بيتر هو كيف ، بالرغم من الدليل الذي وفرته الحرب في العراق ، كنت ساذجا إلى حد وضع الكثير من الجهد الفكري لدعم الديمقراطية الليبرالية الدولية- الإيمان بأن رعاية حقوق الإنسان والحكومات الديمقراطية في الخارج سيكون له دور بارز في صنع السياسة الخارجية الأميركية . لا أعتقد أنني كنت من ضمن أعظم المذنبين الليبراليين- الكثيرون منهم سأذكرهم في هذا الكتاب- الذين كانوا على ثقة لا أساس لها بأن رسالة أميركا هي فقط الترويج للخلاص العالمي من خلال الحكومات الديمقراطية ، ليس من أجل الشعوب الأجنبية وحسب ، بل من أجل أمننا القومي والسلام العالمي أيضا . كنت أعلم على الدوام أن هناك ضحايا للتوسع في نشر القوة الأميركية- في عدم الاهتمام بضحايا العولمة الاقتصادية ، في الحروب مثل فيتنام ، أو من خلال التدخل كما في غواتيمالا وإيران- بغض النظر عن التبريرات المقدمة بأن تلك النتائج هي نتاج ثانوي مؤسف للصراع من أجل «عالم حر» . (١)

وكنت أخشى دائما أن تخسر الولايات المتحدة ، في غمرة شعورها بأنها على حق ، الانتباه لحدود قوتها ، وهي مسألة مهمة حيث لم أتوقع أن تستقبل رسالة

التقدم من خلال اعتناق العقيدة الليبرالية في أماكن أخرى بالحماس نفسه الذي استقبلت به في دول أخرى مثل جمهورية التشيك ، أو هنغاريا ، أو سلوفينيا بعد سقوط الستار الحديدي . في أماكن أخرى ، كان من المؤكد أن تناهض المقاومة الوطنية القائمة على الخوف من المصالح الخاصة الأميركية ، والافتخار بالماضي التليد الليبرالية الديمقراطية ودعوتها لأن تكون الطريقة الوحيدة المشروعة للحكم ، خاصة عندما كان واضحا أن وجود مثل هذه الدولة يفترض مسبقا تغييرا جذريا في حياتها الاجتماعية والثقافية . وقد تعترض الطريق فوضى مؤلمة إذا حاولت الولايات المتحدة القضاء على أناس قد ينقلبوا على بعضهم البعض بدافع من غضبهم أو مخاوفهم العرقية-الدينية . بالنظر إلى عوائق «قارب الديمقراطية المسلح» هذه ، شعرت أن من الواجب نصح واشنطن بأن تكون انتقائية فيما توليه من أهمية لحقوق الإنسان والترويج للديمقراطية ، والعمل بحذر حسب الزمان والمكان .

مثل هذا الموقف ينطبق تماما على الشرق الأوسط . فلماذا يتوقع المرء أن تقع هذه المنطقة تحت سيطرة مذهب غريب مثل الديمقراطية الليبرالية في حين أن كل ما خبرته لمدة طويلة كان اجتياحا خارجيا جرى تحديدا لتحقيق مصالح خاصة؟ فما الذي تكشّف لشعوب الشرق الأوسط من قوة الولايات المتحدة لحملها على الاعتقاد بأن الأميركيين قادمين كمحررين وليس كغزاة؟ حتى بالنسبة لبعض المثقفين العرب الميالين إلى فكرة التحرر سياسيا ، واجتماعيا ، واقتصاديا ، ما هو احتمال أن يغير هؤلاء الناس أنفسهم بسهولة بهذا الشكل الجذري؟ ألا يمكن في إطار جهودهم لاستبدال أنظمة حكم سلطوية ضيقة بحكومة ديمقراطية ذات قاعدة عريضة ، أن تظهر أشكال جديدة من الأنظمة الشعبية ، العسكرتارية ، والفاشية القومية الجديدة بدلا من أنظمة ليبرالية دستورية صديقة للمصالح والقيم الأميركية؟

هذه الاعتبارات أقنعتني ألا آخذ على محمل الجد مزاعم مذهب بوش ، التي تذرع بها لشن حرب العراق ، تماما كما خرجت حواء من ضلع آدم ، والتي يمكن بواسطتها توقع شن حروب قادمة . صعقني تصميم إدارة بوش على أن تستخدم بشكل أحادي الجانب واستباقي ما وصفته مرارا وتكرارا في العام ٢٠٠٢ بأنه القوة العسكرية الأميركية «الأكبر من التحدي» بهدف توسيع الحكم الديمقراطي واقتصاد السوق المفتوح بوصفه «النموذج الوحيد الدائم» للسلام والتقدم في الشؤون العالمية ، لأنه مطلب مبالغ فيه ولا يمكن لصبر التاريخ أن يتحمله .

رغم كوني ليبرالياً ، فقد انتابني القلق مما استشعرت أنه قناعة أيديولوجية مسمومة تتبلور لدى الليبراليين الدوليين من خارج الحزب الجمهوري خلال تسعينات القرن العشرين . وبفضل الابتكارات المفاهيمية التي ابتدعوها خلال تلك السنوات في فهمهم للتاريخ والسياسة ، فإن هؤلاء الليبراليين الجدد ، الذين نعتوا فيما بعد بأنهم «صقور ليبراليين» ، دعموا غزو العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ ، وطوروا تلك القناعة الراسخة بأنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي صار مدّ التاريخ معهم . وليس أن الولايات المتحدة كديمقراطية ليبرالية قد انتصرت بعد انهيار جدار برلين في العام ١٩٨٩ . الآن جاءت لحظة الفعل لواشنطن كي تواصل نشر حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي لخلق ما تصور الفيلسوف الألماني إيمانويل كنت في أواخر القرن الثامن عشر بأنه «السلام الدائم» ، حتى إذا كانت المهمة تتطلب استخدام القوة .

في الوطن تجمعت سحب العاصفة التي أطلق عليها ساموبل هنتنجتون في أواسط تسعينات القرن العشرين ، «صراع الحضارات» القائمة على شعور عميق بالاختلاف الثقافي والعقائدي .(٢) فهل يكون الترويج للديمقراطية مثالا على تعزيز مثل هذا الصراع؟ العالم «المتمدن» القائم على مبادئ كنت سينقض على «البرابرة» الذين يعيشون في دولة الطبيعة التي تحدث عنها هوبس ، لحماية نفسه من القبائل المعادية وإنقاذ تلك الشعوب من نفسها ومن مصيرها القاسي بالعيش تحت حكم الاستبداد . إنها مهزلة تاريخية قيد الصنع يغذي فيها الليبراليون مشاكل الفوضى العالمية التي يدعون أنهم يعرفون كيف يعالجونها .

بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ، عندما رفضت طالبان التعاون مع واشنطن لتسليم أسامة بن لادن ، كان غزو أفغانستان مشروعا ، بل حتميا في الواقع . لكن لماذا الانقضاض على العراق؟ الأسباب التي قدمت- بأن لدى صدام حسين أسلحة دمار شامل أو أنه كان على علاقة مع القاعدة- يجب ألا تستوقفنا . عمليا ليس هناك من يعتقد اليوم بأن ذلك كان السبب الرئيسي لذهاب أميركا إلى الحرب ، رغم أن بعض كبار المسؤولين شكّوا بوجود مثل هذه الأسلحة أو العلاقة . فهذا لم يكن سوى ذريعة لتأكيد السيادة الأميركية ، التفوق في الشؤون العالمية أكدته واشنطن ليس في المجال العسكري وحسب ، بل الأيديولوجي أيضا ، مع برنامج عمل وضعته لكسب السلام بعد أن تكون قد كسبت الحرب .

الجمع بين الاقتناع بأن أميركا تمتلك قوة لا منافس لها والاعتقاد بصواب

توجهها ، وخدمة مصالحها ، والتأكيدات التي أعمت بصيرتها بأنها تمتلك خطة كبرى يمكن بواسطتها إعادة ترتيب الأنظمة المحلية الأجنبية ، وكنتيجة ربما لإعادة ترتيب النظام العالمي كله ، كان مذهب بوش إشارة صارخة على العجرفة الإمبريالية . وعندما لم يجد فريق مفتشي الأمم المتحدة بقيادة هانس بليكس أي أسلحة للدمار الشامل في العراق في بداية العام ٢٠٠٣ ، وحين تساءل المجتمع الدولي عن سبب الهرولة للحرب ، فقد بدا لي قرار الغزو نوعا من جنون العظمة المؤكد .

الفرق بين غزو صربيا في تسعينات القرن العشرين- وهي سياسة كنت قد أيدتها وشعرت بأنه كان يجب على الرئيس بيل كلينتون القيام بذلك في وقت أبكر مما فعل- كان مختلفا جدا عن اجتياح العراق . ليس لأن العراق كان مهمة أصعب بكثير من البلقان (التي لم تكن سهلة بحد ذاتها) وحسب ، بل لأنه كان يرتبط بأفكار عن إعادة تشكيل «الشرق الأوسط الأوسع» ومن ثم ضمان إحكام القبضة على التطورات السياسية في مجالات أبعد- وهو طموح أحمق تجاوز بكثير القدرات الأميركية والمشاعر الأجنبية . لذلك كان قرار الإطاحة بصدام عملا مختلفا جدا من حيث الحجم من الإطاحة بسلوبودان ميلوسيفتش .

إلا أنه مع انتشار حجة أن «مستقبل الحرية» هو المعرض للخطر ، انضم الحزب الديمقراطي إلى الصف المؤيد لحرب العراق بقوة . هيلاري كلينتون ، وجوزيف بايدن ، وجوزيف ليبرمان ، وريتشارد هولبروك (إضافة إلى العديد من الشخصيات البارزة) ، كل هؤلاء دعموا من قبل معهد ليس له من دلالات اسمه شيء ، هو «معهد السياسة التقدمية» ، خزان الأفكار الذي وصف نفسه بأنه مجلس القيادة الديمقراطية . هذه المجموعة من الديمقراطيين الذين اجتمعوا لانتقاد إدارة بوش على تخبطها في غزو العراق- لكن ليس الإعداد للحرب في المقام الأول ، ولا في التفكير بالقيام بغزوات أخرى بعدها . ويبدو أنه لم يكن لدى هؤلاء الديمقراطيين أي شك بوجوب أن تكون صرخة المعركة كما عرّفتها إدارة بوش- نصرا أميركيا تعريفه هو نشر الديمقراطية في العراق وحمل راية الحرية إلى أماكن أبعد من ذلك . وكان هدفهم في العام ٢٠٠٢ ، وما زال كذلك في العام ٢٠٠٦ ، تأكيد السيادة الأميركية على العالم أجمع تحت مظلة التفوق العسكري لهذا البلد ، وخطته لفرض النظام بناء على توسيع مجال ديمقراطية السوق .

الخلفية الفكرية لقناعات قادة الحزب الديمقراطي هؤلاء كانت مستقلة عن

مفكري المحافظين الجدد المحيطين بالرئيس بوش . الواقع أن العديد من الحجج البارعة التي كانت تدعم شن الحرب من أجل الترويج للديمقراطية لم تأت من واشنطن الرسمية ، حيث اختيرت العبارات التي قدمها المحافظون الجدد بعناية وذكاء ، مع أنها نادرا ما كانت أصلية . فقد خرجت من الليبراليين الجدد في خزانات أفكارهم ، وجامعاتهم ، ومنظماتهم غير الحكومية . هنا خلال تسعينات القرن العشرين ، طور الباحثون من الليبراليين الجدد ، والباحثين الناشطين ، والناشطين عامة حجة بلغت حد الكمال للإمبريالية الليبرالية جاهزة للاستخدام عندما يسيطر الفريق الطامع في السلطة على زمام الأمور في واشنطن . إدارة بيل كلينتون تجنبت الإغراءات التي قدمتها حججهم- أو أنها كانت غارقة بمشاكلها الداخلية بحيث أنها لم تتمكن من العمل- لكن إدارة الرئيس بوش التواقة للضغط على الزناد ، والتي تريد ترك بصمتها على التاريخ ، اعتنقتها بحماس .

تركيزي في الصفحات التالية يتعلق بمسؤولية هؤلاء الليبراليين الدوليين من الوسط واليسار- علاوة على من اشتهروا باسم المحافظين الجدد- لتقديمهم الدعامات الفكرية للغزو بالاعتماد على حجة الترويج للديمقراطية . هؤلاء الليبراليون الجدد ، أو الويلسونيون الجدد كما يمكن أن ندعوهم نسبة للرئيس الديمقراطي ودرو ويلسون (١٩١٣- ١٩٢١) ، الذي كان أول من طرح خطة عالمية للترويج للديمقراطية ، طرحوا مجموعة قوية من الأسباب المتشابكة في تسعينات القرن العشرين تحمل على الاعتقاد بأن لحظة الديمقراطية قد أزفت أخيرا لتعم العالم . ومع نهاية الحرب الباردة صار في وسع الليبراليين الجدد التقدم إلى الأمام وفرد أجنحتهم . لم يعودوا مبعدين في موقع خلفي بسبب سياسة الاحتواء ، بل صار في وسعهم في السنوات الأولى من حكم كلينتون الادعاء بأن لهم مهمة عالمية للترويج «لتوسيع ديمقراطية السوق» .

خلال تسعينات القرن العشرين ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، طور الليبراليون الجدد العاملين في نظرية العلاقات الدولية مبررات حول السبب في أن أمن أميركا سيتعزز إذا انتشرت الحكومات الديمقراطية في العالم أجمع . نظرية السلام الديمقراطي ، الاسم الذي أطلقوه على مقدمتهم المنطقية ، كانت رواية علمية زائفة عن شؤون العالم ترى في نفسها المبشر الفكري لعصر جديد من تاريخ العالم ، عصر سينبلج عن حقبة جديدة من السلام الدائم القائم على حكومات ديمقراطية ، مع أسواق اقتصادية مفتوحة ومتكاملة ، ومشاركة في المنظمات متعددة الجنسيات .

قضية أن يتمكن هذا الموقف من ادعاء قيامه على مرتكزات علمية ، وأن يتلفع بعباءة فلسفة كنت ، لم يكن عنصرا صغيرا فيما يمثله من جاذبية- أو فيما يمثله من خطر .

خلال الفترة نفسها ، أكد لنا الويلسونيون الجدد العاملون في حقل تطوير السياسات المقارنة بأن دمقرطة الشعوب الرازحة تحت الحكم السلطوي هي مهمة أسهل مما اعتقدت الأجيال السابقة . فللديمقراطية جاذبية عالمية ، كما ادعوا . وحين يتبنى قادة عظام أفكارا عظيمة في اللحظات التاريخية الحاسمة ، فإن تغيرا خطيرا يمكن أن يكون النتيجة .

أخيرا ، أخبرنا الضليعون في القانون من الليبراليين الجدد الدوليين بأن مفهوم السيادة كما هو في القانون الدولي لا يوفر حصانة للدول المتورطة في أعمال مدبرة لانتهاك حقوق الإنسان ، أو تكديس أسلحة الدمار الشامل من هجمات ضدها . بل أن هذه دول «خارجة على القانون» ، دول منبوذة يجدر بالتحالفات الديمقراطية أن تهاجمها مع جواز اجتياحها وتحرير سياساتها .

في الواقع ، قسم الليبراليون الجدد العالم إلى ثلاثة مجالات . تأتي في المقدمة منطقة السلام الديمقراطي التي تسكنها ديمقراطيات السوق الحر لحقبة «ما بعد التاريخ» ، شعوب تحررت من العيش في دولة الطبيعة وتمكنت بالتالي من تجسيد القضايا الإنسانية وهي بالتالي قادرة على التمتع بسلام دائم . وبوصف مجتمع الديمقراطيين بأنه الأول بين متساوين ، كما وصفته إدارة بيل كلينتون ، فإن الولايات المتحدة تتمتع بمكانة مهيمنة . أي أن واشنطن ليست بحاجة لفرض وجهات نظرها على أعضاء «الاتحاد السلمي» لأن شركائنا سوف يدركون بأن هناك مصلحة مشتركة في إتباع القيادة الأميركية .

المنطقة الثانية كانت أكثر إشكالية . الدول التي تبدي إشارات على التحرك نحو ديمقراطية السوق ، لكن التحول يتطلب وقتا . يتعين على واشنطن أن تفعل كل ما في وسعها لمساعدة تلك الدول على إتمام هذا التحول ، مع تفاهم بأن تحولها هو من مصلحة الجميع .

المنطقة الثالثة تتكون من دول ومنظمات معادية بشدة لعالم ديمقراطية السوق . هؤلاء الأعداء لا يمكن الوثوق بهم وتجب مهاجمتهم وتحويلهم بالقوة إلى أنظمة ديمقراطية بموجب شروط مذهب جديد اسمه «الحرب العادلة» وضعه مفكرو الليبراليون الجدد . في تلك الأمثلة ، من الواضح أن أميركا ستعمل كقوة إمبريالية ،

وتجعل الشعوب الأجنبية تخضع لأشكال من التنظيم السياسي توضحه واشنطن .[٣]

وكما سوف نرى في الفصل ٤ وحتى الفصل ٧ ، فإن هذا التصور ثلاثي الأطراف للمشهد العالمي ليس خريطة عقلية فرضتها أنا على الفكر الليبرالي الجديد . جون راولز ، الذي يعتبر أبرز فيلسوف سياسي ليبرالي أنتجته الولايات المتحدة ، قسم العالم إلى أنظمة ليبرالية قادرة على أن تكون أعضاء ملتزمة بالقانون في «مجتمع الشعوب» ، و«هيئات حاكمة محترمة نسبيا» ، و«خارجين على القانون» . وفي حين أبدى نية حسنة تجاه «الهيئات الحاكمة المحترمة نسبيا» ومعاملتها على أساس أنهم أعضاء متساوين في المجتمع الدولي ، فقد كانت فرضيته بأن الليبراليين قد يضطرون إلى شن الحرب على الخارجين على القانون ، وأن يتبع ذلك إجبارهم على التحول إلى الطرق الديمقراطية الليبرالية .[٤]

راولز لم يكن يتحدث عن نفسه . فهذا التصنيف الثلاثي لدول العالم ينبع مباشرة من نهر أعظم بكثير من جدل الليبراليين الجدد غداة انتهاء الحرب الباردة التي حددت بشكل أساسي ملامح فكره السياسي . توفي راولز في العام ٢٠٠٢ ، وليس ثمة سبب يحملنا على الاعتقاد بأنه كان يحبذ شن حرب على العراق . من المؤكد أنه كان سيصدم بالغزو الفعلي للبلد ، بدءا من سلب إدارته العامة وانتهاء بغرف التعذيب التي كان يديرها الأميركيون . إلا أن من الواضح أن حزب الحرب استولى على أفكار راولز .[٥] وعلى هدي هذه الخطى سار العديد من الليبراليين الجدد الذين ما زالوا حتى اليوم يدينون سلوك إدارة بوش في الحرب ، وفي الوقت نفسه ، دون أن يرفضوا سواء فكرة الغزو نفسها أو أن العراق كان الأول في سلسلة من الأعمال الإمبريالية التقدمية التي قد تخوضها الولايات المتحدة .

ما ستكشفه الفصول التالية هو أنه تحت رعاية الليبراليين الجدد ولدت أيديولوجية شاملة متماسكة للإمبريالية الليبرالية في تسعينات القرن العشرين . منظور الليبراليين الجدد حول كيف يمكن إدارة نظام إمبريالي نوقش بدقة أكبر من أي شيء اقترب المحافظون الجدد- الذين كانوا يديرون مؤسسة السياسة الخارجية في واشنطن بعد تولي جورج دبليو . بوش السلطة في العام ٢٠٠١- من وضع تفاصيله . من المؤكد أن الليبراليين الجدد افتقروا للقدرة على تبرير العمل الأحادي الجانب الذي قامت به واشنطن بالاستيلاء على معتقداتهم . وكانت تلك حجة وفرها المحافظون الجدد .

في ظل الصدمة الوطنية التي حدثت في أعقاب هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر

٢٠٠١ ، جرى ترتيب زواج محرم بين أبناء عمومة من الدرجة الأولى . حدثت الجولة الأولى من تنامي التفاعل بين المحافظين الجدد والليبراليين الجدد في الخلاف حول ما يجب فعله مع ميلوسيفتش . إصرار المحافظين الجدد على أن لا شيء يمكن أن يحدث من دون قيادة أميركية كان مقنعا ، فقد تطلب الأمر ، في الواقع ، عملا حازما من واشنطن لعزل الديكتاتور الصربي . لكن ما كان أقل إقناعا ، هو إشارة الليبراليين الجدد إلى التعاون متعدد الأطراف كمفتاح للنجاح في المهمة . الجولة الثانية ، كانت بعد هجمات ٩/١١ ، ودارت حول صدام حسين . هنا أيضا ، كان لدى المحافظين الجدد خطة جاهزة ، وهي خطة تبناها العديد من الليبراليين ، رغم أن العديدين منهم تبنوها على مضض . في وسع أميركا أن تعمل بفاعلية وحدها .

على أية حال ، لم يكن المحافظون الجدد يعملون وحدهم . من الناحية الفكرية ، كان زواجهم قد تم مع الليبراليين الجدد ، صهر أفكار الجانبين كانت نتيجته مذهب بوش ، الذي تبلور في العام ٢٠٠٢ بعد هجمات ٩/١١ . ثمة أسباب ، يمكن أن نعيد تقييمها مجددا . إن الزواج بين أبناء العم من الدرجة الأولى ممنوع في الولايات المتحدة الآن . وكما تشير بنود المذهب ، فإن احتمالية حدوث تبدل جيني في الذرية نتيجة رابط الزواج هذا أعلى من أن يبرر المخاطرة .

فهل أدرك الليبراليون الجدد ما الذي أنتجوه فكريا وإلى أين يتجهون سياسيا؟ ربما لا . من المؤكد أن العديدين منهم كانوا يغسلون أيدهم تبرؤا من أي مشاركة في الغزو بعد سنتين من حدوثه . لكن آخرين بقوا على المسار نفسه . وقد فعلوا ذلك لأسباب وجيهة ، لأن نتيجة أعمالهم خلال العقد الماضي كانت صياغة مبرر مدروس لما يمكن أن يسمى حربا عادلة وحروب تحرر وطني . الآن قد تصبح واشنطن قوة ثورية ، مصممة على استخدام نافذة الفرص التي لديها من الناحيتين العسكرية والأيديولوجية لخلق بنية من الشؤون العالمية قادرة على حماية الأمن الأميركي وأن توفر من خلال الحرب ما كانت على ثقة بأنه سيكون حقبة طويلة من السلام .

النتيجة كانت وضع الأساس الفكري لإجماع سياسي من الحزبين قائم على أجندة أيديولوجية مشتركة . العناصر الرئيسية في الحزب الديمقراطي قد توافق على المهمة المستحيلة التي طرحها مذهب بوش لتبرز فقط دور الأيدولوجيا في تنظيم السياسة الخارجية الأميركية . وكما قال توماس فريدمان ، المراسل الأجنبي الذي يحظى بأكبر عدد من القراء في صحيفة نيويورك تايمز ، يوم ٣ آذار/ مارس ، ٢٠٠٦ ،

«غالبية الأميركيين ، وبشعور قوي غامض ، يفهمون دائما قيمة محاولة إقامة حكومة ديمقراطية في قلب العالم العربي . ولهذا السبب لم تكن هناك حركة قوية مناهضة للحرب» .

حلف مع الشيطان

يحدث الحلف مع الشيطان إذا تنازلنا عن السيطرة على روحنا الخالدة لقوة شريرة في مقابل توقع تحقيق هدف نرغب فيه بقوة ولا يمكن الحصول عليه إلا بهذا الاتفاق . أو بتعابير علمانية ، أن نخاطر بالمزرعة سعيا وراء السلطة وحيلها في خداع الذات ما يضعنا في الجانب الخطأ من التاريخ . لكن الطموح يثبت فشله الخاص . والتاريخ يعرقل الذين يحاولون وضعه تحت سيطرتهم ؛ فالخالق لا يمكن خداعه . وبذلك ، تفوز حية حواء .

سواء أبرمت صفقة فاوست لتحقيق ثروة وشهرة ذاتية أو من أجل خير عام صادق ، ففي كلتا الحالتين ، ما أن يحقق الذين يقومون بحسابات المراهنة هذه ما تتمناه قلوبهم ، فإنهم قد يتفوقون بذكائهم على الشيطان . لكن مقامرتهم تفشل دائما . ويفوز الشيطان في النهاية بأرواح من يعقدون مثل هذه الأحلاف لأنه يعرف أنه يستطيع الاعتماد على الله ، أو على التاريخ ، لمعاقبتهم على خطيئة التكبر .

السبب مألوف . فمهما كانت الدوافع الكامنة خلف مثل هذا الحلف ، فإن الموقعين عليه يدفعون لا محالة ثمنا باهظا لأنهم رغبوا فيما لا تسمح طبيعة وضعنا في الحصول عليه . آدم وحواء طردا من الجنة ، وإذلال بناة برج بابل ، ومواجهة ناثان للملك داوود لاعتقاده بأنه فوق القانون الإلهي- تلك هي دروس تقاليدنا الدينية لمعاقبة الكبرياء المتعجرفة ، وهي دروس يمكن فهمها على الفور بالتعابير العلمانية .

هذا الكتاب يتحدث عن اثنين من هذه الأحلاف . الأول ، لا مثيل له في تقاليد السياسة الخارجية لهذا البلد ، جاء على شكل مذهب بوش ، الذي سعى إلى استغلال التفوق العسكري الأميركي ضد أي خصوم يتصورهم ، والأهمية الأيديولوجية للجوء لرأسمالية السوق المفتوح- العولمة- والديمقراطية الليبرالية ، بهدف الهيمنة على النظام العالمي لأجيال مقبلة . هذا كان حلف مع الشيطان ، إن كان ثمة حلف من هذا النوع . وكما بيّن العنوان الفرعي لهذا الكتاب ، في سعي واشنطن للتسيد على العالم تكمن خيانة الوعد الأميركي . فقد رضخت أميركا لإغراءات

القوة العظمى للعب لعبتها ، والمقامرة بالمصير معتقدة أنها تستطيع ترك علامة دائمة على أحداث العالم . [٦] الهرولة إلى حرب العراق لوضع التاريخ تحت سيطرتها كان توضيحا مثاليا ليومنا هذا كما هو وارد في المثل القائل بأن التكبر يأتي قبل السقوط .

الخلف الثاني حدث عندما قام صقور الليبراليون الجدد ، الذين لم يدعموا طيلة معظم الوقت هذا الرئيس الجمهوري ، بعقد قضية مشتركة معه رغم ذلك . العديد من هؤلاء الصقور كانوا مستقلين سياسيا . لكن الأكثر نفوذا منهم حملوا أفكارهم من الجامعات الأميركية الرئيسية إلى الحزب الديمقراطي ، ليسيطروا فعليا على المكانة الفكرية العليا فيه . الليبراليين الجدد كانوا في الحزب الديمقراطي يوازون عمليا المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري ، فئة مؤيدة للحرب قادرة على أن تبين بطريقة تبدو مقنعة أن لحظة أميركا ذات القوة التي لا منافس لها تعني القيام بمهمة يتردد صداها عبر الأجيال بفضل رؤيتها وشجاعتها .

والنتيجة؟ نكسة مذهلة ليس لأميركا وحسب بل أيضا لليبرالية الدولية ودعوتها للترويج لحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية كمذهب للتحسن البشري . فكرة نبيلة لوثت . مهما كانت نتيجة هذه الحرب ، فسوف تبقى الولايات المتحدة قوة عظمى . لكن مذهبها في الهيمنة والسيطرة الإمبريالية من أجل تحقيق غايات تقدمية قد عاني من ارتكاسة لن تشفى منها قط على الأغلب . من المؤكد أن بعض الأفراد والمنظمات الليبرالية قد عارضوا الحرب وقد نجوا بشكل فردي من هذا التلوث . لكن البئر تسمم . وبجعل الليبرالية الدولية مذهب أميركا في القومية في حقبة الاستعمار ، فإن العديد من الناطقين المفوهين عرضوا للخطر بشكل لا رجاء فيه مستقبل هذا المذهب الذي كان تقدميا ذات يوم .

كيف تشكلت تلك الأفكار الإمبريالية على أسس من التفكير الليبرالي الديمقراطي الدولي؟ ولماذا كانت مخطئة؟ وما هي الدروس التي يمكن لدولة أكثر اعتدالا أن تستنتجها من هذه التجربة؟ هي موضوع هذا الكتاب .

كلمة شكر

خلال إعداد هذا الكتاب حصلت على مساعدة ضخمة من عدد من الأصدقاء القدامى . رونالد ستيل ودافيد فرومكن ، وهما مؤرخان لم تكن لهما أي علاقة بالليبرالية الدولية ، وشهدا الغرور وسوء استخدام هذه الأيديولوجية خلال أشهر من

هجمات ٩/١١ . وكذلك فعل زميلي جيفري تاليافيرو ، وهو عالم سياسي متخصص في السياسة الأميركية الخارجية وأستاذ في النظريات التي تقود هذا العلم في سعيه لفهم منطق أحداث العالم اليوم . وبالمثل رأى ستانلي هوفمان- المزعج بانتقاداته دائما ، الليبرالي بصحبة الواقعيين ، والواقعي في صحبة الليبراليين- على الفور المسار المدمر للذات الذي اتخذه المذهب الليبرالي لنفسه عندما وصل الأمر لأن يصبح الداعية الرئيسي للحرب في الشرق الأوسط .

ماريو بيتاتي- وهو فرنسي والمؤلف الأصلي ، مع بيرنارد كوشنير ، لمفهومي «حق التدخل» و«واجب التدخل» ، وهو بالتالي ليبرالي حتى النخاع- كان رغم ذلك ومنذ البداية منتقدا للحرب بطريقة وفرت بعض التأملات الخاصة . وكذلك أيضا توني شايس ، وهو محام ليبرالي متخصص في القانون الدولي والتدخل الإنساني في مدرسة فلتشر . جوستين فيس ، وهو فرنسي آخر ، كان مصدرا ثمينا للمعلومات حول العقدين الأولين من حياة حركة المحافظين الجدد . كما أقدّر أيضا تشجيع دافيد ريف . وقد كان ريف عمليا الليبرالي الدولي الوحيد الذي أدرك ، قبل اندلاع الحرب العراقية بفترة طويلة ، مدى الدمار الذي قد تلحقه القوة الأميركية في النظام العالمي وفي السياسات التقدمية ، حين تموه مصالحها الإمبريالية واسعة النطاق برفع راية حقوق الإنسان والترويج للديمقراطية في مختلف أنحاء العالم . كما عمل مايكل كيرنز بجدارة كمحرر لهذا الكتاب وكذلك فعلت سوزان لاساندرو كمديرة للمشروع ؛ أتقدم بالشكر لهما أيضا .

أصدقاء آخرين كانوا مشجعين لي بالقدر نفسه . وأود بشكل خاص التقدم بالشكر لكل من دافيد أوفال ، بيل بارنز ، سوليفان بارنيت ، بوني كورنين ، روجر فاوروكس ، ناديا جورجس ، آرثر جولدهمر ، هايمان وليليان جولدن ، انجي هوفمان ، مارلا جويل ، باربرا ليفر ، جاري تنتيرو ، آن توكر ، هيوبرت فايسنت ، جون ونج ، وهنري زيرنر . ما يجمع بين هؤلاء الأصدقاء هو التعجب الدائم من الغرور البشري الذي يبدو قليل الأهمية . جميعهم كان لديهم ذلك الشعور ورؤية الحماقة كما هي ، لذلك وصفوا الدعوة لغزو العراق بوصفها الصحيح منذ اليوم الأول : عمل متعجرف- مبالغة في الخيلاء قائمة على غطرسة أخلاقية ، وسبب للعار الوطني .

وأنا ممتن أيضا لمنحة جائزة بحوث كلية تافتس للوقت الذي منحوني إياه لاستكمال هذه المخطوطة . وقد قدمت فيكي سوليفان وروب ديفاين مساعدة عظيمة ،

كذلك فعل عدد من الطلاب ، وخاصة يورج رويدا وفيليب موس .

لجميع هؤلاء ، أود أن أعرب عن خالص امتناني للدعم الذي قدموه في كتابة «السيرة الذاتية لإحدى الأيديولوجيات» ، محاولة لتفسير كيف أن فكرة واعدة- بأن العالم قد يكون مكانا أفضل لو نشرت فيه حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي- تحولت إلى المساهمة في قلب الأحداث بشكل مأساوي .

توني سميث ، بوسطن ، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦

مقدمة:
حرب الأفكار

الانتصار في الحرب على الإرهاب تعني الانتصار في حرب الأفكار، لأن الأفكار هي التي قد تحول غير المنتمين إلى قتلة مستعدين لقتل الضحايا البريئة .

استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، آذار/ مارس ٢٠٠٦

(الفصل ٣، ج)

خوض حرب الأفكار ليس من شأن المائعين . فهي تتطلب التأمل مليا في الجهة المستهدفة، مصالحهم وقيمهم . وتشمل أيجاد رسائل يكون لها صدى، واختراقا ورسوخا في الذاكرة . وتستتبع إيجاد طرق لإيصال تلك الرسائل، بشكل متكرر لآذان وعيون من هم بحاجة لأن يفهموا .

كليفورد ماي، رئيس مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات،

١٧ آذار/ مارس، ٢٠٠٦

كانت المعارك الأولية في الحرب على الإرهاب هي الغزو العسكري لأفغانستان، ثم العراق . وما أن تحققت غلبة السلاح، حتى بدأت الصعوبات السياسية : كسب السلام . إدارة الرئيس جورج دبليو . بوش خططت لتدعيم انتصارها العسكري بفرض الديمقراطية على البلدين، وأيضا نتيجة لهاتين المهمتين الناجحتين، نشر نموذج ديمقراطية السوق الحر على المزيد من دول العالم الإسلامي، وربما إلى ما هو أبعد من ذلك، إلى الصين .

القيام بمثل هذه المهمة التاريخية يتطلب ما لم يتعب مسؤولو واشنطن ومؤيدوهم في الإشارة إليه على أنه «حرب أفكار» . كيف صيغت تلك الأفكار في سياسة عمل متماسكة سميت مذهب بوش ، ومن أين جاءت ، ولماذا كانت مخطئة إلى هذا الحد في مقدماتها المنطقية كهدف للولايات المتحدة؟ هي موضوع هذا الكتاب .

قد يكون لدى المرء الحق في أن يشك في أن يكون للأفكار كل هذه الأهمية في مسار الأحداث البشرية . الانفعالات ، خاصة الرغبة في السلطة في الحالة التي نحن بصدد دراستها ، لها بالتأكيد أهمية بالغة في صنع التاريخ . ومع ذلك ، فإن العواطف بحاجة لتنظيم وتوجيه ؛ وهي بحاجة لتفسيرات بتعبيرات مفاهيمية لبيان كيف نحقق فعلا ما هو مرغوب . ربما أن مسار الثورة الأميركية لم يعتمد فقط على تفكير رجال من أمثال جيفرسون وفرانكلين ، باين وهاميلتون ، وآدامز ، وماديسون ، ومونرو ؛ فثمة مصالح مادية وانفعالات بشرية شاركت فيها ولا يجوز حذفها من الحساب ولو للحظة واحدة . أو أن هذه الثورة كان يمكن أن تقع وتتخذ المسار الذي اتخذته في إقامة ليس استقلال الولايات المتحدة وحسب ، بل ما هو أهم ، الدستور الذي ما زال يحكم ، دون حاجة لأفكار المؤسسين ، والنظر إلى تفكيرهم كقوة منفصلة أعطت المصالح والعواطف شكلا سياسيا متماسكا . الأفكار مهمة ، وهي في أغلب الأحيان حاسمة .

بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ ، كان قرار غزو أفغانستان مفهوما لأسباب ليست أيديولوجية بحتة . كانت أميركا تعمل بدافع من الغضب والدفاع عن النفس بطريقة لا تتطلب أي تفسير خاص . لكن الشيء نفسه لا يمكن قوله عن العراق . والقول بأن لدى صدام حسين أسلحة دمار شامل ، أو أنه كان يعمل بالتواطؤ مع القاعدة ، بات معروفا اليوم على نطاق واسع بأنها مزاعم للقيام بعمل بررت مهمته الأساسية بمصطلحات أيديولوجية للغاية : تأكيد التفوق الأميركي في الشؤون العالمية بوضع الشرق الأوسط بشكل عام تحت سيطرة واشنطن ، وليس العراق وحسب . تبرير هذا العمل الذي لا سابق له كان مهمة مذهب بوش ، والذي أقول أنه كان أكثر التصريحات الرسمية صراحة وطموحا حول مكان هذا البلد في العالم على مدى تاريخ السياسة الأميركية الخارجية كله . هنا الأفكار مهمة أيضا .

إقناع الناس هنا في الوطن وفي الخارج بالالتفاف حول مصطلحات هذا المذهب الرئاسي لم يكن مهمة سهلة . ومن هنا كانت ضرورة إثارة زعم امتلاك صدام حسين

لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته بالإرهاب الدولي. لكن الأهداف الحقيقية التي سلكها مذهب بوش كانت غير عادية، وبحجم كلي أكبر من الاتهامات التي ساقها ضد صدام حسين. حين رفعت إدارة بوش علم نواياها لغزو العراق في العام ٢٠٠٢، كانت فكرتها الإمبريالية أن تغيير النظام إلى الديمقراطية هناك قد يخلق نظاما جديدا ليس في ذلك البلد وحسب، بل في كل ما سماه «الشرق الأوسط الأوسع». وما أن تنجز هذه المهمة، حتى تتغير بنية الشؤون العالمية وبشكل حاسم لصالح الولايات المتحدة. وكان ذلك مخططا ضخما طرحته واشنطن ولا سابق له في التاريخ الأميركي.

كان جزء من هذا التبرير هو أن الإرهاب، ومعاداة الأميركيين بشكل عام، تنبع من حكومات سلطوية وجماعات دينية تستخدم العنف حولت المشاعر الشعبية في المنطقة ضد الولايات المتحدة والعالم الديمقراطي بشكل عام، وخاصة إسرائيل، الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة. علاج المشكلة لم يكن ببساطة إلحاق هزيمة عسكرية بالدول المعادية في العالم الإسلامي. الأوضاع الكامنة التي تسببت في نشوء هذا الوضع بحاجة لمعالجة. الحل، إذن هو دمقرطة العراق، التي افترض أنها صيغة سياسية لنشر السلام لأسباب سيبحثها هذا الكتاب، ومعها جعل الإصلاحات التي تتبناها أطراف أخرى في هذه المنطقة المهمة من العالم ليبرالية، سواء ببيان ما يمكن أن تنجزه في العراق أو بالقيام بتدخلات مسلحة أخرى.

لكن هل يمكن إنجاح مثل هذا المشروع الضخم؟ بموجب نصوص مذهب بوش، فإن النصر العسكري وحده على المتطرفين الدينيين في أفغانستان والاستبداد العلماني في العراق ليس كافيا تماما. ما كانت تتطلع إليه واشنطن بعد اجتياح كابل وبغداد هو إعادة بناء هذين النظامين المهزومين، إضافة إلى المجتمعات المدنية التي كانا يترأسانها، بشكل يجعلها ديمقراطيات سوق حر ما يسمح بدمجهما في النظام العالمي بطريقة تساهم بما يمكن التفكير فيه بفخر على أنه السلام الأميركي.[١]

الواقع أنه عند هذه النقطة كان من الضروري أن تفسح حرب السلاح الطريق لحرب الأفكار. المشروع كان سيكون بطوليا لأنه يهدف إلى صنع التاريخ بإجراء تغيير جذري على التنظيم السياسي والاجتماعي لمنطقة رئيسية في العالم. الشعوب التي لم تعرف الحكم الديمقراطي ستجد نفسها وقد امتلكت مؤسسات سياسية تقوم على رضا المحكومين. الأنظمة المدنية التي لم تناقش قط العقد الاجتماعي بين فئاتها

المختلفة- سواء كانت عرقية ، أو دينية ، أو لغوية (أو خليط من هذه الأشياء أو أكثر)- قد تستدعى لقياس الثقة والتعاون التي لم يسبق لها أن استعرضتها . الترتيبات الاقتصادية التي كانت تحابي المؤيدين وأصحاب الامتيازات ستفسح المجال لقوى السوق . الممارسات الثقافية القديمة المقدسة بحكم العادات والمعتقدات الدينية ستعيد تنظيم نفسها بتطوير طرق جديدة في النظر إلى حقوق الأفراد والجماعات ومسؤولياتهم . وهذه الأجندة المذهلة ستتكشف بموجب شروط مجموعة من الأفكار والمؤسسات التي تروج لها قوة جبرية أميركية خيّرة . رغم كل التحذيرات المنذرة بكارثة في العامين ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ من المحافظين الجدد والرئيس بوش بأن ما يريده «الفاشيون الإسلاميون» هو إقامة «خلافة عالمية» ، فإن فرضياتهم للمهمة التاريخية التي عهدوا بها لأنفسهم لإعادة صياغة الشؤون البشرية كانت أكثر طموحا مما افترضوا أن الإسلاميين يريدونه .

ما أن تتم عملية الدمقرطة متعددة الأوجه هذه بنجاح ، فسوف تجد الدول المعنية نفسها ، كما يفترض ، أمام مستويات من الحرية والازدهار تجعلهم أعضاء راغبين في مجتمع ديمقراطية السوق الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة . كما فعلت أميركا في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، وكما يحدث في وسط أوروبا وأماكن أخرى من العالم بعد انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة ، وبذلك يعم السلام والحرية في كافة أنحاء الشرق الأوسط بفضل الجهود الأميركية .

إذا كنا نتوقع أن نواجه صعوبات في حمل العالمين العربي والإسلامي على تبني هذه الأفكار ، عندها يجب أن نتوقع مشاكل في حشد تأييد لها في الوطن أيضا . معظم الأميركيين الذي يقرؤون هذه القائمة سيجدون أن من الصعب تحقيقها . ملاحقة حكومة يزعم بأنها تخزن أسلحة دمار شامل لاستخدامه ضدنا شيء ، لكن إنجاز مهمة كالتي تصورها مذهب بوش بنجاح تتطلب القيام بالعديد من المهمات طويلة الأمد بالغة الصعوبة ، وربما مستحيلة شيء آخر . قد يتساءل الناس عن مدى واقعية مثل هذه الأجندة وما إذا كان من الممكن إنجازها قط . استغلال صدمة هجمات ٩/١١ الإرهابية وتحويلها إلى خطة لمعركة عظيمة قد ينجح لفترة من الوقت ، لكن في المسار المناسب للمعركة فإن الشعور بالأمن كان يجب أن يتعاظم بالأعمال الأميركية في ما وراء البحار ، لا أن يتدنى . وبتفسير مبررات الهجوم على العراق في آذار ٢٠٠٣ وما كانت الولايات المتحدة تأمل في تحقيقه هناك لشعوب الشرق

الأوسط ، كان مؤيدو الحرب يطرحون على الشعب الأميركي لماذا يجب عليهم عمل ما كانت تسميه إدارة بوش «التزاما جيليا» لهذا المسعى .

إلا أنه مع تعثر الحرب ، بدأ المزيد من الأميركيين ، مثل المزيد من الناس في الخارج وخاصة في الشرق الأوسط ، يتساءلون بإلحاح متزايد عن الفكر الكامن خلف هذا الصراع في المقام الأول . وكانوا محقين في طرح هذا السؤال .

الحكومة تنشّط «الدبلوماسية الشعبية»

يوم ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ قال الرئيس جورج دبليو . بوش في قناة «سي ان ان» ، أبواق الدعاية قامت بعمل جيد في تصوير أميركا على أنها مكان مليء بالكراهية ، بلد يريد فرض طريقة تفكيرنا وديننا على الناس» ، وأضاف «نحن متخلفون حين يصل الأمر إلى الترويج لروايتنا وإخبار العالم الحقيقة عن أميركا . . . سأواصل أن أكون واضحا ومباشرا في وجهة نظري بأن الحرية ضرورية للسلام وأن من حق كل شخص أن يكون حرا» . وفي ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٦ ، تساءل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ما إذا كان أي شيء قد تغير . بالنظر إلى المقصد النبيل لهذا البلد ، لماذا كل هذه المعارضة للأمركة ، ولماذا يسموننا «دولة مارقة» ، ولماذا يكرهوننا؟ «لو أردت وضع علامات ، لقلت أننا نستحق الدرجة د أو د زائد كبلد ، كتقييم لما نفعله في معركة الأفكار الجارية في العالم . . . لن أقول أن الأمر سهل ، لكننا لم نجد الصيغة كبلد لمواجهة رسالة المتطرفين» .

لإدارة حرب الأفكار بفاعلية أكبر ، قررت حكومة الولايات المتحدة التأكيد على «الدبلوماسية الشعبية» ، وهو تعبير يعود تاريخه إلى أوائل ستينات القرن العشرين . وحسب تعريف وزارة الخارجية الذي نشر في العام ١٩٩٧ ، الدبلوماسية الشعبية «تسعى للترويج للمصلحة القومية للولايات المتحدة من خلال التأثير على المستمعين الأجانب وإفهامهم ، وإعلامهم» . وقد شاركت معظم الحكومات بهذه الممارسات ، لكن بالنظر للطبيعة الأيديولوجية لحرب العراق ، كان على الولايات المتحدة أن تكون متيقظة بشكل خاص ، وأن تهتم بأن يفهم المسلمون في الشرق الأوسط ما نأمل في تحقيقه وأن المواطنين في الوطن يدعمون هذا المسعى التاريخي . بالنظر إلى ضخامة المهمة ، فإن الركون إلى سمعة الولايات المتحدة في تولي قيادة سليمة لم يكن كافيا . وثمة رؤية بحاجة لبث ، وتفسير ، وشرح . والأهم من ذلك ، هناك هدف أخلاقي :

الحرية والسلام هما الرهان الأهم من أي شيء آخر .

الشخص الذي كلف بمشروع الحكومة الأميركية للدبلوماسية الشعبية الذي يتكلف ملايين الدولارات ، كان عند كتابة هذه الكلمات مساعدة وزيرة الخارجية للدبلوماسية الشعبية والشؤون العامة ، كارين هيوز . وفي كلمة لها أمام مجلس العلاقات الخارجية في ١٠ أيار/ مايو ، ٢٠٠٦ ، عرفت هيوز «دبلوماسيتنا الشعبية المتحولة» بأنها «استراتيجية شاملة قائمة على ثلاثة أهداف استراتيجية» .

> أولا ، يتعين علينا أن نقدم للناس في جميع أنحاء العالم منظورا إيجابيا من الأمل والفرص يستمد جذوره من إيماننا بالحرية ، والمساواة ، والعدالة وتساوي الفرص للجميع . . . هدفنا الاستراتيجي الثاني هو عزل وتهميش المتطرفين الذين يستخدمون العنف وأيديولوجيتهم في الاستبداد والكراهية . . . [ثالثا ، يتعين علينا] رعاية الشعور بالمصالح المشتركة والقيم المشتركة بين الأميركيين وشعوب مختلف البلدان والثقافات في مختلف أنحاء العالم .

كما يبين الهدف الأخير لمساعدة وزيرة الخارجية ، فإن الدبلوماسية الشعبية تستهدف جماهير الأميركيين علاوة على الناس في الخارج . ولا بد أن تكون جهود الإدارة مقنعة في الداخل أيضا ، لأنه إذا تصاعدت المشاعر المناهضة للحرب ، كما حذر المؤيدون للحرب ، عندها لن يتحول غزو العراق إلى هزيمة وحسب ، بل أن كل المشروع العالمي للهيمنة الأميركية على شؤون العالم ستصبح موضع شك . وبالنظر للرهانات التي وضعها بيت بوش الأبيض ومؤيدوه على هذه المقامرة التاريخية ، فلا بد من حشد أميركا كلها من أجل النصر .

تجدر الإشارة بشكل خاص بأن الحزب الذي في السلطة لم يكن الوحيد الذي دافع عن هذه الأجندة ؛ فثمة عناصر رئيسية في الحزب الديمقراطي ساندت فكرة حرب الأفكار دون أدنى تحفظ . الواقع ، وكما سوف نرى في الفصل ٦ ، كان في وسع يسار الوسط أن يتحدث بطلاقة عن ضرورة مثل هذه الحرب مثله مثل أي شخص في إدارة بوش أو حلفاءه من المحافظين الجدد . بفضل التراث الدائم للرئيس الديمقراطي ودرو ويلسون (١٩١٣- ١٩٢١) ، فقد كان يسار الوسط موطن المؤيدين الأوائل للترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية في الخارج ، لذلك عندما رفع جورج دبليو . بوش راية تصدير الحقوق والمسؤوليات الليبرالية إلى العراق والشرق الأوسط الواسع ، كان العديد

ممن هم خارج الحزب الجمهوري من أوائل من حيوا هذه الخطوة .

كانت النتيجة دعما من الحزبين لحرب الأفكار ، والتي كان لها عواقب مدمرة خاصة على قدرة الناس بشكل عام على رؤية غزو العراق بالشكل الصحيح نظرا لعدم وجود حجج مسؤولة مناهضة للحرب . وبدلا من رؤية غزو العراق على أنه اقتناص للسلطة لمصلحة خاصة قديمة قدم التاريخ البشري ، عمد العديدون ممن هم إلى يسار إدارة بوش إلى تبرير الحرب بجعل معارضتها مسألة اعتراض على الحياة السياسية الأميركية . مثال ذلك ، في بداية العام ٢٠٠٣ ، نشر جورج بيكر ، وهو كاتب في صحيفة النيويوركر ويقف بالتأكيد إلى يسار الحزب الجمهوري كتابا بعنوان «القتال هو من أجل الديمقراطية : كسب حرب الأفكار في أميركا والعالم» . وصف فيه زملاؤه الذين ساهموا معه في الكتاب بأنهم يساريون ، الشيء المشترك بينهم : «التمسك بالمثل الديمقراطية الأميركية ، وعدم الرضا عن ممارساتها الحالية ، والإيمان بأننا نخوض حربا لكسب الرأي العام العالمي ، حرب أفكار . يجب ألا يشك أحد أننا نخسرها» . لماذا؟ لأننا نحن الأميركيون «ليس لنا غيرة على الديمقراطية» . وما الذي يجب أن نتمسك به هو :

> القتال ضد الإسلام السياسي ليس صراعا بين الحضارات وليس حملة استعمارية . . . إنه صراع أيديولوجيات ويعود إلى الصراع القائم منذ قرن بين الحكم الشمولي والديمقراطية الليبرالية . ليس ثمة إمكانية للتفاوض على السلام ، لأن الأيديولوجيتين متعارضتين- ولا يمكنهما التعايش . . . يتعين على أميركا أن تقنع الناس حول العالم بأن هذه معركتهم أيضا ، وأن الديمقراطية الليبرالية هي محط تحقيق أمالهم . (٢)

لم يكن بيكر صوتا معزولا . العديد من الديمقراطيين الأفراد والمستقلين من اليسار رددوا صدى تلك المشاعر بالكامل تقريبا . وحول قضية التدخل الأميركي المسلح في الشرق الأوسط ، كاد موقف معهد السياسة التقدمية لمجلس القيادة الوطنية للحزب الديمقراطي ومشروع المحافظين الجدد لقرن أميركي جديد ، كاد أن يكون صورة متطابقة .

كما سنرى في الفصل ٦ ، تبنى هؤلاء الديمقراطيين استراتيجية إمبريالية للتفوق الأميركي دوليا بعد أحداث ٩/١١ . ولم ينته الأمر عند هذا الحد . في العام ٢٠٠٦ ،

خرج معهد السياسة التقدمية بما سماه «بكل قوتنا : استراتيجية تقدمية لهزيمة الجهاديين والدفاع عن الحرية» ، وكان عنوان الجزء الأول «الفوز في حرب الأفكار» . من ضمن المساهمين كان هناك العديدين ممن سنناقشهم في هذا الكتاب بوصفهم «ويلسونيون جدد» أو «ليبراليون جدد» أو «كنتيون جدد» (نسبة إلى كنت) ، وقد تحولوا جميعا إلى «صقور ليبراليين» . وفي الوقت نفسه تقريبا ، أصدر بيتر بينارت ، وهو محرر في صحيفة «ذا نيو ريببلك» ، مجلدا استهدف الحزب الجمهوري بشكل خاص لحمله على تأييد الحرب . عنوانه يكشف محتواه : «القتال العادل : لماذا يستطيع الليبراليون- والليبراليون فقط- كسب الحرب على الإرهاب وجعل أميركا عظيمة مجددا» . هنا نجد مفكرين من اليسار أيدوا بوضوح حرب العراق والهيمنة الأميركية على الشؤون الدولية بعدها . المشكلة الوحيدة بالنسبة لهم كانت الطريقة غير المرضية إطلاقا التي أدارت بها إدارة بوش ما اتفقوا على أنه مهمة مقدسة . أو للتفكير في «بيان يوستون» الذي أصدرته مجموعة بريطانية في العام ٢٠٠٦ . قراءة هؤلاء الذين يدعون أنفسهم «تقدميين» ، وإنهم يقفون إلى جانب حقوق النساء ، أو الشاذين جنسيا ، أو العمال ، أو البيئة ، وأنهم يعملون «من أجل الديمقراطية» ، ولا يقدمون «أي اعتذار عن الاستبداد» ، ويتبنون «حقوق الإنسان للجميع» ، ويقفون بالطبع «متحدين ضد الإرهاب» ومن أجل «أممية جديدة» يفترض أن يدعموا في النهاية وبالمسار الصحيح كل ما يدعم الحرية على حساب الديكتاتورية في جميع أنحاء العالم . بكلمة أخرى ، كان لدينا هنا مجموعة أخرى من «التقدميين» الذين يفضلون إمبريالية ليبرالية «تدافع عن نفسها» في الشرق الأوسط . (٣)

حرب أفكار على ثلاث جبهات

الجهد الذي يبذل لفهم منطق إدارة بوش في حرب الأفكار يعمل بالضرورة على ثلاثة مستويات ، سوف أدعوها الشعبي ، والنخبوي ، والكهنوتي . لكل مستوى بنيته الخاصة من الحجج وأهدافه السياسية الخاصة .

على المستوى الشعبي تقوم تشكيلة متنوعة من الأفراد والمنظمات التي تشكل حزب الحرب بتقديم الدعاية على أساس يومي . هذا الجانب من حرب الأفكار يعتمد على طروحات بسيطة تعني الموافقة عليها ضمنا تأييد الإمبريالية الأميركية . كأن تعارض الإرهاب ، مثلا ، أو أنك تفهم التوق العالمي للحرية ، في الحال ، وبعد اتفاق

أولي مع المستويين الثاني والثالث، تسقط في منحدر زلق وتشعر أن عليك أن تدعم نشر القوات في الشرق الأوسط.

بعكس ذلك، المستوى النخبوي من حرب الأفكار، فهو مسألة أشد تعقيدا محصورة ضمن محيط الحجج التي يطرحها مذهب بوش. خلافا لبنية حجة المستوى الشعبي، فإن المذهب هو مجموعة متكاملة من الأفكار تضاف إلى كل متماسك، لإطار سياسي أعظم. وهو يركز على إقناع النخبة السياسية الأجنبية الدولية بمنطق الهدف الأميركي. الباحثون، والصحفيون، والناشطون السياسيون، والمسؤولون الحكوميون سواء في الداخل أو الخارج يضبطون وفق دقائق هذا المستوى من الحجة.

المستوى الثالث من حرب الأفكار، الكهنوتي، هو الذي يصعب خداعه واختراقه. حدوده محروسة بأكاديميين مختصين بالعلاقات الدولية ونظرية العلوم السياسية التي صيغت في بعض الأحيان برموز يصعب على غير أفراد الجماعة فهمها. ومع ذلك لا بد من بذل الجهد. لأنه هنا يكمن جوهر الأيديولوجية نفسها، مجموعة المفاهيم المتماسكة والمعقدة التي هي نبع الحجج الشعبية والنخبوية. من هذا الحرم الداخلي تنبع بنود مذهب بوش والدعاية الشعبية أيضا. فهم منطقها أساسي لفهم كيف تبرر القوة نفسها في واشنطن. هنا مركز الجاذبية الذي يعطي وحدة فكرية للرسائل الشعبية وسلوك النخبة. وما كان لمذهب بوش، أو الدعاية الشعبية التي تمجد الحرب، أن تصمد لامتحان دقيق لولا نار تلك الأفكار، التي يجب أن تطفأ إذا أريد لتنين الإمبريالية الليبرالية أن يذبح في النهاية.

كل واحد من أبعاد حرب الأفكار الثلاثة تم النظر فيه في هذا الكتاب. الفصلان الأول والثاني يركزان على حجة مستوى النخبة، أي، بالنسبة لنصوص مذهب بوش، مجال المذهب الرسمي حيث طرحت البيانات الرسمية الموثوقة، والمفصلة عن الهدف الأميركي. الفصل ٣ يضع المذهب ضمن سياق التطور التاريخي لمدرسة الفكر الأميركي حول قضايا العالم التي ينتمي إليها، أي الليبرالية الديمقراطية الدولية.

الفصول من ٤ إلى ٧ تناولت جوهر الأيدولوجيا، منطقة دهاقنة الليبرالية الدولية الكبار الذين يحرسون النار المقدسة التي يمكن أن ينبع منها مذهب بوش وتخرج حجج الدعاية الشعبية. حلبة المعتقدات المركزية هذه، مع مذهبها المعقد والمتماسك، هي الهدف الرئيسي لهذا الكتاب. وهنا وكر التنين.

نظرا لأن الكتاب يتناول بشكل خاص المستويين النخبوي والكهنوتي من حرب

الأفكار ، لذلك دعونا ننظر عن قرب في هذه المقدمة كيف أقنع المستوى الشعبي بالحجج لدعم مذهب بوش .

اتخذ هذا الجانب من الحرب ، بصيغته الأبسط ، شكل التسويق العام . كانت الأفكار تُطرح من كتّاب أفراد ، بالتنسيق مع قنوات مؤسسية غالبا ما تكون مجالس إدارتها مترابطة مع بعضها البعض ، وتجري في النهاية مناقشتها أمام الجمهور الواسع . جماعات التركيز هم أوضح تعبير على هذا النهج ، لكن يمكن لكل شيء من التقنيات التي يمارسها تسويق ماديسون أفينيو ، أو أفلام الرعب والإثارة في هوليوود ، أن يلعب دورا . الشيء الأهم هو التحكم في العملية السياسية المحلية عن طريق التحكم بمصطلحات الحوار .

قضية وضع أساس للدفاع عن الديمقراطيات

خذ مثلا الجزء الذي لعبته مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات التابعة للمحافظين الجدد في حرب الأفكار هذه . كان دورها هو تشكيل رأي عام شعبي ، وليس نخبوي ، متابعيه هم من السوق المحلي والخارجي أيضا . وقد وصف كليفورد ماي ، رئيس مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات ، عمله بفقرة افتتحنا بها هذه المقدمة ، من المؤكد جدا أنها «ليست من شأن المائعين» ، لأنها «تشمل أيجاد رسائل يكون لها صدى ، واختراقا ورسوخا في الذاكرة . وتستتبع إيجاد طرق لإيصال تلك الرسائل ، بشكل متكرر لآذان وعيون من هم بحاجة لأن يفهموا» . (٤)

وصفت مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات نفسها على موقعها على الإنترنت في صيف العام ٢٠٠٦ بأنها «مؤسسة معفاة من الضرائب ، لا تبغي الربح ، وليست حزبية . ونحن لا نسعى للترويج لأي حزب أو وجهات نظر سياسية» .(٥) ومع ذلك من المؤكد أن لها أجندة سياسية ، أجندة لا تدفع بالأموال الممنوحة بشكل خاص وحسب ، بل أيضا بدعم مالي من وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية ، ومن خلال رعاية مشتركة للأحداث السياسية مع «الوقف الوطني للديمقراطية» ، الذي يرأسه ومنذ العام ١٩٨٣ كارل كيرشمان ، وهو أحد المحافظين الجدد المعروفين .

عن توجهها تقول مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات «نحن نركز جهودنا على الأماكن التي تتشكل فيها الآراء حيث يمكن تحقيق النصر أو الهزيمة بحرب الأفكار ، في حرم الجامعات ، وفي أوساط جماعات صنع السياسة محليا وفي الخارج» ، أما

فيما يتعلق بوسائل الإعلام، مثلا، فلدى المؤسسة أهدافا رئيسية، «إغلاق وسائل الإعلام الإرهابية» وفي الوقت نفسه «تشكيل وسائل الإعلام» في الداخل والخارج من أجل «محاربة الإرهاب وترويج القيم الديمقراطية» من خلال «إنتاج أفلام وثائقية وبرامج إذاعية» (جزئيا بمنح مالية من مؤسسة الإذاعة العامة) لتوزيعها في الولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالتعليم، فإن مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات تواقة لنشر رسالتها «في هذا الوقت الذي يسيطر فيه من يختلقون الأعذار للإرهاب على حرم الجامعات». كجزء من حملتها وزعت مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات في العام ٢٠٠٦ منشورات تعلن عن منح للطلاب غير الخريجين تتعلق بالإرهاب، «للطلاب المهتمين بمحاربة التهديد الإرهابي لحياتنا الديمقراطية». وبعد حضور حلقات دراسية في إسرائيل والولايات المتحدة، ينتظر من الطالب أن يصبح قائد حرم جامعي يشكل الأحداث التي تروج للديمقراطية وتعلّم الأقران عن الإرهاب: جلب خبراء الإرهاب والمسؤولين الحكوميين إلى الحرم الجامعي لإلقاء المحاضرات؛ والترويج للإصلاحات الديمقراطية في الجزائر، وإيران، والعراق، وسوريا؛ ودعم قواتنا في الخارج ورعاية التطورات الديمقراطية في الشرق الأوسط».(٦)

ثمة هدف آخر تهتم به مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات وهو كشف تجاوزات الأمم المتحدة. رغم ادعائها بأنها «غير حزبية» ولا «تروج لأي حزب أو وجهات نظر سياسية»، خذ مثلا كلمات الصحفية المقيمة لدى المنظمة الدولية، كلوديا روزيت، وهي وجهة نظر يتبناها موقع مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات بحرارة:

> أقيمت الأمم المتحدة كمنبر للحكومات... الأمم المتحدة تتحول الآن بسرعة وبشكل يتعارض مع ميثاقها إلى شيء أكبر، أكثر مشاركة وتهديدا: أداة للحكم العالمي تخدم ذاتها، ضارية، وغير ديمقراطية، وغير مسؤولة. وهي مثل الاتحاد السوفيتي القديم، الأمم المتحدة غير عملية، وضخمة، وغير كفوءة، وعاجزة. كما أنها مشكّلة للتدخل عميقا في السياسات الوطنية للدول الأعضاء... ولن يكون هناك قط ما يكفي من الجون بولتونات (جون بولتون السفير الأميركي إلى الأمم المتحدة في إدارة بوش) لمواجهة كل هذا- كما لم يكن من السهل الخروج حتى بواحد من هذا النوع.(٧)

ثمة نهج آخر من مناهجها المتعددة «للفوز في حرب الأفكار دوليا» ، فقد ارتبطت مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات بالجماعات ذات التوجه المماثل في الخارج . ويذكر موقعها أنها تعمل «بشراكة مع المؤسسة الأوروبية للديمقراطية ، وهي خزان أفكار وجماعة رأي مناهضة للإرهاب ، ومؤيدة للديمقراطية مركزها بروكسل ، ولها علاقات أيضا مع منظمات مماثلة في باريس ، ولندن ، وبرلين وعواصم أوروبية أخرى» . إحدى الجماعات التي أدرجتها مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات على القائمة ، جمعية هنري جاكسون ، ومركزها بريطانيا العظمى . هذه «المؤسسة الخيرية» وصفت نفسها على موقعها على الإنترنت في صيف العام ٢٠٠٦ بطريقة تتماثل مع مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات :

> جمعية هنري جاكسون هي منظمة لا تبغي الربح ، وغير حزبية تسعى لنشر المبادئ التالية : نشر الديمقراطية الليبرالية في جميع أنحاء العالم ؛ وأن تقوم ديمقراطيات العالم الأقوى ، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي- تحت القيادة البريطانية- بتشكيل العالم بفاعلية أكبر عن طريق التدخل والقدوة ؛ وأن هذه القيادة تحتاج إلى إرادة سياسية ، والتزام بحقوق الإنسان العالمية والحفاظ على جيش قوي قادر على القيام بحملات عالمية بعيدة ؛ وأن قلة من القادة في بريطانيا وباقي أوروبا اليوم مستعدين للقيام بدور في العالم يضاهي قوتنا ومسؤولياتنا .(٨)

رغم الوضوح الذي تبديه مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات في طريقة شن حرب الأفكار ، فإن ذلك ليس إلا قمة جبل الجليد مما تفعله . وليس أن تشكيلة من عناصر المحافظين الجدد موجودين للترويج للخط نفسه الذي تتبناه مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات ، بل أن هناك مجموعات ديمقراطية تهاجم الأمم المتحدة (بقي القطاع الأكبر من الديمقراطيين مواليا للمؤسسات الدولية) ولا يمكن تمييزها أيدولوجيا عن نظرائهم من الجناح اليميني .

كما سبق وأشرت فإن الحكومة الأميركية قد حشدت قواها بشكل جيد لشن حرب الأفكار لإقناع الرأي العام في الداخل والخارج من خلال القنوات الرسمية مثل الوقف الوطني للديمقراطية ، ووكالة التنمية الدولية ، ومكتب مساعد وزير الخارجية للدبلوماسية والشؤون العامة . وتشير التقديرات إلى أن تكلفة دعم برامج الديمقراطية

التي تتحملها الحكومة الأميركية تزيد عن ٢ مليار دولار سنويا ، يخصص للدعاية الفعلية منها جزء صغير نسبيا .

أضف إلى ذلك ، تعمل إدارة بوش مع جماعات تصف نفسها بأنها «غير حزبية» مثل مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات . نفع هذه المؤسسة في الترويج لمذهب بوش هو أنه كان في وسعها أن تقدم نفسها كصوت مستقل يستطيع طرح أفكاره الخاصة التي يمكن أن تكسب قبولا أكبر .

أحد المفاهيم كان فكرة أنه رغم أن الإرهابيين الذي كانوا وراء هجمات ٩/١١ هم من المتطرفين المسلمين ، فإن هؤلاء لا يمثلون معظم المسلمين إلا بقدر ما تمثل جماعة الكو كلوكس كلان جميع المسيحيين . ونتيجة لذلك ، فإن لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات برنامجا بعيد المدى يصل إلى العالمين العربي والإسلامي ، تحاول من خلاله إقامة روابط حول المصالح والقيم المشتركة التي تعارض الإرهاب .

النتيجة هي أن مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات تلعب دورا في وضع تصور ذهني «عنا» و«عنهم» لا غنى عنه لإدارة حرب الأفكار على المستوى الشعبي . والهدف هو تقسيم العالم الإسلامي بين المستعدين للتعاون «معنا» والمتطرفين الذين نريد «نحن» (أي نحن الأميركيين والأصدقاء المسلمين) أن نهمشهم أو ندمرهم . وبالتالي ، يمكننا العمل مع المسلمين «المعتدلين» ، وسوف نساعدهم في صراعهم ضد المتطرفين ، الذين يوصفون عادة «بالشموليين» (أو ، حسب الكلمة المختارة للعام ٢٠٠٥ «إسلاميون فاشيون») . نحن لسنا إمبرياليين ، نحن محررين . وصولنا إلى بلادهم هو غزو بالتأكيد ، لكننا نقوم بذلك دفاعا عن أنفسنا . وسوف نساعد المسلمين المعتدلين في الدفاع عن أنفسهم أيضا . ومثلنا أيضا ، فإن القوى التي نحبذها في الشرق الأوسط هي المعتدلة ، والتقدمية ، والعصرية ، وهي مثلنا أيضا تواجه خطر التعرض لهجوم القوى نفسها التي تكرهنا ، سواء كانت دينية أو علمانية ، بالنظام الاستبدادي الذي تحاول أن تفرضه .

وبالتالي ، فإن حرب العراق ليس «صراعا بين الحضارات» ، وهو تعبير يجب تجنبه بكافة السبل . بدلا من ذلك ، الصراع هو أن الحداثة التقدمية تخوض نزاعا ضد الظلاميين والمستبدين . وعند الانتصار في الحرب ، فسوف يكون ذلك نصرا ليس لموقف أميركا القوي في العالم بفضل سيطرتها على قطعة مهمة من الأراضي المهمة استراتيجيا وجغرافيا ، بل هو نصر للحرية والسلام لنا جميعا . انتصارنا ليس لمصلحتنا

الذاتية الضيقة- ويجب عدم خلطه بالنفط ، أو إسرائيل ، أو ضمان موقف قوي لنا في الشرق الأوسط يسمح لنا بالسيطرة على شؤون العالم . نصرنا مكسب لقضية الإنسانية عامة معبرا عنها بكلمتين ، «الحرية» و«السلام» .

مثال توماس فريدمان

خذ مثلا كيف يروج لهذا الخط توماس ل . فريدمان في افتتاحياته العديدة في صحيفة نيويورك تايمز ، وهو المراسل الذي يحظى بأكبر عدد من القراء في أميركا ، ويعتبر بشكل عام من المؤيدين للحزب الديمقراطي . يوم ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ، ٢٠٠١ ، كان توماس يدعو في مقالاته إلى هجوم أحادي الجانب على العراق لمتابعة ما دعاه في ١٣ أيلول من العام المذكور «الحرب العالمية الثالثة» . [٩] وفي السنوات التي تلت لجأ المرة تلو الأخرى إلى الاستشهاد «بحرب الأفكار» معرفا إياها على أنها جهد لدعم المسلمين «المعتدلين» ضد المتطرفين .

بلغ الأمر أوجه في سلسلة من ست افتتاحيات نشرها فريدمان في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ بعنوان «حرب الأفكار» . في السطور الافتتاحية من الحلقة الأولى يوم ٨ كانون الثاني ، أعلن فريدمان أن «الحرب العالمية على الإرهاب . . . ترقى لمستوى حرب عالمية ثالثة- ثالث أكبر تحدّ شمولي للمجتمعات المنفتحة في المئة عام الماضية . . . ما يتعين علينا فعله هو الاشتراك مع قوى الاعتدال في تلك المجتمعات لمساعدتها على خوض حرب الأفكار . لأنه في النهاية ، هذا صراع داخل العالم العربي- الإسلامي ، وعلينا أن نساعد حلفاءنا هناك ، كما فعلنا في الحربين العالميتين الأولى والثانية» . وفي السطور الأخيرة من حلقته السادسة التي نشرت يوم ٢٥ كانون الثاني ، يقول فريدمان : «حرب الأفكار بين العرب والمسلمين لا يمكن خوضها والفوز فيها إلا بقواهم المعتدلة ، ولا يمكن لتلك القوى إلا أن تنبثق من طبقة متوسطة متنامية لديها شعور بالكرامة والأمل في المستقبل . شبان يترعرعون في بيئة من الفرص الاقتصادية الحقيقية ، وحكم أساسي للقانون ، كما أن منحهم الحق في قول ، وكتابة ما يريدون لن ينسف العالم . إنهم يريدون أن يكونوا جزءا منه» .

عينة من مقال آخر لفريدمان تبعث بالرسالة نفسها ، وهي أن غربيا عاديا ومسلما معتدلا ، أي «نحن» يجب أن يقفا جنبا إلى جنب ضد المتطرفين ، والشموليين ، أي

«هم» . وكما صاغ الأمر في ٣ تشرين الأول ، ٢٠٠٤ ، المهم هو «نتيجة محترمة في العراق ، للمساعدة في نقل العالمين العربي- والإسلامي من الانزلاق المستمر نحو المزيد من النظم السلطوية ، والبطالة ، والعبء السكاني ، والإرهاب الانتحاري ، والظلامية الدينية» . وفي تعليق على الانتخابات العراقية التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ، ٢٠٠٥ ، كان في وسعه أن يصرح يوم ٣ شباط «مد جذور للأشخاص الطيبين . . . يسعدني أن الأمور وصلت إلى هذا الحد» . ومرة أخرى ، ما يهدد أميركا أكثر من أي شيء آخر في الشرق الأوسط هو أمراض منطقة لا يوجد فيها إلا قدر قليل من الحرية . . . والطريقة الوحيدة لعلاج تلك الأمراض هو حرب أفكار داخل العالم العربي- الإسلامي ، بحيث أن من يحملون أفكارا سيئة يمكن هزيمتهم بالأفكار التقدمية» . وفي ٢٠ نيسان/ ابريل ، ٢٠٠٥ : «بالنسبة لي كانت الحرب في العراق على الدوام حربا حول الديمقراطية وضرورة مساعدتها على الظهور في العالمين العربي والإسلامي» . وفي ٨ تموز/ يوليو ، اختار عنوانا لمقالته : «إذا كانت المشكلة إسلامية ، فإنها بحاجة لحل إسلامي» .

أما بالنسبة لإخفاقات حرب العراق ، فقد حمّل فريدمان مرارا مسؤولية النكبات لوزير الدفاع قليل الحيلة دونالد رامسفيلد ، لكن ليس لفكرة الغزو نفسها ولو للحظة واحدة ، وهي التي أيدها فريدمان على الدوام . وهكذا ، نشر فريدمان يوم ٦ أيار/ مايو ، ٢٠٠٤ ، مقالا بعنوان «استعادة شرفنا» ، دعا فيه إلى عزل الوزير من أجل «إعادة بناء مصداقيتنا كأداة للقيم الإنسانية ، وحكم القانون ودمقرطة العراق وأماكن أخرى» . ثم يختتم مقالته بالقول ، وبعكس ذلك «نكون معرضين لخطر خسارة أميركا كأداة للسلطة والإلهام الأخلاقي في العالم» .

نهج فريدمان كان موازيا للكثيرين غيره ، وليس مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات . وحيث أن الديمقراطية والسوق المفتوح يمثلان الحداثة ، والازدهار ، والحرية والسلام ، ولديها قبول عالمي ، فقد دأب حزب الحرب على تفسير مقاومة السلطة الأميركية ليس على أساس أنها صراع بين الحضارات ، أو حتى صراع «بيننا» و«بينهم» بتعابير ثقافية أبسط ، بقدر ما هو صراع داخل الشرق الأوسط بين الماضي والحاضر ، بين التقاليد والحداثة ، بين الاضطهاد والحرية ، مع بيان أننا في الجانب التقدمي . وهذا ما كان في وسع الكاتبان المعروفان إيان بوروما وأفيشاي مارجاليت تأكيده بثقة :

الغرب ليس في حالة حرب مع الإسلام . الواقع أن المعركة الأشرس ستخاض داخل العالم الإسلامي نفسه ، ليس تحديدا بين المتدينين والعلمانيين ، بل بين من يحبذون الحريات المدنية وحرية الفكر وبين الذين يريدون أن يفرضوا حكما دينيا . . . هناك في الواقع صدام جار في العالم كله ، لكن خطوط الانشقاق لا تسير حسب الحدود الوطنية ، أو العرقية ، أو الدينية . . . حرب الأفكار هي في بعض جوانبها مثل الحرب التي خيضت قبل عدة أجيال ، ضد نماذج مختلفة من الفاشية واشتراكية الدولة .

ووفقا لذلك ، ما أن تنجز أميركا غزوها ، فإننا يمكن أن نرتاح ، لأن بوروما ومارجاليت يؤكدان لنا ، «بأن الفخ الفكري الآخر الواجب تجنبه هو الشلل نتيجة الشعور بالذنب الاستعماري» . (١٠)

هل ثمة سبب يدعونا للشك في حسن نية فريدمان أو بوروما ومارجاليت؟ أفترض أنهم يتمنون الأفضل لمسلمي الشرق الأوسط وفي وسعهم تقديم حجة جيدة يرغب سكان المنطقة في سماعها ، وأن يروا الحرية الفردية والحكومات المسؤولة منتشرة هناك . بكلمة أخرى ، هؤلاء الرجال لا يخفون رغبتهم في رؤية السلطة الأميركية تنتشر هناك بتغطيتها بالحديث عن النوايا الحسنة ؛ فهم يقصدون ما يقولون . إنهم قديسون ، وليسوا أنذالا .

لكن ثمة أسباب كما نعلم ، تجعلنا ننأى بأنفسنا عن القديسين . لأن هؤلاء الرجال الثلاثة محنكين جدا من الناحية السياسية . ويعرفون جيدا أنهم إذا أرادوا الهدف- مستقبل ديمقراطي لمسلمي الشرق الأوسط- فإنهم يريدون الوسيلة أيضا- الغزو الأميركي للعراق وربما ما هو أبعد من ذلك . وبالنظر لخبرتهم الطويلة في المنطقة ، فإنهم يعرفون جيدا بأنه كي تحافظ الولايات المتحدة على مركز قوي فإن عليها إحكام قبضتها السياسية ، وهي عملية قد تنتهي بوضع الأهداف حسنة النية التي يريد مؤلفونا خدمتها في موقف خطر للغاية . سذاجة القديسين من هذه الناحية ، إن لم يكن نفاقهم ، هو سبب هلاكهم ، وهلاكنا أيضا إذا اتبعنا نصائحهم حسنة النية .

السبب في أن القديسين هم في أغلب الأحيان سذج هو أنهم لا يرون أن القاعدة الأولى التي تتمسك بها السلطة هي الحفاظ على نفسها . وكي يصبح الأميركيون محررين ، فيجب أن يكونوا غزاة أولا . وكما هو الحال مع المحررين الذين سبقوهم ،

فسوف يكون هناك العديد من المطالب التي تلقى عليهم ليس أقلها سلسلة من الأهداف الأنانية التي قد تتعارض مع أية نوايا نبيلة أعلنوا عنها للرأي العام العالمي. ما يحدث بعد ذلك لوعد الحرية أمر لا يعرفه أحد. من السذاجة الاعتقاد بأن هذه الحرب تتعلق بالتحرير في حين أنها تبدأ بالغزو. أم أن هؤلاء الكتّاب الثلاثة منافقين، ويعلمون جيدا أن ما يقولونه هو للاستهلاك العام، وإنه بالنسبة إليهم أيضا، فإن نجاح الغزو الأميركي هو الأكثر أهمية؟ في كلتا الحالتين، سواء كانوا سذجا أو منافقين، فإن هؤلاء القديسين يمكن أن يخدموا أهداف الأنذال.

ثمة سبب آخر لأن نكون حذرين من مساهمات فريدمان، وبوروما، ومارجاليت في حرب الأفكار وهو أن تأكيداتهم تنبع من أيديولوجية ليبرالية دولية أعمق تعقيدا، ما أشير إليه على أنه الحجج الكهنوتية، التي هي إشكالية في صياغتها. أي أن هؤلاء الرجال الثلاثة يوضحون موقفا لم يتوصلوا إليه بمفردهم- الواقع أن موقفهم يبشر به مؤيدو الحرب على العراق في زاوية كل شارع- فلهذا الأمر أصوله في الحجج النظرية لمنظري السلام الديمقراطيين وأدبيات التحول الديمقراطي، بغض النظر عما إذا كانوا متنبهين لكون تلك الحجج النظرية المدروسة قد أنتجها المستوى الكهنوتي من حرب الأفكار.

تلك هي طريقة عمل الأيديولوجيات؛ البنية الأساسية تستطيع أن تولد نتائج أو نقاط حوار بشكل يبدو مستقلا عن القاعدة الأصلية. ولأن تلك الأصول الفكرية هي بحد ذاتها موضع شبهة، وكذلك الحجج النابعة عنها، وهو ما سأبينه في الفصلين ٤ و٥. فإن ما يأتي من بذور سيئة لا يمكن أن يكون ثمرا طيبا.

حرب الأفكار في الشرق الأوسط

ساعدني في مهمتي لشن حرب على «حرب الأفكار» الحقيقتين الواضحتين التاليتين: إنه في الجزء الأعظم، لا عامة الناس في الخارج ولا الجمهور الأميركي صدقا الحجج البارعة التي ساقها المفكرون الذين كانوا يعملون بدوام إضافي من أمثال فريدمان أو مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات لإقناعهم بضرورة غزو العراق. ربما كان الحس العام الإنساني قد تمكن من الإفلات من الشراك التي نصبتها نخبة تعمل في خدمة السلطة لاصطياده.

دعونا نأخذ بعين الاعتبار أولا حرب الأفكار كما خيضت في الشرق الأوسط.

شعوب لها تاريخ عريق ، وكبرياء ، وخبرة بالغزوات الأجنبية مثل غزة . هذه المنطقة ، لم تنظر بالتأكيد إلى قدوم مئات الآلاف من القوات الأميركية وقوات التحالف إلى العراق لأسباب غير المصلحة الذاتية . من المؤكد أن هناك عرب ، وإيرانيون ، وأتراك (ويمكن أن نضيف أيضا بعض الأقليات السكانية مثل الأكراد والبربر) الذين يأملون في إقامة حكومات ليبرالية ديمقراطية على أراضيهم مع الحفاظ على تطلعاتهم الوطنية لتغيير تقدمي . وقد فهموا جيدا أن أنظمة الحكم الدينية أو الاستبدادية العلمانية هي عدو لهم . مثال ذلك ، أوضحت الأمم المتحدة في «تقرير التنمية البشرية العربي» (الطبعة الثالثة منه ظهرت في العام ٢٠٠٥) بأن مجموعة مهمة من المفكرين العرب تؤيد لبرالة التغيير . [١١] لكن كان من الصعب تصديق أن فكرة تحرير العرب كانت المحرك الأساسي للامبريالية الأميركية . قد يكون النفط أحد العوامل ، وإسرائيل عامل آخر . الأمر الأشد وضوحا هو أن الولايات المتحدة ، مثل القوى الإمبريالية القديمة قدم التاريخ نفسه ، كانت تسعى لزيادة قوة موقفها في السيطرة على الأحداث الدولية بإقامة مركز قيادة لها في الشرق الأوسط . فإذا نجحت ، فإن نصرها سيكمل موقفها المهيمن في أوروبا ، وجنوب شرق آسيا والنصف الغربي من الكرة الأرضية ما يعطيها سيطرة بلا منازع على جميع شؤون العالم . أما بالنسبة للديمقراطية- حسنا تلك مسألة مختلفة .

ما لخصته أنا على أنه تفكير التيار العربي الرئيسي أيده عمل للبروفيسور شبلي تلحمي من جامعة ميريلاند ومعهد بروكينجز . في سلسلة من ثلاثة استطلاعات رأي أجريت على مدى عدة سنوات في ست دول عربية ، بيّن تلحمي أن سياسات أميركا وإسرائيل هي التي تغضب الغالبية العظمى من العرب ، وليس القيم أو الطرق الغربية . ووفقا لذلك ، فإن غالبية الرأي العام العربي لا يعارض الديمقراطية بقدر ما يخشى تزايد النفوذ والتوسع الأميركي . بالنسبة لتأييد القاعدة ، فإن أقلية صغيرة تتبنى تعاليمها الدينية وممارساتها الإرهابية . أما ما يثير الإعجاب في القاعدة فهو مواجهتها للولايات المتحدة . [١٢]

كما استطلع مركز بيو لبحوث الناس والصحافة العالم العربي . ومال ما توصل إليه لتأييد تلحمي . فالغالبية العظمى من العرب ليس لديها موقف معاد من الديمقراطية ، حسب فهمهم لحقيقة ما يعنيه هذا النظام السياسي ضمنا ، وهم يخشون المتطرفين في وسطهم . إلا أنهم لا يثقون بالولايات المتحدة ، ويرون أن سياساتها ترمي

إلى التوسع وزيادة قوتها ، وليس لمساعدة الشعوب المحلية .[١٣]

ماذا إذن عن حرب الأفكار هنا في الوطن؟ ربما اقتنع الجمهور الأميركي حقيقة بأن حكومته تعمل دفاعا عن البلد عندما بدأت عملياتها العسكرية في أفغانستان ، ثم في العراق . لكن الأغلبية لم تصدق قط حجة الترويج للديمقراطية في العالم الإسلامي لتعزيز أمن الولايات المتحدة القومي ، ومهما كانت الحجج التي شجعتهم للقيام بذلك فإن الفضل يعود لحرب الأفكار التي بدأت في العام ٢٠٠٢ .

بتتبع استطلاعات الرأي العام منذ العام ١٩٧٦ إلى العام ١٩٩٦ ، وجد البروفيسور أوليه أر . هولستي أن الترويج للديمقراطية في الخارج يحظى بأولوية متدنية في صفوف الأميركيين من جميع القناعات السياسية . حتى في صفوف من يصفون أنفسهم بأنهم «ليبراليون جدا» ، في العام ١٩٩٦ اعتقد ٢٥ بالمئة منهم فقط أن هذه الغاية «هدف مهم للغاية بالنسبة للسياسة الخارجية» . و١٠ بالمئة فقط ممن جرى استطلاعهم شعروا أن «الولايات المتحدة يجب ألا تتردد في التطفل على الشؤون الداخلية للدول الأخرى لإقامة نظام ديمقراطي عالمي والحفاظ عليه» .[١٤]

هجمات ٩/١١ وغزو العراق لم تغير هذه الأرقام إلا قليلا . في آب/ أغسطس ٢٠٠٤ ، نشر مركز بيو للبحوث نتائج استطلاع للرأي طلب من المستطلعة آرائهم ترتيب قائمة من ١٩ سياسة خارجية حسب «الأولوية القصوى» . فجاء الترويج لحقوق الإنسان في المرتبة السادسة عشرة ، والترويج للديمقراطية في الثامنة عشرة . وسأل استطلاع نشره مجلس شيكاجو للشؤون العالمية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ ما إذا كان المجيبين على الاستطلاع يحبذون «ترويج الديمقراطية بالقوة العسكرية» ، ووجد أن ٣٥ بالمئة يحبذون ذلك بينما رفض الأمر ٥٥ بالمئة . تجربة دمقرطة العراق جعلت ٧٢ بالمئة من المجيبين أقل إيجابية حيال استخدام القوة العسكرية في المستقبل للترويج للديمقراطية ، ٢٦ بالمئة فقط وافقوا على مقولة أنه «حين يكون هناك ديمقراطية أكثر ، يكون العالم مكانا أكثر أمنا» (مقابل ٦٨ بالمئة لم يوافقوا) . ومع ذلك ، وجد مجلس شيكاجو للشؤون العالمية أنه إذا أسقط دور القوة العسكرية ، وخفضت أولوية الترويج للديمقراطية كهدف من «مهم جدا» إلى «مهم بعض الشيء» ، فإن الدعم الشعبي لها يزيد . ١٩ بالمئة فقط كانوا مستعدين لاستبعاد عملية نشر الديمقراطية من سياسة البلد الخارجية كلها كأولوية .[١٥] أخيرا في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ ، بين استطلاع مشترك لصحيفة نيويورك تايمز/ قناة «سي بي أس» أن ٥٩ بالمئة من الشعب «لا يعتقد أن على

الولايات المتحدة أن تتولى القيادة في حل النزاعات الدولية بشكل عام» ، في حين قال ٣١ بالمئة أنه يتعين عليها ذلك . ثلاثة أرباع الجمهوريين دعموا حرب العراق ، وثلاثة أرباع الديمقراطيين لم يدعموها ، وكان المستقلون منقسمون فعليا .

كما يبين هذا الدليل ، يميل الأميركيون لأن يكونوا شعبا يصر على تقديم الدليل . الرأي العام قبل العام ٢٠٠١ لم ير في معظمه أن الترويج للديمقراطية شيء مهم للأمن القومي للبلد ، كما أن هذا الجمهور لم يتحول لهذه الفكرة بإعداد كبيرة بعد ٩/١١ . الأميركيون ليسوا أيدلوجيين للغاية . معنى ذلك أنهم نادرا ما يهتمون بالبنى الفكرية واسعة النطاق حول منطق التاريخ التي تشتمل على توصيات سياسية معينة مبنية على استنتاجات من نظريات شاملة أو «بالصورة الكبيرة» . يميل الأميركيون لأن يكونوا حلالو مشاكل برغماتيين ويستنتجون استقرائيا من المراقبة الواعية المدعومة بدليل في متناول اليد . وبذلك ، فإن الجمهور الأميركي مثل معظم الناس في جميع أنحاء العالم الذين لديهم صحافة حرة- أذكى من أن يخدعوا بحرب أفكار محرّفة .

بكلمة أخرى ، المبررات الأيدلوجية المدروسة التي وضعها دهاقنة الفكر للترويج للديمقراطية ، ثم وضعت في شعارات أبسط على يد أساتذة التلفيق ، لا تلائم مزاج الشعب الأميركي أو شعوب الشرق الأوسط . المسألة ليست قيمة الديمقراطية الليبرالية بقدر ما هي دوافع إدارة بوش . الغايات التقدمية التي نسعى إليها هي إما أسقطت من الحساب كمسوغ لطموحات أخرى أو نظر إليها على أنها غير واقعية في سياق الغزو الذي شن ضد دولة رئيسية في العالم العربي . مرة أخرى ، الفطرة السليمة فهمت الأمر على حقيقته .

لكن الفطرة السليمة لا تكفي . ما هو مطلوب اختبار للأفكار نفسها ليس التي بررت هذه الحرب وحسب بل التي ساهمت أيضا في التوقع المتفاءل بأن من الممكن الفوز بها على أسس حددتها واشنطن . يمكن للمرء أن يلقى باللوم على ما صار ينظر إليه على أنه فشل بحجم لا سابق له على وزير الدفاع المسكين رامسفيلد وسلوك البنتاجون الأخرق في الغزو إذا أراد . لكن ثمة إحساس أقوى بأن ثمة شيء أكبر من ذلك كان أساس المحنة ، وأن المهمة ذاتها كانت تنهار بنسبة كبيرة بسبب مقدمتها المنطقية الأولى- الأيدولوجيا التي أنجبتها .

علم الأمراض الليبرالي الدولي

هدف هذا الكتاب هو الوصول إلى المقدمات المنطقية الأولى بعرض المبررات الكامنة خلف تبني إدارة بوش الترويج للديمقراطية كحل لمعضلة أمن أميركا في الشرق الأوسط . لذلك فإن الكتاب يدور حول تحليل أيدولوجيا ، تدعى عادة «الويلسونية» أو «المذهب الليبرالي الدولي» . عناصر ما يمكن أن يطلق عليه «الإمبريالية التقدمية» يمكن تتبعها بالرجوع إلى الثورة الأميركية . سمات الثقافة الوطنية التي ترفع من أهمية العقيدة الديمقراطية تعزز هذه النظرة العالمية . وهناك أيضا ، الجماعات الإنجيلية المسيحية وإصرارها على المقاصد السامية في السياسة الخارجية للبلد وتأكيدها على أن الأنشطة التبشيرية تخلق حالة فكرية مواتية لجعل الديمقراطية إنجيلية أيضا .

على أية حال ، لم تصبح الليبرالية الدولية مذهبا منظما بشكل رسمي كإطار متماسك للعمل من أجل المصلحة الوطنية إلا في القرن العشرين . وقد كان ودرو ويلسون أول رئيس أميركي يجمع في حزمة واحدة أهمية الديمقراطية في الدول الأخرى لهذا البلد (ومن هنا جاء مصطلح «الويلسونية» كمرادف لليبرالية الدولية) . خلال الحرب الباردة ، لعبت الليبرالية الدولية دورا قويا في إدامة احتواء الغرب للاتحاد السوفيتي . ومع ذلك ، لم يكن من الممكن تسمية هذا النهج عن حق أيديولوجية إلا في تسعينات القرن العشرين . الآن ولأول مرة ، كان في الإمكان التعبير عن القومية الأميركية على أنها ليبرالية دولية ذات رؤية عالمية تقوم على قراءة معقدة للتاريخ ، وتعتمد على تشكيلة من الأدلة التجريبية قدمها علماء الاجتماع الأميركيين ، وهي رؤية مجدها فلاسفة بارزون ، أعطت في مجملها الولايات المتحدة مهمة ذات مغزى للتعامل مع شؤون العالم .

لم تتبن إدارة بوش الأب ولا إدارة بيل كلينتون ما يمكن أن يسمى الآن الإمبريالية الليبرالية الدولية كمرتكز لسياستهما الخارجية ، . ورغم بذل كلا الرئيسين الجهود للترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية في الخارج ، فقد أطلق بوش الأب ملاحظته الشهيرة بأن ليس لديه «ذلك الشيء المسمى رؤية» . وكانت الصفة المميزة لكلينتون التحفظ الحذر الذي يقيّم كل قضية على حدة ويتطلع إلى وجود تأييد شعبي سابق .

بعكس ذلك ، تملكت جورج بوش الابن الرغبة في إظهار أن القيادة مهمة وأنه قائد . وكان مدفوعا هو وفريق سياسته الخارجية بإظهار أنهم ، خلافا لكلينتون ،

يعلمون أن لدى أميركا القوة لإحداث تغيير طويل الأمد في الشؤون الدولية . وكانت هجمات ٩/١١ دعوة لهم للعمل ، وأن يظهروا بالأفعال ، وليس بالأقوال وحسب ، معنى العظمة .

هل كان لكونجرس يسيطر عليه الديمقراطيون أن يصادق على شيء مثل مذهب بوش من دون أحداث ٩/١١ ؟ من المؤكد أن الإدارة كانت تخطط لشيء مثل غزو العراق قبل هذا الحدث التاريخي . ومع ذلك كان من المستبعد ، من دون هذا العدوان الإرهابي ، أن يقتنع الكونجرس والجمهور الأميركي بالقيام بمثل هذه المهمة الطموحة عمليا والمبالغة في أيديولوجيتها بالشكل الذي اقترح مذهب بوش على البلد إتباعه . كانت الأمة مستعدة للزحف والأيديولوجية الليبرالية الدولية وجهت الحملة . المشاعر التي خلطت الدفاع عن النفس مع إرادة القوة هي التي حركت السياسة الأميركية ، كل ذلك تحت غطاء أننا على حق وأننا نخوض حربا مقدسة كان في وسع الليبرالية الدولية كأيديولوجية أن توفرها الآن . النتيجة كانت «استراتيجية عليا» بمقياس لم تعرفه التقاليد الأميركية من قبل .

مثل جميع الطموحات المفعمة بالخيلاء ، كان محكوم على الاستراتيجية بالفشل . ولو لم يجر اعتراضها في العراق ، لتحركت إلى الخطوة التالية (دمشق) ، أو الموقف الذي بعده (طهران أو الرياض) . من المؤكد أن فكرة إمكانية دمقرطة الصين وروسيا قد راودت مخيلة العديد من المحافظين الجدد . ببساطة ، ليس لدى أميركا القوة ، أو القدرة على تحقيق ما تريد . وفي تلك الأثناء ، خلق تحديث مذهب الليبرالية الدولية الذي غلف مذهب بوش خوفا وأملا كانا قوام «ضباب الحرب» نفسها . الخوف كان من العدو ، والأمل كان في غد أفضل . لكن صفات كل واحد منهما فهمت بشكل سيء للغاية ، ما فاقم مشكلة التراجع .

خطر الليبرالية الدولية ذات الرؤية العالمية أبعد من أن يكون قد انتهى . فلدى الأيديولوجيات طريقة لمنع الوصول إلى تصور دقيق للواقع ، يضع الأفراد والجماعات في مسار يزيد الأمور سوءا كان الناس الأكثر برغماتية سيتحركون للتخلي عنه . لذلك فقد يأتي الأمر مع عقيدة علمانية مثل مذهب بوش معها مسحة عميقة من الدين . الكثيرون من المسيحيين يرون هرمجدون ، فلا بد من استذكارها ، كفترة من التدمير الخلاق ، وبعدها فقط يمكن أن يولد عصر ذهبي . صهاينة الجناح اليميني يرون في الحرب وتوسعها في تموز ٢٠٠٦ بواسطة غزو إسرائيلي للبنان ردا على هجمات

حزب الله على أنها حيوية لإسرائيل التي يرون أنها تحت الحصار . بعض المتشددين الليبراليين لا يقلون عن هؤلاء التزاما برؤية هذه الحرب تمضي قدما ، مهما بلغت شدة الصراع . حتى أن بعض الواقعيين توصلوا إلى أنه ، رغم أن هذه الحرب كانت خطأ ، فما دامت الولايات المتحدة قد احتلت العراق فليس في وسعها إلا أن تمضي قدما . لذلك فإن حرب الأفكار أبعد من أن تكون قد انتهت .

هناك نوع من الدراما في دراسة الأفكار عندما يكون لها تداعيات إنسانية خطيرة . ما يتعين علينا مراجعته هنا هو التفكير الذي حرك أمة جبارة في قمة قوتها لتقذف بنفسها في نوع الحرب المقدسة التي كانت قد تتجنبها في السابق . هنا نجد «مخطط عظمة» صنع بالتأكيد في أميركا . هنا دراما العجرفة ، والعنجهية ، في كلمة كبرياء قادت إلى خرابنا . هنا مأساة ، يمكن بيانها بالأسماء ، والتواريخ ، والأحداث ، لكن جوهرها يكمن في قيام مجموعة من المفكرين ، المسلحين بما يؤمنون أنه أفكار قوية ، لتغيير التاريخ وبالتالي تحسين العالم . وفي ترديها يكمن درس لجميع من يفكرون في قضايا العالم . مهمتنا هي أن نتعلم من تفكيرهم المضلل ، ومن التفكير في المشاعر البدائية التي أحاطت بها ، وما نريده من دور أميركا في شؤون العالم .

تعريف مذهب بوش بجنون العظمة سيكون مناسبا له . انخداعه بأنه كلي القدرة يكمن في إيمانه بأن أميركا تتمتع بتفوق عسكري وخطة لنظام عالمي بفضل خبرتها العالمية في رعاية «ديمقراطيات السوق الحر» . ونتيجة لذلك تستطيع الولايات المتحدة إعادة صنع الدول الأجنبية- مؤسسات الدولة ، والنظامين المدني والاقتصادي ، والترتيبات الثقافية الأساسية- لتوليد نظام عالمي جديد تحت السيطرة الأميركية ، غد متحرر من الإرهاب . ولأن حربا وحشية شنت بناء على نصوص هذا المذهب ، نزاع لم يفد أحد ممن تورطوا فيه وما زال أبعد من أن ينتهي ، فإن الأراضي المعينة للحرب قد بينت أنها تعاني من عيب مَرَضي أيضا .

عالم اللاهوت الأميركي الأعظم الذي تناول قضايا الشؤون العالمية هو دون منازع رينولد نيوبور . في كتابه «أبعد من المأساة» ، يتأمل نيوبور في اللوحة الملونة الواسعة للتاريخ البشري ويؤكد على الدمار الذي يمكن أن يجلبه الغرور علينا جميعا : «يميل الإنسان إلى نسيان محدودية ثقافته وحضارته والتظاهر بغايات لها غير موجودة . لذلك فإن كل حضارة وكل ثقافة هي برج بابل» .

تباهي الثقافات والحضارات البشرية هو النتيجة الطبيعية لصعوبة

عميقة ولا يمكن اجتثاثها في جميع الروحانيات البشرية . . . هذا التفاخر هو على الأقل أحد جوانب ما تعنيه الكنيسة المسيحية الأرثوذكسية «بالخطيئة الأصلية» . . . التدمير الذاتي المأساوي للحضارات والثقافات ، وثمة سجلات كثيرة عنه في حوليات التاريخ البشري ، ويعود سببها جزئيا إلى هذا العيب بالتحديد .

أحد الجوانب المحزنة في التاريخ البشري هو أن كل حضارة تعبر عن نفسها بطريقة مبالغة في التباهي ، وتجمع قيمها الجزئية والشاملة بطريقة مقنعة للغاية ، وتدعي بذلك الخلود لوجودها المحدود في اللحظة نفسها التي يكون فيها الانحلال الذي يقود إلى الموت قد بدأ بالفعل . (١٦)

الفصل الأول

مذهب بوش والسعي للسيادة العالمية

تقودنا الأحداث والفطرة السليمة إلى خلاصة واحدة : بقاء الحرية على أرضنا يعتمد بشكل متزايد على نجاح الحرية في بلاد أخرى . أفضل أمل للسلام في العالم هو نشر الحرية في جميع العالم . . . لذا فإن سياسة الولايات المتحدة هي السعي لدعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل بلد وكل ثقافة ، بهدف نهائي هو إنهاء الاستبداد من عالمنا .

الرئيس جورج دبليو . بوش ، في خطابه الافتتاحي بمناسبة توليه فتره الرئاسية الثانية ، ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ .

كرومويل ، أنا آمرك ، اطرح الطموح بعيدا : بتلك الخطيئة سقطت الملائكة .

شكسبير ، هنري الثامن (٢ ، ٣)

المذاهب الرئاسية تحدد معايير الأمن القومي . ويمكن للمذاهب أن تضع إطار السياسة الأميركية تجاه منطقة معينة في العالم أو تجاه الأحداث الدولية بشكل عام . الشيء المشترك بينها هو أنها بيانات عن المقاصد الرئاسية التي تحدد الأسس المحتملة لشن الحرب .

على مدى السنين ، أثبت العديد من المذاهب أنها خيالية . ومذاهب كل من أيزنهاور ، أو جونسون ، أو نيكسون ، أو كارتر دليل على ذلك . بعكس ذلك ، كان لمذهب ريجان أهمية حقيقية ، لكن لفترة وجيزة فقط . ومع ذلك أثبتت مذاهب

أخرى أنها بيانات مهمة عن مكانة أميركا في العالم . فإذا كان أعظمها هو بالتأكيد خطاب واشنطن الوداعي للعام ١٧٩٦- صيغة دائمة للدور الصحيح لهذا البلد في شؤون العالم والذي ألقى بثقله على صناعة السياسة في هذا البلد طيلة الحرب العالمية الأولى ، وما زال فيه الكثير من الدروس المهمة الواجب إتباعها اليوم- فإن على المرء أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار مذهب مونرو (١٨٢٣) ، الذي أكد مكانة أميركا المتفوقة في النصف الغربي من الكرة الأرضية ، ومذهب ترومان (١٩٤٧) ، الذي عرّف «الاحتواء» على أنه إطار السياسة الأميركية في الحرب الباردة . ورغم أنها لم تدعى «مذاهب» ، فإن علينا أن نضعها ضمن فئة نقاط ويلسون الأربعة عشر (١٩١٨) ، التي وضعت خطوط الاستراتيجية الأميركية الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى ، وميثاق الأطلسي والإعلان الخاص بأوروبا المحررة لفرانكلين ديلانو روزفلت (١٩٤١ ، ١٩٤٥) ، الذي وضع أسس السياسة الأميركية للنظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ، كمعالم تؤكد مكانة أميركا في السياسة العالمية .(١)

بالمثل ، تكمن أصول حرب العراق في إعلان عن سياسة خارجية واضحة ، مذهب بوش ، وهو إعلان سياسي عن المقاصد سيوضع على الأغلب ، من ناحية الأهمية التاريخية ، إلى جانب ما سبقه باستثناء الخطاب الوداعي . وفيه وضع جورج دبليو . بوش إطار سلوك أميركا الأمني في شؤون العالم في سلسلة من البيانات بدأت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ في خطابه الافتتاحي في أكاديمية ويست بوينت وبلغ ذروته في نشر استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ . وفي استراتيجية الأمن القومي في آذار/ مارس ٢٠٠٦ ، بعد ثلاث سنوات ونصف ، أعاد الرئيس بوش التأكيد على توجه سياسته . من ناحية الأصالة والجرأة ، ما صار يعرف بسرعة على أنه مذهب بوش اتخذ مكانته مع التصريحات ذات الطابع الخاص عن الغاية في تقاليد السياسة الخارجية الأميركية ، وهي نقطة نحتاج للتأكيد عليها في مواجهة الذين يعتبرون أنها ليست أكثر من تحديث لمذهب ويلسون . حقيقة أن مذهب بوش ، وخلافا للمذاهب الشهيرة التي سبقته مثل مذهب مونرو أو ترومان ، كان بيانا مبالغا فيه عن قوة أميركا وغايتها قاد إلى نتائج سياسية كارثية في حرب العراق ، ما يجعله لا يقل أهمية في سجلات تاريخ مشاركة هذا البلد في شؤون العالم ، وسيكون بالقدر نفسه موضع تحليل ونقاش لأجيال مقبلة .

بصياغة هذا المذهب ، أعلنت الولايات المتحدة هيمنتها على جميع القضايا

الرئيسية في الشؤون العالمية . من الناحية العسكرية ، أعلنت واشنطن الحفاظ على تفوقها ضد جميع القادمين . وبحماية مظلتها الأمنية التي لا منافس لها ، ستعزز أميركا خطتها لنظام عالمي ، وهو عالم مكون من دول ديمقراطية مع أنظمة اقتصادية ذات سوق مفتوح ، نظام تفضي احتمالاته إلى عصر ذهبي من الانسجام العالمي .

وكي تحقق الولايات المتحدة غاياتها فإن عليها العمل بشكل تعاوني حيث يمكنها ذلك ، لكنها مستعدة لاستخدام القوات المسلحة بشكل أحادي واستباقي إذا ما برز تهديد حقيقي للسلام الأميركي . وبعد المعركة ، قد تعيد أميركا دمج ذلك الجزء من العالم المتمرد على نموذجها للسلوك المناسب إلى النظام العالمي على أساس إعادة تشكيله كديمقراطية سوق .

نتيجة ممارسة هذا التفوق الأميركي ، كما يقول من وضعوه ، ليس تحسين الأمن القومي لهذا البلد وحسب ، بل أيضا تزويد المجتمع العالمي بشكل عام بوعد بمستقبل من السلام ، والازدهار ، والحرية . وفي حال غياب هذه الممارسة المدروسة لهذه القوة لضمان هذه الغايات ، تحذر إدارة بوش من أن الفوضى العالمية ستتفاقم . الخيار الواضح كان بين هيمنة الولايات المتحدة «المحبة للخير» على النظام الدولي ، مع إمبريالية ضد الذين يعيقون المخطط الأميركي العظيم ، وبين الفوضى وزحف البرابرة .

بالنظر إلى تلك الفرضيات التي لا سابق لها فيما يتعلق بتقاليد السياسة الخارجية الأميركية (رغم أن ذلك ليس جديدا في تاريخ إمبراطوريات العالم) ، فكي نفهم حرب العراق لا بد من فهم منطق مذهب بوش . الناس الأقرب إلى صنع هذا المذهب يفهمونه حسب تلك الشروط بالضبط . وهكذا نشر محررو صحيفة المحافظين الجدد ، «كومينتاري» ، ندوة عن أراء ٣٦ طالبا معروفا في مجال شؤون العالم لتقييم المذهب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ الذين وصفوه بأنه «إعادة توجيه كاسحة للسياسة» و«خطوة تاريخية مذهلة» قادت بوضوح إلى غزو العراق وما زالت حافلة بالوعود التي تنتظر أن تتحقق .[٢]

هؤلاء المراقبين كانوا مصيبين . فمن المؤكد أن مذهب بوش ردد صدى بيانات سابقة في تقاليد السياسة الأميركية ، خاصة عندما يشار إلى الروابط بينه وبين وجهة النظر العالمية لودرو ويلسون ، الذي ترك الرئاسة في العام ١٩٢١ ، قبل ٨٠ سنة من تولي بوش السلطة . مع ذلك ، بعد الاعتراف بالمؤهلات الويلسونية للمذهب ، فإن الموقف الذي وضّحه بيت بوش الأبيض في العام ٢٠٠٢ لم تكن له أسبقية تاريخية

سهلة . فلم يحدث في السابق أن تمتعت الولايات المتحدة بوضع كانت فيه القوة العظمى الوحيدة بلا منازع ، في المجالين العسكري والاقتصادي ، ما سمح لها بإعلان تفوقها على النظام الدولي كله . كما لم تؤكد أي إدارة أميركية قط بهذا القدر من الوضوح ثقتها في خطة رئيسية لنظام داخلي ودولي كما فعلت عندما عولت على اقتصاد السوق المفتوح والحكم الديمقراطي في مختلف أنحاء العالم لتحقيق الحرية والازدهار . فإذا كان لمصطلح «استراتيجية عليا» أن يعني أي شيء عند الحديث عن سياسة تتعلق بقضايا عالمية ، عندها يكون مذهب بوش مؤهل للعضوية في هذه الرابطة .

هنا حدث ما أدعوه حلف مع الشيطان : التأكيد المتكبر بأن لدى هذا البلد صيغة أعدت لتطبيق القوة العسكرية من أجل حرية العالم ، وازدهاره ، وسلامه . كانت واشنطن مستعدة لتجربة حظها ، غير عابئة بتيارات التاريخ المناوئة القوية التي دمرت العديد من الأمثلة المزهوة بنفسها من قبل . ربما لم تصل إدارة بوش لمستوى جنون العظمة التي دفعت ملك أسبانيا فيليب الثاني إلى رفع شعار : «العالم ليس كافيا» . ومع ذلك فإن عجرفة موقف واشنطن في قضايا العالم لم تلفظ قط مثلما لفظت في بيانات وأعمال الفريق الذي تولى السلطة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ . قادة أميركا الذين كانوا متأكدين من تفوق وضعها العسكري ، كشفوا بشكل أساسي نواحي ضعف البلد الفعلية وأضعفوها . ومن منطلق ثقتهم فيما سموه بشكل يخلو من التواضع «الوضوح الأخلاقي» ، سرعان ما أعطوا الدليل على عجرفتهم الأخلاقية على حساب مئات آلاف الضحايا ومئات مليارات الدولارات . والتزموا بتحويل مسار التاريخ حسب إرادتهم لإعطاء دليل على القوة التحويلية للجرأة والاقتناع في القضايا الإنسانية ، لكنهم بدلا من ذلك ، ومرة أخرى ، قدموا الدليل على الخطر المقيم للخيلاء الفارغة .

عمودا مذهب بوش: القوة والغاية

دعونا ننظر عن كثب إلى مذهب بوش لتقييم الهدف الأكبر من مخططه بالتفصيل . في حين أن المذهب يفاخر بالموقف القوي الذي تتمتع به الولايات المتحدة بفضل تفوقها العسكري في شؤون العالم ، فإن لديها حسا بالغاية أيضا ، قناعة بأن خطتها لنشر اقتصاد السوق والحكم الديمقراطي في العالم يمكن أن يوفر الاستقرار

للأوضاع المحلية والدولية .

الجمهوريون الذين تولوا السلطة في العام ٢٠٠١ كانوا موقنين بأن العقد السابق كان وقتا ثمينا ذهب هباء بسبب فشل رؤية وتدني شجاعة القادة الأميركيين . سياسة واشنطن فيما يتعلق بقضايا العالم كانت مجزأة ، ورجعية ، وقصيرة الأمد . العالم وأميركا بحاجة لسياسة شاملة ، ومبادرة ، وطويلة الأمد . وكما أشار واضعو مذهب بوش فإن الغاية من دون قوة شيء مهم ، في حين أن القوة من دون غاية شيء سريع الزوال . إلا أنه عند الجمع بينهما بالشكل المناسب فإن اجتماع القوة والغاية بالحجم الذي تتمتع به أميركا معا ، يمكن أن يبدل بشكل هائل مجرى الأحداث البشرية .

عمود القوة

يؤكد العمود العسكري لمذهب بوش أن من المصلحة العامة للسلام العالمي الحفاظ على التفوق الأميركي . فإذا تمكنت الولايات المتحدة من إقناع دول العالم بأن أي جهد يبذل لمضاهاة القوة الأميركية محكوم عليه بالفشل- أي أن قوة هذا البلد «أكبر من التحدي» ، كما قالت واشنطن ذلك مرارا وتكرارا في العام ٢٠٠٢- عندها ستقل النزاعات الإقليمية وينخفض الإنفاق العسكري الإجمالي للعالم . ورغم أن الإنفاق العسكري الأميركي سيرتفع ، فإن الحفاظ على التفوق الأميركي أرخص بكثير مما قد يكلفه خوض حرب أجنبية .[٣]

وحسب كلمات الرئيس بوش في أكاديمية ويست بوينت العسكرية الأميركية في ١ حزيران/ تموز ٢٠٠٢ ، «التنافس بين الدول العظمى أمر لا مفر منه ، لكن النزاعات المسلحة في عالمنا ليست كذلك . . . فلدى أميركا القوة العسكرية الأكبر من التحدي ، وتنوي أن تحافظ عليها ، ما يجعل سباقات تسلح الحقب السابقة أمر لا طائل تحته ، ويقصر عمل المتنافسين على التجارة والشؤون السلمية الأخرى» .[٤] بعد ثلاثة أشهر أعاد الرئيس التأكيد على «الدور الضروري للقوة العسكرية الأميركية» في استراتيجية الأمن القومي» :

> علينا أن نبني دفاعاتنا وأن نحافظ عليها لتكون أكبر من التحدي . . .
> يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على القدرة على هزيمة أي محاولة من عدو- سواء كان دولة أو غير دولة- لفرض إرادته على

> الولايات المتحدة ، أو على حلفائنا ، أو أصدقائنا . سنحافظ على قوات كافية . . . لثني أي خصم محتمل عن بناء قوة عسكرية يأمل من خلالها التفوق على قوة الولايات المتحدة ، أو موازاتها .

وأعربت مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس عن تأييدها لهذا النهج في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ :

> ستبني الولايات المتحدة وتحافظ على قوة القرن الحادي والعشرين العسكرية الأكبر من التحدي . وسوف نسعى إلى ثني أي خصم محتمل عن بناء قوة عسكرية على أمل أن يتفوق على قوة الولايات المتحدة ، أو يوازيها . من المؤكد أن الوضوح فضيلة هنا . منع المنافسة العسكرية يمكن أن يمنع صراعات محتملة وسباق تسلح عالمي مكلف . . . ما لا يريده أي واحد منا هو ظهور خصم عسكري قوي لا يقاسمنا القيم المشتركة نفسها .

خلافا للأفكار الشعبية الدارجة ، هذه الكلمات الواضحة للعام ٢٠٠٢ لم تولد من هجمات ٩/١١ ، بل من مفاهيم صاغها ناشطو المحافظون الجدد السياسيين في وقت يسبق ذلك التاريخ . بالنسبة لفريق السياسة الخارجية الذي جاء إلى السلطة في العام ٢٠٠١ ، كانت الكلمات التي استخدمت لوصف سنوات كلينتون «عقيمة» و«مترددة» ، وهي فترة بدت فيها واشنطن «محرجة» بوضعها القوي نسبيا وغير متأكدة تماما كيف يمكنها أن تحول «لحظة أحادية قطبها» إلى ميزة سياسية دائمة لحقبة أحادية القطب .(٥) ووجهوا التهمة ذاتها إلى رئاسة جورج بوش الأب . وبتولي الرئيس جورج دبليو . بوش الرئاسة في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ ، تغير كل هذا .

معيار الأمن القومي الذي جلبه الفريق الجديد معه إلى السلطة صيغ خلال العقد السابق . وبناء على تعليمات ديك تشيني في العام ١٩٩١ ، الذي كان وزيرا للدفاع في ذلك الحين (ونائب الرئيس فيما بعد) ، قام نائب وزير الدفاع لشؤون السياسة بول ولفوويتز (الذي أصبح وزيرا للدفاع فيما بعد) باستخلاص نقاط مختصرة حول ما يجب أن تكون عليه استراتيجية أميركا الدفاعية لتستخدم كأساس لتقرير وزارة الدفاع نصف السنوي المتعلق بالموازنة الذي سيقدم لاحقا إلى الكونجرس . قام بعدها ولفوويتز بتفويض مهمة كتابة التقرير النهائي بناء على ورقته المختصرة إلى لويس ليبي (الذي شغل من العام ٢٠٠١- ٢٠٠٥ منصب كبير موظفي نائب الرئيس

تشيني) وزلماي خليلزاد (الذي عين في منصب رفيع في مجلس الأمن القومي في العام ٢٠٠١ قبل أن يعين سفيرا للولايات المتحدة إلى أفغانستان في العام ٢٠٠٣ وإلى العراق في العام ٢٠٠٥). [٦] نتيجة عملهم هذا صارت تعرف فيما بعد باسم «دليل السياسة الدفاعية» للعام ١٩٩٢.

أكدت النقطة الأولى من دليل السياسة الدفاعية للعام ١٩٩٢، بتعابير ترتبط ارتباطا واضحا بمذهب بوش الذي ظهر بعد ذلك بعقد، أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تعتبر نفسها متفوقة عسكريا في قضايا العالم وأن تعمل على تؤسس اعترافا عاما بأن «النظام العالمي مدعوم بشكل أساسي بالولايات المتحدة». والويل لمن يتحدى مكانة أميركا:

> هدفنا هو منع ظهور منافس جديد... على الولايات المتحدة أن تبدي القيادة الضرورية لإقامة نظام جديد وحمايته يتمسك بوعد إقناع المنافسين المحتملين بألا يتطلعوا لتولي دور أكبر أو السعي لاتخاذ موقف أكثر جرأة لحماية مصالحهم المشروعة... علينا الاحتفاظ بالآليات اللازمة لردع المنافسين المحتملين حتى عن مجرد التطلع لدور إقليمي أكبر أو دور عالمي.

تجنبت الوثيقة الإشارة إلى أي عمل جماعي مع دول أخرى من خلال الأمم المتحدة أو منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). بدلا من ذلك، أشار دليل السياسة الدفاعية إلى ضرورة الأحادية التي سنجدها بعد عقد في مذهب بوش: «علينا أن نتوقع قيام تحالفات مستقبلية تكون تجمعات لغرض معين، ولا تدوم غالبا لما هو أبعد من الأزمة الماثلة ولا تحمل في أحوال كثيرة أكثر من اتفاق عام على الأهداف المطلوب إنجازها». وإذا ما تعذر حشد ما أطلق عليه «تحالف الراغبين»، «فإن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للعمل بشكل مستقل إذا لم يكن من الممكن التنسيق لعمل جماعي». بالإضافة إلى فتح الباب أما العمل الأحادي، فقد تنبأ دليل السياسة الدفاعية بإمكانية القيام بعمل استباقي إذا تعلق الأمر بوجود أسلحة دمار شامل. ولم تصر الوثيقة على ضرورة الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة على روسيا والصين، بل أن أي طموح أوروبي للعمل بشكل مستقل عن واشنطن مرفوض قطعا. وفيما يتعلق بحلف الناتو، ففي حين أنه «يواصل تقديم الأساس الذي لا غنى عنه لبيئة أمنية مستقرة في أوروبا... فإن علينا أن نسعى لمنع ظهور ترتيبات أمنية أوروبية

منفردة قد تقوض الناتو، وخاصة بنية قيادة التحالف المتكاملة» .(٧)

عندما تسربت أنباء دليل السياسة الدفاعية في آذار/ مارس ١٩٩٢ كانت هناك صرخة في واشنطن بأنها تبالغ في تقدير القوة التي تمتلكها أميركا وأنها عدوانية للغاية في حقبة كانت تريد أن تتفيأ في ظل «مكاسب السلام» بعد انتهاء الحرب الباردة. ورغم أن الانتقادات طالت ضمنا الرئيس بوش الأب ومستشاره للأمن القومي برنت سكوكروفت، الذي لم يؤيدها قط، رغم ذلك عمد وزير الدفاع تشيني إلى إعادة صياغة التقرير ونشره باسمه في كانون الثاني ١٩٩٣، قبل أيام من حفل تنصيب الرئيس بيل كلينتون.

كان هدف تشيني الواضح أن يترك للأجيال المقبلة نسخة تامة وعامة من دليل السياسة الدفاعية، التي أعاد تسميتها لتصبح «الاستراتيجية الدفاعية لتسعينات القرن العشرين: استراتيجية الدفاع الإقليمي». مرة أخرى أثيرت «منطقة السلام» التي ستوجدها وتقودها الولايات المتحدة، لكن هذه المرة بمزيد من التأكيد على استخدام العالم الديمقراطي ضد غير الديمقراطي. وفي حين أعرب تشيني عن قلقه بأن قضايا مثل الانتشار النووي قد تغري حلفاء أميركا، مثل ألمانيا واليابان «بإعادة تأميم» سياستهم الدفاعية إذا ما بدت المظلة الأميركية غير مضمونة، فقد أشار مرات متعددة إلى أن «القوى غير الديمقراطية» هي مصدر المشاكل المستقبلية المحتمل.

لم يتوقع دليل السياسة الدفاعية للعام ١٩٩٢، وكذلك الاستراتيجية الدفاعية للعام ١٩٩٣، أي تهديد ذي طبيعة عالمية من قوى يمكن أن تهدد الولايات المتحدة. بدلا من ذلك فإن المشاكل قد تكون، كما يبين العنوان الفرعي للتقرير، إقليمية. وفيما عدا أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، فقد اعتبرت جميع مناطق العالم الأخرى ذات أهمية حيوية للولايات المتحدة لسبب أو لآخر. ولأن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم الجيد، «فإن منع التهديدات والتحديات الإقليمية يمكن أن يعزز دعائم نظام ديمقراطي سلمي في الدول التي تستطيع متابعة مصالحها المشروعة دون خوف من هيمنة عسكرية... علينا ألا نتراجع ونسمح لتهديد عالمي جديد بالظهور أو أن نترك فراغا في منطقة حيوية بالنسبة لمصالحنا». ولأن بعض تلك القضايا الإقليمية قد لا تبدو حيوية بالنسبة لأقرب حلفائنا الديمقراطيين، «لذلك، لن نتجاهل ضرورة أن نكون مستعدين لحماية مصالحنا الحيوية وتنفيذ التزاماتنا بمساعدة إضافية محدودة، أو حتى بمفردنا عند الضرورة» .(٨)

أبقى فرع المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري فكرة التفوق الأميركي في القضايا الأمنية حية كما عبّر عنها في دليل السياسة الدفاعية والاستراتيجية الدفاعية خلال سنوات كلينتون. ومن خلال صحيفة «ذا ويكلي ستاندرد» التي تأسست في العام ١٩٩٥، ومشروع القرن الأميركي الجديد، الذي تأسس في العام ١٩٩٧- اللذان دعمهما بسخاء خزان الأفكار المحافظ، «أميركان انتربرايس إنستتيوت»، وآخرين- وقد كان ويليام كريستول وروبرت كاجان مفيدان بشكل خاص في توضيح الأفكار المخلصة لخطة العامين ١٩٩٢- ١٩٩٣.

في عدد صيف العام ١٩٩٦ من مجلة «فورين أفيرز»، نشر كريستول وكاجان القطعة التي قُرأت على أوسع نطاق عن ضرورة الحفاظ على التفوق الأميركي، وهو بيان رئيسي ما زال يشكل الأصول الفكرية لمذهب بوش.[٩] ومثل ريجان الذي استشهدوا بتراثه، فإن كريستول وكاجان «رفضا قبول حدود القوة الأميركية التي تفرضها حقائق السياسة المحلية الذي افترض آخرون أنها ثابتة... فبعد هزيمة «إمبراطورية الشر» باتت الولايات المتحدة تتمتع بهيمنة أيديولوجية. الهدف الأول لسياسةِ الولايات المتحدة الخارجية يجب أن يكون الحفاظ على الهيمنة وتحسينها». وبالتركيز خاصة على القضايا الدفاعية، توصل كريستول وكاجان إلى أن «الهيمنة الأميركية هي الدفاع المعتمد الوحيد ضد انهيار السلام والنظام العالمي. لذلك، فإن الهدف المناسب للسياسة الأميركية الخارجية هو الحفاظ على تلك الهيمنة إلى أبعد مدى ممكن في المستقبل». فماذا كان مصدر قلقهم الرئيسي؟ أن يقوم الأميركيون «وهم شاردو الذهن بتفكيك الأسس المادية والروحية التي ترتكز عليها رفاهيتهم القومية... التهديد الرئيسي الذي تواجهه الولايات المتحدة الآن وفي المستقبل هو ضعفها هي».

في العام ٢٠٠٠، نشر كريستول وكاجان ما أشاروا إلى أنه تحديث لمقالتهم المؤثرة للعام ١٩٩٦، في مجلد بعنوان «الأخطار الماثلة: الأزمة والفرصة في سياسات أميركا الخارجية والدفاعية». وكررا في مقدمة الكتاب الاتهام بأن الخطر الرئيسي الحالي «هو تراجع القوة العسكرية، وفتور الإرادة وعدم وضوح دورنا في العالم. وهو خطر، من المؤكد أنه من صنعنا». وقللا من قدر إدارة بوش الأب وكلينتون السابقة ووصفا فترتهما بأنها «عقد تبدد»، و«إجازة من التاريخ»، و«العقد الضائع»، وذلك بدلا من احترام الالتزام بعد الحرب الباردة «بإطالة هذه اللحظة غير العادية... والحفاظ على

الهيمنة العالمية المحبة للخير لأميركا وتعزيزها» ، وقد فشلت الولايات المتحدة في الخروج بتصميم عظيم للنظام العالمي . وتأسيا على الفرص الضائعة في تسعينات القرن العشرين عندما «شجعت وجهة نظر سلبية عالمية القادة الأميركيين على تجاهل تطورات مزعجة تفاقمت لاحقا لتشكل تهديدا حقيقيا للأمن الأميركي» . فإذا ما أريد للولايات المتحدة أن ترتقي إلى مستوى التحدي ، فإن هذا العمل قد يتضمن زيادة الإنفاق العسكري (زيد الإنفاق بنسبة ٢٥ بالمئة) . في الوقت نفسه ، نشر مشروع القرن الأميركي الجديد تحليلا مرافقا حول الاحتياجات العسكرية الأميركية بعنوان «إعادة بناء الدفاع الأميركي» ، وربطت تحليلاتها تحديدا بوثائق وزارة الدفاع الأميركية للعامين ١٩٩٢- ١٩٩٣ .[١٠]

بالنظر لتركيبة الأفكار القائمة ، كان رد المحافظين الجدد على هجمات ٩/١١ مناسبا تماما للمزاج الأميركي مثل قفاز لكف . فوفقا لذلك الرد ، ضعف أميركا هو الذي تسبب في الهجمات . والتأكيد على القوة الأميركية ، الذي استحق منذ زمن ، سيثبت أسس التحالفات الجديدة في العلاقات الدولية التي كان يجب القيام بها منذ سنوات .

قارن البعض موقف القوة الأميركية بعد الحرب الباردة ببريطانيا خلال حقبة السلام البريطاني بالقول بأن تأرجح أميركا النسبي كان أكبر .[١١] وفضل آخرون المقارنة بالإمبراطورية الرومانية . أشهر النقاد الذين صاغوا مفهوما لوضع أميركا كان تشارلز كراوذامر ، أحد دهاقنة المحافظين الجدد ، بمفهومه عن حقبة القطب الواحد . ففي العام ٢٠٠٤ ، ورغم كل الأدلة التي تراكمت من العراق ، كان كراوذامر ما زال يؤكد أنه مع موت الاتحاد السوفيتي فإن «شيئا جديدا ولد ، شيء جديد كلية- عالم أحادي القطب تحكمه قوة عظمى واحدة لا تعيقها أي منافسة مع قدرة حاسمة على الوصول إلى أي زاوية في العالم . هذه تطورات جديدة مذهلة في التاريخ ، لم نشهدها منذ سقوط روما» .[١٢]

ردد الكثيرون صدى مقارنات كراوذامر ، لكن أحدا لم يقم بذلك بجدارة فكرية وترحاب عظيم مثل مؤرخ جامعة يال البارز بول كنيدي . فبعد أن مُجد أولا على كتابه «نهوض وسقوط القوى الكبرى» للعام ١٩٨٧ بحجته القائلة أن «التمدد الزائد» كان سبب خراب معظم الإمبراطوريات ويخشى بأن الولايات المتحدة تواجه هذا التهديد نفسه ، تعرض كنيدي لانتقادات شديدة ووصف بأنه نذير تراجع

(declinist) لفشله في أن يتنبأ بانهيار الاتحاد السوفيتي واستباق اللحظة التي تصبح فيها القوة الأميركية بارزة بكل روعتها .[١٣] الآن لم يعد نذير تراجع ، كنيدي في العام ٢٠٠٢ ارتد عن موقفه السابق وصار يقيّم كخبير أكاديمي رئيسي في تاريخ العالم ليصف مكانة قوة أميركا الدولية بتعابير تفوقت حتى على ما قاله كراوذامر .

في العام ٢٠٠٢ ، كتب كنيدي في صحيفة الفاينشال تايمز مقارنا حجم القوة العسكرية الأميركية بالدول الأخرى وتوصل إلى أنه :

> لم يوجد قط مثل هذا التباين في القوة ، لا شيء . . . السلام البريطاني كان يدار بتكلفة رخيصة . الجيش البريطاني كان أصغر بكثير من الجيوش الأوروبية حتى البحرية الملكية كانت تساوي القوتين البحريتين اللتان تليانها بالحجم فقط- أما الآن فإن جميع بحريات العالم مجتمعة لا تضاهي التفوق البحري الأميركي . كان أبعد ما وصلت إليه إمبراطورية شارلمان غرب أوروبا . الإمبراطورية الرومانية امتدت لمسافة أبعد ، لكن كانت هناك إمبراطوريات عظيمة في فارس ، وواحدة أكبر في الصين . لذلك ، لا مجال للمقارنة .[١٤]

ومن ضمن أسباب التفكير في أن لحظة التفوق الأميركي العالمي يمكن أن تدوم كان قاعدتها الاقتصادية ، والتي أعلن كنيدي أنها تعني بأن رجحان التفوق العسكري لم يكن مكلفا أبدا وأن «كون أميركا القوة العظمى الوحيدة في العالم بثمن زهيد هو شيء مذهل» . ثم أدرج بعض الإنجازات الأميركية مثل العدد غير المتكافئ من الحاصلين على جائزة نوبل بفضل عظمة جامعات البحوث («أي ترك جميع الجامعات الأخرى - السوربون ، وطوكيو ، وميونخ ، وأكسفورد ، وكمبريدج ، في الوحل ، خاصة في مجال العلوم التجريبية») ، واستشهد بنشاط بنوكنا ، وصناعتنا وقوتنا الثقافية ابتداء من اللغة الإنجليزية إلى وسائل الإعلام وثقافة الناشئين ؛ ليتوصل إلى أنه ، وكما هو الحال بالنسبة للمكانة العسكرية الأميركية النسبية ، فعلى لوحات الشطرنج الأخرى أيضا «تنبثق الصورة المائلة نفسها . . . فلا داعي لأن يفرك الأوروبيون أو الصينيون أيديهم» .

العلاقة بين هذا التحليل للقوة العسكرية ومذهب بوش كانت واضحة للغاية . فقد أنهى كنيدي حديثة بالإشارة إلى «سخرية التاريخ بأن الجمهورية التي حذر قائدها الأول من التحالفات المعقدة والتشتت هي الآن ، في ثلاثة أرباع الطريق إلى

قرنها الثالث ، وهي شرطي العالم» .

رغم تلك التأكيدات الواثقة ، كان مذهب بوش أكثر من مجرد متعجرف يتفاخر بالسيطرة العسكرية الأميركية على شؤون العالم . من المؤكد أن الوضع القوي نسبيا لأميركا شيء مريح ، لكن واشنطن الرسمية في العام ٢٠٠١ كانت تعي بأن القوة من دون غاية يمكن أن تكون شيئا تراجعيا بالنسبة للأحداث التاريخية ، وليس توليديا يخلق أشياء جديدة . ما كان مطلوبا بشكل واضح هو مكمل سياسي للعضلات التي تمتلكها أميركا . يتعين على أميركا أن تكون أكثر من مجرد «شرطي العالم» . ثمة حاجة لأجندة لصياغة النظام العالمي بحيث يمكن الحفاظ على حقبة أحادية القطب حتى بعد تراجع مكانة هذا البلد العسكرية بفضل التغييرات البنيوية التي أدخلت إلى النظام العالمي في لحظة تفوق أميركا دون منازع .

عمود الغاية

رغم أن بيانات البنتاجون للعامين ١٩٩٢- ١٩٩٣ التي استعرضناها سابقا ، قد ركزت بشكل أساسي على التخطيط العسكري الأميركي ، وعبرت عن الفكرة الويلسونية (أو الريجانية) بأن توسيع إطار العمل الليبرالي الدولي للنظام العالمي يكون بالالتزام بقضايا الأمن القومي . الديمقراطية والأسواق المفتوحة ستضمن الحرية ، والازدهار ، والسلام . من هنا ، نجد أن العمود الآخر لمذهب بوش قد صيغ قبل عقد من ظهوره ، طموحه لإعادة تشكيل شؤون العالم بما يتفق مع خطة رئيسية تدعو للتوسع في «ديمقراطية السوق المفتوح» .

وهكذا ، يتحدث دليل السياسة الدفاعية للعام ١٩٩٢ في فصله الافتتاحي عن كيف أن «دمج ألمانيا واليابان في نظام أمني جماعي بقيادة الولايات المتحدة وإنشاء «'منطقة سلام' ديمقراطية» قد ساهم في «انهيار الاتحاد السوفيتي ، والتفكك الداخلي علاوة على التفكك الخارجي للإمبراطورية ، وتشويه سمعة الشيوعية كأيديولوجية مع تأكيد مكانتها ونفوذها عالميا» . في الاستراتيجية الدفاعية ، التي نشرت تحت اسم وزير الدفاع ديك تشيني في كانون الثاني / يناير ١٩٩٣ ، أعيد التأكيد على الرسالة :

> تحالفاتنا ، التي أقيمت خلال الصراع من أجل الاحتواء ، كانت واحدة من أعظم مصادر قوتنا في الحقبة الجديدة . فهي تمثل «منطقة سلام» ديمقراطية ، مجموعة من الدول الديمقراطية ارتبطت ببعضها

بشبكة من الروابط السياسية ، والاقتصادية ، والأمنية . . . مع حلفائنا ، علينا أن نمنع القوى المعادية غير الديمقراطية من السيطرة على مناطق مهمة لمصالحنا . . . منع التهديدات والتحديات الإقليمية يمكن أن يقوي دعائم النظام الديمقراطي السلمي الذي يمكّن الدول من متابعة مصالحها المشروعة دون خوف من سيطرة عسكرية . . . يمكننا أن نحمي وان نوسع «منطقة السلام» الديمقراطية الرائعة التي نتمتع بها نحن وحلفاؤنا ، ومنع التهديدات ، وحماية مصالحنا القومية .[١٥]

رغم أن الاتحاد السوفيتي لم يعد موجودا ، فقد عرّف دليل السياسة الدفاعية الإرهاب ، وتجارة المخدرات ، والحصول على مدخل للمواد الخام (خاصة من الخليج العربي) ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل على أنها بقايا تحديات ذات أهمية بالغة . وهذا يستتبع منطقيا ضرورة أن يستهدف هذا البلد المناطق التي تحررت من الهيمنة السوفيتية مؤخرا للترويج لاقتصاد السوق المفتوح ، والدول الليبرالية الديمقراطية ، وكي يعزز أيضا المصالح الإقليمية الأميركية في أماكن أخرى يتعين على واشنطن «معالجة مصادر النزاعات الإقليمية وعدم الاستقرار بطريقة تروج لزيادة الاحترام للقانون الدولي ، والحد من العنف الدولي ، وتشجيع انتشار أشكال الحكم الديمقراطي وأنظمة الاقتصاد المفتوح» . الهدف الذي يجب السعي إليه ، كما قد نتوقع ، ليس السيطرة العسكرية لذاتها بل لخدمة «معتقداتنا الأساسية في الديمقراطية وحقوق الإنسان» .

وهكذا يمكن توسيع مجال الهيمنة الأميركية . ومع موت الشيوعية ، «فإن هدفنا يجب أن يكون جلب روسيا الديمقراطية والديمقراطيات الأخرى الجديدة إلى مجتمع الدفاع عن الأمم الديمقراطية بحيث تصبح قوة من أجل السلام ، والديمقراطية ، والحرية ليس في أوروبا وحسب بل في مناطق مهمة أخرى من العالم» .

الغاية السياسية الواجب خدمتها بالعضلات الأميركية لا يمكن أن تكون رجعية ، وقصيرة الأمد ، أو مجزأة كما كانت خلال رئاسة بوش الأب وكلينتون . لدى أميركا نافذة فرصة للعمل بطريقة صائبة أكثر لتوفير الاستقرار . ببساطة الرد على المشاكل عند ظهورها ، وحلها حسب شروطها من دون التفكير في تصميم نظام طويل اليد ، أمر غير مقبول . ما تحتاجه الولايات المتحدة هو «استراتيجية عظمى» تكون مبادرة ، وطويلة الأمد ، وشاملة ، صيغة سياسية للنظام العالمي يمكن لواشنطن أن تضع

خلفها عضلات أميركا الضخمة . تلك هي الأمور اليقينية التي عبر عنها بحرارة الرجال الذين أصبح تفكيرهم في بداية تسعينات القرن العشرين أساس مذهب بوش في العام ٢٠٠٢ .

مثلما بقي الإصرار على التفوق العسكري الأميركي المعلن عنه في العامين ١٩٩٢- ١٩٩٣ حيا على يد المحافظين الجدد خلال سنوات كلينتون ، فقد أصروا أيضا على الترويج لديمقراطية السوق والحملات النشطة ضد الدول المارقة . وحسب كلمات كريستول وكاجان في مقال في مجلة «فورين أفيرز» في العام ١٩٩٦ (المرجع ذكر سابقا) ، فإن الصين والعراق حظيتا باهتمام خاص ، لكن روسيا ، وصربيا ، وإيران ، وكوبا ، وكوريا الشمالية أشير إليها أيضا . وفي كتابهم «الأخطار الماثلة» للعام ٢٠٠٠ توصل الكاتبان إلى أنه «حتى حليف مثل فرنسا» قد لا يكون فوق شبهة محاولة إعاقة «فترة مطولة من السيطرة الأميركية» .

كانت رؤية كريستول وكاجان في العام ١٩٩٦ هي أن الولايات المتحدة قد تترأس ما وصفاه بأنه «هيمنة محبة للخير» ، رغم توقعهما بأن يجد البعض في ذلك «إما نوع من العجرفة أو الشبهة الأخلاقية» . لذلك فإن التفوق العسكري ليس غاية بحد ذاته بل يجب أن يكون مكرسا لدور «الترويج بنشاط للمبادئ الأميركية في الحكم في الخارج- الديمقراطية ، والأسواق الحرة ، واحترام الحرية» . ومن ثم ، «فإن متابعة السياسات- في إيران ، أو كوبا ، أو الصين ، مثلا- التي هدفها النهائي تحقيق تغيير في النظام» قد نودي به بوصفه «سياسة الضغط على أنظمة الحكم السلطوية والشمولية [والتي أظهرت أن لها] أهدافا عملية ، أعطت في النهاية منافع استراتيجية» .

وفقا لذلك ، تطلع كريستول وكاجان في مقالتهما للعام ١٩٩٦ قدما إلى واشنطن لإصدار ما يوازي «تقرير الأمن القومي- ٦٨» المتعلق بحقبة ترومان الذي دعا إلى «بذل كل الجهود لمواجهة التحدي السوفيتي الذي يشتمل على مواجهة أيديولوجية شاملة وزيادة كبيرة في الإنفاق الدفاعي» . الفائدة الرئيسية قد تكون «وطنية سامية» قد تخدم المهمة المؤقتة «في إعداد وإلهام الأمة لاعتناق دور في القيادة العالمية . . . إعادة المبادئ الأخلاقية لأميركا في الداخل تتطلب في النهاية إعادة هذه المبادئ لسياسة أميركا الخارجية» .

لأن لدى أميركا القدرة على احتواء وتدمير العديد من وحوش

العالم ، الذين يمكن العثور على العديدين منهم دون كثير بحث ، ولأن مسؤولية أمن وسلم النظام الدولي يقع بشدة على أكتاف أميركا ، فإن سياسة الجلوس على رأس التل والقيادة بالقدوة تصبح عمليا سياسة من الجبن والخزي .

وفي الكتاب الذي حرراه في العام ٢٠٠٠ ، جعل كريستول وكاجان الرؤية أكثر وضوحا :

عندما يصل الأمر إلى التعامل مع أنظمة الحكم الاستبدادية ، خاصة تلك التي لديها القدرة على إلحاق الأذى بنا أو بحلفائنا ، فإن على الولايات المتحدة ألا تسعى للتعايش بل للتحويل . . . كم هو خيالي أن نتصور تغييرا للنظام في بلد مثل العراق؟ وكم هو خيالي أن نعمل لسقوط الحزب الشيوعي الأوليغاركي في الصين . . . ومع اكتساح التغيير الديمقراطي للعالم بمعدل لم يسبق له مثيل خلال الثلاثين سنة الماضية ، فهل من «الواقعي» أن نصر بأن ليس في الإمكان كسب المزيد من الانتصارات؟

كما نرى من هذه المراجعة لفكر المحافظين الجدد في العقد الذي سبق هجمات ٩/١١ ، عمودا مذهب بوش- أي تفوق القوة الأميركية والوعد بأن غايتها السلام- كانا موجودان قبل الهجمات ، وقبل انتخاب جورج دبليو . بوش رئيسا ، وحتى قبل أن يقرر المحافظون الجدد من سيدعمون في انتخابات العام ٢٠٠٠ . ومع الانتخابات والهجمات ، وتساؤل الأمة عما يجب أن تفعله عدا العمل العسكري للرد على تهديد أمنها ، كانت رؤيتهم في انتظار من يتبناها .

وقد تم تبنيها . وكما وردت في الكلمات الافتتاحية من النص الأصلي الذي يطرح بوضوح مذهب بوش ، استراتيجية الأمن القومي لشهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ :

الصراعات العظيمة للقرن العشرين بين الحرية والمبادئ الشمولية انتهت بنصر حاسم لقوى الحرية- ونموذج واحد دائم من النجاح الوطني : الحرية ، والديمقراطية ، والمبادرة الحرة . . . نحن نسعى بدلا من ذلك إلى خلق ميزان قوى يحابي الحرية الإنسانية . . . سوف ندافع عن السلام بمحاربة الإرهاب والطغاة . . . وسوف نبسط السلام بتشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة في كل قارة .

وكان الرئيس بوش أشد وضوحا في خطاب تنصيبه الثاني في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ ، عندما أعلن أن أميركا أشعلت «نار الحرية غير المسيطر عليها» التي «ستدفئ الذين يستشعرون قوتها لكنها تحرق الذين يعيقون تقدمها» . وكما صرح في عبارات أستُشهد بها على نطاق واسع ، أعادت على الفور إلى الأذهان تعهد ويلسون غداة دخول أميركا الحرب العالمية الأولى قبل حوالي ٩٠ عاما بالعمل من أجل نظام عالمي يجعل الحروب المستقبلية مستحيلة :

> نحن نقاد بالأحداث والفطرة السليمة نحو نتيجة واحدة : يعتمد بقاء الحرية في بلدنا وبشكل متزايد على نجاح الحرية في بلاد أخرى . أفضل أمل للسلام في عالمنا هو نشر الحرية في جميع العالم . . . وهكذا فإن سياسة الولايات المتحدة هي السعي لتنمية الحركة والمؤسسات الديمقراطية ودعمها في كل دولة وثقافة ، وأن يكون الهدف النهائي هو إنهاء الاستبداد من عالمنا .

القواعد الأيديولوجية للمذهب كانت القناعة بأن ترويج ما كان يدعى باستمرار «ديمقراطية السوق الحر» في جميع أنحاء العالم سيجلب السلم الذي نتمناه جميعا . مفهوم السلام الأميركي قد يتجذر من تلقاء نفسه- كما حدث في وسط أوروبا بعد سقوط الستار الحديدي ، مثلا- بعد أن يتبين الناس بوضوح أكبر منافع الحرية والازدهار . إلا أنه ، إذا قاومت النخب السلطوية أو المستبدة في أنحاء أخرى من العالم السلام الأميركي ، وخاصة إذا قامت تلك القوى الرجعية بشن هجوم على السلام الأميركي ، فسوف يتعرضون لهزيمة عسكرية و«تغيير للنظام» لجلب بركات الحكم الحديث والعلاقات الاقتصادية للناس الذي حجبت عنهم لفترة طويلة .

بكلماته: الرئيس ومذهبه

إذا كان المهندسون المباشرون لمذهب بوش هم المحافظون الجدد ، فإن أحدا لم يبين معانيه أفضل من الرئيس نفسه . من حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ ، واصل بث الرسائل حول ما تعنيه معانيه بطريقة بينت أنه استوعب قناعاته كليبرالي دولي . بالنسبة لغير المطلعين على اللغة المنمقة لليبرالية الدولية ، فقد لا تبدو خطب بوش أكثر من نص معياري صيغ بشكل حسن يدعو للوطنية الأميركية . أما بالنسبة لمن لديهم معرفة بتاريخ السياسة الأميركية الخارجية والعمل

الأكاديمي حول العلاقة بين الحكم الديمقراطي والسلام العالمي، فإن الخطب هي أداء مقبول ظاهريا لأيدولوجيا محرفة.

تتباين التوقعات حول متى دمج جورج دبليو. بوش التفكير الليبرالي الدولي في وجهة نظره الخاصة بالعالم. في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ على الأقل، تبنى الرئيس فكرة أن الترويج للديمقراطية في جميع أنحاء العالم لم يكن قيمة أميركية وحسب بل مصلحة أميركية أيضا. وفي بداية العام ٢٠٠٠ أوضحت كوندوليزا رايس في مقال لها في مجلة «فورين أفيرز» بأن الولايات المتحدة لن تكون «هاتف خدمة الطوارئ ٩١١»، وأن الجيش الأميركي مخصص لخوض الحروب، وليس إيصال الأطفال إلى المدارس.(١٦) وفي الحوار الرئاسي في شهر تشرين الثاني/ أكتوبر ذاك، شدد المرشح جورج بوش على معارضته التورط في الترويج لحقوق الإنسان وبناء الدول في الخارج. وصرح قائلا، «نحن نعلم بأن الحرية قوة عظيمة، عظيمة، عظيمة، أكبر بكثير من الولايات المتحدة الأميركية»، وأضاف، «لكنني أعتقد بأنه يتعين على أميركا أن تتواضع وأن تكون فخورة وواثقة بقيمنا، متواضعة في طريقة معاملة الدول التي تحاول وضع تصور لطريقة رسم مسارها». ومرة أخرى، «إذا كنا دولة متعجرفة، فسوف يمتعضون منا. وإذا كنا دولة متواضعة، لكن قوية، فسوف يرحبون بنا».(١٧)

في حين أن من المغري تأريخ موعد اعتناق الرئيس لليبرالية الدولية بالأشهر التي تلت هجمات ٩/١١، فالواقع أن تحوله إلى هذا المبدأ جاء قبل فترة أطول بكثير. وربما لأن الحديث عن حقوق الإنسان، والترويج للديمقراطية وبناء الدول كان يطيب لليسار الأميركي أكثر من المحافظين الأميركيين، فقد غطى بوش جزءا من رسالته في حوار العام ٢٠٠٠. من المؤكد أنه بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، عندما ألقى أول خطاب له عن السياسة الخارجية كمرشح للرئاسة، كان بوش قادرا على أن يكون واضحا بالنسبة للموضوع.

في خطابه الذي عنونه «دولية أميركية متميزة»، امتدح بوش سقوط الاتحاد السوفيتي لكنه حذر، «الإمبراطورية انتهت، لكن الشر باق». وقال مستشهدا بناتان شارانسكي، وفاكلاف هافر، وليش فاليسا، ونيلسون مانديلا، «أقوى قوة في التاريخ ليست سلاحا أو دولة بل الحقيقة: وإننا مخلوقات روحانية والحرية هي 'حق الروح في أن تتنفس'». وأشار أنه حسب تعداد مؤسسة فريدم هاوس لم يكن هناك دزينة من الديمقراطيات في العالم وقت الهجوم على بيرل هاربر، وأصبح العدد ١٢٠ عند

نهاية القرن ، وأعلن المرشح لرئاسة الجمهورية ، «ثمة توجه للأحداث ، تيار في زمننا هذا . . . حاول البعض أن يطرح خيارا ما بين المُثل الأميركية والمصالح الأميركية- بين من نكون وكيف نعمل . لكن الخيار زائف . أميركا ، بحسب قرارها وقدَرها ، تروج للحرية السياسية- وتحقق أعظم المكاسب عندما تتقدم الديمقراطية» . لذلك فإن «دولية أميركا المتميزة» ستكون : «مثالية دون صور خادعة ، ثقة من دون غرور . الواقعية في خدمة المُثل الأميركية . . . القيم الأميركية هي على الدوام جزء من أجندة أميركا» .

لغايات كتابنا ليس من المهم معرفة متى اتبع بوش الليبرالية الدولية بالضبط- سواء في العام ١٩٩٩ أو بعد هجمات ٩/١١- وليس مهما من فتح ذهنه على نهج التفكير في قضايا العالم هذا . توقعي أنه كان قادرا على الاتفاق مع هذا الخط في أواخر العام ١٩٩٩ ، وأن العامل الأول في تحوله إلى هذا الوضع كان بول ولفوويتز ، الذي كان مع كوندوليزا رايس مستشاراه للسياسة الخارجية في خريف العام ١٩٩٨ ، وملتزمان بالليبرالية الدولية منذ عدة سنوات في ذلك الحين .

ومع ذلك ، بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ مباشرة ، لم يبد الرئيس بشكل واضح وجهة نظر ويلسونية في السياسة الأميركية المستقبلية . كرد فعل أولي على ٩/١١ وعلى السؤال «لماذا يكرهوننا؟» صار من المعتاد بالنسبة للكثيرين في الولايات المتحدة أن يردوا مثلما فعل الرئيس يوم ٢٠ أيلول ٢٠٠١ أمام جلسة مشتركة في الكونجرس : «إنهم يكرهون ما يرونه هنا في هذه الغرفة- حكومة منتخبة ديمقراطيا . قادتهم عينوا أنفسهم في السلطة . إنهم يكرهون حريتنا- حريتنا في الدين ، وحريتنا في الكلام ، وحريتنا في أن نصوت وأن نجتمع وأن نختلف مع بعضنا البعض» . وبالسرعة نفسها اتفق العديد من المعلقين بأن المعتدين كانوا ، مثل ما قال الرئيس «ورثة جميع الأيديولوجيات المجرمة للقرن العشرين . وبالتضحية بالحياة البشرية لخدمة تصوراتهم المتطرفة- والتخلي عن كل القيم ما عدا الرغبة في السلطة- فقد اتبعوا طريق الفاشية ، والنازية ، والشمولية» .

رغم قوة هذه البيانات ، فإنها لا تؤهل الرئيس بوش كليبرالي دولي ديمقراطي حسب التقاليد الويلسونية . والقول بأن الإرهابيين ضربوا الولايات المتحدة بسبب طريقة عيشها كان يعني استلهام فكرة الديمقراطية والحرية كدعوة لحشد الطاقات من أجل عمل وطني مسلح . لكنها كانت خطوة عملاقة بالفعل الانتقال من ردة الفعل

المفهومة هذه على هجمات ٩/١١ إلى فكرة أن العلاج الأساسي للإرهاب هو أن تترافق قوة السلاح الذي سيرد عليه بوعد بحكومات ديمقراطية للعراق «والشرق الأوسط الأوسع» فيما بعد . أميركا ستمضي في هجومها ليس عسكريا وحسب بل أيدولوجيا أيضا . العراق ، وبالتأكيد جيرانه أيضا ، سيعاد تشكيلهم سياسيا بحيث أن حكوماتهم لن تكون أكثر تقدمية بالنسبة لشعوبهم وحسب ، بل أنها لن تزعج السلام العالمي أيضا . عندما قام بوش بإطلاق مثل هذه التصريحات فيما بعد ، أصبح ليبراليا بالطريقة المعتادة التي يستخدم فيها هذا المصطلح لوصف تقليد تاريخي وصيغة معترف بها من الحديث السياسي المتعلق بالشؤون العالمية .

أول إشارة علنية على تبني بوش لليبرالية ، بالمعنى الكلاسيكي المستخدم في هذا الكتاب ، جاء في تأكيده في أكاديمية ويست بوينت يوم ١ حزيران/ يونيو ٢٠٠١ على أننا «سنبسط السلام بتشجيع الحرية والمجتمعات المفتوحة في كل قارة» . هنا بدأت نذر نهج في الشؤون الدولية له أسبقية واضحة في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية والذي اعترفت به الأكاديمية الأميركية على أنه تأكيد مشروع قانونا لأهداف القوة العسكرية الأميركية في عالم القرن الواحد والعشرين . وبتأكيد ما سيصبح الفكرة المهيمنة على مناقشات الليبرالية الدولية ، أعلن بوش بأن تلك القيم ومصالح الدولة الأساسية هما شيء واحد ، وإنه مع موافقة حلفائنا الديمقراطيين فقد استقر الرأي على أن السلام يعتمد على الحرية .

من الناحية الأساسية ، «نوع النظام مهم» . فخلافا للحكومات الاستبدادية ، في وسع الديمقراطيات أن تتواصل مع بعضها البعض بسلام لذلك وكي يشرق فجر يوم جديد في الشؤون العالمية من الضروري أن تنتشر المؤسسات الديمقراطية في كافة أنحاء العالم . ومن ثم ، فإن هذا البلد «سوف يدافع عن السلام الذي سيجعل كل التقدم ممكنا» ، سلام ديمقراطي .

> انتهى القرن العشرين بنموذج حي واحد للتقدم البشري ، قائم على مطالب غير خاضعة للنقاش للكرامة الإنسانية ، وحكم القانون ، ووضع قيود على سلطة الدولة ، واحترام المرأة ، والملكية الخاصة ، وحرية الكلمة والمساواة في العدالة ، والتسامح الديني . . . وحين يصل الأمر إلى الحقوق المشتركة واحتياجات الرجال والنساء ، ليس هناك صدام حضارات . متطلبات الحرية تنطبق بالكامل على أفريقيا

وأميركا اللاتينية وعلى العالم الإسلامي . شعوب الدول الإسلامية
تريد وتستحق الحرية والفرص نفسها مثل كل الأمم . ويتعين على
حكوماتهما أن تستمع إلى آمالهما .

هذه الرؤية الجسورة للرئيس ، التي أعلنت لأول مرة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ ، تكررت بشكل دائم فيما بعد . لم يشذ أبدا عن الرسالة بأن هدف السياسة الأميركية في العراق (وما هو أبعد) كانت ليس توفير حياة أفضل للمسلمين الذين يعيشون في ظل ديكتاتوريات قاسية وفاسدة وحسب ، بل أيضا وضع نهاية للتهديد الإرهابي الموجه إلى الولايات المتحدة والعالم الديمقراطي من خلال نشر صيغة حكم تعطي أوضح دليل على القدرة على خدمة الصالح العام بالعمل من أجل نظام عالمي سلمي . جعل الديمقراطية ضمانة لحسن تصرف الدول في الشؤون العالمية ، والوعد بالسلام كنتيجة لتغيير النظام ، وربط أمن أميركا دوليا بهذه التطورات الديمقراطية الخارجية- تلك كانت الصفة المميزة تقليديا للمذهب الليبرالي الدولي . ودرو ويلسون الذي تحدث قبل ما يقارب القرن عن أميركا اللاتينية وأوروبا ما كان بوسعه أن يقول ذلك أفضل من جورج بوش عن الشرق الأوسط والنظام العالمي بشكل عام .

بمرور الوقت وسع الرئيس بوش رسالته الأصلية . في الذكرى الأولى لهجمات ٩/١١ ، رحب بوش بما رأى أنه علامات على أن روسيا والصين تتحولان إلى الليبرالية وأعن أن مثل «هذا الالتزام المشترك يجلب صداقة وسلم حقيقيان» . وأعاد تأكيد خطته الكبرى على أنها «سلام عادل يستبدل فيه الاضطهاد ، والاستياء ، والفقر بأمل الديمقراطية ، والتنمية ، والأسواق الحرة وحرية التجارة» . واختتم خطابه بتحية «الفرص الجديدة التي لدينا للتقدم . اليوم ، تمسك البشرية بيديها فرصة تعزيز انتصار الحرية على جميع أعدائها القدامى . الولايات المتحدة ترحب بمسؤوليتها في أن تقود في هذه المهمة العظيمة» .

لم تطرح «المهمة العظيمة» التي اختارها الرئيس للبلد بقوة أكثر مما ورد في استراتيجية الأمن القومي ٢٠٠٢ ، والتي استشهدنا بمقاطع منها فيما سبق . من المؤكد أن التفوق العسكري الكاسح للبلد ستتم المحافظة عليه دون شك . إلا أنه ، وكما بيّن الإطار الليبرالي ، في النهاية ، وكي تفوز أميركا بالسلام الذي تتمناه ، لا بد من الدعوة إلى تحويل الدول القيادية للديمقراطية . ووفقا لذلك ، رحبت استراتيجية الأمن القومي ببوادر الليبرالية في الصين وروسيا كدليل على أنها مقبلة على تبني

قيم ومصالح مشتركة مع الولايات المتحدة . وحيت أصدقاء الديمقراطية في هذا البلد بوصفهم شركاء مناسبين في الصراع من أجل عولمة الحرية . وحذرت طغاة العالم بأن «الحرية هي المطلب غير الخاضع للتفاوض للكرامة الإنسانية ؛ الحق المكتسب بالولادة لكل شخص- في كل حضارة» . وأعلنت مرة أخرى أن واشنطن «ترحب بمسؤوليتنا لقيادة العالم في هذه المهمة» ، والتي تهدف إلى «تعزيز انتصار الحرية» .

التطبيق المباشر لهذا الإطار العام على العراق أشير إليه يوم ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ ، عندما خاطب الرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة . ساردا قائمة طويلة من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي ارتكبها نظام صدام حسين ، وطلب بوش وضع حد لهذا «الأسر الصامت» للشعب العراقي : «الحرية للشعب العراقي هي قضية أخلاقية عظيمة وهدف استراتيجي عظيم . الشعب العراقي يستحقها ؛ أمن جميع الدول يطلبها . المجتمعات الحرة لا يجوز إرهابها بالقسوة والإخضاع ، المجتمعات المفتوحة لا تهدد العالم بجرائم جماعية . . . شعب العراق يستطيع التخلص من الأسر . وفي وسعه ذات يوم أن يلتحق بأفغانستان الديمقراطية وفلسطين الديمقراطية ، وأن يلهم الإصلاح للعالم الإسلامي كله» . هنا يقدم بوش بوضوح وعدا متداخلا : بأن من الممكن تحويل المنطقة إلى الديمقراطية لتحسين أحوال الشعب العراقي ، وأنه مع الديمقراطية في الشرق الأوسط ستتوسع منطقة السلام دوليا لخير أميركا أيضا . وكما صاغ العبارة ببلاغة في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ ، «تقدم الحرية داخل الدول سيبني السلام بين الدول» .

في الوقت الذي خاطب فيه الرئيس بوش «الأميركان انتربرايز انستتيوت» يوم ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ ، قبل أسبوعين تقريبا من غزو العراق ، طرح بشكل لافت للنظر رؤيته بأن أمن أميركا يعتمد على تحول الشرق الأوسط إلى الديمقراطية . «النظام العراقي الحالي أظهر قدرة الطغيان على نشر النزاعات والعنف في الشرق الأوسط . والعراق المحرر يستطيع أن يبين قدرة الحرية على تحويل تلك المنطقة الحيوية ، بجلب الأمل والتقدم إلى حياة الملايين . اهتمام أميركا بالأمن ، وإيمان أميركا بالحرية ، يقودان في هذا الاتجاه : نحو عراق حر ومسالم» . ثم صرح الرئيس بكلمات عبرت عن طموحه بشكل واضح ، ربما أكثر من أي وقت مضى ، قال :

> لقد مضى وقت قال الكثيرون بأن ثقافات كل من اليابان وألمانيا غير قادرة على مؤازرة القيم الديمقراطية . حسنا ، لقد كانوا على خطأ .

البعض يقول الشيء ذاته عن العراق اليوم . وهم مخطئون أيضا . دولة العراق- بتراثها العظيم ، ومواردها الوافرة ، وشعبها الماهر والمتعلم- قادرة تماما على التقدم نحو الديمقراطية والعيش بحرية . للعالم مصلحة واضحة في انتشار القيم الديمقراطية ، لأن الدول المستقرة والحرة لا تغذي أيديولوجيات القتل . وهي تشجع السعي لحياة أفضل سلميا . وثمة إشارات للحرية في الشرق الأوسط تدعو إلى الأمل . . . من المغرب إلى البحرين وما هو أبعد ، تتخذ الدول خطوات حقيقية نحو الإصلاح السياسي . قيام نظام جديد في العراق يخدم كمثال مثير وملهم عن الحرية للدول الأخرى في المنطقة .

وما أن تحقق احتلال بغداد ، كان هناك شيء قليل ملموس لإضافته إلى كلمات الرئيس . الرسالة أصبحت شعارا يتردد . وفي خطابه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ ، أكد بوش :

نجاح العراق الحر ستراقبه وتلحظه المنطقة كلها . الملايين سيرون أن الحرية ، والمساواة والتقدم المادي ممكنة في قلب الشرق الأوسط . قادة المنطقة سيواجهون أوضح دليل على أن المؤسسات الحرة والمجتمعات المفتوحة هي الطريق الوحيد لنجاح وطني طويل الأمد وللكرامة . وشرق أوسط متحول سيفيد العالم أجمع بتقويض الأيديولوجيات التي تصدر العنف إلى البلاد الأخرى . العراق كديكتاتورية ، لديه قوة عظيمة لإثارة الاضطراب في الشرق الأوسط . العراق كديمقراطية ، ستكون له قوة عظيمة على إلهام الشرق الأوسط .

وفي خطاب له في «الوقف الوطني من أجل الديمقراطية» يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ ، أعلن بوش أن البلد قد «تبني سياسة جديدة ، استراتيجية حرية تقدمية في الشرق الأوسط . . . كما في أوروبا ، وكما في آسيا وفي كل منطقة في العالم ، فإن تقدم الحرية يقود إلى السلام» . وقال معلنا براءة الإسلام كدين من الإرهاب ومن عدم وجود القيم الثقافية الضرورية لدعم الدولة الديمقراطية ، واختتم الحديث بملاحظة أن «فشل ديمقراطية العراق سيشجع الإرهابيين في كافة أنحاء العالم . . . ديمقراطية العراق ستنجح- وذلك النجاح سيبعث بالأخبار من دمشق إلى

طهران- وأن الحرية يمكن أن تكون مستقبل كل أمة . إقامة العراق الحر في قلب الشرق الأوسط سيكون حدثا فاصلا في الثورة الديمقراطية العالمية» .

وفي كلمة له في لندن في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ ، تحدث الرئيس مطولا عن إيمانه في «الانتشار العالمي للديمقراطية» كمشروع ممكن ومرغوب للغاية : «لا نستطيع الاعتماد على القوة العسكرية وحدها لضمان أمننا على المدى البعيد . السلام الدائم يكتسب بتقدم الديمقراطية والعدالة» . وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٤ ، أكد الرئيس في كلمة له في مكتبة الكونجرس ، «نحن نسعى لتقدم الديمقراطية من أجل عدة أسباب عملية : لأن الديمقراطيات لا تدعم الإرهابيين أو تهدد العالم بأسلحة الجرائم الشاملة» .

ومع اقتراب انتخابات العام ٢٠٠٤ ، بقي الرئيس منسجما مع أفكار حزبه . لكن بعد فوزه في الانتخابات في تشرين الثاني/ نوفمبر ، تزايدت تعبيراته المفعمة بالقناعات الليبرالية ، وكانت حيث أمكن ، أكثر إلحاحا ، وامتلاء بالتعبيرات البلاغية . وكما سبق ورأينا ، كان خطاب تنصيبه الثاني مليئا بالعبارات الويلسونية ، مثل خطابه عن حالة الاتحاد الذي ألقاه في ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ .

منذ الأشهر الأولى للعام ٢٠٠٥ ، استخدم الرئيس نهجه لمناشدة الأوروبيين العمل مع الولايات المتحدة حيث أنه ، «يمكننا معا أن نضع التاريخ مرة أخرى على مسار الأمل» . وتحدث في ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٥ ، في جامعة الدفاع الوطني منتقدا بشدة السياسة الأميركية السابقة تجاه الشرق الأوسط : «بات واضحا الآن بأن عقودا من اختلاق الأعذار ومسايرة الطغيان من أجل تحقيق الاستقرار لم يقد إلا للظلم والاضطراب والمآسي . يجب أن يكون واضحا بأن تقدم الديمقراطية يقود إلى السلام ، لأن الحكومات التي تحترم حقوق شعبها تحترم أيضا حقوق جيرانها» . ومتشجعا ربما بالانتخابات الوطنية الناجحة في العراق التي جرت يوم ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ ، تعمق الرئيس أكثر في تاريخ وسياسة تلك المنطقة أكثر مما هو معتاد ، ورسم استنتاجاته المتفائلة المعتادة .

> أجزاء من المنطقة علقت على مدى أجيال في دائرة من الطغيان واليأس والتطرف . وحين تسيطر ديكتاتورية على الحياة السياسية لبلد ما ، لا يمكن لمعارضة مسؤولة أن تتطور ، ويدفع المنشقون إلى العمل تحت الأرض ونحو التطرف . . . ويلقي الديكتاتوريون باللوم

على الدول الأخرى وأقوام أخرى ويبثون الكراهية التي تقود إلى العنف . الوضع القائم للاستبداد والغضب لا يمكن تجاهله أو استرضائه . . . للعالم أجمع مصلحة ملحة في التقدم ، والأمل ، والحرية في الشرق الأوسط الأوسع .

كما لم تتغير الرسالة في خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد يوم ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ . مرة أخرى ، لم يتطرق إلى ذكر العمل مع دول أخرى . بدلا من ذلك ، فإن واشنطن ستوفر القيادة اللازمة لإنقاذ العالم من الفوضى : «لقد دعينا للقيادة في زمن ذي شأن . لقد دخلنا في صراع أيديولوجي عظيم لم نجلبه نحن على أنفسنا . . . كان في وسع لنكولن أن يقبل السلام والتفكك واستمرار الرق . . . اليوم ، وبعد أن قطعنا هذا الشوط في رحلتنا التاريخية ، علينا أن نقرر : هل نتراجع أم ننجز ما بدأنا؟»

وعن الصراع ذاته ، «في الخارج ، تلتزم أمتنا بهدف تاريخي بعيد الأمد- نحن نسعى لإنهاء الطغيان من عالمنا . . . الأمن المستقبلي لأميركا يعتمد على ذلك . . . كل خطوة نحو الحرية في العالم تجعل بلدنا أكثر أمنا- لذلك سنعمل بقوة في قضية الحرية» . هل ثمة هدف تال؟ ربما إيران ، «ثمة أمة تحتجزها نخبة صغيرة من رجال الدين رهينة . . . تأمل أمتنا أن تكون في يوم من الأيام الصديق المقرب لإيران الديمقراطية» .

تحليل الديمقراطية الليبرالية الدولية للرئيس بوش على مدى فترة تزيد على أربع سنوات تشير إلى سمتين مهمتين . أولا ، بقي ثابتا طيلة الوقت . ربما اختلفت رسالته على مدى السنوات التي تلت حزيران/ يونيو ٢٠٠٢- مثلا ، أجد أن حديثه عن «شر» حركة التمرد في العراق وصل ذروته في شهري تشرين الأول والثاني/ أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٥ ، مع وجود تأكيد جديد على محاربة الطغيان- لكنه لم يضعف . وسواء من ناحية التقاليد التاريخية أو الحوار الأكاديمي الجاري ، فإن براهينه كانت بشكل واضح ومتماسك ليبرالية . فهي تضع دمقرطة الدول الأجنبية بواسطة تغيير النظام في قلب الأجندة الأميركية للنظام العالمي ، وبالتالي للأمن القومي . وهذا يشير إلى أن الرئيس يعتمد بقدر أقل على مستشاريه وكتّاب خطاباته في صياغة الكلمات مما كان يعتمد على فهمه البديهي والتزامه بفكرة أن «الطريق الوحيد للسلام الدائم هو التوسع في الحرية والليبرالية» ، حسبما قال في فريدم هاوس يوم ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٦ .

ثانيا ، بمرور الوقت طور حديث الرئيس حجة أكثر تماسكا لنشر الديمقراطية .

واقترب موقفه من أن يماثل ما أدعوه في الفصل الأخير من الكتاب النظرية الويلسونية الجديدة في السلام الديمقراطي ونظرية التحول الديمقراطي- الأولى تؤكد على تحبيذ نشر الديمقراطية ، والثانية على «الإعجاب العالمي بها» ، ما يشير إلى السهولة التي ستنتشر بها . بكلمة أخرى ، أصبح بوش أكثر تعقيدا وتحمسا من الناحية الأيديولوجية . وكما قال في تحية هنغاريا يوم ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٦ :

> أومن أن الحرية شيء عالمي . أومن أن مثال هنغاريا يثبت أن الحرية شيء عالمي . أومن أن كل شخص يتمنى أن يعيش بحرية . أومن بأن هناك عليّ قدير ، وأومن بأن عطية الله العليّ القدير لكل شخص في هذا العالم هي الحرية . وأومن بأن الولايات المتحدة وهنغاريا ، ودول أخرى حرة تتحمل مسؤولية مساعدة الناس على تحقيق حريتهم أيضا .

غداة انتخابات ٢٠٠٤ ، كان هناك من قال بأن لحظة المحافظين الجدد قد انتهت ، وأن حوارا أكثر واقعية سيخرج من واشنطن في الوقت المناسب . لكن ذلك لم يحدث . كان واضحا أن الرئيس قد اقتنع بحجته وأنه لن يبدي أي تهاون في دفعها إلى الأمام . الواقع ، أنه يوم ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦ ، بعد حوالي ثلاث سنوات من غزو العراق (وثلاث سنوات ونصف السنة من نشر تقرير استراتيجية الأمن القومي ٢٠٠٢) ، أصدر البيت الأبيض وسط ضجة إعلامية كبيرة نسخة محدّثة من مذهب بوش ، سميت ببساطة استراتيجية الأمن القومي ٢٠٠٦ .

نظمت استراتيجية الأمن القومي ٢٠٠٦ حسب تقسيمات تناولت الاهتمامات نفسها مثل سابقتها . خطوطها الافتتاحية أعلنت الالتزام بالترويج للديمقراطية في الخارج كعنصر أساسي لأمن أميركا بطريقة تكررت في كافة أجزاء الوثيقة ولخص ذلك أربع سنوات من هذا التأكيد :

> إنها سياسة الولايات المتحدة أن تسعى وتدعم الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل دولة وثقافة ، وهدفها النهائي القضاء على الطغيان في العالم . في عالم اليوم ، فإن الصفة الأساسية للأنظمة مهمة بقدر أهمية توزيع السلطة بينها . هدف فن الحكم الخاص بنا هو المساعدة على خلق عالم ديمقراطي ، ودول ذات حكم جيد يمكّنها من أن تلبي احتياجات مواطنيها وأن تتصرف بشكل مسؤول في

النظام الدولي . هذه هي أفضل طريقة لتوفير سلام دائم للشعب الأميركي .

وكما بيّن الرئيس مرة أخرى في خطاب له أمام فريدم هاوس يوم ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٦ ، «الطريق الوحيد لإقامة سلام دائم هو توسع الحرية والتحرر . . . تقدم الحرية جانب حيوي في استراتيجيتنا لحماية الشعب الأميركي ، وضمان السلام للأجيال المقبلة» .

من خريف العام ٢٠٠٥ وحتى ربيع ٢٠٠٦ ، انتقد المحافظون الجدد طريقة إدارة بوش في تناول مذهب بوش . هل الولايات المتحدة في حالة تراجع؟ هل يحل الكلام البليغ الآن محل المضمون؟ لكن مع الهجوم الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ والذي أيده الرئيس بوش بشدة ، كان في وسع المحافظين الجدد أن يستريحوا . «لبنان هو آخر مسارح العنف في الصراع الأوسع بين الحرية والإرهاب الذي يتكشف في كافة أرجاء المنطقة» ، كما صرح الرئيس في ٢٩ تموز/ يوليو . «الطريقة الوحيدة لضمان أمن أمتنا هي تغيير مسار الشرق الأوسط- بمحاربة أيديولوجيا الإرهاب ونشر آمال الحرية» . هنا أيضا ، ثمة «بارقة فرصة لتغيير أوسع في المنطقة» التي قد تشهد ميلاد ما سمته وزيرة الخارجية رايس «شرق أوسط جديد» . وفي إجابة على سؤال للصحافة قبل يوم من ذلك التاريخ ، كان بوش واضحا حول المسألة :

> لدينا سياسة خارجية تعالج الأسباب الأساسية للعنف وعدم الاستقرار . . . تستطيع أن تهزمها بأيدولوجيا مفعمة بالأمل اسمها الحرية . . . فكرة الديمقراطية الآخذة في الظهور تخيف أصحاب الأيديولوجيات ، والمستبدين ، الذين يريدون فرض رؤيتهم . . . لذلك فإن ما يشهده العالم هو رغبة من هذا البلد ومن حلفائنا لهزيمة أيديولوجيا الكراهية واستبدالها بأخرى أثبتت نجاحا وجلبت أملا . . . أنا اليوم أشد تصميما من أي وقت مضى على مواصلة رعاية سياسة خارجية قائمة على الحرية . وأنا أعتقد أنها ستنجح ما لم نفقد أعصابنا وهدوئنا . وهذه الحكومة لن تتخلى عن الموضوع .

كرر الرئيس مقولته يوم ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ ، وربط صراحة الهجوم الإسرائيلي على لبنان بالحرب الأميركية على الإرهاب في العراق . «قوى الإرهاب ترى التغيرات الجارية وسطها . ويفهمون أن تقدم الحرية ، وحرية العبادة ، وحرية

الاعتراض ، وحماية حقوق الإنسان قد تكون بمثابة هزيمة لأيديولوجية الكراهية الخاصة بهم . . . لذلك يرد الإرهابيون بكل ما لديهم من قوة تدميرية . وليست صدفة أن الدولتين اللتين تبنيان مجتمعات حرة في قلب الشرق الأوسط ، لبنان والعراق ، هما أيضا مسرح أشد النشاطات الإرهابية عنفا» . في النهاية سيُدمر الإرهاب لأننا ، «نعرف ونفهم القوة التي لا يمكن إيقافها للحرية . في شرق أوسط ينمو في جو من الحرية والديمقراطية ، سيكون لدى الناس فرصة لتربية أبنائهم والعيش بسلام وبناء مستقبل أفضل . . . لن يكون هناك أي مجال للطغيان والإرهاب ، وهذا سيجعل أميركا وغيرها من الدول الحرة أكثر أمنا» . بعدها ، يكرر مرة أخرى المقولة التي تضمن نجاح مشروعه : «أومن أن الحرية قيمة عالمية . وأعني بذلك أن الناس يريدون أن يكونوا أحرارا . إحدى الطرق لبيان ذلك ، أومن بأن الأمهات في كافة أنحاء العالم يردن تنشئة أبنائهن في عالم مسالم . هذا ما أومن به» .

هذه ، إذن ، خلاصة للشروط التي قد يعمل بموجبها مذهب بوش . وفي حين أنه يبين مرونة فيما يتعلق بالتكتيكات والتوقيت ، فمن الواضح أنه كان يهدف لما هو أبعد بكثير من غزو العراق . وكخطة أولية لنظام عالمي وهيمنة أميركية ، فقد بُينت فرضياتها في بيانات السياسة الخارجية الأميركية الرسمية بدقة نادرة . وبالنظر لأهمية التطورات التي ألهمتها ، فمن المؤكد أن يدرّس المذهب لأجيال قادمة من قبل الذين يفهمون إحساس هذا البلد بدوره في أحداث العالم بعد الحرب الباردة وردا على هجمات ٩/١١ .

الفصل الثاني

الأصول الفكرية لمذهب بوش

ليس لدي أدنى فكرة ضبابية عما أعتقده بالنسبة للسياسة الدولية .

جورج دبليو . بوش ، عندما كان حاكما لتكساس ، أواخر العام ١٩٩٧ ، ذكرها بوب ودوارد في كتابه ، «حالة إنكار»

إذا كان البوق يعطي صوتا مشكوكا فيه ، فمن الذي سيعد نفسه للمعركة؟

١ الكورنثيات ١٤ : ٨

لو أن الرئيس جورج دبليو . بوش التزم بالكامل ببنود مذهبه الذي حمل اسمه في العام ٢٠٠٢ ، لما كان هناك سبب لأن نعزو إليه الإبداع الأصلي للأفكار التي كان يسّوقها كبيانات لمنصبه . لم يبد بوش أي اهتمام خاص بشؤون العالم قبل تولي منصبه ، وأحد أسباب تمكنه من جمع فريق السياسة الخارجية الذي جمعه كان أن معظم الأعضاء لم يجدوا فيه الشخص الذي يمكن أن يفوز في الانتخابات في العام ٢٠٠٠ بل لأنهم رأوا أنه قابل للتوجيه حسب وجهات نظرهم أيضا . قول هذا لا يعني أن الرئيس كان وعاء فارغا ينتظر من الآخرين أن يحددوا له مهمته ، بقدر ما يشير إلى التوافق بين توجهاته السابقة تجاه قضايا العالم ، والتي تقول أن أميركا وحدها لديها القدرة على توفير النظام في عالم بحاجة ماسة لقيادة ، قيادة لا يستطيع إلا الجمهوريين من طينته أن يوفروها ، التركيز المفاهيمي الذي كان يتعين على الفريق الذي جمعه أن يقدم المشورة بشأنه انصب على الطريقة التي يجب ممارسة القوة الأميركية بها . (١)

ثمة اتفاق واسع النطاق أن المصدر المباشر للأفكار المعبر عنها في مذهب بوش جاءت في الجزء الأكبر منها من مفكري المحافظين الجدد المحيطين بالرئيس . وكما سوف نرى ، فإن القبول باقتراحاته لا يعني بأن بوش والآخرين من مجلسه الحربي كانوا رافضين لأسباب خاصة بهم تولي سيادة العالم ، ولا الافتراض بأن المحافظين الجدد وحدهم كانوا يحتكرون المفاهيم التي قادت السياسة الخارجية الأميركية . الرئيس بوش ، ونائب الرئيس تشيني ، ووزير الدفاع رامسفيلد ، ومستشارة الأمن القومي رايس ، كانت لديهم وجهة نظرهم الخاصة عندما يتعلق الأمر بالتفكير بدور أميركا في العالم . أضف إلى ذلك ، أن الحجج التي ساقها المحافظون الجدد وجدت صدى لدى التيارات الموجودة أصلا في الفكر والممارسات السياسية الأميركية . بأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار ، فإن من المقنع رؤية أن المحافظين الجدد كانوا يملكون مذهبا متماسكا يمكنهم من أن يكونوا قوة عالمية غداة هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ، وتصميما على جعل إطار عملهم أوامر الزحف التي تبنتها إدارة بوش . ولا بد لأي مناقشة للأصول الفكرية لمذهب بوش أن تولي عناية خاصة لحججهم .

أجندة المحافظين الجدد

في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ ، أصبح ويليام كريستول ، بمساعدة مالية من روبرت ميردوخ (ومعاونة روبرت كاجان ، وجون بوهوريتز ، وفرد بارنز) المحرر المؤسس لنشرة المحافظين الجدد الرئيسية «ذا ويكلي ستاندرد» ، وهي مجلة سياسية كان من المقرر لها أن تكون الناطق الرسمي لنشر وجهات النظر التي استعرضناها في الفصل السابق والتي تبلورت في النهاية لتصبح مذهب بوش . ثم في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ ، أسس كريستول (ومعه كاجان أيضا) مشروع القرن الأميركي الجديد . بشكل مشابه لما حدث قبل عقدين عندما حاول المحافظون الجدد إحياء الحزب الديمقراطي بتطهيره من المكجوفرنية- نسبة إلى جورج مكجوفرن- (من خلال الائتلاف من أجل أغلبية ديمقراطية) ورفع البلد إلى مستوى التهديد السوفيتي الشمولي (من خلال لجنة الخطر الداهم) ، لذلك كان مشروع القرن الأميركي الجديد إحياء للحزب الجمهوري بتذكيره بالمزايا القتالية الريجانية (نسبة إلى ريجان) .

في أواخر تسعينات القرن العشرين أصبحت التفاعلات التي شملت «ذا ويكلي ستاندرد» ، و«القرن الأميركي الجديد» ، و«الأميركان انتربرايز انستتيوت» مركز

الجاذبية لشبكة واسعة ومتنامية من المحافظين الجدد الأفراد ، والنشرات ، ومحطات الإذاعة والتلفزيون ، وخزانات الأفكار المكرسة للدعوة لنوع إطار العمل عن دور أميركا في العالم والذي ظهر فيما بعد في مذهب بوش . بشيء من الإنصاف ، وصف ستيفن هالبر وجونثان كلارك هذا التطور بأنه انبثاق «لمؤسسة ظل دفاعية ديناميكية» قادرة على تقديم اتجاه جريء جديد للسياسة الأميركية إذا ما تبنت إدارة أميركية جديدة في واشنطن وجهة النظر هذه .[٢]

المحافظون الجدد الذين بينوا إطار عمل «السلام الأميركي» خلال تسعينات القرن العشرين انتقلوا إلى أعلى المناصب بعد انتخابات العام ٢٠٠٠ . أحد المقاييس يعطي فكرة جيدة عن مدى نفوذهم . في العام ١٩٩٨ ، بعث مشروع القرن الأميركي الجديد برسالة إلى كلينتون ، الرئيس في ذلك الحين ، دعا فيها إلى إقصاء صدام عن السلطة بالقوة . وفي ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ ، أشار كريستول وكاجان في «ذا ويكلي ستاندرد » إلى :

> الموقعون على رسالة العام ١٩٩٨ هم اليوم شخصيات مهمة ومسؤولون من مرتبة رفيعة في هذه الإدارة . وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ، وممثل التجارة الأميركية روبرت زوليك ، ونائب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج ، ونائب وزير الدفاع بول ولفوويتز ، ونائب وزير الخارجية جون بولتون ، ونائب وزير الخارجية باولا دوبرنسكي ، ومساعد وزير الدفاع بيتر رودمان ومسؤولو الأمن القومي إليوت أبرامز وزلماي خليلزاد . فإذا كان هؤلاء المسؤولين في إدارة بوش يعتقدون أن من الضروري إدخال تغيير على النظام في العراق قبل ثلاث سنوات ، فإن عليهم أن يعتبروا أنه أكثر ضرورة اليوم . في الأسبوع الماضي خسرنا أكثر من ٦٠٠٠ أميركي بسبب الإرهاب . كم من هؤلاء يجب أن نخسر في عالم يواصل فيه صدام حسين النمو ويواصل سعيه للحصول على أسلحة دمار شامل؟[٣]

في الواقع ، وكما وثق كل من جاري دورين وستيفن هالبر وجونثان لارك ، فإن تواجد أعضاء حركة المحافظين الجدد كن أكثر انتشارا بكثير مما ذكر كريستول وكاجان .[٤] فمن بين الذين أغفلهم كريستول وكاجان ممن وقعوا تلك الرسالة مثلا ، جيب بوش ، ديك تشيني ، لويس ليبي ، وريتشارد بيرل .

فما هو أصل الأفكار التي ألهمت المحافظين الجدد وأعطتهم وحدتهم كحركة فكرية؟ اهتمامنا ليس بالشخصيات التي طبعت لها هذه المدرسة بقدر ما هو بالمفاهيم الرئيسية التي قادت تفكير الأعضاء . من المؤكد أن المحافظين الجدد لم ينتظموا قط في أي نوع من التنظيم الحزبي . ومع ذلك ورغم أنهم يشيرون إلى أنفسهم على أنهم «أصحاب قناعة» أو «وعي معين» بدلا من حركة ثابتة ، فثمة مفاهيم رئيسية تبدو أساسية في مقولتهم السياسية .

أولى بديهيات المحافظين الجدد ، التي طرحت قبل أوائل سبعينات القرن العشرين عندما اكتسبوا اسمهم كحركة ، هي أن جميع الدول الشمولية أعداء ألداء لجميع الديمقراطيات الليبرالية ومن الواجب حمايتها . الرواد الأوائل من المحافظين الجدد كانوا شبانا يساريين ، ومفكرين يهود من مدينة نيويورك الذين توصلوا إلى تلك الأفكار في أواخر ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين ، أولا في الحوار مع اليسار حول المزايا الخاصة لكل من ستالين وتروتوسكي (وعلاقة كل منهما بلينين) ، وبعد ذلك في مواجهة هتلر وحقائق الهولوكوست المرعبة .

ونتيجة لذلك ، أيد المناصرون الأوائل لهذه الحركة بشدة دخول أميركا الحرب العالمية الثانية لتدمير الفاشية . وبعد ذلك أصبحوا محاربو اليسار الملتزمين بالحرب الباردة ، والمتحمسين لتحدي حجج الحركات الشيوعية المدعومة من الاتحاد السوفيتي للفوز في النزاع مع موسكو بموجب شروط مواتية للغرب . من هنا ، من ذلك المنبر المبكر تعلموا أهمية شن حرب أفكار وتشكيل شبكة من الناشطين الديمقراطيين الدوليين لمحاصرة التهديد الشيوعي . وبعد الحرب الباردة ، وانسجاما مع عدم ثقتهم العميقة بالحركات الشمولية ، سارع المحافظون الجدد إلى شجب الحكومات الشمولية في كوريا الشمالية ، وكمبوديا ، وكوبا ، والصين ، علاوة على الحكومات العسكرية الشعبية ، التي لها مظهر فاشي في الغالب ، كما في صربيا تحت حكم سلوبودان ميلوسيفتش ، وفنزويلا هوغو شافيز ، والعراق في ظل صدام حسين .(٥)

البديهية الثانية لهذه المدرسة لها نسب يعيدنا إلى أربعينات القرن العشرين . والتي تقول أنه مهما بلغت عيوب الديمقراطيات الليبرالية ، فإنها تمثل أسمى نظام سياسي تمكنا من إنتاجه ، بحيث أن الحفاظ على هذا الإنجاز البشري ضرورة أخلاقية ملحة لجميع المواطنين . ومع ذلك ، فإن المحافظين الجدد يعربون عادة عن قنوطهم لأن مواطنيهم ، وخاصة الليبراليين ، ليسوا أهلا لهذه المهمة . في الحملات ضد اليساريين

الأميركيين، أيد معظم المحافظين الجدد (رغم أنهم لم يكونوا قد اكتسبوا اسمهم حتى أوائل السبعينات) السيناتور جوزيف ماكارثي في بحثه عن الشيوعيين داخل الحكومة الأميركية في خمسينات القرن العشرين؛ وناهضوا الحركة المناهضة للحرب التي شعروا أنها حركة مناهضة لأميركا خلال حرب فيتنام وبعدها؛ وعارضوا حركة الحقوق المدنية عندما دعت إلى علاقات بناءة مع حركات أجنبية متشددة مثل حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وهو توجه شعر الكثيرون منهم أنه انحياز خفي معاد للسامية. وبالمثل، في معارضتهم لريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر، شجبوا تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والانفتاح تجاه الصين على أساس أنه غير أخلاقي وخطير من الناحية العملية.

ثمة عدد من النتائج الطبيعية التي لا بد أن تنبثق عن هاتين البديهيتين. أولا، الشؤون الدولية مشحونة بشدة أخلاقيا: الشمولية شر والليبرالية الديمقراطية فضيلة. «الوضوح الأخلاقي» في هذا المجال نقطة انطلاق مهمة لجميع التحليلات السياسية الجادة. «المساواة الأخلاقية» و«النسبية» هي علامات على تشوش التفكير أو اهتزاز الشخصية.

ثانيا، في هذه الظروف، وحيث الشر يقف متربصا لتدمير الحريات الليبرالية، فإن التفوق العسكري الأميركي ضرورة لا بد منها ولا يجوز التفاوض بشأنها. ويجب عدم التنازل عنها تحت أي ظرف من الظروف.

ثالثا، يعتمد مصير الليبرالية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم على قيادة أميركا. وإذا كان لاعتماد إسرائيل على القوة الأميركية مكانة ذات أهمية خاصة بالنسبة للمحافظين الجدد- الحروب بين الدولة اليهودية وجيرانها العرب في العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣ أثارت قلقهم كما حصل في حرب ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله في لبنان- فالحال مماثل بالنسبة للديمقراطية في اعتمادها على التصميم الأميركي، وهو تصميم تعهدوا بأن يعززوه.

من الشائع هذه الأيام عزو المبادئ الأساسية لفكر المحافظين الجدد إلى الفيلسوف السياسي ليو شتراوس (١٨٩٩- ١٩٧٣)، وهو يهودي ألماني هاجر من ألمانيا النازية، علّم على مدى سنوات عدة في جامعة شيكاجو حيث كان العديد من المحافظين الجدد من طلابه أو (كما هو حال ألن بلوم) من طلاب طلابه. إلا أنه في حين أن «البديهيات ونتائجها الطبيعية» التي ذكرتها أعلاه كانت تتفق مع تفكير شتراوس،

فإن من الممكن جدا أن يؤيد المرء تلك المفاهيم من دون أن يكون قد قابل شتراوس .[٦] الجيل الأول من المفكرين فيما أصبح يدعى المحافظين الجدد ، يبدو أنه توصل إلى تلك النتائج من دون وساطة شتراوس ، رغم أن العديدين منهم ، من أمثال إرفينغ كريستول ، أدركوا قوة تفكيره . تأثيره ملحوظ أكثر على الذين بلغوا سن الرشد في أربعينات القرن العشرين وليس ستينات القرن .

لكن من أي ناحية كان لشتراوس أهمية في تشكيل السياسة الخارجية الأميركية بعد الحرب الباردة؟ أحد جوانب تعاليمه كما فسرها بعض أتباعه كان خلق نوعا من مجتمع الشرف الفكري ، مع قناعة بأن تفكيرهم كان بالضرورة متفوقا على تفكير الجمهور بشكل عام . ولقيادة السياسة ، يتعين على القادة أن يكونوا مستعدين لرواية «أكاذيب نبيلة» ، لأن الخطر المحيط بالديمقراطية ، مهما كانت مزاياها النسبية ، هو قِصر نفَس السياسات الجماهيرية ، والمصالح الشخصية فيها ، وأسسها العاطفية . الواقع أن ثمة خلاف رئيسي بين الباحثين في فكر شتراوس حول ما إذا كان الأخير ملتزم بصدق بالحكم الديمقراطي ، أو ما إذا كان يرى أنه صيغة التنظيم السياسي الأقل تهديدا لأنه يمنح الفلاسفة حرية نسبية لمتابع مهمتهم في التوصّل إلى الحقيقة . وبالنظر إليها من هذا المنظور الأخير ، كان أتباع شتراوس بحاجة لحماية الديمقراطية من نفسها- من المحافظين التقليديين ، الذين يفتقدون لمستمسك فكري لفهم مسار التاريخ ، ومن الليبراليين الذين فشلوا بشكل منهجي في أخذ العدو على محمل الجد كما يجب . وحيث أن المحافظين الجدد وأتباع شتراوس هم الشيء نفسه ، فإننا يمكن أن نتحدث عن جمعية سياسية سرية تولى أعضاؤها مناصب رفيعة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ مع فكرة واضحة عما ينوون تحقيقه وتمكنوا بحرص من إخفائه عن الجمهور .

ربما لعب مثل هذا الاعتقاد دورا في إقناع بعض مسؤولي إدارة بوش بأن يسيئوا تفسير التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل التي زعم أن صدام حسين يمتلكها في الهرولة إلى غزو العراق . وربما عزز ذلك اعتقاد بعض المسؤولين بأن من الضروري تقوية السلطات التنفيذية في وقت الأزمات الوطنية (والاحتفاظ بها فيما بعد) . النخبوية المناهضة للديمقراطية في الفكر الشتراوسي- لإنقاذ الديمقراطية من الضروري قلب بعض العناصر التي تشكل خطرا عليها- تستحق انتباهنا .

لكن فيما يتعلق بمذهب بوش نفسه ، فإن من الصعب ملاحظة تأثير شتراوس .

الواقع أن تفكيره قد حذر ضمنا من بعض جوانب المذهب التي تؤكد على إمكانية بلوغ البشرية مستوى الكمال عن طريق نشر ديمقراطية السوق في العالم أجمع . ومهما بلغ إيمانه بالعقل وبراهينه لصالح الحقوق الطبيعية الشاملة ، فقد كان شتراوس مقتنعا بأن أفكار كمال المجتمع والفرد هي من مغالطات عصر التنوير التي تراهن على إمكانية «التقدم» بأكثر مما تقتضي الحصافة والحكمة . العقل وحده لا يمكن أن يتحكم بقرارات الإنسان ، ولا يمكن أن يكون نافذ البصيرة بشكل كامل إذا تمكن أن يسيطر . فثمة مصالح وعواطف أخرى قد تتدخل لتقلب الحجج العقلانية إلى عناصر طموحات مدمرة لخدمة الذات .

وهكذا كتب فرانسيس فوكوياما ، الذي كان تلميذا لألن بلوم واعتبر نفسه طيلة العام ٢٠٠٣ أحد المحافظين الجدد ومن أتباع شتراوس ، بأنه في حين كان شتراوس مدافعا قويا عن الحكم الليبرالي الديمقراطي ، فقد كان واعيا لمدى صعوبة تجذّر مثل هذا النظام السياسي . لذلك من المستحيل أن نعزو لشتراوس فكرة أن الترويج للديمقراطية قد تكون مشروعا واقعيا للسياسة الخارجية الأميركية . يقول فوكوياما :

> إن فهما صحيحا لتفسير شتراوس عن نظام الحكم كان سيرفع شارة الخطر فوق جهود أميركا لإحداث تغيير في النظام . أنظمة الحكم ، حسب مفهومه ليست مجرد مؤسسات رسمية وهياكل للسلطة ؛ فهي تشكل المجتمعات الخاضعة لها وتتشكل بها . القواعد غير المكتوبة التي يعمل الناس بموجبها ، والقائمة على الدين ، والقرابة ، والتجارب التاريخية المشتركة ، هي أيضا جزء من النظام . . . فإذا كان ثمة موضوع مركزي في تشكك شتراوس حول مشروع التنوير الحديث ، فهو فكرة أن العقل وحده يكفي لإقامة نظام سياسي مستدام أو أن المطالب غير العقلانية للإلهام يمكن إبعادها من السياسة .(٧)

يؤكد ستيفن سميث ، وهو أحد أكثر المفسرين تعمقا في فكر شتراوس ، بضرورة النظر إلى المحافظين الجدد على أنهم بعيدين جدا عن مرشدهم المفترض . «الشر مقولة ذكرها شتراوس مرات عدة في كتاباته ، دائما في مجال التحذير من التوقعات الراديكالية في السياسة» . لذلك ، بالنسبة لشتراوس ، يقول سميث :

> الشر نزعة دائمة في القلب البشري . ومهمة رجل الدولة ليست

محاولة اجتثاث أسباب الشر ، وهو أمر قد يتطلب حربا دائمة ضد الطبيعة البشرية ، بل للتخفيف من أسوأ تأثيراته . وبالتنبه «للحدود التي وضعت لجميع الأعمال البشرية وكل التخطيط البشري» ، فإن رجل الدولة الفيلسوف سيكون متواضعا فيما يتوقعه من السياسة . «فسوف يحاول مساعدة زميله الإنسان بأن يخفف قدر استطاعته من الشرور التي لا تفارق أوضاع الناس» . . . مخاطر العجرفة والتجاوز الإمبريالي التي أبدتها أثينا بيريكليس يجب أن تكون مثالا واقعيا مضادا لما يؤكده المذهب المحافظ الجديد عن العظمة الوطنية .(٨)

من دون التشكيك بأن التأمل في تأثير شتراوس هو مسار يستحق أن يتبع ، فلا يبدو ضروريا بالنسبة لي ، لفهم مذهب بوش ، الذهاب لما هو أبعد من المحافظين الجدد أنفسهم ، الذين كانوا واضحين تماما في قول ما يؤمنون به . وتجدر ملاحظة الإضافات الهامشية الأخيرة إلى حزمتهم الفكرية ، هاتان البديهيتان والمتلازمات الثلاث التي عَرّفت الملامح الرئيسية للصفات السياسية لحركة المحافظين الجدد منذ نشأتها حتى اليوم . من ناحية هويتهم السياسية ، يمكن وصف المحافظين الجدد بأنهم أبطال أميركيون متفوقين ، مقتنعين بصواب وضرورة الدور القيادي الذي يجب أن يلعبه هذا البلد في شؤون العالم . ويمكن أن يوصفوا بأنهم كوزموبوليتانيين ، لأنهم يرون أن الديمقراطية الليبرالية شيء عليهم دعمه في أي مكان تزدهر فيه ، كما يرون أن الشمولية قوة يجب عليهم أن يحاربوها في أي مكان توجد فيه . وهم صهاينة ، ملتزمين بالدفاع عن إسرائيل الديمقراطية ، التي يرون أنها معقل أخلاقي للعالم الغربي .

كانوا يبدون دائما في صف المعارضة ، لكن بدأت حظوظ المحافظين الجدد تتغير في العام ١٩٧٦ ، وهي السنة التي أسسوا فيها «لجنة الخطر الماثل» الخاصة بهم ووجدوا في رونالد ريجان الرجل الذي يستطيعون أن يدعموه للرئاسة . وحيث أنهم بدؤوا كحركة من أقصى اليسار في أواخر أربعينات القرن العشرين ، فقد تحولوا إلى اليسار الاشتراكي ، ثم إلى الحزب الديمقراطي ، وفي النهاية انتقلوا مع رونالد ريجان إلى البيت الأبيض في العام ١٩٨١ ليجدوا رئيسا من اليمين يحمل القناعات ذاتها التي يحملونها .

خلال سنوات ريجان ، أضاف المحافظون الجدد ثلاث حجج جديدة لبطارية

مفاهيمهم عن شؤون العالم . أولا ، شككوا بعمق في التحالفات متعددة الأطراف ما لم يكن هناك اعتراف بالقيادة الأميركية ، خشية أن يقيد حلفاؤنا ضئيلو الحجم أو خصومنا الشموليين جوليفر الجبار ، الذي يجب أن يعتمد على فطنته لخوض معارك العالم . جزء من اهتمامهم اعتمد على اعتبارات قداسة السيادة الأميركية التي شاطرهم فيها ، وعلى نطاق واسع ، اليمين الأميركي . جزء من شكوكهم نبع من تصورهم عدم فعالية المؤسسات الدولية . ويعكس جزء من ذلك رد فعلهم على الطريقة التي تستخدم بها بعض دول العالم الثالث غير الخانعة الأمم المتحدة لأغراضها الخاصة المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل . ومن المؤكد أن الناتو ما زال يحتل مرتبة الشرف ، لكن يُنظر إلى الأمم المتحدة على أنها عقبة في طريق الأهداف الأميركية في الشؤون العالمية ، وأن من الضروري تشجيع المبادرات أحادية الجانب التي تتخذها الولايات المتحدة . [٩] ووفقا لذلك ، فإن النهج متعدد الأطراف في السياسة الخارجية الذي يروق لليبراليين كان بالنسبة للمحافظين الجدد على الدوام مجرد فخ .

الدرس الواضح الثاني خلال هذه الفترة كان أن الجماعات المسيحية المتطرفة لعبت دورا أساسيا في انتخاب الجمهوريين للقيادة السياسية ، وأن التزامهم بنبوءة الإنجيل جعلتهم مؤيدين راغبين للحركات الصهيونية اليمينية سواء في الداخل أو في إسرائيل . ولأن المحافظين الجدد يميلون إلى تفضيل المواقف السياسية لحزب الليكود في إسرائيل (بما في ذلك توسيع المستوطنات اليهودية في الأراضي التي يشير إليها الصهاينة باسم «يهودا والسامرة» وسياسة «السلام من خلال القوة مع جيران إسرائيل) فإنه يُنظر إلى مواقف اليمين المسيحي على أنها التزام جمهوري مفتوح وبنّاء للقدس لدعم ذلك البلد في الشؤون العالمية ، مهما كانت السياسة التي تختار إتباعها . لذلك يمكن أن يكون لليمين اليهودي والمسيحي قضية مشتركة ، مهما بلغ التوتر القائم بينهما .[١٠]

الدرس الثالث الذي تعلمته هذه المدرسة خلال سنوات ريجان هو أن الديمقراطية يمكن أن تزدهر عمليا بين جميع شعوب الأرض ، وأنها حيث توجد يمكن أن تخدم المصالح الأميركية . ورغم أن المَعلَم الرئيسي في تفكير المحافظين الجدد كان على الدوام اعتناق الديمقراطية الليبرالية بوصفها أفضل صيغة للحكم ، فقبل سنوات ريجان لم يكن هناك أدنى شعور من التفاؤل بأن نظاما سياسيا كهذا يمكن أن يمد جذوره في أجزاء عديدة من العالم . الشيء المؤكد الذي تعلمه المحافظون الجدد من الرئيس

ريجان ، كان أن الحكومات الليبرالية الديمقراطية قد تكون ممكنة بالنسبة لجميع الشعوب ، وهو تطور يمكن اعتباره جيدا بحد ذاته وكمساهم لزيادة الأمن القومي .

ألقى الرئيس رونالد ريجان أمام البرلمان البريطاني في حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ما اعتبره معظم المراقبين أبلغ خطاب له حول القضايا العالمية خلال سنواته الثمانية في الرئاسة . وبالنسبة لمعظم المحافظين الجدد فإنه يمثل نقطة تحول فكري أيضا ، لحظة يمكن أن ينظر فيها لإيمانهم في الديمقراطية الليبرالية الغربية كعقيدة يمكن نشرها في جميع أنحاء العالم .

«أنظمة الحكم التي تزرع بالحراب لن يكون لها جذور» ، أعلن ريجان في رفض للنازية إضافة إلى الشمولية السوفيتية ، وقال مستذكرا «عمليات التطهير الكبرى ، وأوشفيتز ، وداكاو (معسكر الاعتقال النازي) ، والجولاج ، وكمبوديا . . . هل يجب أن تذوي الحرية بالتكيّف بهدوء وصمت مع الشر الشمولي؟» واختتم خطابة بالتركيز على حركة تضامن البولندية بشكل خاص ، قال ، «الديمقراطية تثبت أنها ليس زهرة هشة على الإطلاق» . وفي حين هاجم الرؤساء الجمهوريين السابقين موسكو باسم حق تقرير المصير الديمقراطي ، فقد ذهب ريجان إلى ما هو أبعد من ذلك ، معلنا أن «ثورة ديمقراطية تحشد حاليا قوى جديدة» وأشار إلى نشاطها في دول مختلفة مثل الهند ، ونيجيريا ، والسلفادور . «علينا أن نكون مخلصين لإيماننا بان الحرية ليست امتيازا لقلة محظوظة وحسب ، بل هي الحق الشامل الذي لا يمكن التنازل عنه لجميع الكائنات البشرية» .

> الموضوع الذي أطرحه بسيط للغاية : علينا أن نعزز البنية التحتية للديمقراطية ، ونظام حرية الصحافة ، والنقابات ، والأحزاب السياسية ، والجامعات ، التي تسمح للناس بأن يختاروا طريقتهم في تطوير ثقافتهم الخاصة ، وحل خلافاتهم بالوسائل السلمية . هذا ليس استعمارا ثقافيا . بل هو توفير الوسائل من أجل تقرير مصير حقيقي وحماية التباين . لقد ازدهرت الديمقراطية بالفعل في دول ذات ثقافات وتجارب تاريخية مختلفة للغاية . قد يكون نوعا من التعالي الثقافي ، أو ما هو أسوأ ، القول بأن شعبا يفضل الديكتاتورية على الديمقراطية . فمن ذا الذي يختار طوعا ألا يكون له حق التصويت ، وأن يقرر تقبّل الدعاية التي تنشرها الحكومة على

الصحف المستقلة ، وأن يفضل الحكومة على النقابات التي يديرها العاملون ، وأن يختار أن تكون الأرض ملك الدولة بدلا من الناس الذين يحرثونها ، ويرغب في قمع الحكومات للحرية الدينية ، وحزب سياسي واحد بدلا من الخيار الحر ، ومعتقد ثقافي صارم بدلا من التعدد والتسامح الديمقراطي؟[١١]

يمكننا أن نناقش أي التجارب في مجال الديمقراطية أثرت أكثر في أعضاء إدارة ريجان . بالنسبة للرئيس شخصيا ، ربما كانت السلفادور وبولندا حيث بدا محتملا أن تسقط القوى الديمقراطية الأنظمة الشيوعية . بالنسبة لآخرين ، خاصة الذين لهم صلة بمؤسسة الوقف القومي من أجل الديمقراطية التي تأسست في العام ١٩٨٣ ، فالأغلب أنها الفلبين ، أو التشيلي ، أو كوريا الجنوبية ، حيث قد تتمكن الحركات الديمقراطية من إسقاط حلفاء الولايات المتحدة السلطويين . من ناحية الفكر المتكلف ، يمكننا أن نتمعن في «المشاركة البناءة» الخاصة بجنوب أفريقيا ، وهو موقف ينص على ضرورة إنهاء الفصل العنصري وأن تتولى الأغلبية السوداء الحكم بهدف إطفاء بريق الشيوعية في جنوب أفريقيا . في جميع الحالات ، النقطة هي نفسها : يبدو أن الديمقراطية تحظى بقبول عالمي وأن الدفاع عن الحرية يتطلب دفع الحرية ليس فقط ضد الاتحاد السوفيتي بل في قضايا العالم على نطاق أوسع .

ربما أن النقطة التي كان فيها هجوم الرئيس أكثر فعالية هي الاتحاد السوفيتي نفسه ، مع «الفكر الجديد» لميخائيل جورباتشوف . وحسب التعابير التي استخدمتها- الجلاسنوست والبيريسترويكا ، أو التحرر السياسي والاقتصادي- فإن إصلاحات عميقة تجري بسرعة بموجب أفكار قام الوزير الأول بجمعها على عجل من تشكيلة واسعة من المصادر ، من ضمنها اتصالاته مع الرئيس الأميركي ، ووزير خارجيته جورج شولتز . ولم يكن تهديد السلاح الأميركي وحسب هو ما ساعد على الانهيار السلمي للإمبراطورية السوفيتية بعد انتهاء إدارة ريجان مباشرة ، أولا في العام ١٩٨٩ ، ثم الاتحاد السوفيتي نفسه في العام ١٩٩١ ، بل إغراء الأفكار الأميركية أيضا .[١٢]

كان المحافظون الجدد بالطبع في مركز الخط الأمامي لما بدا في ذلك الحين تغييرا دراماتيكيا في الوعي السياسي العالمي . ومع انهيار الاتحاد السوفيتي المرتقب ، لم يكن في وسع فاكلاف هافل ، وبوريس يلتسن ، وحتى ميخائيل جورباتشوف ، الادعاء بأنهم ديمقراطيين ليبراليين . فلا غرابة إذن الاعتقاد بأن ريحا تاريخية بدأت تهب وأنها

ستجتاح العالم في الوقت المناسب. السقوط الدرامي لجدار برلين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، والنصر الأميركي الصاعق في حرب الخليج في شباط/ فبراير ١٩٩١، وانهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام لم يترك أي مجال للشك في هيمنة أميركا على شؤون العالم. يوم ودرو ويلسون جاء أخيرا، لتدشنه أول إدارة جمهورية وتجعل من ثقته في جعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية موضع ثقتها هي نفسها، من الأفضل للعالم أن يتحول إلى الديمقراطية.

إلا أنه في لحظة النصر ذاتها، بدا من وجهة نظر المحافظين الجدد أن التراجع قد بدأ. فقد دعا الرئيس بوش الأب (١٩٨٩- ١٩٩٣) إلى «نظام عالمي جديد»، لكنه لم يفعل الكثير، حسب وجهة نظرهم، لتنفيذ أي خطة بهذا الصدد، حتى عندما لاحت له فرصة ذهبية على شكل انتصار في حرب الخليج عام ١٩٩١. المحافظون الجدد المسؤولون عن تخطيط سياسة البنتاجون تصدوا لتصحيح هذا الخلل. وكما رأينا في الفصل السابق، كانت النتيجة في الواقع أول مسودة لما صار يدعى مذهب بوش. وفيه رُبطت حجة المحافظين الجدد التقليدية بضرورة أن تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على تفوقها العسكرية بما جرى تعلمه خلال سنوات ريجان: الغاية من القوة هو التوسع الإقليمي، وربما في جميع أنحاء العالم، للحكم الديمقراطي الليبرالي.

المحافظون الجدد والعراق

لم يؤلف المحافظون الجدد الحجج الأساسية لمذهب بوش وحسب، بل فسروه أيضا لتبرير الهجوم على العراق. الواقع أن الأدلة تشير إلى أنه لم يكن مذهب بوش ما أضفى الشرعية على غزو العراق بقدر ما كان التصميم على التخلص من صدام، وبالتالي السيطرة على الشرق الأوسط، وهو ما قاد إلى صياغة المذهب.

منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، أصبح صدام حسين هدفا رئيسيا لحركة المحافظين الجدد، التي كان أعضاؤها يدعون باستمرار إلى التخلص من الطاغية، خاصة بعد العام ١٩٩٥ بعد تشكيل مشروع القرن الأميركي الجديد. وفي ربيع العام ٢٠٠٦، كان الموقع الإلكتروني لهذا المشروع مازال ينشر الكثير من البيانات التي توثق موقف المنظمة المصمم على أيجاد «طريقة لإسقاط صدام»، خلال إدارة كلينتون، حسب قول روبرت كاجان في افتتاحية صحيفة «ذا ويكلي ستاندرد» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨. وإذا كانت رسالة مشروع القرن الأميركي الجديد إلى الرئيس كلينتون

في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ أبرز بيان علني خلال تلك الرئاسة، فلم يكن البيان الوحيد. خلال سنوات كلينتون، شملت نشرات مشروع القرن الأميركي الجديد «نصر عظيم للعراق»، و«قصف العراق ليس كافيا»، و«كيفية مهاجمة العراق»، كتبها جميعا كاجان وكريستول؛ و«بلا هدف في العراق» و«الأمم المتحدة تكافئ صدام» بقلم جون بولتون؛ و«صدام يفوز- مرة أخرى» بقلم كاجان وعدد من «مذكرات المشروع» التي تهدف للغاية ذاتها بقلم جاري شميت.[١٣]

الإجماع اليوم أنه فيما يتعلق بواشنطن الرسمية، فإن بول ولفوويتز كان الأفضل اتصالا والأكثر نفوذا من بين المحافظين الجدد. لذلك كان هو الأوفر حظا من أي عضو آخر في هذه المدرسة للظهور أمام اللجان الكونجرسية لشرح كيفية التخلص من صدام بالقوة، وهي حجة لخصها في مقال له بعنوان «أسقطوه» في «ذا ويكلي ستاندرد» يوم ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وكان ولفوويتز منذ سبعينات القرن العشرين وهو يعمل على التحدي الذي كان يمثله نظام صدام، وفي العام ١٩٩٦ نشط في تنظيم تصعيد المطالبة بإسقاط «الطاغية»، مقدما خططا عسكرية محددة يمكن أن تحقق ذلك. بحلول العام ١٩٩٧ (وربما أبكر من ذلك بكثير)، أجرى اتصالا مع أحمد الجلبي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي، وصار في وسعه تعليق آماله على هذا الشخص وعلى حركته- التي وصفها «بالمعارضة الديمقراطية»- لتكون نقطة ارتكاز لأي هجوم محتمل على صدام. في العام ١٩٩٨، عندما أقر الكونجرس قانون تحرير العراق، منح المؤتمر الوطني العراقي ٩٧ مليون دولار من أجل العمل على إسقاط صدام- وذلك بفضل ضغط لا نهاية له من ولفوويتز.[١٤]

نظرا للخلفية، لم يكن مفاجئا البتة أن يدعو المحافظون الجدد للهجوم على العراق بعد أحداث ٩/١١ فورا. الواقع، أن عضو مشروع القرن الأميركي الجديد رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأسبق جيمس ولزلي، مثله مثل ولفوويتز، أراد شن الهجوم على العراق وأفغانستان معا، معتبرين ذلك صورة مصغرة لمسرح العمليات الأكبر: الشرق الأوسط، مع اعتبار العراق عتلة السياسة الأميركية.[١٥]

في حين كانت الصين ودعوات تحريرها تدور على نطاق واسع في دوائر المحافظين الجدد، فقد كان العراق قضية واعدة أكثر لإظهار ما يمكن للتفوق الأميركي أن ينجزه. كان معترفا على نطاق واسع بان صدام طاغية كانت جرائمه ضد الإنسانية تزيد عن جرائم أي شخص في تسعينات القرن العشرين. وكانت قوته العسكرية ضعيفة،

كما استهزأ بالعديد من قرارات الأمم المتحدة . وكان هناك اعتقاد واسع بأنه يمتلك أسلحة دمار شامل أو كان يسعى بنشاط للحصول عليها واستخدامها .

أضف إلى ذلك ، أن احتلال العراق قد يوفر مكاسب إضافية كون العراق يتمتع باحتياطيات نفطية هائلة ، ما يوحي بأن الاحتلال سيغطي نفقاته محليا في حين أن كارتل النفط الدولي سيقع تحت الضغوط الجديد لواشنطن . من الناحية الجيو- استراتيجية ، للعراق وضع مركزي في الشرق الأوسط . إقامة قواعد أميركية في العراق تعني أن في الإمكان سحب القوات الأميركية من السعودية ، التي يتسبب وجودها في صعوبات محلية . تلك القواعد يمكن أن تطمئن إسرائيل ما يجعلها أشد ميلا لتقديم تنازلات للسلام في علاقاتها بالفلسطينيين . سوريا وإيران ستستشعران لظى وجود القواعد الأميركية القريبة في حين سيشعر الأردن ولبنان بالراحة . أخيرا ، افتراض كراهية السكان لسيطرة صدام على ما سماه كنعان مكية «جمهورية الرعب» ، حيث قتل مئات الألوف من المواطنين على يد حكومتهم ، يوحي بأن الديمقراطية قد تتجذر في العراق وتكون نموذجا لتغير المنطقة سياسيا .[١٦]

من هنا وفرت الأزمة الفرصة . ورغم أن أفغانستان كانت بالضرورة الهدف الأول للرد على هجمات ٩/١١ ، فقد كان العراق منطقيا الهدف الثاني . إيران أو سوريا ، وربما أيضا السعودية ، قد تتبع في فترة قريبة لاحقة .

العراق كغاية بحد ذاته وكوسيلة لغاية أكبر

يمكننا أن نفهم في ضوء منطق مذهب بوش بأن مهاجمة العراق كانت غاية بحد ذاتها ، بالنظر لسجل حقوق الإنسان الكئيب للبلد مقرونا بطموحاته العدوانية التي لا يمكن إنكارها ، ووسيلة لهدف أعظم بالنظر لموقع العراق في الشرق الأوسط ووضع الشرق الأوسط في ميزان القوى الدولي . لذلك كان هناك ثلاث رقع شطرنج تجري عليها خطة الهجوم على العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ : قومي ، وإقليمي ، ودولي .

ومن هنا كانت قلة الأهمية النسبية لأفغانستان . من المؤكد أن من الضروري تدمير نظام طالبان ومعه أيضا أكبر قدر ممكن من شبكة القاعدة الإرهابية . لكن نقاد الإدارة الذين كانوا يؤكدون بأن إعادة الانتشار بسرعة من أفغانستان إلى العراق خطأ استراتيجي فادح ، وقد يكونوا على صواب في قولهم هذا ، ومع ذلك يتعين الإجابة على الحجة القائلة أن أي جهد لإعادة بناء أفغانستان بطريقة مستقرة هو مهمة

دونكيشوتية ، وأن الجبهة الرئيسية في جميع الأحوال ليست في جزء قصي من وسط آسيا بل في الشرق الأوسط . فلماذا نحول طاقتنا إلى قضية جانبية تشكل بحد ذاتها العديد من الصعاب بينما من الضروري كسب النصر على الجبهة الرئيسية .

كما يمكن لأي شخص أدرك منطق مذهب بوش أن يفهم ، عندما أتخذ القرار في نهاية الأمر للهجوم على طالبان ، أن العراق هو التالي في الخط الذي يجب التعامل معه ، بغزو لن يتوقف هذه المرة قبل الدخول إلى بغداد . وكما بين الصقر الليبرالي توماس ل . فريدمان في صحيفة نيويورك تايمز يوم ٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ ، فإن «السبب الحقيقي» لغزو العراق هو «أننا نستطيع» .

> بعد ٩/١١ كانت أميركا بحاجة لضرب أحد ما في العالم الإسلامي . أفغانستان ليست كافية لأن فقاعة إرهابية قد تشكلت هناك- وهي فقاعة تشكل تهديدا حقيقيا للمجتمعات المفتوحة في الغرب ولا بد من ثقبها . هذه الفقاعة الإرهابية قالت أن تفجير الطائرات في مركز التجارة العالمي شيء مقبول ، وقول الدعاة المسلمين أن هذا مقبول هو أمر مقبول ، وأن تقول الصحف التي تديرها الدولة أن من يقومون بمثل هذه الأعمال «شهداء» أمر مقبول ، والسماح للمؤسسات الخيرية الإسلامية بجمع الأموال لمثل هؤلاء «الشهداء» أمر مقبول . . . الطريقة الوحيدة لثقب هذه الفقاعة كانت أن يقوم الجنود الأميركيون ، رجالا ونساء ، بالذهاب إلى قلب العالم العربي- الإسلامي ، من بيت إلى بيت ، ليوضحوا أننا مستعدين لأن نقتل ، وأن نموت ، لمنع تقويض مجتمعنا المفتوح . . . لقد ضربنا صدام لسبب بسيط وحيد : لأننا نستطيع ، ولأنه يستحق ذلك ولأنه كان هناك في قلب ذلك العالم .

وكما كان الحال في مرات كثيرة ، فإن تفكير فريدمان يسير بخط مواز مع تفكير المحافظين الجدد . في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ، نظم مشروع القرن الأميركي الجديد قائمة طويلة بالموقعين على رسالة أرسلت إلى الرئيس بوش بعنوان «نحو استراتيجية شاملة» . خلاصتها : «قد يكون أن الحكومة العراقية وفرت مساعدة من نوع ما للهجمات الأخيرة على الولايات المتحدة . لكن حتى إذا لم تربط الأدلة العراق مباشرة بالهجمات ، فإن أي استراتيجية تهدف إلى اجتثاث الإرهاب ومن يدعمونه

يجب أن تتضمن جهدا حازما لإقصاء صدام عن السلطة في العراق . الفشل في القيام بمثل هذا الجهد سيشكل استسلاما مبكرا وربما حاسما في الحرب العالمية على الإرهاب» (مع إضافة تأكيد على ذلك) . كما دعا بيان مشروع القرن الأميركي الجديد إلى إطلاق تهديدات ضد سوريا وإيران ، وأن تطمئن إسرائيل في الوقت نفسه بأنها «كانت وستبقى الحليف الأوفى لأميركا ضد الإرهاب العالمي» . مرة أخرى في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ ، ألقى ريتشارد بيرل ، وهو من المحافظين الجدد خطابا كان له صدى واسعا بعنوان «الخطوة التالية ، العراق» .[١٧] وكان خبرا عتيقا أن يصرح روبرت كاجان وويليام كريستول في ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ في صحيفة ذا ويكلي ستاندرد بأن :

> من الضروري تحقيق الاستقرار في أفغانستان . . . لكن ، أي من ذلك لا يستثني التعامل مع العراق . . . وفي وسع الولايات المتحدة على أية حال أن تمشي وتمضغ العلكة في الوقت نفسه . . . التهديد العراقي هائل . . . ضربة قاضية مدمرة ضد صدام حسين ، تتبعها جهود ترعاها أميركا لإعادة بناء العراق تضعها على طريق الحكم الديمقراطي سيكون لها تأثير مزلزل على العالم العربي- نحو الأفضل .

هذا هو التحدي الذي كان المحافظون الجدد يتطلعون إليه منذ تسعينات القرن العشرين إن لم يكن قبل ذلك . تبلورت هجمات ٩/١١ لتكشف عن أفضل فرصة للتعامل مع تشكيلة من الصعوبات التي تشمل تنظيم دول النفط الغنية في الشرق الأوسط في نظام عالمي حسب الشروط الأميركية . وكانوا مصممين منذ زمن على إيجاد مناسبة للتغلب على ما يرون أنه تحفظ وتردد إدارة الرئيس بيل كلينتون . واشنطن الرسمية التواقة إلى ممارسة ما تبجحت بأنه قوة عسكرية غير مسبوقة في التاريخ لتنفيذ الوعد الأميركي بنشر الحرية ، كان لها في العام ٢٠٠١ العديد ممن يؤيدون القيام بعمل حاسم لإعادة تشكيل السياسة الدولية عندما أشعل جيَشان أحداث ٩/١١ الخوف والغضب ووفر دعما قوميا للعمل بشكل حازم لحل تشكيلة من المشاكل التي تضطرم منذ زمن .

وكما قال ويليام كريستول في صحيفة ذا ويكلي ستاندرد يوم ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ، هجمات ٩/١١ «كانت نتاج عقدين من الضعف الأميركي في مواجهة

الإرهاب وثلاثة عقود من الفتور الأميركي في الشرق الأوسط» . وتبعا لذلك ، كان العراق غاية بحد ذاته ووسيلة لغاية أعظم .

لكن الحقبة- التي كان فيها الموقف الأميركي محفوفا بالشك ، والضعف ، والتراجع ، بحيث أننا فشلنا في تأكيد أعز مبادئنا أو حتى أن ندافع عن أنفسنا- قد انتهت في ١١ أيلول ٢٠٠١ . لقد ألزمت الولايات المتحدة نفسها بهزيمة الإرهاب في جميع أنحاء العالم . وقد ألزمنا أنفسنا بإعادة تشكيل الشرق الأوسط . . . معارك أفغانستان والعراق تحقق فيهما نصر حاسم ومشرف . لكن تلك هي المعارك فقط . نحن عند نهاية البداية فقط في الحرب على الإرهاب والدول الإرهابية .

باختصار ، منطق صياغة مذهب بوش يعني أن السيطرة على هذه القطعة الثمينة من الأرض يجعل الولايات المتحدة القوة المسيطرة في الشرق الأوسط . أضف إلى ذلك ، أن هذا الوضع سيكمل بشكل كبير الأوضاع العسكرية المسيطرة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في أوروبا وجنوب شرق آسيا ، وهما المنطقتان الاستراتيجيتان في الشؤون العالمية ، ما يجعل هذا البلد مركز القوة العالمية دون منازع .

ومع ذلك ، ما زال هناك سبب جيد للاعتقاد بأن الجمهور الأميركي قد لا يتقبل هذا الطموح الهائل مهما بلغ قلقه من هجمات ٩/١١ . لذلك كان التأكيد بأن صدام حسين يهدد العالم بأسلحة الدمار الشامل التي يملكها ذريعة مناسبة لشن حرب يعتمد أساسها المنطقي على حسابات استراتيجية على رقعة شطرنج أكبر بكثير . مقابلة نائب وزير الدفاع ولوفوويتز مع مجلة فانيتي فير لخصت الموضوع كله عندما اعترف بأن «مخزون العراق المفترض من أسلحة الدمار الشامل لم يكن قط الدافع الأكبر للحرب ، لقد كان ببساطة واحدا من ضمن عدة أسباب . ولأسباب بيروقراطية اعتمدنا قضية واحدة ، أسلحة الدمار الشامل ، لأنه كان الموضوع الوحيد الذي يمكن أن يوافق عليه الجميع» . وكما ورد في «المذكرة السرية» لعشرة داوننغ ستريت في تموز/ يوليو ٢٠٠٢ ، فقد فهم كبار المسؤولين في الحكومة البريطانية «إن العمل العسكري بات ينظر إليه الآن على أنه لا يمكن تجنبه . بوش يريد عزل صدام عن السلطة بعمل عسكري ، مبرراً بالارتباط بالإرهاب وحيازة أسلحة الدمار الشامل . وقد ثُبتت الاستخبارات والوقائع حول هذه السياسة» . وكما كتب بول بيلر ، ضابط

الاستخبارات الوطنية في وكالة الاستخبارات المركزية للشرق الأدنى وجنوب آسيا من العام ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ ، «الاستخبارات حول برنامج الأسلحة العراقي لم تكن تدفع قرار الذهاب إلى الحرب . . . قرار إسقاط صدام كان دافعه عوامل أخرى- وهي تحديدا ، الرغبة في هز بنى السلطة المتصلبة في الشرق الأوسط وتسريع نشر السياسات والاقتصادات الليبرالية في المنطقة» .[١٨]

بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل ، ثمة أسباب تدفع إلى الاعتقاد بأن مسؤولي البنتاجون ، الذين ساعدهم نائب الرئيس ديك تشيني ، قد فعلوا كل ما في وسعهم للعثور على دليل يثبت أن تلك الأسلحة موجودة وفي اندفاعهم لإثبات ذلك هددوا مسؤولي الاستخبارات ، وحرفوا عن عمد الأدلة ، وتغاضوا عن معلومات كانت تشكك بوجود ترسانة من هذا النوع لدى صدام . يتعين علينا ألا نشك ولو للحظة واحدة بأن تلك الأعمال لم تكن متعمدة ، وألا نتغاضى عن فداحة هذه المسائل على الحياة العامة في بلد ديمقراطي أو الضريبة التي تفرضها على الثقة بأميركا في مجالس العالم . التأكيدات من مثل أن صدام يستطيع إطلاق صواريخه خلال ٤٥ دقيقة (توني بلير) أو أنه إن لم نبادر بالعمل الآن فسوف يكون الوقت قد تأخر قبل أن تعيدنا «سحابة نووية» إلى وعينا (الرئيس ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس) كانت ببساطة ذرائع لإشعال حرب من أجل مصلحة وطنية ، سواء كانت هناك أسلحة دمار شامل أم لا .[١٩]

باختصار ، لم تكن أسلحة الدمار الشامل السبب الذي أراد البيت الأبيض حرب العراق من أجله . كانت مجرد ذريعة . الهدف من غزو العراق كان الاستيلاء على قطعة أرض ثمينة بحد ذاتها واستخدام هذا الاحتلال كنقطة ارتكاز لتحريك التاريخ . وكل من له إطلاع على منطق مذهب بوش سيفهم أن الرهان كان أبعد ما يكون عن إسقاط ديكتاتور معاد للسلام الأميركي .

بعض كبار المحافظين الجدد ، الذين بدا أنهم تحرروا من لعبة تلفيق الأدلة التي انهمك بها المسؤولون في واشنطن ، كانوا مستعدين لرواية الأمر كما هو . في مقال بعنوان «الحرب على العراق : استبداد صدام ومهمة أميركا» الذي نشره عشية المعركة ويليام كريستول ولورانس كابلان ، نجد فيه ما يعتبر حتى اليوم ، وبعد أربع سنوات تقريبا من نشره ، أفضل بيان حول ما يمكن أن نفترض أنه دافع الإدارة الفعلي للحرب .[٢٠]

كما يمكن أن نتوقع من أشخاص صريحين مثل كريستول وكابلان ، فقد كانوا صادقين تماما بأن غزو العراق هو جزء من خطة للعبة أكبر ، فقد فتحوا كتبهم ليصرحوا ، «نحن نقف على مفترق حقبة تاريخية جديدة . الإجازة من التاريخ» انتهت ، ويعد كتابهم بتفسير «الحقبة الجديدة التي نحتاج لخريطة طريق جديدة لها» . الغزو ، كما يقولون في الصفحة الأولى ، «من الواضح جدا أنه لشيء أكثر من العراق . وهو أكبر حتى من مستقبل الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب . إنه عن نوع الدور الذي تنوي الولايات المتحدة أن تلعبه في عالم القرن الواحد والعشرين» . السطور الأخيرة من كتابهم تفضح نواياهم بشكل درامي :

> المهمة تبدأ في بغداد ، لكنها لا تنتهي هناك . . . لا يمكن لأميركا أن تهرب من مسؤوليتها في الحفاظ على نظام عالمي جدير بالاحترام . الجواب على هذا التحدي هو الفكرة الأميركية نفسها ، وخلفها حارس لا يوازيه أحد في قوته العسكرية والاقتصادية . الولايات المتحدة ، المسلحة بشكل مناسب تستطيع العمل لضمان سلامتها وأن تدفع قضية الحرية- في بغداد وما هو أبعد .

منطق كتاب كريستول وكابلان يجب ألا يفاجئنا رغم أن صدقه قد يكون مفاجئا . فهما يعيدان التأكيد على عمودي القوة الأميركية اللذان يفترضهما مذهب بوش- تفوقها العسكري والأيديولوجي في الشؤون العالمية- ويدافعان مجددا عن قرار الاحتفاظ بهذا التفوق بسياسة استباقية أحادية توسع حدود القيادة الأميركية . وبذلك «تبقى الولايات المتحدة المتحكم بالنظام الدولي . وأنها حين تقف دون حراك في وجه تهديدات للنظام العالمي فإن هذا النظام يتآكل . بسرعة» . وبالمقارنة مع الإمبراطورية الرومانية والبريطانية التي أصبحت إجبارية الآن ، فقد وجدوا ، مثل العديد من المفكرين أمثالهم ، بأن وضع أميركا النسبي يتجاوز كل ما سبقه ، لذلك فإن ما يجب أن نخشاه ليس التصرف بل عدم التصرف .

قيل لهم أنهم «يمجدون فكرة السيطرة» ، فرد كريستول وكاجان ، «حسنا ، وما السيئ في السيطرة خدمة لمبادئ صحيحة ومُثل عالية؟» وأعلنا «إيمانهما في أن النظام السياسي الأميركي ، فاضل وفريد من نوعه ، بحيث أنه إذا ترجم إلى شروط للسياسة الخارجية ، يقدم الولايات المتحدة كنموذج للعالم» . أخيرا ، وجها التحية لمذهب بوش «كاستراتيجية عظيمة» وأكدا ذلك بعبارات علينا أن نأخذها على محمل الجد :

بعد ذلك، سيتطلب ضمان مستقبل إنساني عطوف سياسة خارجية أميركية مثالية، وجازمة وحسنة التمويل، لا تتعلل بالأعذار. يتعين على أميركا ألا تكون شرطي العالم أو عمدته، بل يجب أن تكون منارته ومرشده... البديل عن القيادة الأميركية هو عالم فوضوي، هوبسي (نسبة إلى هوبس) حيث لا سلطة تمنع العدوان، وتضمن السلام والأمن أو تفرض الأعراف الدولية. هذا هو معنى أن تكون قوة عظمى عالمية تتحمل مسؤوليات عالمية.(٢١)

غداة الاحتلال الأميركي لبغداد، ناشد كريستول الجنود المضي قدما. وفي مقال افتتاحي في صحيفة ذا ويكلي ستاندرد يوم ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، أصر كريستول وكاجان بخط يتماشى مع منطق الحجة التي كانا يتذرعان بها على مدى سنين بأن مصير صدام- وليس ما حدث في مكان لا أهمية له مثل أفغانستان- هو الذي «سيشكل حوافي النظام العالمي الناشئ، ربما لعقود مقبلة. إما أن يكون نظاما عالميا يقود إلى مبادئنا الليبرالية الديمقراطية وسلامتنا، أو أن يكون عالما يسمح فيه لطغاة قساة، جيدي التسليح بأن يحتجزوا الديمقراطية والأمن الدولي رهائن لديهم». وفي ١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣، وبعد أن أعلن الرئيس بوش نجاح الغزو، كتب كريستول بأن الانتصارات في أفغانستان والعراق هي «مجرد معارك»، مقدمة للحرب مع إيران.

نحن في صراع مميت مع إيران حول مستقبل العراق. إيران هي النقطة المستدقة في الحرب على الانتشار النووي، والحرب على الإرهاب، وجهود إعادة تشكيل الشرق الأوسط. إذا أصبحت إيران موالية للغرب ومناهضة للإرهاب، فسوف يتبع ذلك تغيرات إيجابية تتم بسهولة أكبر بكثير في سوريا والسعودية... ويترتب على نتيجة المواجهة مع طهران، أكثر من أي شيء آخر، مستقبل مذهب بوش- وإلى حد بعيد، مستقبل رئاسة بوش- واحتمالات قيام عالم آمن.

إذا بدا هذا المنظور مروعا، فقبل أسبوع من نشر ما سبق، نشر ماكس بوت مقالا في ذا ويكلي ستاندرد دعا فيه إلى «رؤية ويلسونية أوسع بكثير في مجال السياسة الخارجية» تتضمن ممارسة الرقابة ليس على سوريا، والسعودية، وإيران، وحسب بل على مصر وباكستان أيضا.

الأحداث التي تلت في الشرق الأوسط لم تزعج تفكير تلك العناصر من حزب الحرب. يوم ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، نشر ويليام كريستول مقالا افتتاحيا في ذا ويكلي

ستاندرد عن الغزو الإسرائيلي للبنان بعنوان «إنها حربنا» . أكد فيه أن العدو الرئيس الذي تواجهه إسرائيل «والحضارة الليبرالية الديمقراطية» ليس حزب الله بقدر ما هو إيران .

> لا لجمهورية إيران الإسلامية ، ولا لحزب الله . لا لجمهورية إيران الإسلامية ، ولا لمن يساند نظام الأسد في سوريا . . . ولا لثورة إيرانية شيعية ، ولا أيضا لتحفيز السعودية لتمويل تصدير النموذج السني من الإسلام كمنافس لادعاء الخميني قيادة الحركة الإسلامية المسلحة- وبالتالي لا لحكم طالبان في أفغانستان ، وربما لا لحماس أيضا . . . .
>
> لأنه في حين أن سوريا وإيران أعداء لإسرائيل ، فهم أعداء للولايات المتحدة أيضا . لقد قمنا بعمل ضعيف في التصدي لهم وإضعافهم . إنهم يختبروننا الآن بجرأة أكبر مما كنا نعتقد أن ذلك ممكن قبل بضع سنوات . الضعف يثير الاستفزاز . لقد كنا ضعاف جدا ، وسمحنا لأنفسنا بأن نبدو ضعفاء . . . قد نفكر في مواجهة هذا العمل من العدوان الإيراني بضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية, فلماذا الانتظار؟ هل هناك من يعتقد أن من الممكن احتواء إيران النووية . . . نعم ، قد تكون هناك تداعيات- ولكنها ستكون تداعيات صحية ، تظهر أميركا القوية التي ترفض تقديم المزيد من الاسترضاء .

مذهب بوش: هل يلام المحافظون الجدد عليه؟

بحلول أواخر العام ٢٠٠٥ ، عندما بدأت حظوظ الأميركيين تتعثر في الشرق الأوسط ، تعالت الأصوات من كل جانب لتلقي بالمسؤولية الرئيسية عن الحرب على أفكار المحافظين الجدد . وحسب كلمات جون ف . كنيدي ، إذا كان للنصر ألف أب فإن الهزيمة يتيمة ، عندها تكون حرب العراق وبإجماع عام ، ابنة المحافظين الجدد ، الذي يستحقون كل اللوم .

ولمضاعفة التهمة ، فإن العديدين من المحافظين الجدد ادعوا وأكدوا بأنفسهم بأنهم من وضع إطار عمل السياسة الخارجية التي تسببت بهذا الفشل الذريع . وهكذا وصف ماكس بوت استراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠٠٢ بأنها «وثيقة محافظين

جدد بشكل جوهري» . وبين جوشوا مورافشيك بأن ٩/١١ كشف ما فهمته مدرسته منذ البداية : «من المطلوب إجراء تغيير حاد في مسار» السياسة الخارجية الأميركية ، «وأن المحافظين الجدد الذين كانوا يحذرن منذ سنوات بعدم التساهل مع الإرهاب ، قد ثبتت صحة وجهة نظرهم . . . لم يكن لدى المحافظين الجدد تحليلا للأخطاء الجاري اقترافها في السياسة الأميركية وحسب ، بل كانوا جاهزين باقتراحات حول ما يجب عمله الآن» . أو كما كتب كريستول في ذا ويكلي ستاندرد يوم ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٣ ، «سياستنا التي بينت في العام ١٩٩٧ أصبحت رسمية الآن . فهي سياسة حكومة الولايات المتحدة . . . التاريخ ، والواقع على وشك مناقشتها ، ونحن نميل ببساطة إلى تركهما يصدران حكمهما» . الواقع ، أنه حتى صيف العام ٢٠٠٥ ، كان تشارلز كراوذامر يواصل التأكيد على أنه مهما كانت الخلافات الصغيرة الموجودة ، فإن الجميع الآن محافظين جدد . «الحقيقة اللافتة للنظر هي أن مذهب بوش ، هو بشكل أساسي مرادف للسياسة الخارجية للمحافظين الجدد وتشير إلى تحول مذهب المحافظين الجدد من موقع المخالف في الرأي . . . إلى الحكم» .

> ما كان المحافظون الجدد يدعون إليه منذ زمن أصبح الآن يعبر عنه ويمارس على أعلى المستويات من قبل وزارة حرب مكونة من أفراد . . . ضاقت الخلافات فيما بينهم . . . إنه نضج أيديولوجيا للحكم حان وقتها .(٢٢)

جزء من الدليل على عدالة موقف المحافظين الجدد جاء من الرئيس نفسه . فقد قال ويليام كريستول ، كما سبق وذكرنا يوم ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ ، بأن الغزو الإسرائيلي للبنان يمكن تلخيصه بعبارة «إنها حربنا» وأن علينا الرجوع إلى أصل المشكلة في إيران . وفي ١٤ آب/ أغسطس ، أعلن بوش بأنه يحمل التفكير نفسه : «النزاع في لبنان هو جزء من صراع أوسع بين الحرية والإرهاب الذي يتكشف في المنطقة . . . لذلك أطلقنا استراتيجية أمامية للحرية في الشرق الأوسط الأوسع . . .على العالم أن يدرك الآن أن الدعم الإيراني لحزب الله هو الذي يفاقم الوضع في الشرق الأوسط . . . لقد ازدادت جرأة حزب الله بسبب الدولة التي ترعاه» . بحلول أواخر الصيف ، كان الرأي الرسمي يزداد قناعة بأن واشنطن وإسرائيل مشتركتان بقضية واحدة في صراعهما ضد ما قالوا إنه الإرهاب في الشرق الأوسط ، والذي يعتمد في الجزء الأكبر منه على الإسلام المتطرف . في النهاية فإن صلب

الموضوع يكمن في سلوك إيران .(٢٣)

لكن هل عزو مضمون مذهب بوش للمحافظين الجدد وحدهم ، أو حتى بقدر كبير منه ، هو تقييم منصف حتى إذا ادعوا أنهم أصحابه؟ لدرجة معينة هم بالتأكيد يتحملون المسؤولية . فقد رأينا كيف قادت أفكارهم المميزة وفطنتهم التنظيمية لأن يكون لهم تأثير حقيقي على البيت الأبيض لبوش ، وهو تأثير استخدموه لغرض مدروس للرد على أزمة ٩/١١ . الطريقة التي قادوا فيها السياسة فيما بعد يجب ألا تترك أدنى قدر من الشك بأن نصوص مذهب بوش ، ومسار حرب العراق ، وقرار أن تطوير إيران لتكنولوجيا نووية متقدمة غير مقبول ، يجب وضعه مباشرة وبنسبة كبيرة أمام بابهم .

إلا أنه من الخطأ الجسيم المبالغة في أهمية المحافظين الجدد . مايكل لند ، وإيفو دالدر ، وجيمس لندسي ، أكدوا بشكل مقنع استقلال الرئيس وأقرب مستشاريه السياسيين عن المحافظين الجدد . فإذا كان المحافظون الجدد قد صبوا سما بقدر لم يكن متوقعا في أذني الرئيس ، بمن فيهم نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع رامسفيلد ، فقد كان هؤلاء الرجال أكثر من مستعدين لإتباع رسالة الشيطان . فكل من يعرف المواقف السياسية التي اتخذها هؤلاء الرجال خلال فترة الخمسة والعشرين عاما أو أكثر التي سبقت العام ٢٠٠١ ، لن يكون لديه أدنى شك في المسألة . مثل رونالد ريجان ، جاؤوا بنظرة إلى العالم تتوائم مع المحافظين الجدد قبل أن يصبح هؤلاء الناس معروفين بفترة طويلة . وهناك أيضا توني بلير ، وهو رجل مستعد للزحف ضد صدام حسين رغم عدم وجود أي صلة له بالمحافظين الجدد .

إذا تقبلنا الاستقلال النسبي لمجلس الحرب عن المستشارين من المحافظين الجدد ، وأعتقد أن علينا أن نفعل ذلك ، عندها ينفتح الباب للتدقيق في أصول فكرية أخرى لمذهب بوش . فإلى أي مدى استعار المحافظون الجدد مفاهيم من مصادر أخرى تتعلق بالسلوك الصحيح للسياسة الخارجية الأميركية؟ وإلى أي مدى كان مجلس الحرب يستمع إلى الأصوات الأخرى بالإجمال؟ النتيجة النهائية لمثل هذه المداولات قد تكون التقليل من الدور الذي لعبه تفكير المحافظين الجدد في صياغة بنود مذهب بوش وتقبله شعبيا على نطاق واسع .

وحسب هذه الروح بيّن جونثان مونتن الطرق العديدة التي يمكن النظر فيها إلى تفكير المحافظين الجدد ، خاصة ما يتعلق بتوسيع القوة الأميركية بعد الحرب الباردة ، والذي يمكن النظر إليه على أنه النهج القياسي لبلد يرى نفسه وقد أصبح في مركز قوة

يحسد عليه . هل كان في وسع أي دولة تواجه إغراء كونها القوة العظمى الوحيدة ألا تجد الأعذار للعمل كما فعلت واشنطن؟

أما بالنسبة للترويج للديمقراطية ، فيضم مونتن في استطلاعه ميل المسيحيين الإنجيليين للعمل في شؤون العالم لغايات تبشيرية ضد قوى الشر . ويدرس أيضا الأسلوب العلماني في التفكير في «زمن العقل» الذي ساهم في الثورة الأميركية وعملية تطوير الدستور الوطني فيما بعد . هنا في عصر التنوير الأميركي كانت هناك أفكار عن حقائق وقيم عالمية لا تقتصر أهميتها على قارة أميركا الشمالية . ويتنبأ أيضا بأن يكون لمزايا التأسيس الأميركي تأثير في أيام مقبلة ، والإصرار على أن الهوية الوطنية الأميركية ستصبح مبادئ إرشادية سامية ، تقوم على فضائل الحرية من خلال الحكم الذاتي . أخيرا ، يناقش مونتن التقدمية كسياسة إصلاح في بداية القرن العشرين والتي مازالت روحها معنا حتى يومنا هذا .

نتيجة لذلك ، فإن مذهب بوش ، الذي يعرّفه مونتن بأنه «تفعيل مبدأ المحافظين الجدد . . . ليس فريدا ورؤيته القومية للولايات المتحدة كقوة إصلاح في السياسة الدولية يوفر نقطة أساسية من الاستمرارية للأجيال السابقة من «الاستراتيجيات العليا» . [٢٤] من المؤكد أن هذه الحجة صحيحة إلى حد ما . فما كان لدعوة المحافظين الجدد أن تبلغ هذا الشأن من دون أن تجد أصداء لها في مصادر قديمة ومتنوعة من الثقافة والمعتقدات الأميركية .

يربط مراقبون آخرون بشكل مقبول مذهب بوش بتقاليد الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية الأميركية التي سبقت حرب العراق . مثال ذلك ، استشهد ويليام كريستول ولورنس كابلان بتقليد التيار الرئيسي لتيدي روزفلت ، وهاري ترومان ، وجون كنيدي ، ورونالد ريجان عند الحديث عن مذهب بوش . ورجع بول بيرمان إلى ما فكر به أبراهام لينكولن في معنى أميركا للعالم خلال الحرب الأهلية . وربط مايكل إجناتيف حرب العراق ، ومذهب بوش أيضا ، بملاحظات توماس جيفرسون قبل أيام من وفاته لدى تأمله في أهمية الثورة الأميركية بالنسبة لشؤون العالم . أيا يكن المرجع ، فالنقطة هي ذاتها : الحرب والمذهب الذي سبقها ليست سوى تعبير عن «دولية أميركية مميزة» ، فسّرها الرئيس بوش وفريقه للسياسة الخارجية بطريقة لا شك أنها فريدة ، لكنها رغم ذلك ، ضمن الحدود القائمة للسياسة الخارجية الأميركية .[٢٥]

أقر الرئيس جورج دبليو . بوش بأن سياسته تتماشى مع التيار الرئيسي للتقاليد

الأميركية . إلا أنه ، كان أميل إلى الحديث عن أحداث تاريخية مشابهة ، مثل احتلال ألمانيا واليابان أو الاستيلاء على الفلبين ، بدلا عن الإدارات الفعلية (ومعظمها ديمقراطي) عند الإشارة على أسبقيات هذه الحرب . وعند حديث كوندوليزا رايس عن دعمها لحرب العراق ، كانت تشير دائما إلى الحقبة الذهبية لأربعينات القرن العشرين عندما أقامت الولايات المتحدة إطارا أمنيا لشؤون العالم واجه فيما بعد الشيوعية السوفيتية . إلا أنها كانت ميالة إلى استذكار تراث رئاسة رونالد ريجان وجورج بوش الأب ، عندما خدمت في إدارة الأخير كمستشارة أولا لشؤون الإمبراطورية السوفيتية ، ثم للاتحاد السوفيتي نفسه ، لحين انهياره- ما زودها بإلهام في مهمتها الأخيرة .

مع ذلك لم لا نعود إلى الفترة التي سبقت عقد الأربعينات إذا أردنا أن نحاول إثبات حسن النية التاريخي لحرب العراق؟ أكبر متحد جاد لواضع عنوان «دولية أميركية مميزة» سابق الذكر ، الذي قد يتفق عليه جميع المؤرخين بالتأكيد ، كان ودرو ويلسون (١٩١٣- ١٩٢١) في اللحظة التي برزت فيها الولايات المتحدة لأول مرة على المسرح الدولي بخطة لنظام عالمي . صحيح أن ويلسون كان ديمقراطيا ويرتبط في ذهن المحافظين المعاصرين بما يطلقون عليه في أحيان كثيرة التعددية «مشوشة الذهن» . لكن العقيدة الأساسية للخطة الويلسونية الرئيسية لنظام عالمي هي الأمل في نشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم . نظرا لأن إطار تلك السياسة استخدمته ، بشكل موسع (بصيغ معدلة) في أربعينات القرن العشرين ، إداراتي روزفلت وترومان ، وبطرق أخرى إدارة بوش الأب أيضا ، التفكير الذي قاد إلى قرار غزو العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ لإحلال الديمقراطية محل الاستبداد قد يبدو وأنه تمتع بمباركة عقد من القيادة المستنيرة ومعها مفاهيم ويلسون الأولية . ووفقا لذلك ، عندما برر الرئيس بوش غزو العراق بإطلاق ادعاءات عن مدى أهمية نشر الحكم الديمقراطي ، ليس لشعوب الشرق الأوسط وحسب ، بل في الواقع لبنية التنظيم العالمي كلها ، فقد ننظر إليه على أنه أكثر الرؤساء ويلسونية في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية- أو بالأحرى ، كشخص أقدر على قيادة القوة الأميركية واستخدامها بحزم لتحقيق تلك الأهداف الليبرالية فإنه أفضل حتى من ويلسون نفسه .

على مدى السنين ، أكد مختلف الرؤساء الأميركيين على جوانب مختلفة من مذهب ويلسون . إلا أن محور ما تعنيه الليبرالية بالمفهوم الكلاسيكي كان من

التقليدي الاعتقاد بأن الدول الديمقراطية مسالمة ومتعاونة أكثر من نظيرتها السلطوية، ولذلك، فإن الثقة والتبادل قد تطبع التعاملات فيما بينها، وإنه نتيجة لذلك، فليس هناك فضيلة أخلاقية لهذه الأنظمة من الحكم وحسب، بل منفعة عملية مهمة كونها تحافظ على السلم العالمي المستمد من انتشارها أيضا. حرية التجارة، والتعددية، والقيادة الأميركية للعالم كلها لها أهميتها بحد ذاتها في النظام الويلسوني، لكن لم يحمل أي منهم هم مجتمع من الحكومات الديمقراطية الليبرالية، المقيدة بحكم القانون وتعتمد على رضا المحكومين، المواطنين الذين قد ينظمون بحرية ويختارون من يحكمونهم من خلال انتخابات دورية.(٢٦)

ونتيجة لذلك، عندما برر الرئيس بوش غزو العراق بإطلاق ادعاءات مماثلة حول مدى أهمية دفع الحكم الديمقراطي، ليس بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط وحسب بل في الواقع لبنية التنظيم العالمي كلها، فقد يبدو أن مؤهلاته الويلسونية كانت قائمة ومرتبة كما يجب. في العام ١٩١٧، أمل ويلسون في «جعل العالم آمنا للديمقراطية»؛ بوش في خطبه التي بقيت ليبرالية منذ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ أكد هذا الالتزام. بالنظر لهذا النسب، كيف يمكننا أن نعارض الادعاء بأن حرب العراق، مثلها مثل مذهب بوش نفسه، هي من صلب تقاليد الاستراتيجية الأميركية العليا؟

إلى حد ما، فإن البراهين القائلة بأن هناك استمرارية في صنع السياسة الخارجية الأميركية مقنعة. فأي تحليل جاد لطموح واشنطن لإقامة نظام عالمي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة سيكشف عن وجود إرادة لمد القوة الأميركية إلى أقصى مدى يمكنها الوصول إليه دون التخلي عن الحكمة، وهذا يعتمد أساسا على الفرضيات الويلسونية.(٢٧)

ومع ذلك فإن ترك انطباع بأن مذهب بوش ليس أكثر من تحديث للويلسونية يعني تجاهل الإطار الديناميكي الجديد للسياسة التي تقدمها الإدارة، وهي أيدولوجيا لها أهداف إمبريالية قائمة بذاتها. في تسعينات القرن العشرين تغير الفكر الليبرالي الدولي بطرق أساسية عكست بقدر كبير التغيرات في المكانة النسبية للقوة الأميركية في شؤون العالم. والفشل في الاعتراف بأهمية هذه التبدلات لا يعني ببساطة الفشل في فهم مذهب بوش بدقة، بل جعله يبدو بأنه قائم على أسس تقليدية أكثر مما هو في الواقع.

لم يكن مذهب بوش تطورا ضروريا للتفكير الويلسوني، التعبير الحتمي عن

الوطنية الأميركية بعد هجمات ٩/١١ الذي يحاول المدافعون عنه جعله يبدو كذلك . الواقع أنه من دون فهم المفاهيم الجديدة التي أفرزها عمل الليبرالية الدولية في تسعينات القرن الماضي ، فإن ثقة المذهب بنفسه تكاد تكون عصية على الفهم . المطلوب هو اختبار الفرضيات الفكرية للمذهب التي تضعه في إطاره الزمني ، وليس في زمن آخر يسبق نهاية الحرب الباردة ، بل في سياق ما يمكن أن يسمى التفكير الليبرالي الدولي الجديد حسبما تطور بعد سقوط جدار برلين في العام ١٩٨٩ .

ابتداء من أواخر تسعينات القرن العشرين وعلى مدى العقد التالي ، تمكن التفكير الليبرالي الدولي من تحويل نفسه إلى مذهب إمبريالي ، دعوة أجرأ ، ورؤية أكثر تماسكا ، وهدف أوسع ، وتصميم أعظم في القوة التي سعى إلى حشدها أكثر من أي شيء يمكن المقارنة به في التاريخ السابق للتقاليد الويلسونية . أميركا انتصرت في الحرب الباردة لأنها كانت ليبرالية ، والآن ، بالتعاضد مع شركائها الذين لا يقلون عنها ليبرالية في الاتحاد الأوروبي المتجمعين في الجزء الأعظم منهم تحت قيادة الناتو ، فإن في وسع واشنطن ، بل يجب عليها ، القضاء ، مرة وإلى الأبد ، على جميع الحكومات الاستبدادية ومسحها من على وجه الكوكب . وهكذا ، طرح التفكير الليبرالي الدولي جانبا نصائح التعقل وضبط النفس التي كانت في السابق جزءا من نظرته العالمية لصالح مذهب أكثر توسعا لا يعرف حدودا لما يعتنقه . وليس فقدان الذاكرة المتعلق بالنتيجة المأساوية لتجربة ماضية مثل فيتنام هو ما يفسر اليقين الذي روجت له رسالة الليبرالية الدولية بعد ٢٠٠١ ، بل اندفاعة جديدة من الثقة التاريخية بعد الحرب الباردة .

لذلك فإن من المضلل أن نقول كما قال روبرت كاجان وهو أحد المحافظين الجدد «الشيء المذهل بالنسبة لاستراتيجية الأمن القومي هو أنها . . . بالكاد مفهوم جديد ، استراتيجية إدارة بوش الجديدة كانت إعادة صياغة للسياسات الأميركية ، الكثير منها يعود إلى نصف قرن مضى» .

> أميركا لم تتغير بعد ١١ أيلول/ سبتمبر . فقط أبرزت حقيقتها أكثر . . . من المنطقي الافتراض بأننا دخلنا حقبة طويلة من الهيمنة الأميركية . . . لكن النظام العالمي الناجح والمستقر الوحيد الذي يمكن للأميركيين أن يتصوروه هو نظام تكون الولايات المتحدة في مركزه . فالأميركيون لا يستطيعون أن يتصوروا نظاما دوليا لا يُدافع

عنه بالقوة وتحديدا بالقوة الأميركية . إذا كانت هذه عجرفة ، فهي على الأقل ليست عجرفة جديدة .(٢٨)

علينا التنبه لمثل هذا النهج الذي يبدو معقولا . بالعودة إلى الأجيال السابقة لربط مذهب بوش بتقاليد الماضي ، فإن كاجان يستنهض وطنيتنا . وفي الوقت نفسه يتجنب انتقاد سياسة قام هو وزملاؤه بالكثير لإعدادها ، ناقلا المسؤولية عن أكتاف المحافظين الجدد ليضعها على مسار التاريخ الأميركي .

ومع الإقرار بتواصل توجهات السياسة الخارجية الأميركية الماضية مع السمات المتجذرة عميقا للثقافة السياسية الأميركية ، فإنني أود رغم ذلك التأكيد على السمة الفريدة لمذهب بوش وانقطاعه عن الماضي . ما يتعين علينا تقييمه هو مدى تطرف الرهان الأميركي المذهل في سعيه لتحقيق التفوق الأميركي العالمي كما يظهر من مذهب بوش . فلا الهدف ولا عظم الرغبة في تحقيق السيطرة العالمية يمكن تفسيرها بأسبقيات الماضي أو التيارات الخفية للرأي العام القائم على الفرضيات الوطنية أو الدينية . بدلا من ذلك يبعث المذهب بنغمة من جنون العظمة ، وهي حالة يمكن أن نجادل بأنها لا تتماشى مع العديد من أشكال التقاليد الأميركية ، بما في ذلك الصيغ الأولى من الليبرالية الدولية . «أميركا لم تتغير في ١١ أيلول/ سبتمبر ، فقط أبرزت حقيقتها أكثر» كما يقول كاجان . هذا التأكيد لا يصمد ولا يفي بالغرض كدليل تاريخي .

من المؤكد أن دهاقنة الإمبراطورية من أمثال روبرت كاجان يعرفون كيف يتسللون إلى مشاعر الجماهير واستغلال التيارات الخفية للفكر الأميركي الوطني ، وأن يغلفوا طيلة الوقت طموحاتهم بإشارات زائفة إلى أسبقيات تاريخية . لكن حجم وضخامة ما بشر به مذهب بوش- احتلال العراق ، والسيطرة على كامل الشرق الأوسط ، مع القدرة على ممارسة «الهيمنة المحبة للخير» على جميع الشؤون العالمية فيما بعد- يفرض علينا أن ننظر إليه بذاته ، لا أن نختصره في أسبقيات ماضية أو مشاعر كامنة . وهذا يتطلب ألا ننظر كثيرا إلى التاريخ الماضي أو التيارات الخفية للثقافة الأميركية بقدر ما ننظر إلى التطورات في الفكر الليبرالي في تسعينات القرن العشرين وإلى أحلام المحافظين الجدد في التفوق الأميركي .

الذين يؤكدون أن المحافظين الجدد لم يصيغوا مذهب بوش وحدهم محقون بالتأكيد . إلا أنهم يفشلون بشكل عام في الإشارة إلى الذين ساعدوا في صياغته ولا يمكن الاستغناء عنهم لهذا الإطار غير العادي من الليبرالية الإمبريالية ، وهم أناس سأدعوهم بالويلسونيين الجدد ، أو الليبراليين الجدد ، لأنه في الجزء الأعظم من هذا المذهب قام أكاديميون من الوسط أو يسار الوسط طيلة عقد التسعينات بتطوير مجموعة من الأفكار ، توازي كل ما فعله المحافظون الجدد أعطت المذهب أبهته الفكرية .

فإذا كانت مساهمة المحافظين الجدد الرئيسية في ذلك البعد من مذهب بوش الذي سميته في الفصل السابق «عمود القوة» ، فإن مساهمة الليبراليين الجدد هي «عمود الغاية» . وكانت فكرتهم هي الدفاع تجريبيا ، ونظريا ، وفلسفيا عن أن الترويج للديمقراطية في الخارج لم يكن مجديا وحسب ، بل إنه قد يخدم الاهتمامات الأمنية الأميركية . وبالتالي كانوا لا غنى عنهم لما يتفق معظم المراقبين على أنه العلامة المميزة للمذهب ، أي تفاؤله بالنسبة لتغيير بنية السياسات المحلية في الشرق الأوسط من أجل بزوغ حقبة جديدة من السلام الدولي .

في هذا المجال ، لم يكن لدى المحافظين الجدد الكثير مما يقدموه . فقبل سنوات ريجان ، انتابتهم فترة طويلة من التشاؤم حول الأحوال البشرية ، وهو شعور قادهم نحو التقاليد النظرية الواقعية في التفكير في قضايا العالم . وفكرة أن يوما سعيدا من السلام العالمي قد يتشكل بفضل تعميم الحكم الديمقراطي دوليا تحت رعاية الجيش الأميركي واحتمال ألا يكون بفعلهم . بعض الحرس القديم ، من أمثال إيرفنغ كريستول أو جين كيركباتريك ، رفضوا الرضوخ للاعتقاد بأن احتياجات أمن أميركا يمكن أن تتوفر برعاية الديمقراطية في الخارج .

المحافظون الجدد الذين دعموا الترويج للديمقراطية لم يكونوا من رأي واحد بالتأكيد . كان البعض ، مثل ريتشارد بيرل أو نورمان بودهوريتز ، مستعدا للحديث وفق تلك الشروط ، لكن من دون الكثير من القناعة . بول ولفوويتز وتشارلز كراوذامر من جانبهما كانا انتقائيان في الدعوة إلى الترويج للديمقراطية ، ومدركان بأن بعض الأوضاع مواتية أكثر من الأخرى لتغيير النظام ديمقراطيا . لذلك ترك الأمر لويليام كريستول وروبرت كاجان ، من بين الشخصيات القيادية في حركة المحافظين الجدد ، والمدعومين بمجموعة من الكتّاب الأقل شأنا مثل جوشوا مورافشيك وماكس بوت ،

كي يثبتوا دون تحفظ أن تقدم الحرية في الخارج يحمي الحرية في الوطن .[(٢٩)]

إلا أن ترك كريستول ، وكاجان وشركائهم لإمكانياتهم الخاصة المحدودة لا يمكنهم من أيجاد حجة قوية للترويج للديمقراطية في الخارج بوصفها عنصرا للأمن القومي لإعطاء مذهب بوش الأرضية الصلبة التي يحتاجها . ليس أن قلة من المحافظين الجدد كانوا مقتنعين بأن أفضل دفاع عن الحرية في الداخل كان نشر الحرية في الخارج ، بل أن أي عنصر من هذه المجموعة ، فيما عدا فرانسيس فوكوياما ، لم يساهم بأي فكرة أصلية مهما كانت فيما يتعلق بهذا الطرح . من المؤكد أنه لا يمكن الاستشهاد بليو شراوس للدفاع عن موقفهم الفكري في هذا المجال . وفي حين كان شتراوس يؤمن بالعقل وبالحرية ، وملتزم بفكرة عالمية حول حقوق الإنسان ، فقد كان متشككا بجميع المثاليين ، ومقتنعا بأن فكرة عصر التنوير عن إمكانية كمال الفرد والمجتمع هي أصل الكثير من الشرور البشرية . ونتيجة لذلك ، كان يتعين على المحافظين الجدد الذين كان الترويج للديمقراطية مسألة مهمة لهم ، استعارة المفاهيم التي يقوم عليها مثل هذا البرنامج من الويلسونيين الجدد ، الذين وجدوا في الوقت الملائم أن عملهم يستخدم لتبرير الليبرالية الإمبريالية على مستوى عالمي .

الترتيب لمثل هذا القرض لم يكن صعبا على الإطلاق . لأنه خلال تسعينات القرن العشرين (وقت مناسب لفترة تمتد من أواخر الثمانينات حتى العام ٢٠٠١) ، وبالعمل على مسؤوليتهم الخاصة ، تمكن هؤلاء المفكرين من يسار الوسط ، أو من غير الحزبيين بشكل عام ، ويعمل معظمهم في جامعات الطليعة الأكاديمية الأميركية ، من إيجاد حجة لليبرالية الإمبريالية كانت من مستوى أرفع بكثير من الناحية الفكرية من أي شيء يمكن للمحافظين الجدد إنتاجه . لذلك ، بدلا من إعادة اختراع العجلة ، لم لا نجعلها ملائمة لهذا الوضع؟

بعض الليبراليين الدوليين الجدد عارضوا الحرب . وفوجئ البعض عندما وجدوا أفكارهم تستخدم لإجازة تغيير النظام في العراق . الصقور الليبراليين الذين دعموا مذهب بوش ، وبالتالي حرب العراق ، نادرا ما كانوا من الجمهوريين . لكن ضمن صفوف الليبراليين الجدد ، وهم على الأغلب ليسوا مع المحافظين الجدد ، نجد الأشخاص الذين قاموا بالفعل بالعمل الصعب لإعادة صياغة مفهوم حجة الليبرالية الدولية لجعل جاذبيتها فعالة للغاية بعد ٢٠٠١ . بأيديهم ، وضعت المقترحات بتفويض من العلوم الاجتماعية ، ومباركة الفلسفة السياسية بأن نشر الديمقراطية

مرادف لنشر السلام ، وأن الميل للديمقراطية يكاد يكون عالميا . هؤلاء هم الرجال والنساء الذين أعطوا عمقا فكريا لمذهب بوش ما جعل منطقه مغريا بالنسبة للكثيرين . هؤلاء هم المؤلفون الحقيقيون للعلامة المميزة لمذهب بوش ، سمته الخاصة ، والتأكيد بأن الديمقراطية في الخارج هي مهمة ذات مغزى وأن إنجازها يعني الأمن في الوطن .

وهنا أيضا ، سبب أساسي لعدم قيام حركة جدية مناهضة للحرب في هذا البلد . معظم الليبراليين الجدد كانوا من الديمقراطيين . من مادلين أولبرايت إلى هيلاري كلينتون (ونذكر هنا هاتين فقط) ، وتحت رعاية معهد السياسة التقدمية في الحزب الديمقراطي ، شحن الذين قد يعارضوا مذهب بوش بنظام معتقدات جعلهم عمليا من مؤيدي فكرة الحروب الإمبريالية التقدمية . وتركزت معارضتهم لإدارة بوش ليس على الأهداف بل على الوسائل . شجبوا سوء إدارة غزو العراق في مسعى لتولي السلطة بأنفسهم بحيث يمكنهم تحقيق المهمة نفسها بشكل أفضل . ما كانت القيادة بطيئة في انتقاده في العام ٢٠٠٣ وما بعده ، كان الغاية من الحرب نفسها ، بكلمة أخرى ، القيادة الديمقراطية في ذلك الحين كانت مقتنعة بأن على أميركا تحقيق التفوق الدولي مثلها مثل الجمهوريين . أما اختلافها ، والفوارق الطفيفة فيما بينها وبينهم ، فكانت على الوسائل الواجب استخدامها .

لا بد من إبراز التعاون النشط بين الليبراليين الجدد والديمقراطيين في حرب العراق . ستيفن هولمز ، واحد من أدق المراقبين للأفكار المتعلقة بالحرب ، سأل في صحيفة ذا نيشن يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ ، «كيف يمكن لليسار استعادة توجهه الأخلاقي في عالم سرق فيه اليمين بكل صفاقة الأفكار التقدمية (حقوق الإنسان ، والتحرير ، والديمقراطية ، والتخفيف من المعاناة) وزحف بالبلاد إلى فاجعة دامية تحت شعار مزيف من الحرية؟» المشكلة أن هولمز يفترض أن أفكار اليسار قد «سُرقت بصفاقة» من قبل اليمين ، في حين أنها قدمت بكل سرور كي يستخدمها أي شخص يستطيع أن يستفيد منها سياسيا . الأسف الرئيسي كان أن الديمقراطيين لم يستخدموها بجرأة كافية .(٣١)

ونتيجة لذلك ، فإن المجتمع الليبرالي الدولي الذي يعمل لتعزيز حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم يواجه أزمة اليوم . في المستقبل ، قد ينجح في إقناع الدول بالعمل معا لوقف أعمال الإبادة العرقية والمجاعات الجماعية ، وقد

تكون على صواب في أن الديمقراطيات هي أفضل داعم لبعضها البعض في الشؤون العالمية . لكن بالنظر للطموحات السياسية والفكرية التي حملتها هذه الجماعة ذات يوم ، فهي في حالة محفوفة بالخطر . فالعديد من أعضائها حولوا أنفسهم إلى عملاء للإمبريالية الأميركية بحيث لا يمكنهم استعادة روح ما كانوا يتعهدون به قبل العام ٢٠٠٣ . وعندما سأل هولمز «كيف يمكن لليسار استعادة توجهه الأخلاقي» فإن الجواب قد يكون ، لا يمكنه ذلك ، إلا بشكل هامشي ، أو كما قال دافيد ريف «تقديم فراش لليلة واحدة» .

في الختام . من المؤكد أن معظم المصطلحات الموجودة في مذهب بوش لها سابقاتها في تقاليد السياسة الخارجية الأميركية ، كما أن الكثير من نغماتها تلامس المشاعر الدينية والقومية في هذا البلد . لكن الشيء الذي يتعين على أي حساب دقيق لهذا المذهب أن يشدد عليه هو التغيير ، وليس الاستمرارية ، جرأته وتفرده ، وانقطاعه عن الماضي ، وأفكاره التي لم تولد إلا في تسعينات القرن العشرين ، وعلاقته بالوضع العالمي الذي كان جديدا بشكل جذري بعد العام ١٩٩١ ، وتأليفه على يد نخبة متطرفة في هذا البلد ، وهي نخبة لم تكن تمثل بالضرورة قيوده الثقافية العميقة أو تقاليده السياسية الراسخة . مع انتهاء الحرب الباردة والنصر في حرب الخليج ، ولدت حقبة جديدة من العظمة الأميركية ومعها مجموعة جديدة من الأفكار القادرة على السيطرة على إمكانات هذا البلد الآخذة في التوسع وطموحاته المتعاظمة . وكما أن صورة القوة الأميركية ليس لها مثيل ، كذلك كان المذهب الذي عرّف غاية هذه الأمة في مثل هذا الوضع .

من هذا المنظور ، يمثل مذهب بوش تقارب المحافظين الجدد مع الفكر الليبرالي الجديد لتكوين ما يشكل إطارا جديدا للسياسة الأميركية ، شيء يجب علينا أن نفهمه وفق نصوصه ، وليس باللجوء إلى أسبقيات أو تيارات خفية وكأننا نلتقط الشيء نفسه . لقد كان المحافظون الجدد مدركين تماما لما كانوا يفعلونه . وأن اليساريين وغير الحزبيين من الويلسونيين الجدد لم يتمكنوا في معظم الأحيان من رؤية الذئب في ثياب حمل النابعة من حقيقة أنهم هم من منحوه ثيابه وإنه كان سعيدا في انتحال هذا التخفي . وبلهجة صحيحة ، ومفردات كاملة ، وتراكيب لغوية ممتازة ، كان في وسع الذئب أن يهدر بكلماتهم . أو بأن نعود إلى عنوان هذا الكتاب ، إذا كان المحافظون الجدد قد دخلوا أولا في حلف مع الشيطان في سعيهم لجعل الولايات

المتحدة تتحكم بأحداث العالم ، فثمة حلف ثان أبرمه الليبراليون الجدد عندما أخذوا التفاحة التي قدمها لهم الثعبان وجلبوا لقضية السيطرة على العالم أفكارهم حول صواب وفاعلية ديمقراطية السوق لجميع الشعوب .

يبحث الفصل التالي في تطور التفكير الليبرالي الدولي منذ تأسيس الجمهورية الأميركية حتى تسعينات القرن العشرين . غايته هي تأسيس وعي ليس بالتواصل التاريخي وحسب ، بل وبشكل خاص بالتغير العميق . ومن المؤكد أن تكون الحجة القائلة بأن الانقطاع وعدم التواصل يطبعان عقد التسعينات وأن من الضروري اعتبار مذهب بوش إطار عمل لسياسة قائمة بذاتها ، من المؤكد أن يكون موضع خلاف ، لكن الدليل الذي يبرر هذا الادعاء واضح جدا ، كما نبين من الفصل الرابع وحتى السابع .

مقدار ما في براهين هذا الكتاب من إقناع ، قد يساعد في التخفيف من حدة تأكيد المحافظين الجدد على أهمية القوة الأميركية وشعور الليبراليين الجدد بأنهم على صواب ، الأمران اللذان تسببا معا في الكثير من الأذى . حتى إذا كانت المشكلة في نهاية الأمر هي رغبة في السلطة ترغب فيها البشرية جمعاء كما يرغبها الأميركيون في واشنطن ، فإن بروز هذه المشكلة القديمة لها شخصيتها الخاصة ، فلها هوية فريدة يجب فهمها وفق نصوصها بدءا من سعي الولايات المتحدة للسيطرة على العالم وقيامها في إطار هذه العملية بخيانة الوعد الأميركي .

الفصل الثالث

الليبرالية الديمقراطية الدولية: مرحلة ما قبل الكلاسيكية، والكلاسيكية، والهيمنة

[بعد أفغانستان] كان العراق على الأرجح هو المكان التالي لتوجيه ضربة إليه . . . كان في وسعنا تحريك عملية يمكن أن تقوض، ومن ثم تزيل الأنظمة الرجعية في أي مكان في الشرق الأوسط، وبذلك نقضي على الأرضية الرئيسية التي تغذي الإرهاب . . . كان ذلك، في ذلك الحين، استراتيجية عليا بكل معنى الكلمة . . . خطة لتحويل الشرق الأوسط المسلم كله : وجلبه مرة وإلى الأبد، إلى العالم المعاصر . لم يظهر شيء كهذا في جرأته، واكتساحه، ورؤيته منذ أن أخذ الأميركيون على عاتقهم، قبل أكثر من نصف قرن، بأن يحولوا ألمانيا واليابان إلى الديمقراطية، ما أطلق عملية توقفت عند بضعة أماكن على وجه الأرض، أحدها الشرق الأوسط المسلم .

جون لويس جاديس، «المفاجأة، والأمن، والتجربة الأميركية»

محاولة إسقاط صدام، وتوسيع الحرب البرية لتصبح احتلالاً للعراق، كان سينتهك خطوطنا الإرشادية الأساسية حول عدم . . . الانخراط في «مهمة بغيضة»، كان يمكن أن توقع خسائر بشرية وسياسية لا يمكن احتسابها . كان يمكن أن تفرض علينا احتلال بغداد،

> وحكم العراق عمليا . وكان يمكن للتحالف أن ينهار ، وأن يتخلى عنه العرب بغضب ، وينسحب منه حلفاء آخرون . في ظل مثل تلك الظروف لم يكن ثمة «استراتيجية خروج» مقبولة . الدخول واحتلال العراق . . . كان سيدمر سابقة الرد الدولي على العدوان التي كنا نأمل في إرسائها . لو مضينا في طريق الغزو ، لكانت الولايات المتحدة ما زال ينظر إليها على أنها قوة احتلال في أرض معادية بشدة . ولكانت النتيجة مختلفة بشكل درامي وربما غير مثمرة .
>
> جورج بوش الأب وبرنت سكوكروفت ، «عالم تَحول»

كما رأينا في الفصلين السابقين ، تدفقت حرب العراق مثل نهر المسيسبي العظيم من مذهب بوش ، وتطور بيان عن الاستراتيجية الأميركية العليا خلال العام ٢٠٠٢ في سلسلة من الخطابات بلغت ذروتها بنشر استراتيجية الأمن القومي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ . كانت نصوص المذهب الأساسية تدور حول أن للولايات المتحدة مكانة عسكرية وأيديولوجية عليا في الشؤون العالمية ؛ بحيث أنها قد تعمل بشكل أحادي واستباقي إذا شعرت أن دولة أخرى تهدد بتحدي النظام العالمي الذي تسيطر عليه ديمقراطيات السوق التي تضمنها أميركا ؛ وأنها ما أن تحقق الانتصار في المعركة فإنها ستعمل على أن تسمح لشعب الدولة المهزومة بأن يعيش في ظل نظام سياسي ليبرالي ديمقراطي وأن يشارك في نظام اقتصادي دولي مفتوح بطريقة تجعله عضوا مسؤولا في نادي السلام الأميركي .

بكلمة أخرى ، كان مذهب بوش استراتيجية إمبريالية عليا من نوع لم يشهده تاريخ السياسة الخارجية الأميركية من قبل . في أجزائه المنفصلة ، كان لهذا المخطط العظيم سوابقه ، لكن من حيث الصيغة الرسمية الكاملة ، والممارسة ، لم يكن له مثيل . بالنسبة لعالم أحادي القطب ، كانت هناك رسالة أحادية القطب . فَهِم مؤلفوها الأساسين مذهب بوش وفق مصطلحاته التاريخية الضخمة ، ولم يكونوا على خطأ .

مناقشة منطق حرب العراق من دون تناول صفات مذهب بوش قد تؤدي إلى إساءة فهم الدوافع الكامنة خلف النزاع وبالتالي أن ننهمك في الاهتمام بأمور ذات

مغزى ، إلا أنها ثانوية ، قد نضيّع بسببها الصورة الأوسع . وبعكس ذلك ، إضفاء الشرعية على مذهب بوش بجعله التعبير الطبيعي عن الوطنية الأميركية بعد ٩/١١ ما يعني كتابة تاريخ متحيز . وهي طريقة لتبرير حرب العراق بوضع غطاء من ألوان العلم الأميركي عليها في حين أن المذهب بحاجة ، في الواقع ، لأن يقيّم كاستراتيجية فريدة في جرأتها ، وضعتها للولايات المتحدة مجموعة صغيرة من الأفراد كانوا يفكرون في بنودها منذ بداية تسعينات القرن العشرين فقط . باختصار ، ثمة طريقتان لإساءة الحكم على الرهان التاريخي لمذهب بوش . واحد يتغافل عن الغابة ويركز على الأشجار ، كما فعل الذين عاملوا غزو العراق وكأنه غير مرتبط بمخطط استراتيجي أكثر أهمية في واشنطن . والثاني هو التقليل من الطبيعة الفريدة جدا لهذه الغابة ، كما فعل الذين ربطوا المذهب ، وكذلك الحرب ، بالتقاليد الكبرى للسياسة الخارجية الأميركية ، رافضين الجهود التي تشكك في ابتعادها عما هو متبع .

يبدأ الفصل الحالي بتطوير الحجة القائلة بأنه مهما كانت الجذور المؤكدة التي نبع منها مذهب بوش في حوليات الحياة الثقافية الأميركية وطريقة إدارة السياسة الخارجية ، فإنه يمثل تحولا تاريخيا في تلك المعتقدات والتقاليد . وهكذا ، فإن وصف درجة تغلغل الطرق الأجنبية التي توقع المذهب بأنها «إمبريالية» يخاطر بالتقليل من أهمية الهدف الذي تم تصوره . الإمبراطوريات تكون عادة سعيدة بترك مواطنيها لشأنهم ، يبجلون آلهتهم إذا أرادوا لكنهم يتعهدون بالولاء للسلطة الإمبراطورية . إلا أن إدارة بوش سعت لما هو أبعد كثيرا من مجرد الحديث عن القيادة الأميركية . كان هدفها التواصل بهدف وعمق مع عادات الشعوب الأجنبية بشكل ليس له سابقة في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية ، الواقع أنه ليس في سجلات التاريخ الحديث نظير لذلك ، رغم أن احتلال اليابان وألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية يوحي بشيء مشابه . في حين أن من المؤكد أن حرب العراق انبثقت من مذهب بوش ، فإن من الصعب إثبات أن هذا المذهب انبثق من مدّ حتمي للتاريخ الأميركي . ولادة مذهب له كل هذه الشهية الهائلة يتطلب توزيعا جديدا لقوى العالم ، ومخيلة نشطة ، ودرجة لا سابق لها من العجرفة .

مذهب بوش وتقاليد السياسة الخارجية الأميركية

في «حرب الأفكار» التي دعانا مناصرو غزو العراق للمشاركة فيها ، كانت

إحدى الساحات الرئيسية التي خيضت فيها هذه الحرب، هي تاريخ السياسة الخارجية الأميركية . وكما رأينا في الفصلين السابقين . الجهود الأكثر شيوعا التي بذلت لتجميل مذهب بوش هي إرجاعه إلى أسبقيات في التاريخ الأميركي، أو إلى تيارات خفية في الأحاديث الوطنية أو الدينية الأميركية، والتي تلمّح ضمنا إلى وجود حسن نية في الحرب على العراق . وما تطمح إليه تلك الجهود هو دمج المذهب في السرد الأوسع للتاريخ والثقافة الأميركيين، وبالتالي منحه بريقا وطنيا وأن يزاح عن كاهل من وضعوا إطار العمل غير العادي لهذه السياسة الخارجية المسؤولية التي يجب أن يتحملوها عن عواقب خطتهم وما جرته على التفوق الأميركي العالمي .

بدلا من تلك الروايات التاريخية، عرضت أن أروي تاريخ فكرة الترويج للديمقراطية في الخارج بهدف إظهار الأهمية الفريدة لتسعينات القرن العشرين في زرع بذور هذا المذهب . في ذلك الحين فقط، ولدت أيدولوجيا ليبرالية إمبريالية مكتملة من رحم الليبراليين الجدد والمحافظين الجدد، المزهوين بنشوة النصر في الحرب الباردة، على حد سواء . من دون أن أرفض بالكامل التوافق بين تفكير هذه المرحلة والسوابق الماضية أو المشاعر الثقافية العميقة- وهي مهمة تكاد تكون مستحيلة- سوف أقدم مسألة أنه لفهم مذهب بوش من المهم جدا فهم استنتاجات هاتين المدرستين الفكريتين في أثناء تطورهما في الفترة ما بين العام ١٩٨٦ و٢٠٠١، الفترة التي تلت مباشرة الحرب الباردة والتي لخصتها بعقد تسعينات القرن الماضي .

أول ميدان معركة نشن منه هجوما ضد حرب الأفكار التي يمكن أن تحملنا على دعم غزو آذار/ مارس ٢٠٠٣ هو ساحة التاريخ . لأن المقارنة بين جهود تحويل العراق إلى الديمقراطية وسجل الإنجازات الأميركية مع دول أخرى تبدو إشكالية، مؤيدو مذهب بوش سعوا أيضا لإضفاء الشرعية عليه بالقول أن «رسائله النبيلة» تكمن في سجلات التاريخ . وقبل الدخول في سردي التاريخي الخاص، قد يكون من المفيد مراجعة معظم الحجج الملتوية التي ظهرت حتى الآن وتربط حرب العراق بمسار السياسة الخارجية الأميركية لتبريرها، والتي نجدها في كتاب جون لويس جاديس .

حالة جون لويس جاديس

تقدم عدد من الأكاديميين الأميركيين لإسباغ الشرعية على غزو العراق بطرح حجج تضعها ضمن التيار الرئيسي لتقاليد السياسة الخارجية الأميركية . من ضمن

أوائل هؤلاء ، وربما أشهرهم ، المؤرخ الأول للسياسة الخارجية الأميركية في جامعة يال ، جون لويس جاديس . خلال سنوات كلينتون ، ذكر أندرو باسيفيتش أن جاديس تأسى على «عدم وجود خطة عليا» في واشنطن . النمط الوحيد الذي تمكن من تبينه لدى واشنطن كان «الرد على الأزمات عند وقوعها . وثمة نوع من التدرجية والنظرة غير الشاملة للأشياء» . (١)

مع وصول فريق بوش إلى السلطة في العام ٢٠٠١ ، اكتسب جاديس جرأة وثقة . وبدا أن أمله في وضع استراتيجية عليا سيعطي ثمارا . في بداية العام ٢٠٠٤ ، نشر جاديس تاريخا قصيرا وضع سياسة إدارة بوش الخاصة بالشرق الأوسط في سياق قرنين من السياسة الخارجية الأميركية . وأهدى جاديس كتابه إلى «طلاب الدراسات الاستراتيجية العليا في جامعة يال» ، ليسبغ بعدها النبل على سياسة بوش الخارجية ووصفها بأنها مثال رائع على «الاستراتيجية العليا» وربطها بثلاث استراتيجيات أخرى في التاريخ الأميركي . (٢)

الاستراتيجية العليا الأولى وضعها ، كما قيل لنا ، جون كوينسي أدامز (يوم كان وزيرا للخارجية) وتبعه في القرن التاسع عشر الرئيسان جيمس بولك ، ووليام ماكينلي . والتي جمعت «الاستباقية» و«الأحادية» مع هدف تحقيق الاحتواء و«الهيمنة» على نصف الكرة الغربي . الاستراتيجية العليا الثانية ، والتي مارسها ودرو ويلسون في القرن العشرين (رغم أن فرانكلين ديلانو روزفلت مارسها بنجاح أكبر) . وخلافا لتقليد الأول ، اشتملت الثانية على «كبح» مع «تعددية» وتصميم على ترويج الحكم الديمقراطي للآخرين . الشيء المشترك بين هاتين الاستراتيجيتين أنهما كانتا تهدفان إلى تحقيق الهيمنة ، الأولى على المستوى القاري ، والثانية على المستوى العالمي . وحيث أن تقاليد الاستراتيجيتين لم تكن كافية لتوفير «حسن النية» لعملية غزو العراق التي شنها بوش ، فقد أدخل جاديس فكرة توماس جيفرسون عن «إمبراطورية الحرية» ، التي ترتبط فيها الإمبريالية والحرية بشكل مثمر .

من وجهة نظر جاديس ، ساهمت كل واحدة من هاتين الاستراتيجيتين في بعض ملامح «الحرب على الإرهاب» حيث صاغت إدارة بوش الترويج للديمقراطية لويلسون لتصبح استباقية أحادية حسب منظور أدامز في تصميم معاصر لإعادة صياغة الشرق الأوسط المسلم بالجمع بين الإمبراطورية والحرية . وكانت النتيجة أن «إدارة بوش ، سواء عن قصد أو دون قصد ، كانت تعتمد على مجموعة من

التقاليد . . . الكامنة في وعينا القومي» . نتيجتها النهائية كانت القناعة الغريزية ، السائدة على مدى يقارب القرنين والمعبر عنها بشكل مناسب اليوم ، وهي «أن سلامة الولايات المتحدة تتأتى من تكبير مجال مسؤولياتها وليس تقليصها» . (٣)

كان طموح جاديس الذي يحبس الأنفاس هو دهن حرب العراق عمليا بالزيت المقدس لكامل تقاليد السياسة الخارجية الأميركية . مصورا نفسه على أنه «كليو» ، آلهة التاريخ عند اليونانيين القدماء ، يقدم جاديس مثل هذه التبريكات على عمل له منطق في سجلات التاريخ الأميركي أكثر أصالة في الواقع مما يدرك . على أية حال ، الدروس الواجب تعلمها ليست تلك المأخوذة عن احتلال ألمانيا واليابان ، والتي كما سنرى في الفصل ٥ ، أنها لا تماثل مطلقا الوضع في العراق . وفي وسط كتاب حافل بالمفاجآت حين يصل الأمر إلى تفسيره للسجلات التاريخية نجد إهمال جاديس للمحافظين الجدد ، وهم مجموعة من محازبيه مؤهلاتهم في الحديث عن الاستراتيجية العليا مريعة بقدر أي شخص يعرفه . ويبدو أن جاديس يريد جعل التاريخ الأميركي نفسه ، روحا «تدمج في وعينا القومي» ، مسؤول فقط ، ومن دون تدخل بشري ، عن المفهوم الخالي من العيوب لمذهب بوش .

ما الذي يمكن أن نقوله عن جهود موازية ، كأن نضع حرب فيتنام ، مثلا ، ضمن منطق السياسة الخارجية الأميركية- وهو أمر ممكن لسوء الحظ- ثم نضفي عليها القداسة لهذا السبب وليس لأي شيء آخر؟ مع ذلك ، ومستندا إلى الجمع بين قرنين من السياسة الخارجية الأميركية التي قادت إلى غزو العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ ، يرى جاديس في الواقع أن بوش قد تحول من «هال» ، الشاب الخليع ، إلى هنري الخامس ، الملك البريطاني العظيم . حرب العراق وفرت الفرصة «لتكرار اجنكورت(*) أفغانية على طول ضفاف نهري دجلة والفرات» . (٤)

ما كان عمل جاديس الطليعي ، ما حققته إدارة بوش من خلط مختلف تقاليد السياسة الخارجية في سياسة واحدة- إن كان هذا ما حصل بالفعل- ليحظى بمباركة التاريخ ، بل بلعنته : خلقه لتقليد ماكر جديد له قبول واسع ، إلا أن به خلل عميق ، يخلط بين عدم الاهتمام بحدود القوة الأميركية مع قناعة ذاتية بأنها على صواب وأن ما تفعله هو في مصلحة جميع من هم على وجه الأرض- شعوب الشرق الأوسط ،

(*) معركة حاسمة انتصر فيها الملك هنري الخامس على الفرنسيين عام ١٤١٥ ، المترجم) .

والولايات المتحدة ، وفي الواقع ، «السلام العالمي» نفسه . الإنجاز العظيم لكتاب جاديس لم يكن كما كان يأمل ، إضفاء الشرعية على هذه السياسة سيئة التخطيط ، بل ليقدم لنا مثالا عن التبريرات الخاطئة التي قادت إلى مثل هذه الكارثة في المقام الأول .

ووفقا لذلك ، ومثل الليبراليين منذ أيام ويلسون ، لم يكن لدي جاديس أي شك في أن ما هو جيد لأميركا هو جيد للآخرين ؛ ومثل العديد من الليبراليين (وليس كلهم ، حسب المثال الذي قدمه فرانكلين روزفلت) ، فإن لديه ذلك الضعف الفطري في عدم فهم حدود القوة الأميركية . يعبّر جاديس عن إيمانه بوضوح كاف في الصفحات الأخيرة من كتابه حين يذكر كيف أنه يتفق تماما مع لنكولن بأن الولايات المتحدة «هي آخر أفضل أمل على وجه الأرض» . أعداؤنا يكرهوننا «لأنهم يتفقون مع لنكولن بأننا كذلك . ونحن بالتالي مثل البرجين التوأمين ، هدف لا يمكن مقاومته لتلك القلة التي تنحصر تطلعاتها في قتل الأمل» . ومن ثم ، «علينا أن نكون مستعدين للقتال» دفاعا عما تمثله أميركا . ومن أجل ماذا؟ من أجل «إزالة أسباب الإرهاب والطغيان كلها» . (٥)

من المؤكد أن هذا ليس هدفا مستحيلا ، لكنه هدف من الخطر اعتناقه دون تحفظ . وللقيام بمهمته ، يعطي جاديس وصفا إيجابيا متحيزا للغاية لروايته عن الماضي . خذ مثلا انتقائيته في اختيار التحليلات التاريخية . جاديس ينظر إلى التاريخ الذي يتصور أنه يدعم وجهة نظره ، وليس التاريخ الذي قد يشكك فيها- فهو ينظر إلى سياسة الاحتلال في اليابان وألمانيا بعد العام ١٩٤٥ ، والتي نجحت بشكل مشهود ، رغم عدم أهميتها بالنسبة لتجربة العراق ، بدل أن ينظر إلى المقارنة المناسبة أكثر وهي حرب فيتنام ، التي من المؤكد أنها لم تحقق غاياتها . علاوة على ذلك ، فهو مشغول بالنظر إلى التاريخ الماضي بحيث أنه يفشل في النظر إلى العوائق الموجودة على كل جانب اليوم . أما كان من الأفضل بالنسبة لنا لو أنه قدم لنا على الأقل بعض التحليلات عن سياسات الشرق الأوسط (التي لم يكن لديه عمليا أي شيء يقوله عنها) بدلا من أن نرى استشهادا بتفسيرات انتقائية من استراتيجية عليا ماضية من أجل تبرير غزو العراق في آذار ٢٠٠٣؟

يبدو أن الغمّامات التي يضعها جاديس على عينيه وتفرض عليه النظر في اتجاه واحد ثابتة في مكانها . ففي مقال له في مجلة فورين أفيرز في العام ٢٠٠٥ ، أي بعد

عام من صدور كتابه ، بقي أمينا على الصيغة ، وتحدث عن الشرق الأوسط ليس وفق تاريخه الخاص ، بل وفق ما قد نخشاه الآن من ناحية التاريخ بمعناه الواسع . يتساءل ، «وماذا عن انعزال المنطقة عن موجة التحول إلى الديمقراطية التي اجتاحت العالم كله؟» «فالديمقراطية تأخرت في العالم العربي . . . والتوصل إلى أنها لا يمكن أن تنجح هنا ، يعني إهمال التوجه الذي اتخذته رياح التغيير التاريخية . وأفضل استراتيجية عليا ، هي مثل أفضل الملاحين ، تعمل على إبقاء الرياح خلفها» . ويؤكد جاديس لقرائه بأن حرب فيتنام كانت أسوأ بكثير من حرب العراق- وقد أكد ذلك قبل فترة طويلة من عمل حسبة نهائية للصراع الأخير ، قبل بروز الأسباب التي توحي بأن التكلفة ستكون أعلى من ذلك بكثير- وبقي واثقا بأن «الأغلبية الصامتة» من العراقيين ستستخدم الانتخابات بشكل مسؤول بحيث تتحقق الآمال المعقودة على عملية تحرير العراق في النهاية .(٦)

تخميني لتفسير هذه الرواية المذهلة عن تاريخ أميركا والعالم هي أن مشاعر جاديس الوطنية قد طغت على المنطق . ويصف جاديس مقابلاته مع تلاميذه ، الذين يبلغونه مشاعر من مثل ، «أنا أحب هذا البلد . أنا أحب هذا المكان . أحب ما نفعله هنا الليلة [أعتقد أنها جرت في إحدى حلقات جامعة يال الدراسية عن الاستراتيجية العليا] . أُحبها لدرجة أنني مستعد للدفاع عن حقنا في القيام بذلك ، وهذا هو سبب انضمامي لقوات المارينز» . مثل هذه المشاعر تسمح لجاديس بأن ينهي كتابه بحوار مؤثر آخر ، عندما سأله أحد تلاميذه «في الأيام المظلمة المخيفة التي تلت ١١ أيلول : 'هل من المناسب بالنسبة لنا الآن أن نكون وطنيين؟'» وفي الكلمات الأخيرة المشحونة بالميلودراما يجيب جاديس ، «نعم ، أعتقد أنه مناسب» .(٧)

إعادة النظر في السجل التاريخي

كي ننخرط في حرب الأفكار ، فإن علينا أن نبدأ بمناقشة قراءة حزب الحرب لنمط السياسة الخارجية التي توزعها واشنطن الرسمية ومؤيدوها الأكاديميين . دعونا بعد ذلك نراجع قصة الليبرالية الأميركية الدولية كما يطلب منا مناصرو الحرب ، لكن ليس التصفيق لهذا الغزو الشرق أوسطي سيء الطالع كما يفعل الوطنيون الطيبون ، بهدف تقييم أصالة وطيش إدارة بوش في الدعوة لحرب العراق . دعونا ننظر إلى الخط الفاصل الذي يميز بين هذا الغزو والتيار الليبرالي الدولي الرئيسي السابق

لتسعينات القرن الماضي .

كمذهب ، تطورت الليبرالية الدولية بمرور الوقت ، كانت كل مرحلة تبني على المرحلة التي سبقتها ، لكن لكل واحدة منها هويتها الخاصة لتفهم وفق نصوصها الخاصة . أنا أفترض وجود خمس مراحل لتطور هذه الأيدولوجيا : ما قبل الكلاسيكية (من الثورة الأميركية حتى الحرب الأميركية الأسبانية) ، والكلاسيكية (رئاسة ودرو ويلسون) ، الهيمنة (من هزيمة ألمانيا حتى انهيار الاتحاد السوفيتي) ، والإمبريالية (النظرية الأكاديمية لعقد التسعينات وحتى صياغة مذهب بوش في العام ٢٠٠٢) ، والمتطرفة (منذ العام ٢٠٠٢) . برهاني الرئيسي سيكون أن انقساما وقع بين مرحلة الهيمنة والمرحلة الإمبريالية في التفكير الليبرالي الدولي ، بحيث أن ليبرالية مذهب بوش كانت مختلفة جدا عن تشكل وجهة النظر العالمية لهذه المدرسة قبل ١٥ سنة فقط .

ولأنه يمكن تفسير التقاليد الليبرالية حتى ثمانينات القرن العشرين بأنها كانت تنصح بالتحفظ على الأقل بالسهولة التي تنصح فيها بالحرب ، ولأن الليبرالية تغيرت مع تغير زمنها في عقد التسعينات بحيث فقدت طبيعتها الحذرة كلها- فإن دراسة تاريخ السياسة الخارجية الأميركية يساعدنا بالفعل على فهم منطق حرب العراق . لكن ذلك لا يضفي الشرعية على النزاع . وما يسمح لنا بأن نفعله بدلا من ذلك هو النظر إلى مذهب بوش على أنه أكثر جدة وجرأة مما تورد معظم الروايات . وبالتالي فأنا أقبل بالسجل التاريخي كأساس تجب دراسته لكنني أناهض وجهة النظر التي تقول بأنه من خلال هذه العملية فإننا سنتسامح مع غزو ١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٣ بوصفه التعبير الصادق عن تقاليد السياسة الخارجية الأميركية المتبعة منذ احتلال ألمانيا واليابان إن لم يكن قبل ذلك بكثير .

الليبرالية الدولية ما قبل الكلاسيكية

ما أطلق عليه «الليبرالية الدولية ما قبل الكلاسيكية» يمكن أن نجده في سبعينات القرن الثامن عشر في الاضطرابات الأولى التي سبقت الثورة الأميركية- ربما في المسارات المناهضة للملكية لتوماس باين والإيمان بحكم الذات عالميا باستلهام مثال الثورة الأميركية . (وقد كتب في الصفحة الأولى من كتابه 'الفطرة السليمة' ، «قضية أميركا هي إلى حد بعيد قضية الجنس البشري كله» .) ولم يكن باين وحده .

فقد عبر جميع المؤسسين عمليا مرارا وتكرارا عن الشعور بأن بقاء الحكومة قائم على رضا المحكومين ، فإن الولايات المتحدة ستكون نموذجا يحتذى للشعوب الأخرى ، ومنارة للأجيال .

الرئيس جورج واشنطن قال في أول خطاب له بمناسبة توليه السلطة ، «الحفاظ على شعلة الحرية المقدسة ، ومصير النظام الجمهوري في الحكم مرهون حقيقة بعمق ، وربما بشكل نهائي على التجربة التي وضعت أمانة في أيدي الشعب الأميركي» . علاوة على ذلك ، في جزء من مسودة خطابه الذي اختار ألا يورده فيه ، تنبأ الرئيس الأول مشيرا إلى مثال أميركا : «يسرني أن اعتقد بأن نور الفكر سينبثق في زوايا الأرض المظلمة ؛ حرية السؤال ستنتج حرية التصرف ؛ وإن الجنس البشري سيقلب الوضع المنافي للعقل بأن تكون الكثرة في خدمة القلة ، وأن الناس لن يبقوا عبيدا في جانب من الكرة الأرضية بينما يستطيعون أن يكونوا أحرارا في الجانب الآخر .»(٨)

في تسعينات القرن الثامن عشر ، اختلطت صفات الليبرالية الأميركية الدولية في الشؤون العالمية بالحروب التي أحاطت بالثورة الفرنسية . تلك الثورة نفسها ، كان يطيب لبعض الأميركيين من أمثال توماس جيفرسون أن يعتقدوا ، أنها وجدت إلهامها في مثال العام ١٧٧٦ . لكن ما أن انقلبت الأحداث في فرنسا لتصبح أكثر دموية وديكتاتورية- مع تطرف الثورة في العام ١٧٩٢ ، وإعدام لويس السادس عشر في كانون الثاني/ يناير ١٧٩٣ ، وتبع ذلك الحرب بين فرنسا وبريطانيا العظمى ، ثم سيطرة الرعب ، وأخيرا ظهور نابليون كديكتاتور- تغير المزاج بشكل حاسم . منذ البداية ، كان ألكسندر هاميلتون يحبذ النظام الدستوري المتوازن لبريطانيا بوصفه أفضل حام من استبداد الحكومة ، في حين واصل جيفرسون لفترة من الوقت التصفيق لأبناء الثورة الفرنسية بوصفها الأقدر على نشر بركات الحرية في أوروبا . لكن في الوقت المناسب اضطر جيفرسون إلى الاعتراف بأن صعود نابليون إلى السلطة يمثل انقلابا على العملية الثورية .

مهما كانت خلافاتهم ، فإن ما يمكن لهاميلتون وجيفرسون أن يتفقا عليه هو أن نتيجة الحرب في أوروبا ستختار ما يمكن أن نصفه اليوم بأنه «نوع الحكم» المسيطر الذي ستكون له قوة في الشؤون العالمية . لذلك كان مجرى الصراع مصدر قلق وطني مشروع بالنسبة للولايات المتحدة . على أي من جانبي النقاش- سواء الأميركيين الذين يحبذون الفرنسيين أو الذين يميلون إلى البريطانيين- كان النقاش يتحول إلى أي

الدولتين أكثر تحبيذا للحرية على أسس دستورية .[٩]

الرئيس واشنطن نصح عن حكمة باتباع الحياد في وجه صراعات تلك البلاد البعيدة . وفي ما يدعى «مذهب واشنطن» ، خطاب الوداع الذي صدر في أيلول/ سبتمبر ١٧٩٦ ، دعا الرئيس الأميركيين إلى تجنب فكرة أن يكون للأمة الجديدة «كراهية متأصلة دائمة ضد دول معينة وارتباطات عاطفية مع دول أخرى» و«الابتعاد عن التحالفات الدائمة» . ورغم أن نصيحته قد اتبعت على مدى قرن بعد ذلك ، فإن تبني الولايات المتحدة لمحاولة عدم الظهور على المسرح العالمي لم يخف التزامها بالتعاطف مع الحكم الجمهوري في الخارج .

لذلك نجد الأميركيين يحيون استقلال أميركا اللاتينية ، الذي رحب به لأسباب شتى من ضمنها المصالح التجارية والأمنية في مذهب مونرو للعام ١٨٢٣ ، لكن جزئيا أيضا لأنه بدا أنه مؤشر على تراجع الحكم الملكي . مرة أخرى لاقى «ربيع الأمم» في العام ١٨٤٨ ، الذي عبر لفترة وجيزة عن تراجع الحكم الإمبراطوري في وسط أوروبا ، ترحيبا حارا في الولايات المتحدة ، خاصة بالترحيب الذي أحاط بزيارة الليبرالي الهنغاري لويس كوسوث . كما أيد الأميركيون حركات الإصلاح الدستوري المختلفة التي ظهرت في الفترة من أواسط القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين في دول مختلفة مثل اليابان ، وتركيا ، والصين ، وروسيا .

سبب الإيمان في كل تلك اللحظات هو أن الأجانب كانوا يستمدون إلهامهم من أميركا . وفق هذه الروح ، على سبيل المثال ، عبر الرئيس لنكولن عن قناعته بأنه قد يكون لأميركا معنى في التاريخ البشري كله ، بحيث أن الحفاظ على الاتحاد كان «آخر أفضل أمل للأرض» .

إلا أنه مع كل التعاطف مع الإصلاح الليبرالي في جميع أنحاء العالم ، فإن الليبرالية الأميركية الدولية ما قبل الكلاسيكية يمكن فصلها عن الفترات اللاحقة لافتقارها للصقل الأيدلوجي وعدم ميلها (إن لم يكن رفضها الصارم في ذهن أشخاص من أمثال الرئيس جون كوينسي أدامز) للدعوة لاستخدام الجبروت العسكري الأميركي لضمان انتشار الحكومات القائمة على رضا المحكومين . وكانت النتيجة هي أن المذهب الليبرالي ما قبل الكلاسيكي كان بسيطا وساذجا- صياغة مفهوم حول ما يمكن أن تكسبه الولايات المتحدة إذا ما تجذرت الديمقراطية في الخارج كان ضحلا مقارنة بالتفكير اللاحق- وانعزاليا- يمكن لأميركا أن تحقق بقوة الاحتذاء

أكثر مما تفعله بقوة السلاح لدعم القضية الليبرالية في جميع أنحاء العالم .

كانت الحرب الأسبانية- الأميركية في العام ١٨٩٨ بداية تحول الليبرالية الدولية ما قبل الكلاسيكية إلى مرحلتها الكلاسيكية . الآن قد تستخدم واشنطن القوة من أجل شعوب أخرى ، خاصة المضطهدين بقسوة الحكم الأسباني في كوبا وفي الفلبين أيضا . وصار في وسعها لأول مرة إعداد موازنة تبين أن الممتلكات الأجنبية تستحق الجهد من ناحية ما تجلبه للولايات المتحدة . إلا أن المكاسب التي قد تحصل عليها أميركا من السيطرة على الفلبين وبورتوريكو كانت متواضعة نسبيا (تعاظم مكانتها الدولية ، ومدخل أفضل على السوق الصيني يعتمد على ميناء آمن في مانيلا ، وميناء في سان خوان قد يدعم لاحقا قناة ايزموس .) كل هذا يجب موازنته إزاء احتمال جر أميركا إلى صراعات بعيدة في المحيط الهادي (كما أشار المناهضون للإمبريالية) حيث لا مصالح لها .

في ضوء المناقشات اللاحقة ، كانت المخاطر متدنية . كان الاستيلاء على الفلبين وبورتوريكو الحد النهائي للإمبريالية الأميركية . ومع بداية القرن العشرين ، عندما كان المتنافسون الإمبرياليون يتقاسمون أفريقيا ويهددون سلامة الإمبراطورية العثمانية والصين ، لعبت الولايات المتحدة دورا حذرا في الشؤون العالمية ، وكان اهتمامها بمستقبل الحكم الديمقراطي قضية محلية أكثر منها دولية .

الليبرالية الدولية الكلاسيكية

كان على ما أدعوه بالمرحلة «الكلاسيكية» لليبرالية الدولية الأميركية أن تنتظر رئاسة ودرو ويلسون (١٩١٣- ١٩٢١) . تمثلت عبقرية ودرو ويلسون في قدرته على جمع ما كان من الملامح غير الواضحة للسياسة الخارجية الأميركية ووضعها في خطة واضحة نسبيا للشؤون العالمية ، محورها دعوة هذا البلد إلى دعم نشر الديمقراطية في الخارج كطريقة لتعزيز الأمن القومي الأميركي . فبعد حوالي أسبوع من توليه الرئاسة أعلن ويلسون «مذهب عدم الاعتراف» غير العادي المتعلق بأميركا اللاتينية (وخاصة بالنسبة للمكسيك ، التي كانت في ذلك الحين تعاني من ثورة خطيرة) :

> نحن نؤمن . . . بأن الحكم العادل يقوم دائما على رضا المحكومين وأنه لا يمكن أن تكون هناك حرية من دون نظام يقوم على القانون وعلى القبول والموافقة العامة . علينا أن ننظر لجعل تلك المبادئ

أساس الحوار، والاحترام، والتعاون المتبادل بيننا وبين الجمهوريات الشقيقة. وسوف نستغل كل ما لنا من نفوذ لتحقيق تلك المبادئ كواقع وممارسة، ونعلم أن الفوضى، والمكائد الشخصية وتحدي الحقوق الدستورية يضعف الحكومة ويسيء إلى مصداقيتها... ولن نتعاطف أبدا مع الذين يحاولون الاستيلاء على سلطة الحكم لتحقيق مصالحهم الشخصية أو طموحاتهم. نحن أصدقاء السلام لكننا نعلم أنه لن يكون هناك سلام دائم في مثل هذه الظروف.(١٠)

وحسب هذه الروح الجمهورية المناهضة للسلطوية، تبنى ويلسون الثورة المكسيكية لكنه تدخل ضد القادة العسكريين الطامحين لاغتصاب السلطة، بهدف إبقائها على مسار دستوري وبالتالي ديمقراطي. صرح الرئيس في العام ١٩١٤ قائلا، «مشاعري هي مع الخمسة والثمانين بالمئة من المواطنين المغيبين في تلك الجمهورية الذين يكافحون الآن من أجل الحرية»، وأضاف «أتحداكم أن تذكروا لي مثالا واحدا في تاريخ العالم منحت فيه الحرية من فوق. لا تنال الحرية إلا بقوى تعمل من تحت، من الأسفل، بتحرك عظيم من الشعب». في الوقت نفسه، أصر الرئيس على أن تنظم تلك القوى الشعبية نفسها من أجل السلام والاستقرار بطريقة دستورية، خشية أن تتسبب فوضى لاحقة بظهور ديكتاتورية أخرى لتكون الثمرة المرة لهذه الانتفاضة الصعبة.

في كل مكان شجع فيه ويلسون الحكم الديمقراطي في الخارج، كان كل ما يدور في خلده هو الأمن القومي الأميركي. لدى المكسيك حدودا طولها ٢٠٠٠ ميل مع الولايات المتحدة وسكانا يعدون بالملايين- علاوة على ذلك، فهي قد تسقط فريسة لقوى عظمى معادية للمصالح الأميركية. الاستقرار في الكاريبي وأميركا الوسطى يضمن الأمن لقناة بنما- خط تجاري واستراتيجي حيوي بالغ الأهمية لهذا البلد في بداية القرن العشرين. من المؤكد أن إطار العمل للحكم الديمقراطي الدستوري الذي أراده ويلسون للأميركيين اللاتينيين كان من مصلحتهم أن يتبنوه أيضا. لكن الرئيس كان يفكر بشكل رئيسي في الأمن الأميركي عندما دعا إلى دعم الديمقراطية في الخارج. وهنا تكمن الصفة المميزة لليبرالية الدولية «الكلاسيكية»، وهو موقف أكثر نضجا بكثير من الناحية الفكرية من التفكير الليبرالي الذي سبق عهد ويلسون.

في العام ١٩١٤، أصبحت نيكاراجوا محمية أميركية وفي العام ١٩١٦، تدخل

ويلسون بالقوة في جمهورية الدومينيكان لاستباق أي عمل قد يقوم به دائنوها الأجانب ولنشر الديمقراطية في البلد أيضا . وكان هدفه جلب حكومات أفضل للكاريبي ودول أميركا الوسطى ، وفي الوقت نفسه ، منع المتطفلين الأقوياء الذين قد يصطادون في المياه العكرة لتلك المنطقة (من خلال تمديد القروض التي لا يمكن سدادها ، والتي قد تؤدي فيما بعد إلى تدخلهم) من زيادة نفوذهم ما يلحق أفدح الضرر بالأمن القومي الأميركي في خليج المكسيك وبنما . لذلك ، كان إدخال الديمقراطية إلى أميركا الوسطى والكاريبي يخدم هدفا مزدوجا- حماية المصالح الاستراتيجية الأميركية وفي الوقت نفسه تحسين معيشة شعوب أميركا اللاتينية .

تجدر الملاحظة ، في ضوء التفكير الليبرالي الحالي أن الديمقراطية يمكن أن تمد جذورها بسهولة نسبية عمليا ، في أي مكان في العالم ، وأن جهود ويلسون في هذين البلدين كانت فشلا ذريعا . ما تركته أميركا خلفها للنيكاراغويين والدومينيكانيين لم يكن بركات الحرية بل لعنة عائلتي سوموزا وتروخيليو على التوالي . الانقسامات العرقية ، والاقتصاد الزراعي ، والثقافة السياسية السلطوية تجمعت كلها لتفرض الهزيمة على أمال ويلسون لدمقرطة المنطقة وبالسرعة ذاتها التي اكتملت بها . الساخرون قد يقولون أن ويلسون قد حصل على أهم ما كان يريده : حكومة مستقرة صديقة لواشنطن في المنطقة . لكن الساخرين على خطأ . ما كان يؤمن به الرئيس بحق هو أن أمن أميركا يكمن ليس في الحكومات السلطوية الصديقة للولايات المتحدة لأنها حكومات تابعة ، بل في الشعوب الديمقراطية القادرة على التعاون مع جارتها الشمالية في مبادرة مشتركة للازدهار والسلام القائم على قوة الحكم الذاتي الديمقراطي .

لم تكن أميركا اللاتينية المنطقة الوحيدة ، ولا المنطقة الأولى ، التي أمل ويلسون أن يرى أنها تحولت إلى الديمقراطية . في آذار/ مارس ١٩١٧ ، رحب الرئيس بالمرحلة الأولى من الثورة الروسية التي أزاحت القيصر عن السلطة ، رغم تعبيره عن قلقه في وقت لاحق من ذلك العام مما قد تحمله الثورة البلشفية من تطورات خطيرة لروسيا وباقي العالم . وقد كان محقا . بحلول العام ١٩٢١ كان واضحا أن حكومة لينين لا شأن لها بالممارسات الديمقراطية «البرجوازية» ، وأن «ديكتاتورية البروليتاريا» ستنظم نفسها في موسكو بدلا من ذلك لتشق طريقها من خلال الأممية الثالثة إلى جميع أنحاء العالم . الحركات القومية التي كانت تبحث عن طريق لتنظيم حكومات عصرية فعالة ، قدم لها لينين الجواب الماركسي- اللينيني الذي بدا مقنعا بقدر جواب

ويلسون ، والذي كان يعد بالحرية ، والعدالة ، والازدهار ، والسلام أيضا .

أعظم رهان للرئيس ويلسون لنشر الحكم الديمقراطي جاء من دعوته لحق تقرير المصير الوطني للشعوب التي تحررت من الحكم الاستعماري بواسطة الحرب العالمية الأولى . فمع انهيار الإمبراطوريات النمساوية- الهنغارية ، والروسية ، والعثمانية بدا أن اللحظة مواتية لتحقيق وعد العام ١٨٤٨ والعمل على نشر الدول القومية على حساب النظام الإمبريالي . وبدافع من أمل بأن يملأ ذلك الفراغ في السلطة بدول ديمقراطية ، فقد عمل ويلسون على حل مسألة الحدود الوطنية ، وحق الأقليات ضمن الدول الجديدة ، وشكل الحكومات الجديدة نفسها ، وسلمت مشاكل الاستقرار الإقليمي في منطقة لقوى قومية بعد انهيار تلك الإمبراطوريات العظيمة . وكان قلقا من إمكانية انقلاب الثورة الروسية على الديمقراطية . وكان يؤمن بأن تنازل القيصر عن العرش في ألمانيا قد يؤدي إلى تعزيز الحكم الديمقراطي في ألمانيا وبناء عليه إلى مصالحة فرنسية- ألمانية ، كان يرى أنها مفتاح السلام في أوروبا . وكانت غايته جلب سلام دائم إلى أوروبا يقوم على نشر الديمقراطية هناك ومن ثم إيجاد نظام أمن جماعي بين تلك الديمقراطيات ، التي ستعود على أميركا بالمنفعة . هنا في فرساي كان أبلغ تعبير عن المرحلة الكلاسيكية لليبرالية الدولية الديمقراطية .(١١)

لا حاجة هنا للدخول في تفاصيل ثمار جهود ويلسون . ففيما عدا تشيكوسلوفاكيا ، حيث ما زال يحتفظ بمكانة مشرفة ، فقد أخفقت آمال ويلسون تماما . فرفض مجلس الشيوخ المصادقة على دخول الولايات المتحدة عصبة الأمم (من نواح عدة ، نتيجة خطأ ويلسون في تولي المسألة) ، والركود الاقتصادي ، وازدياد جاذبية الشيوعية في أوروبا ، وصعود الفاشية (وخاصة النازية) ، كلها مجتمعة خففت من جاذبية الديمقراطية في أوروبا . وفي تلك الأثناء ، في الشرق الأوسط ، أعطى نظام الانتداب في عصبة الأمم القوى الأوروبية حق تنظيم شعوب وعدت بنيل الاستقلال عند انتهاء الحرب ، فمنحت فلسطين والعراق لبريطانيا العظمى (التي كانت تتولى شؤون مصر) ، في حين فازت فرنسا بالسيطرة على سوريا ولبنان .(١٢) الحرب العالمية الأولى زرعت بذور عواصف التاريخ ، لتجلب معها ، وهو ما حدث ، أخطار البلشفية ، والفاشية ، والخوف من الركود الاقتصادي العظيم ، ولتبدو احتمالات الديمقراطية الليبرالية قاتمة في أواخر ثلاثينات القرن العشرين .

ومع ذلك ، فإن ما تركه ويلسون خلفه كان خطة لا تقدر بثمن للذين تبعوه ،

حول كيف يتعين على أميركا أن تتخيل النظام الدولي في عصر الدول القومية حيث تهدد جاذبية المذاهب المنافسة من شيوعية وقومية الديمقراطية الليبرالية بالأفول إلى الأبد . وفي مواجهة هذه التهديدات الشمولية (التي لم يعش ويلسون ، الذي توفي في العام ١٩٢٤ بعد مرض طويل ، ما يكفي لتقييم مدى الخطر الذي شكلته فيما بعد) ، وجدت الولايات المتحدة طريقا للترويج للديمقراطية محليا بينما ناشدت الدول الديمقراطية للتوحد دوليا . ومن خلال النظام الاقتصادي المفتوح والمؤسسات متعددة الجنسيات التي صممت لتنسيق مصالحها ، عمد العالم الديمقراطي الليبرالي إلى جعل نفسه كتلة ضخمة في الشؤون الدولية لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها كل بلد بشكل فردي . على أية حال ، ما كان يفترضه كل هذا العمل ، لم يكن مجرد مشاركة الولايات المتحدة ، بل القيادة الأميركية . في حقبتها الكلاسيكية ولدت الليبرالية الدولية كأيديولوجية رغم أن عقودا مضت قبل أن تصبح أداة قوية في السياسة الدولية .

سبب استمرار جاذبية ويلسون لا يعكس المصالح والقوة الأميركية وحسب بل تنامي حاجة الشعوب في كل مكان في القرن العشرين إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع بطريقة توفر تعريفات جديدة للمواطنة ولمنظومة الدولة بحيث تسمح بمشاركة سياسية جماهيرية لشعوب تتزايد نزعتها القومية . يمكن تعريف القومية على أنها شعور بالاتحاد صيغ أيدولوجيا لدى شعب ما ، الأمر الذي ولد دعوة لقيام دولة على أراض محددة بطريقة أسبغت عليها الشرعية وفق مفهوم عن السيادة الشعبية . شعور شعب ما بالقومية قد يقوم على رابطة النسب والعرق المشترك أوجده المشاركة بالدين ، أو اللغة ، أو الأرض ، أو التاريخ المشترك- وهي عوامل تشكل مفردة أو مجتمعة حدود جماعة ما . ما يجعل القومية شيئا حديثا ليس مشاعر التضامن بقدر ما هو المطالبة بدولة تقوم على السيادة الشعبية . وكانت الليبرالية الدولية تسعى إلى إعطاء نوع محدد من الصيغة المؤسسية لتلك المطالب القومية على شكل حكم ديمقراطي دستوري .

في القرنين التاسع عشر والعشرين (واليوم أيضا) كانت القومية عامل إذابة للحكم السلطوي والاستعماري . وكانت قوتها خلف الحرب العالمية الأولى ، وانهيار الإمبراطوريات النمساوية- الهنغارية ، والعثمانية ، والروسية بعدهما ، والشعارات الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية ، وموجة انحسار الاستعمار في أفريقيا وآسيا

التي جاءت على إثر هذا الصراع ، وتفكك الإمبراطورية السوفيتية والاتحاد السوفيتي نفسه ابتداء من أواخر ثمانينات القرن العشرين . السؤال الذي طغى في مواجهة القومية ، ما الذي نضعه في مكان ما دمرته؟ بكلمة أخرى ، ما معنى «السيادة الشعبية» عمليا؟ ما معنى المواطنة من ناحية الحقوق والمسؤوليات؟ وكيف يجب أن تتشكل الدولة؟ وأي نوع من النظام الحزبي يربط الحكومة بالشعب؟

كما تشير المناقشة السابقة ، خلال السنوات التي فصلت بين الحربين ، كان هناك مخططان ينافسان خطة ويلسون : الشيوعية والفاشية . الشيوعية استقطبت الفقراء وكان الاتحاد السوفيتي سندها الرئيسي . الفاشية استقطبت النظام الكنسي القديم ، وأصحاب الأملاك ، والعقارات ، الخائفين من التحدي الشيوعي والمحتقرين لما يرونه من ضعف الديمقراطية الليبرالية . الشكل الأشد تطرفا للفاشية وصل إلى السلطة في ألمانيا على شكل النازية . من جانبها ، استقطبت الديمقراطية الليبرالية أبناء الطبقة الوسطى ، والعرقيات المهمشة ، والذين يخشون الحكومات مفرطة القوة في كل مكان . القوى العظمى التي وقفت خلف هذا النوع من الدول كانت بريطانيا والولايات المتحدة . في الحرب الأهلية الأسبانية التي اندلعت عام ١٩٣٦ ، بدا أن صيغة الحكم الأقل حظا في البقاء قد تكون الديمقراطية الليبرالية .

تكمن عظمة ويلسون في فهم أن توجيه قوة القومية نحو حكم ديمقراطي ليبرالي يحترم مواطنيه علاوة على جيرانه كان أفضل حل يمكن للمنطق وضعه لإقامة نظام محلي ودولي بطريقة تتوافق من الكرامة الإنسانية والأمن القومي الأميركي . ورغم أن أفكاره لم تكسب السلام الذي تلى العام ١٩١٨ ، فقد عادت إلى الظهور لتحقق نتائج أفضل بعد العام ١٩٤٥ . وبفضل ويلسون ، أصبحت الليبرالية الدولية الآن أيدولوجيا على درجة من الكمال- مجموعة متماسكة من الأفكار تغطي تشكيلة واسعة من القضايا الاجتماعية التي تستطيع أن تحشد دعم العديد من المصالح وأن تحدد الأشكال السياسية المؤسسية الواجب إتباعها- قادرة على البقاء وتقديم بديل عن الحركات الشمولية لثلاثينات القرن العشرين . وبذلك أصبحت الليبرالية الدولية الكلاسيكية جاهزة لدخول مرحلة الهيمنة .

الهيمنة الليبرالية الدولية

رغم التراجع المخيف في آمال الديمقراطية الليبرالية في الفترة ما بين الحربين ، فقد

بقي حلم ويلسون ليعود إلى الظهور بصيغة أكثر قوة (لأنه واقعي) كخطة لنظام عالمي بعد الحرب العالمية الثانية . فكرة فرانكلين روزفلت عن الأمم المتحدة أعادت تنقيح نموذج ويلسون عن عصبة الأمم بتوضيح أن المنظمة الجديدة ليست بذرة لحكومة عالمية . كما أعطى نظام بريتون وودز الذي وضعه روزفلت صيغة أكثر تكاملا بكثير لاقتصاد دولي المفتوح مما تخيل ويلسون في أحلامه . فكرة روزفلت في أن يكرس احتلال ألمانيا واليابان لدمقرطة هذين الشعبين أصحاب الميول العسكرية جسد اعتقادا ليبراليا قديما بأن الحكم الديمقراطي يمكن أن يؤثر بعمق على السلوك المحلي والخارجي للذين يتمتعون به . دعوة الرئيس للقوى الأوروبية بأن تحرر شعوب إمبراطورياتها الاستعمارية ، ودعوته لموسكو بأن تسمح لشعوب وسط أوروبا بأن تنظم حكوماتها بحرية بعد الحرب ، تكشف قناعته بأن الديمقراطية قد تتجذر في بلاد لم تمارس فيها قط من قبل . وما هو مهم بالقدر نفسه ، أن الرئيس فهم ضرورة القيادة الأميركية لإنجاح هذه الرؤية الجريئة .

لم يكن إيمان روزفلت (أو الرئيس هاري ترومان فيما بعد) في غير محله . يعزى الفضل في انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة ، وإلى حد بعيد ، إلى الطريقة التي نظمت بها ديمقراطية السوق في دول أوروبا الغربية واليابان لمقاومة الشيوعية وبفضل ميل العديد من الشعوب الأوروبية الخاضعة للسيطرة السوفيتية لتلك الأفكار .(١٣)

ما حدث بشكل أساسي في العام ١٩٤٧ كان ظهور استراتيجية أميركية من مسارين . الاحتواء- وهو المسار الأول- الذي يفترض أن الشؤون العالمية تتبع نصا سياسيا يعامل تلك القضايا وكأنها تتبع قانون الغاب . الاتحاد السوفيتي كان خصما من نوع بالغ الأهمية . إلا أنه ، إلى جانب الاحتواء ، نظمت ديمقراطيات السوق العالمية نفسها حسب نمط آخر من التفاعل ، نمط من التعاون والتكافل قائم على تكامل اقتصادي متنام وحكومات ديمقراطية أكثر رسوخا تساهم معا في تشكيلة واسعة من المنظمات الدولية- ما يمكن أن ندعوه الآن العولمة . من هذا المنظور ، تمثل نتيجة الحرب الباردة ليس انتصار دولة على دولة أخرى (الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي) بقدر ما تمثل انتصار صيغة من النظام الاجتماعي ، والاقتصادي ، وهيكلة الدولة والعلاقات بين الدول ، على صيغة أخرى (رأسمالية السوق المفتوح والديمقراطية الليبرالية على الشيوعية والتخطيط المركزي) .

قد أسمي الفترة من العام ١٩٤٤- ٢٠٠٠ سنوات الهيمنة الليبرالية الدولية ، مع ويلسون ، بدأ إطار الليبرالية الكلاسيكية يتشكل فكريا ، لكنه لم يمد جذورا في العلاقات الدولية في ذلك الحين . بعكس ذلك ، مع فرانكلين روزفلت وهاري ترومان ، أصبحت القيم الليبرالية أكثر تنظيما وانتشارا من الناحية الأيديولوجية ، ما أدى إلى قيام مؤسسات مهمة «بين حكومية» وهذه بدورها أدت إلى قيام مصالح أشد تماسكا . في مرحلة الهيمنة ، اعتمدت الليبرالية الدولية بصدق على تفوق أميركا على عالم ديمقراطيات السوق . هذه الهيمنة كانت مفعمة بروح التعددية ، رغم أنه في النهاية كانت واشنطن هي التي عملت على أن يكون لعالم ديمقراطيات السوق الكثير من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي والاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (وهي اليوم منظمة التجارة العالمية) ، مع تحالفات عسكرية كان حلف شمال الأطلسي أهمها ، ومع مبادرات مثل خطة مارشال التي هدفت إلى تدعيم الحكومات الديمقراطية والتكامل الاقتصادي في غرب أوروبا .(١٤)

رغم تنامي ثقتها بالنفس ، بقيت الليبرالية الدولية مجرد «مسار» في السياسة الخارجية لواشنطن ، خط في نهج ساعد على احتواء الشيوعية ، وأمل في مستقبل أفضل في عالم كان سيذعن لقانون الغاب لولاها . لذلك كان في الهيمنة الليبرالية درجة من القيود تكبحها ، بقدر ما كانت تتطلع إلى يوم تنشر فيه رسالتها في أماكن أبعد . وقد فهمت أن الترويج للديمقراطية ، في أفضل الأحوال ، يمكن أن يكون موضع اهتمام مركزي للسياسة الخارجية الأميركية ، وليس الاعتبار الأول الذي أصبح لها فيما بعد .

تعكس كلا من التعددية ، التي سعت واشنطن بواسطتها لكسب دعم الحلفاء ، والاحتواء ، الذي تطلعت واشنطن من خلاله لإيجاد طرق لا تصل إلى الحرب مع موسكو لخلق نظام عالمي مستقر ، تقديرا من أميركا بأنه مهما بلغت قوة موقفها ، فإن قدرتها على تحريك أحداث العالم تبقى محدودة . في تلك الأوضاع ، فإن الهيمنة- المهمة بقدر ما توحي الكلمة- تفترض مسبقا بأن على الولايات المتحدة أن تتعامل مع العالم كما هو .

نتيجة لذلك ، كان التحفظ في توقع أن تصبح الدول الأخرى ديمقراطية بسهولة أحد مزايا حقبة الهيمنة . التهديد الشيوعي القادم إلى السلطة في جنوب أوروبا ، مثلا ، درسه وقيّمة الليبراليون الدوليون بشكل موسع . إيطاليا كانت تمتلك المؤهلات

اللازمة لتصبح ديمقراطية ، أما اليونان ، وكذلك أسبانيا والبرتغال ، فكانت واشنطن ترى مدى صعوبة إيجاد قوة ثالثة بين أقصى اليسار وأقصى اليمين تستطيع تولي السلطة وتدخل بجماعتها لتشكل حكومة سلطوية . «قد يكون أبن كلبة ، لكنه ابن الكلبة الخاصة بنا» ، كما قال روزفلت عن سوموزا في نيكاراجوا ، وقد استُخدم حكمه هذا فيما بعد للتغطية على تشكيلة من الأوضاع الأخرى . ليس لدى الولايات المتحدة سوى قدر محدود من السلطة تحت تصرفها وكانت عملية نشر الديمقراطية مبادرة بالغة الصعوبة ليس من السهل النهوض بها .

في الأماكن التي كانت احتمالات تدعيم الديمقراطية فيها واضحة ، وعدت خطة مارشال بتقديم الدعم . وفي الأماكن التي كانت احتمالات قيام حكم ديمقراطي أقل بريقا ، تعهد مذهب ترومان بتقديم الدعم لحكم غير شيوعي رغم ذلك . ونتيجة لذلك ، في دول مهمة للأمن الأميركي مثل الصين ، وتركيا ، وإيران ، قُبلت الحكومات السلطوية كما هي- وسيلة ضرورية في عالم غير مثالي حيث كان من الواضح أن القوة الأميركية ليست في مستوى القيام بتغيير النظام وتحريره . سواء كانت الليبرالية الدولية «واقعية» أو «انتقائية» فقد كانت الطريقة العملية الوحيدة الممكن إتباعها .

أظهرت مرحلة الهيمنة الليبرالية تقدما مهما أبعد من المرحلة الكلاسيكية بفضل قدرتها على خلق هياكل محلية ودولية تنسجم مع توقعاتها الأيديولوجية . لكن من الضروري إبرازها في ضوء الطريقة التي تطورت بها هذه الأيديولوجية بعد الحرب الباردة حيث توقعت واشنطن أن تتعاون بشكل وثيق مع شركائها الديمقراطيين بينما هي تتحرك بحذر شديد مع حلفائها السلطويين . أكثر النماذج الليبرالية اختيارية قد يكون المجموعة الأوروبية ، حيث تحولت دول سلطوية مثل أسبانيا ، والبرتغال ، واليونان إلى الديمقراطية في سبعينات القرن العشرين بفضل النموذج الذي قدمته جاراتها الشمالية ، التي عرضت أن تشملهم فيما يدعى الآن الاتحاد الأوروبي شريطة تحررها ليبراليا بالكامل . في الأماكن الأخرى ، الثقة في التحول إلى الديمقراطية كانت أقل حماسا . بكلمة أخرى ، التفكير الليبرالي الدولي خلال مرحلة الهيمنة أدرك على الفور القوة الضخمة التي تتمتع بها أميركا كما أدرك حدود تلك القوة وقيودها . في ضوء ما حدث فيما بعد ، يبدو أن هذه المرحلة اليوم لم تكن صيغة حذرة ، ومتحفظة ، ومتعقلة من الليبرالية الدولية ، بل كانت صيغة فعالة جدا أيضا .

تصنيف الفترة من أربعينات إلى ثمانينات القرن العشرين على أنها فترة سيطر عليها نموذج الهيمنة الليبرالية الدولية ، يخاطر بالمبالغة في تبسيط الواقع ، وثمة تحفظان نستذكرهما عند هذه النقطة . أولا ، علينا أن نتذكر أن بعض الإدارات لم تكن ليبرالية على الإطلاق في تفكيرها حول القضايا العالمية . فلا ليندون جونسون (١٩٦٣- ١٩٦٩) ، ولا ريتشارد نيكسون (١٩٦٩- ١٩٧٤) ، ولا جيرالد فورد (١٩٧٤-١٩٧٧) ساند الترويج لحقوق الإنسان والحكومات الديمقراطية عند وضع السياسة الخارجية الأميركية . بعض الاستثناءات الظاهرة مثل عملية هلسنكي ، والتي تحولت بسرعة إلى مبادرة ليبرالية رئيسية لتخفيف السيطرة السوفيتية عن وسط أوروبا ، لم يكن ينظر إليها على أنها توفر مثل هذا الوعد عندما وافق هنري كيسنجر على تلك الشروط .[١٥]

ثمة تحفظ ثان على أي تعميم حول أهمية ترويج الديمقراطية هو أن الرؤساء الذين وقعت إداراتهم ضمن حقبة الهيمنة قد أعربوا عن تمسكهم بالعقيدة الديمقراطية في الشؤون العالمية بطرق مختلفة بشكل ظاهر . بالنسبة للرئيس دوايت إيزنهاور (١٩٥٣- ١٩٦١) ، كان التركيز على «الدول الأسيرة» في أوروبا الشرقية التي من الضروري إعادتها إلى الحياة الديمقراطية برفع قبضة السيطرة السوفيتية عنها . في أماكن أخرى كانت دعوة إيزنهاور تفتقر للحماس ، بينما في إيران غواتيمالا أعطى الضوء الأخضر لوكالة الاستخبارات المركزية لإسقاط حكومات دستورية يمكنها الادعاء بحق بأنها تعمل على تحويل بلدها إلى الديمقراطية (إسقاط حكومة محمد مصدق في العام ١٩٥٣ ، وحكومة جاكوبو أربينز في العام ١٩٥٤) . الجزء الأهم في الليبرالية الدولية للرئيس جون كينيدي (١٩٦١- ١٩٦٣) هو التحالف من أجل التقدم ، وهو مسعى للترويج للحكم الديمقراطي في جميع أنحاء النصف الغربي من الكرة الأرضية كطريقة لتجنب إمكانية تكرار الثورة الكوبية . بالدعوة إلى الإصلاح الزراعي وإعادة هيكلة الدولة ، انهمكت واشنطن في مبادرة لا سابق لها تجاه أميركا اللاتينية . وبالنسبة للرئيس جيمي كارتر (١٩٧٧- ١٩٨١) ، كان الطريق إلى الديمقراطية يمر من خلال «حرب مقدسة لحقوق الإنسان» ، والتي شنها ضد دول مفضلة للولايات المتحدة علاوة على دول معادية لها ، وكان من السذاجة بحيث اعتقد أنها عملية أقل تسيّسا مما هي بالفعل . كل واحدة من تلك الإدارات كانت لها سماتها الليبرالية الديمقراطية ، لكن كانت لها طريقتها المميزة في متابعتها .

خلال حقبة الهيمنة الليبرالية الدولية ، ثمة مرحلتان لهما أهمية خاصة- افتُتحتا في أربعينات القرن العشرين بخطة أولية لنظام عالمي وضعه الديمقراطيون في واشنطن ، ونتيجته في ثمانينات ذلك القرن حسب شروط وضعها الجمهوريون كانت تهدف إلى تحقيق النصر للولايات المتحدة في الحرب الباردة . تلك هي الحدود الليبرالية في المنافسة مع الشيوعية ، بدايتها كانت التشكيلة غير العادية من الإجراءات التي ساندتها واشنطن لترتيب التعاون بين ديمقراطيات السوق ، وخاتمتها دمغت برئاسة رونالد ريجان ، الذي لم يجعل الليبرالية الدولية محترمة في الدوائر الجمهورية وحسب ، بل جعل ميخائيل جورباتشوف يتخيلها كجزء من «التفكير الجديد» الخاص به أيضا .

المحافظون الجدد المناصرون لمذهب بوش يعلنون عن انجذاب خاص لرئاسة رونالد ريجان ، الذين يرون أنه حسن نموذجهم عندما جمع بين القيم والقوة في السعي من أجل عالم أفضل . ولأن سنوات ريجان كثيرا ما يستشهد بها الليبراليون الإمبرياليون الذين نظموا حرب العراق ، ومن المهم جدا مراجعة دروس إدارته لرؤية مدى أهميته في السياسة الحالية .

قبل إدارة جورج بوش الابن ، لم تكن هناك أي رئاسة منذ أيام ويلسون أكثر ليبرالية في القضايا العالمية من ريجان . صحيح ، أن هناك مشاكل مهمة في منحه هذا اللقب بالنظر إلى شكه في المؤسسات متعددة الجنسيات مثل الأمم المتحدة . ويمكن للمرء أن يفسر ذلك على أنه ربما كان نوع من عدم الثقة ، قائم على أسس متينة ، في المنظمات الدولية التي لا تحكمها دول ديمقراطية- ويلسون نفسه فكر في البداية بأن يحصر العضوية في عصبة الأمم في الدول الديمقراطية وحدها- وفيما عدا ذلك كان ريجان مثالا في الليبرالية الدولية . ومن ثم كان الناتو هو المنظمة متعددة الجنسيات المفضلة لديه ، وليس الأمم المتحدة .

كما يمكن أن يتوقع المرء من ويلسوني ، ردد ريجان القناعة بأنه يجب أن يكون لواشنطن دور قيادي في شؤون العالم وبحجم جيد بسبب قدوتها الأخلاقية ؛ وأكد مرارا بأن الحكومات الديمقراطية وحدها يمكن اعتبارها شرعية ، وأن تكون صديقا موثوقا للولايات المتحدة . كما جادل بأن نظاما عالميا تديره دول ديمقراطية سيكون أكثر ازدهارا وسلاما من أي نظام آخر . وصمم سياسات اقتصادية مناهضة لسيطرة الدولة للتقليل من قوة الحكومة مقارنة بالمجتمع المدني . وأيد دون تحفظ الأسواق الدولية

المفتوحة . أخيرا ، أبدى ريجان استعدادا لاستخدام القوة للدفاع عن الحرية في مختلف أنحاء العالم .

قرار ريجان بالضغط على الاتحاد السوفيتي من خلال تعزيز وتسريع التسلح الأميركي ، ومن خلال «مقاتلي الحرية» الذين كانوا يهاجمون الحكومات الشيوعية في نيكاراجوا وأفغانستان ، كان له دون شك دور في إنهاء الحرب الباردة بجعل موسكو تدرك نواحي ضعفها الاقتصادي والتكنولوجي مقارنة بالولايات المتحدة . إلا أن ريجان وأقرب مساعديه ، وزير الخارجية جورج شولتز ووزير الدفاع جاسبر واينبرجر ، كانوا قادرين على التفاوض من أجل وضع حد للحرب الباردة بطرق نجحت في التأثير على الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف بالإعلان عن فضائل اقتصاد السوق ودعوة الاتحاد السوفيتي إلى إجراء إصلاحات وفق الخطوط الليبرالية .

الجانب الحاسم في الانهيار السلمي للإمبراطورية السوفيتية والاتحاد السوفيتي في الفترة ما بين ١٩٨٩ و١٩٩١ كان في أن التفكير الليبرالي نجح في جذب جورباتشوف في اتجاه الإصلاح الذي تحتاجه البلد . فقد سمع تشكيلة من الحجج الليبرالية من داخل الجانب السوفيتي نفسه (حيث كانت جماعات الإصلاح قد بدأت بالتشكل منذ الجهود التي بذلها نيكيتا خروشوف في العام ١٩٥٦ لنزع الصبغة الستالينية عن البلد) ، ومما يدعى «الشيوعيون الأوروبيون» (خاصة في إيطاليا) ، ومن الإصلاحيين الشيوعيين داخل الكتلة السوفيتية (خاصة في تشيكوسلوفاكيا) ، ومن الديمقراطيين الاشتراكيين أمثال أولاف بالمه ، وويلي برانت ، وإليوت ترودو ، علاوة على القادة الديمقراطيين المحافظين الذين صار يحترمهم ، خاصة مارغريت تاتشر . لكن ليس ثمة سبب لإسقاط تأثير ريجان ووزير خارجيته المحاور الجيد ، جورج شولتز وأفكارهم عن «المشاركة البناءة»- الجهد الساعي لجعل الأنظمة السلطوية تتحول إلى الديمقراطية من أجل مصلحتها الخاصة . مساهمة ريجان وشولتز في «التفكير الجديد» لجورباتشوف لا يعود إلى استعداداتهم العسكرية بل لأنهم جمعوا بين تلك المبادرات والقناعة بأن الأسواق المفتوحة والحكم الديمقراطي فقط هي القادرة ، على المدى الطويل ، على استعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي ومكانته في العالم .(١٦)

وحيث أن الحرب الباردة كانت ، وإلى حد بعيد ، منافسة أيديولوجية بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية- اللينينية ، خطط متنافسة عن علاقات الدولة والدولة المجتمع- تزعم كل واحدة أن لديها نموذجا صالحا لجميع الشعوب على وجه

الأرض- فإن النهاية الممكنة لهذه المنافسة كانت الانهيار الفكري لأحد هذين النظامين من الفكر والتنظيم . وقد تبين أن جوهر «التفكير الجديد» لجورباتشوف كان استسلاما أيديولوجيا لليبرالية الديمقراطية ، رغم تصوره بأن هذا التفكير سيكون نموذجا قابلا للحياة لإصلاح الشيوعية . البيرسترويكا والجلاسنوست- أي التحرر الاقتصادي والسياسي معا- ما كان يجب أن يكونا الخيار السوفيتي ، كما يبين القرار الصيني بإتباع الأول دون الثاني . بالنسبة لجورباتشوف لا بد أن الجمع بين الاثنين يعود إلى حد كبير إلى معرفته بالمذهب الليبرالي .(١٧)

كليبرالي دولي يدعم الترويج للديمقراطية في الخارج والتوسع العسكري في الداخل ، لعب ريجان نوعا من دور وسط بين ما يمكن أن يطلق عليه الليبرالية الإمبريالية وبين الهيمنة الليبرالية التي سادت زمن رئاسته . مثل آخر الإمبرياليين ، كان لديه قناعة دينية لا بأس بها بأن الديمقراطية هي الجواب على مشاكل الإنسانية وكان لديه استعدادا ، على الأقل لفظيا ، لاستخدام القوة لدعم ما يؤمن به . إلا أنه ، مثل جميع المهيمنين ، كان من الناحية العملية حذرا ، ومتحفظا ، ينتظر أن يأخذ التاريخ مجراه ، حسبما كان يقول هو ووزير خارجيته شولتز ، بأن الشيوعية مقدر لها أن تنهار في غضون فترة قصيرة دون ضربة معادية من الغرب .(١٨)

الصفة المتحفظة لفترة الهيمنة لليبرالية الدولية بقيت مسيطرة على البيت الأبيض خلال رئاسة جورج بوش الأب (١٩٨٩- ١٩٩٣) . وكان معروفا عن بوش قوله بأن ليس لديه «الشيء المسمى رؤيا» وأعلن أنه «لا يرغب في الرقص على جدار برلين»- أي أنه ، سيتبع الروح التي أعلن عنها ويلسون عام ١٩١٨ بالحصول على «السلام من دون نصر» وألا يعقّد محنة القيادة السوفيتية في أزمتها . كما أكد للقادة الصينيين في صيف العام ١٩٨٩ أن مناشدة تياننمين من أجل الديمقراطية- حتى عندما استشهد المتظاهرون «بآلهة الحرية» التي تعمدوا تشكيلها حسب نموذج تمثال الحرية- لن تحظى بأي دعم من إدارته . باختصار ، هو لن يستخدم هذه اللحظة التاريخية من الضعف السوفيتي أو الصيني ليدفع بقوة من أجل نشر الحكم الديمقراطي .

الفقرة المقتبسة في صدر هذا الفصل تشير إلى أن بوش الأب كان متحفظا بعد حرب الخليج أيضا . «انسحابنا الفوري ساعد على تقوية موقفنا مع حلفائنا العرب ، الذين يثقون بنا الآن أكثر من أي وقت مضى . لقد ذهبنا لمساعدتهم في وقت

حاجتهم، ولم نطلب شيئا لأنفسنا، وغادرنا عندما أنجزنا العمل» . الفشل الواضح في استغلال ميزته تلك في العام ١٩٩١ أبعدت هذا الرئيس عن المد المتصاعد لليبرالية الإمبريالية التي ولدت عند نهاية الحرب الباردة، بما في ذلك، كما رأينا في الفصلين السابقين، الانتقاد الشديد الذي وجهه كبار المسؤولين في البنتاجون إلى قراره بعدم دخول بغداد من أجل إحداث تغيير ديمقراطي للنظام هناك، والذين شغلوا مناصب مهمة في واشنطن بعد تولي جورج بوش الابن في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ .[١٩]

ومع ذلك، ظهر بوش كمؤيد «انتقائي» للديمقراطية في الخارج وكان مبعوثه الأول لهذه الغاية وزير الخارجية جيمس بيكر . وبعد إنجازه غير العادي بتأمين إعادة توحيد ألمانيا كعضو ديمقراطي في حلف الناتو، أصبحت المسألة الكبرى في أواخر العام ١٩٩١ هي «روسيا إلى أين؟» وفي إطار جهوده للمساعدة على توجيه الأحداث السياسية بعد سقوط الستار الحديدي ونهاية الاتحاد السوفيتي نفسه، شدد بيكر على خمسة مبادئ تحكم السياسة الأميركية تجاه هذه المنطقة الواسعة: اعتبار حقوق الأقليات مقدسة؛ واحترام حقوق الإنسان؛ الحدود لا تنتهك؛ التغيير يتم عبر الوسائل السلمية؛ وقانون هلسنكي الأخير وميثاق باريس الذي يؤكد على تلك الأعراف والممارسات التي توجه السلوك . وحسب كلماته :

> الفرص تاريخية . لدينا فرصة لتثبيت روسيا، وأوكرانيا، وجمهوريات أخرى بشكل وثيق في المجتمع اليورو-أطلسي والكومنولث الديمقراطي للأمم . لدينا فرصة لجلب الديمقراطية إلى بلاد لها معرفة قليلة بها، وهو إنجاز يمكن أن يتجاوز قرون من التاريخ . . . هذه اللحظة التاريخية الفاصلة، انهيار السلطة الشيوعية في المكان الذي ولدت فيه البلشفية، هو نهاية التحدي الذي فرضه علينا التاريخ : أن نرى نهاية الإمبراطورية السوفيتية وتحولها إلى بداية للديمقراطية والحرية الاقتصادية في جميع أنحاء الإمبراطورية السوفيتية السابقة كلها .[٢٠]

رغم أن بيل كلينتون خاض انتخابات الرئاسة في العام ١٩٩٢ على أساس دفع أجندة حقوق الإنسان المتعلقة بالصين وهاييتي وبشكل أقوى مما فعل الرئيس بوش الأب، فما أن وصل إلى البيت الأبيض (١٩٩٣- ٢٠٠١) حتى أصبح أكثر روية . لوهلة بدا أن شعار الإدارة الجديدة كان أن الاحتواء سيحل محله «توسيع» مجال

ديمقراطيات السوق في العالم . لكن بعد تراجع الحظوظ الأميركية في الصومال بشكل خاص بعد تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ ، انسحب كلينتونِ من الطموحات التي عبر عنها في وقت سابق بإعادة النظام الديمقراطي إلى هاييتي وقرر بأن يتدخل بشكل أقوى في البلقان لينهي الانتهاكات الصربية هناك . تحرك الرئيس لاحقا ، لكنه لم يفعل إلا بعد أن لوت الجمعية الأفريقية الأميركية ذراعه بالنسبة لهاييتي في العام ١٩٩٤ ، وبعد أحداث في النصف الأول من العام ١٩٩٥ أقنعته بأن السلام ممكن في البلقان (ما قاد إلى اتفاقات دايتون في ذلك العام .

سياسات سلوبودان ميلوسيفتش في كوسوفو دفعت الناتو في النهاية إلى توجيه ضربات جوية إلى صربيا في العام ١٩٩٩ ، لكن بتحفظ أظهر عدم رغبة كلينتون في المراهنة كثيرا على الترويج للديمقراطية في البلقان . مواجهته مع الصين ، حيث ربط كلينتون التجارة وحقوق الاستثمار مع تلك الدولة بإصلاحات في مجال حقوق الإنسان ، سرعان ما آلت إلى الفشل . بعد ذلك جادل كلينتون بأنه يمكن توقع أن يقود الازدهار الاقتصادي إلى إصلاحات ديمقراطية في ذلك البلد ، وبالتالي ، فإن الطريق إلى دمقرطة الصين تمر عبر عضويتها في منظمة التجارة العالمية .[٢١]

تحفظ كلينتون أغضب إمبرياليو المحافظين الجدد . لورنس كابلان ووليام كريستول شجبا «انزعاجه الواضح من استخدام القوة الأميركية» مؤكدين أنه «متردد» و«عاجز» . وتوصل كريستول وكاجان إلى أن كلينتون ليس في مستوى المهمة الأكبر لإعداد البلد وإلهامها أن تتبنى دورا من القيادة العالمية . . . (كما أنه) غير ميال للتضحية بالدم والمال من أجل التزامات فيما وراء البحار . مسؤولوه في البنتاجون كانوا يتحدثون عن استراتيجيات الخروج أكثر مما يتحدثون عن الأهداف الوطنية . إدارته وعدت بالقيادة العالمية بثمن رخيص رافضة السعي لرفع مستويات الإنفاق الدفاعي اللازمة لتلبية الأهداف العريضة التي تريد تحقيقها في العالم» . في العام ١٩٩٩ ، نشر دافيد ورمسر ، وهو من المحافظين الجدد ، كتابا عن صدام حسين (مع مقدمة بقلم ريتشارد بيرل) بعنوان «حليف الطاغية»- حيث لم يكن «الحليف» أي شخص عدا بيل كلينتون نفسه .[٢٢]

سمات تحفظ سنوات كلينتون كانت واضحة أيضا في العراق ، حيث أنه في العديد من المسائل أيضا ، اتبع الرئيس خطوات سلفه الجمهوري . ورغم الضغوط الشديدة من المحافظين الجدد لدفعه للعمل ضد صدام ، خاصة بعد أن نظموا أنفسهم

في مشروع القرن الأميركي الجديد عام ١٩٩٧ ، واصل كلينتون إتباع سياسات بوش الأب- حصار اقتصادي ، وحماية الطائفة الكردية في الشمال ، وضربات جوية ضد المنشآت العسكرية العراقية التي تحدت منطقة حظر الطيران الأنجلو- أميركية بعد حرب الخليج في العام ١٩٩١ . وكان نقاده مصيبين : افتقار كلينتون لخطة حول ما يجب فعله بالعراق إذا احتلته الولايات المتحدة- أي عدم قدرته على تصور أن الأمن الأميركي سيتوسع بفضل تحويل العراق إلى الديمقراطية بالقدر نفسه من الحماسة التي استجمعتها إدارة جورج بوش الابن بعد بضع سنوات- وتلكؤه .

النقطة التي أود توضيحها هنا ليست تاريخا كاملا يدقق في خصائص حقبة الهيمنة ، ولا التدقيق في سنوات الحرب الباردة وما تلاها بتعمق أكبر ، بل مقارنة فترة تسعينات القرن العشرين بالفترة التي سبقتها . وما تجدر الإشارة إليه ، وهو ما يدعو للسخرية أيضا ، أنه رغم كون جيمي كارتر ورونالد ريجان من حزبين متعارضين ، فقد كانا أكثر اهتماما بالترويج للديمقراطية في الخارج من جورج بوش الأب أو بيل كلينتون . إلا أن ما يميز جميع هذه الإدارات هو رفض التشدد في الترويج لحقوق الإنسان أو الحكم الديمقراطي في البلاد والمناطق حيث كان يبدو أن مثل هذا التفكير سيغرق الولايات المتحدة في مشاكل لا نهاية لها ومن دون حل . في المناطق التي كان يمكن إحلال الديمقراطية فيها بسهولة نسبية- مثل بولندا ، أو جمهورية التشيك ، أو سلوفاكيا ، أو سلوفينيا ، أو هنجاريا مثلا ، بعد سقوط الستار الحديدي- فيمكن تعزيزها بضم تلك البلاد إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي . كما رحبت واشنطن بوصول الديمقراطية إلى جنوب أفريقيا ، والتشيلي ، وكوريا الجنوبية أيضا . وباركت أيضا أول انتخابات ديمقراطية حقيقية في تاريخ المكسيك في العام ٢٠٠٠ بوصفها بداية جديدة مرحب بها . أما في الأماكن الأخرى فقد كانت الحكمة تفرض التحفظ .

الموضوع الأهم ، إذا أمكن للمرء أن يلخص المزاج العام خلال تلك الفترة متشعبة الجوانب ، فهو الشعور بتحفظ محسوب في السياسة الخارجية الأميركية ، معبر عنه في إدراك أنه مهما بلغت القوة الأميركية ، فإن مقدار التأثير الذي يمكن أن تحدثه في القضايا العالمية يبقى محدودا . وكانت النتيجة العمل بشكل تعددي حيثما أمكن (خاصة مع حلف الناتو ومع الأمم المتحدة أيضا) ، والحذر من محاولة دفع الإصلاح الديمقراطي في دول تبدو فيها احتمالات تطبيق الديمقراطية ضئيلة ، والاعتماد على

الجاذبية الاقتصادية للعالم الديمقراطي وقدوته في الحرية بدل الاعتماد على القوة العسكرية لنشر حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي في مختلف أنحاء العالم . كان ذلك هو جوهر الهيمنة الليبرالية .

ظهور الليبرالية الإمبريالية

كي نثبت أن مذهب بوش كان مميزا بما يكفي للقول بأنه جرئ وأصلي ، وقادر على أن يمثل قدرا جوهريا من التغيير في السياسة الخارجية الأميركية من المهم جدا بيان أن التغيير جاء من العقيدة الليبرالية ابتداء من نهاية الحرب الباردة ، التي دشنت مكانة أميركا كقوة عظمى وحيدة في العالم . وكان هذا التغيير من الضخامة بحيث يمكن القول أن مرحلة جديدة من الفكر الليبرالي قد انبثقت ، مرحلة رافقتها مجموعة جديدة من التوجيهات حول كيف يمكن للولايات المتحدة أن تعمل على المسرح العالمي .

وقد سميت هذه المرحلة التاريخية الرابعة من التفكير «إمبريالية» . فقد طرح معتنقوها ادعاءات بالسيطرة الأيديولوجية على العالم ، مدعين أن لها إطار مؤسسيا مجربا ومثبتا (من المؤكد أنه مطروح بصيغ عدة) قادر على توفير الحرية ، والعدالة ، والازدهار ، والسلام لمن يتبعونه . ويؤكد معتنقيها أيضا أن الصيغ الأخرى من الحكم تفتقر إلى الشرعية ، والكفاءة ، والثقة الضرورية التي تتمتع بها الدول الديمقراطية . ويجب الضغط على الدول غير الديمقراطية كي تتحول إلى الليبرالية ، وإذا ما شكلت هذه الدول خطرا على ما سمته مادلين أولبرات «مجموعة الدول الديمقراطية» ، ففي الإمكان مهاجمتها وتحويلها إلى الديمقراطية فيما بعد لجعلها لاعبات إيجابيات على المسرح العالمي .

باختصار ، هناك طريقة واحدة للخلاص . إلا أن الجانب الحاسم من الحوار الأيدولوجي الليبرالي والذي جعله إمبرياليا ، كان أنه بدأ يرتاح أكثر فأكثر إلى استخدام السلاح في الدعوة لدعم ادعائه الشرعية ، ليس لمجرد الدفاع عن النفس بل خاصة من أجل ترويج القيم والمؤسسات الليبرالية وفرضها على أناس لا يعتنقون تلك القيم . الليبرالية الدولية لم تصف نفسها بأنها «علمية» ، ومثل الكثير من «العلوم» الصليبية التي سبقتها- سواء كانت العنصرية الفاشية أو المادية الشيوعية الجدلية- فقد وجدت القدرة على استخدام العنف من أجل «التقدم» في عالم سعت إلى إعادة

صياغته حسب رغبتها هي .

بدأ الفكر الليبرالي الإمبريالي الدولي ينضج في الدوائر الفكرية في أواخر ثمانينات القرن العشرين وواصل تطوره حتى العام ٢٠٠١ ، وهي فترة امتدت حوالي ١٥ عاما . أنا أشير إلى هذا النوع من التفكير لأواخر عقد التسعينات كي أرسّخ تماسكه كوجهة نظر عالمية قبل ظهوره في دهاليز السلطة في واشنطن عام ٢٠٠١ . كما سبق ورأينا ، فقد تبنت إدارة بوش الأب وأكثر منه إدارة كلينتون ، الترويج للديمقراطية ، لكن بتحفظ وتأكيد على التعددية والتنمية الاقتصادية ، الأمر الذي جعلها سياسات في غاية الحذر . وفي حين أن الفكر الليبرالي الدولي بشكليه الليبرالي الجديد والمحافظ الجديد صار أكثر عدوانية وثقة بالنفس في خزانات الأفكار ، والجامعات ، والمنظمات غير الحكومية خلال تلك السنوات ، فإن أيا من هاتين الرئاستين لم تتبنى بحرارة زائدة مثل تلك التبريرات وإعادة التفكير بوجهة السياسة العامة .

كرد فعل على ذلك ، خبت آمال العديدين من الليبراليين الدوليين- سواء منهم الليبراليون الجدد أو المحافظون الجدد . تلك كانت لحظة امتلكت الولايات المتحدة فيها قوة ليس لها ما يوازيها ، لكنها لم تفعل الكثير . هاييتي ، رواندا ، البلقان- لماذا لا تتصرف واشنطن؟ خلال الحرب الباردة ، اعترض الليبراليون الدوليون على دعم واشنطن لأنظمة سلطوية حليفة لها في مختلف أنحاء العالم ، لكنهم فهموا في بعض المناسبات الضرورة التكتيكية لمثل تلك العلاقات . وبعد الحرب الباردة ، لم تعد تلك الأنظمة السلطوية تخدم المصلحة الوطنية . ومن دون دعم خارجي ، كانت تزداد ضعفا لأنها لم تعد تخدم أهداف موسكو أو واشنطن . وقد حان الآن وقت العمل ضدها سواء من أجل مواطني تلك الأنظمة أو من أجل المصالح بعيدة المدى للعالم الديمقراطي نفسه .

من الناحية الأيديولوجية كان عقد التسعينات لحظة نشوة بالنصر . وكان متوقعا أن يسارع الليبراليون الدوليون إلى ادعاء الفضل في النصر على الشيوعية السوفيتية . من المؤكد أنه كان للتصميم العسكري الأميركي دور ، لكن من دون منظمة أصدقاء الديمقراطية في الناتو- وهي أنجح منظمة دفاع تطوعية متعددة الأطراف ، طويلة المدى في تاريخ العالم- فإلى أي مدى كان يمكن للغرب أن ينجح في تنافسه مع موسكو؟ كما لم يكن البعد العسكري السبب الوحيد للنجاح . فقد لعبت الأسواق الاقتصادية

المفتوحة المتكاملة دورا أيضا . بكلمة أخرى ، كان الليبراليون على قناعة بأن الولايات المتحدة قد فازت في الحرب الباردة ليس بفضل مستوى القوة التي راكمتها بل بفضل نمط قوتها : إصرارها على الانفتاح والتكامل الاقتصادي الدولي ، وتمسكها بالقيم الليبرالية والحكم الديمقراطي والمنظمات متعددة الأطراف والتي هي ، في التحليل الأخير ، نتاج الفكر الويلسوني .

التوجه لزيادة النشاط الليبرالي تشجع نتيجة لفراغ السلطة الذي فُتح في الدول التي كانت خاضعة للسيطرة السوفيتية . بدأ وسط أوروبا في التلفت حوله بحثا عن طرق جديدة لتنظيم علاقات الدولة- المجتمع ، ثم تبعته روسيا . وفي الوقت نفسه كانت الأحزاب الشيوعية الشقيقة في مختلف أنحاء العالم تواجه خطر الانهيار . وكانت النتيجة زيادة الطلب في أميركا اللاتينية وجنوب وشرق آسيا على الديمقراطية الليبرالية كي تفسر نفسها ، لمواجهة التحديات المحلية .

أسباب ذلك واضحة : انهيار الشيوعية السوفيتية لم يكن ببساطة نهاية الدولة السوفيتية بل نهاية نموذج من التنظيم السياسي في جميع أنحاء العالم . فأي نموذج سيحل محله؟ الردود من أمثال معهد المجتمع المفتوح لجورج سوروس ، ومؤسسة فريدم هاوس ، ومنظمة العفو الدولية ، وهيومان رايتس ووتش نما تأثيرها بشكل هائل في تلك السنوات ، وكملها تشكيلة من جهود نشر الديمقراطية قامت بها منظمات غير حكومية ، وخزانات أفكار ، ومراكز جامعية ، وصحفيون مستقلون ، وباحثون . تلك الفعاليات كانت في بعض الأحيان تمول من منظمات حكومية (رغم أن تلك المنظمات كانت ترفض في بعض الأحيان الأموال الحكومية) مثل وكالة التنمية الدولية والوقف الوطني للديمقراطية ، ليس في الولايات المتحدة وحسب بل في الاتحاد الأوروبي أيضا .

إذا كان الليبراليون قد استشعروا فرصة في وسط وشرق أوروبا ، فقد واجهوا طوارئ في أماكن أخرى من العالم . انقلاب عسكري أنهى أول حكومة ديمقراطية عرفتها هاييتي في العام ١٩٩١ . وسقطت كمبوديا ضحية حرب أهلية دامية . الصراع المحلي كان السبب في مجاعة رهيبة في الصومال في العام ١٩٩٢ . الإبادة العرقية ضد قبائل التوتسي في رواندا فاقمت العداوات المحلية ، ما أدى إلى مقتل قرابة خمسة ملايين شخص في وسط أفريقيا ، خلال عقد واحد ، خاصة في جمهورية الكونجو الديمقراطية . المعاناة في السودان وصلت حد الإبادة العرقية . وفي البلقان ،

كان الصرب يضطهدون الكروات والبوسنيين ، والكوسوفيين . المجاعة ضربت كوريا الشمالية . في جميع تلك الأمثلة والعديد غيرها ، بدا أن التدخل لأسباب إنسانية بالقوة العسكرية ، ربما يكون الطريقة الوحيدة لتجنب الكارثة . نظرا لأن العالم الديمقراطي لم يعد يواجه أي تهديد أمني ذي أهمية حقيقية ، فلماذا يتردد المرء للرد على مثل تلك الاحتياجات الملحة؟

هكذا نصل إلى ما اعتبره أحد كبار الليبراليين الإمبرياليين ، مايكل إيجناتيف على أنه «المطلب غير القابل للتفاوض لحقوق الإنسان» لكامل المجتمع العالمي .(٢٣) وكما تشير مثل هذه اللغة ، بمرور الوقت بدأ الليبراليون الإمبرياليون يصبحون غير مبالين بالتاريخ أو السياسة- يبدو أن كل ما كان يهمهم هو أن تلبى مطالبهم . شعور بأن تحولا دراميا يمكن توقعه من الجهلة ، وإذا ما فشلوا في إجراء هذا التحول فلا بد من القيام- وهو ما وصفه الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين كوفي عنان «الحث على القبول»- بالقوة ، وقد سيطر هذا الشعور على قطاع كبير من الليبراليين الدوليين .(٢٤)

هنا بدأت «نشوة السكرة» الليبرالية ، وهي حالة تفسر نفسها بالنسبة للبعض في تفكير الليبراليين الدوليين المتطرفين الذي ظهر بعد ٩/١١ . هذه النشوة مستمدة من النبع الخالد للشعور الإنساني العلماني الليبرالي الذي يعود إلى الأيام التي انتهت فيها تجارة الرقيق ، وولادة حركة إلغاء الرق في الولايات المتحدة ، القائمة على الحماس التقليدي للمسيحية الأميركية التقليدية ، التي يعبر عنها الوطنيين المنتشين بالنصر الآن بمصطلحات علمانية كالتي شعر بها الويلسونيون الجدد ، مثلهم مثل المحافظين الجدد ، لدى انهيار الاتحاد السوفيتي .(٢٥)

رغم أن العلمانية العقلانية لمعظم جماعات حقوق الإنسان الأميركية لها منابتها الدينية ، فإن تاريخ الماركسية- اللينينية كأيديولوجية يبين أن الحماس الأخلاقي العميق غير المرتبط بتعاليم سماوية قد يكون له رسوخ قوي في العقل البشري . الواقع ، أنه يجدر بنا أن نتساءل ما إذا كان العديد من الشيوعيين السوفيت المؤمنين بمبدأهم سيتصرفون بطريقة مغايرة لليبراليين الأميركيين الإمبرياليين في عقد التسعينات لو ربحت موسكو الحرب الباردة . فتحت ستار دفع «الأممية البروليتارية» قدماً أما كانوا سيدعمون إقامة حكومات شيوعية في جميع أنحاء العالم لو أن واشنطن هي التي استسلمت في العام ١٩٨٩؟ ألم تكن موسكو لتصر بالمثل على أن

ما يخدم مصالحها القومية يخدم أيضا مصالح تلك الدول المضطهدة التي تنتظر الحرية والعدالة من أيدي من يستغلونها وأن إمبرياليتها أيضا كانت «محبة للخير»؟ لقد كانت الشيوعية على الدوام دين علماني صليبي له دوافعه الإمبريالية . يبدو الآن أن الأيديولوجية الليبرالية الدولية كانت قادرة على أن تنتشي بالشيء نفسه .

رغم ذلك ، لا يكفي أن نقول بأن الليبرالية الدولية قد دخلت المرحلة الإمبريالية بسبب التمعن في مسار الحرب الباردة والرد على الفراغ السياسي الذي فتح باختفاء الحكومات والحركات الشيوعية في مختلف أنحاء العالم . فثمة حاجة لشيء أقوى . فالليبرالية بحاجة إلى مفاهيم جديدة مناسبة لتلك الفترة لتستطيع أن تكون إمبريالية من الناحية الفكرية .

دعوني أحدد مصدر الفكر الليبرالي الدولي خلال انتقاله مما هو أبعد من الهيمنة إلى الإمبريالية بفضل ثلاثة مفاهيم أساسية حافظ المفكرون الليبراليون على بقائها من أواخر عقد الثمانينات وحتى نهاية القرن العشرين . تلك المفاهيم أشارت إلى بداية الابتعاد عن الطرق الليبرالية القديمة في فهم العالم . وادعوا بأصالتهم من الناحية النظرية ، وتنوعهم التجريبي ، وحتميتهم الفلسفية . وإذا ما أُخذوا بجملهم فإنهم يمثلون يوما جديدا ، يوما تقف فيه أميركا كقوة عظمى وحيدة يمكنها استكمال عظمتها بأيدولوجيا إمبريالية تقدس رفعتها التاريخية ، عقيدة قومية لإمبراطورية تستحق شعبا يحتل هذه المكانة العالية .

كان أهم تلك المفاهيم ما سمي «نظرية السلام الديمقراطي» . والتي تؤكد أنه إذا وسّع العالم الديمقراطي نطاق الذين تم تشكيلهم وفق هذه النظرية ، فإن السلام يكون مضمونا أكثر ويتحسن الأمن القومي الأميركي وفقا لذلك . ونتيجة لذلك ، من المرغوب فيه أخلاقيا وعمليا بأن تحول الشعوب الأخرى حكوماتها إلى الديمقراطية .

يزعم المفهوم الثاني بأن الديمقراطية «قيمة عالمية» بحيث يمكن إدخال أي شعب في هذه الصيغة من العلاقات بين الدولة والمجتمع إذا أزيلت العوائق المحلية التي تقف في وجه هذه المهمة الطبيعية للجنس البشري . في الماضي كان الحديث عن «التحول من الحكم السلطوي إلى الديمقراطي» يبدو أمرا صعبا . الآن ثمة تيار من المراجعين . رجال عظام مع أفكار عظيمة يستطيعون صنع التاريخ . التحول إلى الديمقراطية من النظام السلطوي أو الشمولي يبدو الآن مهمة أقل تثبيطا للهمة للقيام بها .

المفهوم الثالث ينص على أن شرط السيادة الدولية المقدس بموجب القانون الدولي

والسوابق التاريخية يجب التغاضي عنه في بعض الحالات . في السابق ، كان القانون الدولي والأعراف ينصان على أن الدولة شرعية ومحصنة من الاعتداء عليها ما لم تقم هي بعمل حربي ، طالما أنها تمارس السيطرة الفعلية على المواطنين الذين تدعي أنها تحكمهم . إلا أن رجال القانون الليبراليين بدؤوا في أواخر عقد الثمانينات في القول أن في الإمكان تجريد الدولة من حصانتها القانونية (وبالتالي الأخلاقية) وأن تتعرض للغزو إذا ما انخرطت بشكل منهجي في سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان ضد شعبها أو كانت مصممة على امتلاك أسلحة دمار شامل ، أو تحاول تكديسها .

ظهور تلك المفاهيم الثلاثة في صيغ مفصلة للغاية في تسعينات القرن العشرين يعود في الأصل إلى التفكير الدولي الليبرالي . ووفقا لمنطق هذه المفاهيم ، من المشروع مهاجمة «الدول المارقة» لتخليص شعوبها من الاضطهاد ؛ الشعوب نفسها يمكن أن تحتشد من أجل حريتها بالتحول إلى الديمقراطية بمجرد إسقاط الطغاة ؛ وستكون النتيجة المزيد من الأمن للدول الديمقراطية التي شنت الهجوم بعد توسيع «منطقة السلام الديمقراطي» . بكلمة أخرى ، «نهاية التاريخ» قد تكون في متناول اليد ، فوعدها هو السلام ، والأداة التي ستجلبه إلى الوجود هي القوة الأميركية المستخدمة ضد طغاة العالم .

تلك الأفكار تكاد تكون خلطة ساحرات فيما يتعلق بمضامينها السياسية . من الواضح أنها تعكس استمرارية مع الماضي . ومن دون تجربة الحرب الباردة ، التي خلقت وأثبتت أهمية المؤسسات والخبرات الليبرالية ، ما كان لهذه الأفكار أن تولد . الشيء المؤكد أنها لم تصنع من ثوب واحد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . وفي الوقت نفسه ، لم يكن لمثل هذا التفكير من وجود يزيد عن صيغة ابتدائية قبل عقد التسعينات . لقد كان جمعه خلال تلك الفترة هو ما سمح لمذهب بوش أن يتخذ تلك الصفة الدامية المميزة التي اتخذها في العام ٢٠٠٢ .

بالتأكيد على أهمية هذا «الفكر الجديد» ، يمكننا أن نرى بأن هذا المذهب هو أكثر من صيغة طورت بشكل طفيف عن مذهب ويلسون أو أنه مخلص للثقافة والتقاليد الأميركية . مختلقو الأعذار يسعون إلى إسباغ الشرعية على الحرب بالاستشهاد بالطريقة الأميركية ، ويشيرون إلى ريجان ، وفرانكلين روزفلت ، وويلسون ، وألمانيا واليابان ، وأي شيء يقع تحت أيديهم لإثبات وجهة نظرهم . لكن دليلهم مبسط

للغاية لسبب بسيط هو أنهم يقفزون عن أمثلة مضادة (مثل فيتنام) ، ويقدمون مقارنات زائفة (كما في حالة ألمانيا واليابان) ، ويفشلون كلية في أخذ الفكر القوي الجديد الذي قدمه الليبراليون الدوليون في تسعينات القرن الماضي . حقيقة أن هذا النمط من التفكير لم يبتدعه المحافظون الجدد بل الليبراليون الجدد هي نقطة مهمة يجدر التأكيد عليها ، لأنها تشير إلى مدى وقوع الحزب الديمقراطي ، مثله مثل الحزب الجمهوري تحت تأثير هذا الكابوس من التفكير الإمبريالي الليبرالي .

في الفصول التالية ، سوف أعود بتفصيل أكثر إلى عقد التسعينات كي أجد فيه- أكثر بكثير مما في التعابير السابقة لمذهب ويلسون- التبرير القاتل الذي قاد العديد من الليبراليين الدوليين للتحول إلى الليبرالية الإمبريالية وأن يصبحوا صقور حرب ، وأن يساهموا في هذا الإطار في محنة الحرب في الشرق الأوسط وخيانة الوعد الأميركي الذي كانت تتمسك به هذه المدرسة نفسها بقوة .

الفصل الرابع

الإمبريالية الليبرالية ١
نظرية السلام الديمقراطي

من بين جميع الأسباب التي تتآمر لتغطي
على حكم الإنسان الخاطئ ، وتضلل العقل ،
ما الذي يحكم به الرأس الضعيف المنحاز بقوة ،
هو الكبرياء ، خطيئة الحمقى التي لا تفشل أبدا .

التعلم القليل شيء خطير ؛
اشرب وارتوي ، أو لا تذق نبع بيريا(*) .
هناك الشرب الضحل يسكر العقل ،
والشرب الكثير يصحينا مرة أخرى .

ألكسندر بوب ، «مقالة في النقد»

تحليلات مذهب بوش غالبا ما تربطه بتقاليد راسخة في السياسة الخارجية الأميركية . كما سبق ورأينا ، ففي حين يقر معظم المؤرخين بأن المذهب يذكرنا بتفكير ودرو ويلسون ، فإن البعض يستشهد برئاسة ريجان ، ويعود آخرون إلى التفكير في ظل الرئيسان لنكولن أو كوينسي أدامز لإيجاد جذور السياسة التي أُعلن عنها في العام ٢٠٠٢ . وثمة خط آخر من التفسيرات وهو ربط المذهب بالمشاعر الدينية أو الوطنية الراسخة التي تصنع إيمانا بالقتال كما كانت إدارة بوش تأمل لتشجع جزئيا معنى أن يكون المرء أميركيا .

(*) نبع معرفة العلوم والفنون لدى الإغريق- المترجم)

لا شك أن لتلك الأسبقيات التاريخية والقناعات الثقافية الكامنة خلفها قوة تفسيرية . أي أنه يتعين علينا أن نحذر السقوط في مطبين عند النظر إلى الماضي لتفسير المستقبل . أولا ، من نواح عدة فإن التفكير الكامن خلف مذهب بوش ولد في تسعينات القرن الماضي ، وليس في حقبة مبكرة . وضع أميركا في العالم قد تغير كما تغير التفكير المسيطر الذي يقود نظرتها إلى النظام العالمي . ولا بد من إبراز موقفها الفريد من الشؤون العالمية . من الإنصاف ، إلى حد ما ، القول بأن المذهب يقع ضمن التقاليد الويلسونية ، لكن النظر إليه على أنه ليس أكثر من ذلك ، وكأنه التجسيد الطبيعي ، المعاصر لتقليد عمره يقارب القرن ، أمر لا يمكن تخيله . ثانيا ، جهود إقامة نَسب مذهبي بالنظر إلى سوابق الماضي هو عادة نوعا من أنواع التلاعب الجدلي ، وجزء من حرب الأفكار التي تشن ضد الجمهور الأميركي ، وتجميل يراد منه حملنا على الاعتقاد بأن المؤهلات الوطنية التي كانت الدافع لحرب العراق صحيحة وأن المهمة تتفق تماما مع الروح الأميركية . الواقع ، أنها يمكن أن تكون على تواصل مع القوى الثقافية الأميركية وتقاليد السياسة الخارجية ، وأن تكون في الوقت نفسه منتقدة للغاية لمذهب بوش .

انتصار الليبرالية الدولية: عقد التسعينات

لذلك دعونا نأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الرئيسية على مذهب بوش التي ظهرت بفضل التغيرات الدرامية في التفكير الويلسوني خلال فترة دعوناها تبسيطا عقد التسعينات (وهي في الواقع من ١٩٨٦- ٢٠٠١) . بالرجوع إلى الوراء ، يبدو أنه كان من المحتم أن يتطور التفكير الليبرالي الدولي في اتجاه أكثر عسكرية وعدوانية خلال عقد التسعينات . فذلك التفكير هو الذي وضع الأيديولوجية التي نظمت الجانب المنتصر في الصراع ضد الشيوعية السوفيتية . ومع تحقيق النصر ، واجهت عالما تغير بشكل جذري حيث أدى انهيار الحكومات الشيوعية التي كانت تحكم مئات الملايين من الناس الذين بدؤوا يطالبون بإيجاد أشكال جديدة من العلاقة بين الدولة والمجتمع تتطابق مع الخطوط الأولى للديمقراطية الليبرالية . الدول ذات نظام الحزب الواحد السلطوي يتعين أن يحل محلها ديمقراطيات ذات أحزاب متنافسة ، مع حرية للصحافة ، وحقوق للأقليات ، وإدخال نظام اقتصاد السوق إلى بيئة كان يسيطر عليها في السابق الإنتاج والتجارة الموجهين- كل هذا يجب أن ينجز بين ليلة وضحاها من

قبل شعوب جمعتها المشاعر الوطنية القوية للمطالبة بحياة أفضل . وفي الوقت نفسه ، أفسح كابوس سيناريو نشوب نزاع نووي الطريق للحديث عن نزع السلاح والتفاهم المتبادل بين الشعوب . البيت الأوروبي قد يتوسع ليمتد من جبال البيرانيه إلى جبال الأورال ، وكل ذلك تحت راية الحرية . وفوق كل شيء ، أن تقف أميركا على القمة .

بالنسبة لليبراليين الدوليين في عقد التسعينات ، كان سقوط جدار برلين يعتبر واحدا من أعظم الأحداث في التاريخ . فقد كان إشارة على نهاية فترة رهيبة من الصراع الأيديولوجي وموت عشرات الملايين من البشر ، وهي فترة امتدت من الكابوس الوطني للحرب العالمية الأولى مرورا بالرعب الذي لا يوصف للحرب ضد الفاشية وأخيرا انهيار الشيوعية السوفيتية . العقيدة التي انتصرت في هذه الحرب طويلة الأمد من بين المعتقدات العلمانية كانت الديمقراطية الليبرالية ، التي تنبه الناس لأول مرة إلى أهميتها المذهبية وإمكانياتها . قد يظهر منافسون للأيدولوجيا المسيطرة ، لكن سواء كان هؤلاء المنافسين الإسلام المتطرف الذي اتبعته حركة طالبان أو آية الله خميني ، أو «القيم الآسيوية» التي اعتمدها الزعيم الأسطوري لسنغافورة ، لي كوان يو ، أو الدعوة «لحلول أفريقية لمشاكل أفريقيا» ، فإن من السهل التقليل من قدر من يتحدون سيطرة الإغراء الديمقراطي بوصفهم لا يمتلكون سوى مفاهيم فارغة وتفتقر إلى وزن فكري جاد . فإذا كانت الماركسية- اللينينية ، التي وصفت نفسها بأنها «نظرية النظريات» والتي كانت الإطار المفاهيمي السياسي الحاكم لربع البشرية ، قد انهارت أمام منافسة الديمقراطية الليبرالية الدولية ، فكيف يمكن للمرء أن يأخذ على محمل الجد منافسات مفاهيمية ضعيفة مثل «القيم الآسيوية» أو «الحلول الأفريقية» أو الحكم الإسلامي كخطط للنظام المحلي والدولي في القرن الواحد والعشرين؟

للديمقراطية الليبرالية أفضل المواصفات التي تؤهلها للعالم الجديد الذي ولد بعد انهيار الشيوعية السوفيتية . ثمار فكر التنوير للقرن الثامن عشر (لكن مع جذور تعود لحقبة أبعد لعصر النهضة والإصلاح) غذيت عمليا بالتطور البطيء لمؤسسات الحكم الديمقراطي خلال حقبة امتدت لفترة لا تقل عن قرنين ، وجربت في المعركة مع الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، لتواجه الشيوعية فيما بعد ولتفوز في هذه المنافسة أيضا ، نصر الليبرالية الديمقراطية كان وفق جميع المقاييس التاريخية عملا غير عادي .

رغم التحديات الرهيبة في النصف الثاني من القرن العشرين ، فقد خرج جزء كبير من العالم تحت رعاية المذهب الليبرالي غنيا ، وحرا ، ومستقرا . الاتحاد الأوروبي

ظهر إلى الوجود وتوسع ، وأظهرت منظمة حلف شمال الأطلسي ثباتا في الدفاع عن السلام ، والتجارة الدولية بين الديمقراطيات الصناعية المتقدمة وتجاوزت بذلك كل ما سجل في الماضي . بكلمة أخرى ، مستويات الازدهار ، والحرية ، والعدالة ، والسلام الذي وصلت إليها دول نادي ديمقراطية السوق لم يسبق له مثيل على الإطلاق .

بالنظر إلى هذا السجل ، هل ثمة غرابة في أن يكون عقد التسعينات نقطة تحول تاريخي ، حقبة أشرت لتغيير هائل بين الفترة الطويلة من الوجود البشري التي تميزت بالصراع من أجل البقاء وبين عصر جديد من الحرية؟ وهل ثمة غرابة بأن تكون أميركا بوصفها القوة العظمى دون منازع في لحظة من التاريخ حبلى بالتغيير هي من ينهض بهذه المهمة؟

مزاج التقدم البهيج كان في أعلى درجاته لدى الذين رحبوا بأفول الحكم الشيوعي في وسط وشرق أوروبا ، لكن كيف فشلت في أن تكون معدية لأجزاء أخرى من العالم أيضا؟ في أماكن مختلفة من العالم مثل أميركا اللاتينية ، وأفريقيا جنوب الصحراء ، والهند ، والصين كانت القناعة تتزايد بأن لدى ديمقراطيات السوق التي تقودها الولايات المتحدة ، إلى حد ما ، خطة للنجاح يمكن للشعوب الأخرى أن تنسخها دون أن تفقد شخصيتها الخاصة . مثل الازدهار الاقتصادي ، والحكم النزيه ، وحقوق الأفراد والجماعات في مجتمع مدني (بما في ذلك حقوق الأقليات العرقية والدينية وحقوق النساء) ، والسلام بين الجيران ليحل محل التهديد بالإبادة النووية- كان ذاك هو الوعد الضمني . إذا كان في الإمكان جلب روسيا والصين إلى فلك المجتمع الديمقراطي ، فإن مجتمعا ديمقراطيا سيظهر قريبا دون شك . دولة الطبيعة التي تحدث عنها هوبس- المجاز الذي يكرره أتباع المدرسة الواقعية في الفكر ، والمسيطر في صفوف المختصين في العلاقات الدولية- سيحل محلها ما أمل الليبراليون في أن يكون وعد الفيلسوف كَنت في السلام الدائم .

من المؤكد أن التحدي من أجل نشر الحرية ، والعدالة ، والسلام متواصل في مناطق العالم التي تمزقها الفوضى ، والفقر ، والمرض (معظم أفريقيا جنوب الصحراء) ، وحكم الحزب الواحد (خاصة الصين ، وكوريا الشمالية ، وكوبا) ، والرجعية الدينية (مسألة إلى أين يتجه الإسلام) ، وسوء الإدارة الاقتصادية من جانب دول مثقلة بالديون للنظام الدولي (جنوب شرق آسيا) ، أو توترات اجتماعية عميقة مع تاريخ من الحكم العسكري (أميركا اللاتينية وباكستان) . أضف إلى ذلك ، مشاكل انتشار

أسلحة الدمار الشامل ، والوصول إلى مصادر الطاقة ، ومسألة التردي البيئي والأمراض الوبائية ، وكلها تتطلب تعاونا متواصلا متعدد الأطراف .

الواقع أن اليقظة ما زالت مطلوبة حتى في الدول الديمقراطية نفسها . فالعدالة الاقتصادية كانت تتعرض للهجوم في بعض ديمقراطيات السوق حيث يهدد ظهور العولمة بتقليص الطبقة الوسطى وإفقار الطبقة العاملة لصالح نخبة صغيرة من رجال الأعمال الدوليين . كما أن من الضروري تعزيز حقوق النساء والأقليات وتوسيعها .

ومن الضروري النظر إلى هذه الصعوبات في بيئة من النجاح الراديكالي المتسارع . ففي حين أن هذه لم تكن لحظة خفض التنبه لصحة الديمقراطية في الوطن ، فقد كان من المتوقع أن يؤدي انهيار الشيوعية سواء كأيديولوجية أو كصيغة رائدة لسلطة الدولة إلى هز السياسات العالمية وإشعارها بأن يوما جديدا لنشر ديمقراطية السوق سيتبع .

بعد الرعب الذي شهده القرن العشرين حيث حارب الليبراليون الدوليون أولا ضد الفاشية ، ثم الشيوعية ، فقد حان وقت الاستفادة مما تحقق والتنظيم لضمان منافع النصر للأجيال القادمة .

تلك البراهين كانت مقنعة للغاية نظرا للاضطرابات التي مازالت العلاقات الإنسانية مبتلاة بها . هاييتي ، والصومال ، وكمبوديا ، ورواندا ، وجمهورية الكونجو الديمقراطية ، والسودان ، وكرواتيا ، والبوسنة ، وكوسوفو ، وكوريا الشمالية ، وسوريا ، والعراق ، وإيران . كانت هناك كوابيس إنسانية من الطراز الأول ، يضاف إليها مخاوف من وقوع أسلحة نووية ، وبيولوجية ، وكيماوية في أيدي دول غير مسؤولة ، والتي يتعين على الأسرة الدولية أن تتحرك لمواجهتها . الحرب الباردة انتهت ، لكن مازال هناك حاجة لكسب السلام . وكما وصفت سامنثا باور الأمر في كتابها الفائز بجائزة بولتزر المنشور عام ٢٠٠٢ :

> رغم الإجماع الشعبي الواسع بعدم السماح بالإبادة العرقية مرة أخرى ، والقدر الكبير من الابتهاج بالنصر حول صعود قيم الديمقراطية الليبرالية ، فقد كان العقد الأخير من القرن العشرين واحدا من أكثر العقود دموية يسجلها هذا القرن الكئيب . في العام ١٩٩٤ كان في وسع الرواندين من الهوتي أن يقتلوا بكامل الحرية ، والأريحية ، وبشكل منهجي ٨٠٠٠ إنسان من التوتسي يوميا وعلى

مدى ١٠٠ يوم من دون أي تدخل خارجي . الإبادة العرقية حدثت بعد الحرب الباردة ؛ بعد نمو جماعات حقوق الإنسان ؛ وبعد التقدم التكنولوجي الذي يسمح باتصالات فورية ؛ وبعد إقامة متحف الهولوكوست في سوق مركزي في واشنطن العاصمة .

. . . الأمر الأكثر مدعاة للصدمة عن رد فعل أميركا على قتل تركيا للأرمن ، والهولوكوست ، وحكم بول بوت المرعب ، وقتل العراق للأكراد ، وجرائم صرب البوسنة ضد المسلمين ، وإبادة الهوتو لقبائل التوتسي ليس رفض الولايات المتحدة نشر قوات برية أميركية لمكافحة هذه الفظائع . . . الأمر الأكثر مدعاة للصدمة هو أن صناع السياسة الأميركيين لم يفعلوا شيئا لمنع الجريمة . . . الواقع ، أنه في بعض المناسبات ساعدت الولايات المتحدة من اقترفوا الإبادة العرقية بشكل مباشر أو غير مباشر .(١)

بالنسبة للمجتمع الليبرالي الدولي ، فإن التحديات التي تواجههم تنقسم إلى عدة أنواع . أولها أن تعزز التحول إلى الديمقراطية في مناطق تتحرك فيها القوى الشعبية في ذلك الاتجاه- بولندا ، وجمهورية التشيك ، وكوريا الجنوبية ، مثلا ، وربما المكسيك ، والبرازيل ، وجنوب أفريقيا ، وتركيا . والثاني كان تحويل دول رئيسية لديها احتمالات بأن تكون ليبرالية إلى الديمقراطية- روسيا ، والصين تحديدا . والثالث إنقاذ سكان معرضين للخطر من إرهاب تدعمه الدولة أو من الفوضى الاجتماعية- مثل البلقان ، وأفريقيا جنوب الصحراء ، والعراق- ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل كما هو الحال مع كوريا الشمالية وإيران .

الكثيرون تطوعوا للمهمة لأنه بعد سقوط جدار برلين كانت هناك نغمة توجه ليبرالي لدى الحزبين في الولايات المتحدة . فإذا كان الاهتمام بحقوق الإنسان والترويج للديمقراطية من الأمور التقليدية التي لها أهمية كبيرة في التفكير السياسي ليسار الوسط في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، فقد أصبح للمحافظين دورا مهما فيه . رئاسة رونالد ريجان دفعت إلى المقدمة مجموعة من الجمهوريين الذين أرادوا أن يكون للسياسة الأميركية الخارجية رسالة أخلاقية واضحة ، وتجاوبت مع هذه الاهتمامات منظمات من مثل فريدم هاوس ، وأميركان انتربرايز انستتيوت ، أو قطاعات من «الوقف القومي للديمقراطية» ، كما فعلت الشيء نفسه مجموعات

متنامية من الناشطين المسيحيين . إلا أنه لا إدارة الرئيس بوش الأب ولا إدارة بيل كلينتون تطابقت مع آمال العديد من الليبراليين الدوليين ، سواء منهم اليساريين أو اليمينيين . كما لم يبد محتملا أن يتحول جورج بوش الابن عندما أصبح رئيسا إلى الاتجاه الليبرالي . ومع ذلك مضى تفكير ، وتنظيم ، ونشاط الليبراليين قدما خلال عقد التسعينات ، في التفكير في العالم المحيط بهم وكيفية تحويل أفكارهم إلى سياسة ، مستعينين بمجموعات الضغط ، والمنظمات غير الحكومية ، وخزانات الأفكار ، والمراكز الجامعية ، وكتّاب الملاحظات الأفراد .

الليبرالية الدولية تتطور إلى مرحلة جديدة

لم تكن الليبرالية الدولية قط حركة منظمة لها بنيتها المؤسسية الرسمية ، وقادة معترف بهم ، وتفرعات حزبية واضحة تقود المناصرين لها إلى مناصب سياسية مع أجندة واضحة للترويج للديمقراطية في الخارج . وقبل عقد التسعينات كان من الصعب حتى استخدام كلمة «أيديولوجيا» ، بمعنى مذهب متماسك من الخيارات السياسية ، على درجة عالية من التنظيم ، مع تاريخ ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، يدل عليه . كان من الواضح أن العمل مع الدول الأخرى التي لديها اقتصاد مفتوح وحكومات ديمقراطية مفيد للولايات المتحدة ، لكن هذا الوضع مازال يفتقر إلى التأكيد المرجعي النظري ، وليس اللفظي .

كان هذا سيتغير مع انتهاء الحرب الباردة . المحافظون الجدد ، ومعهم أفراد من الوسط أو اليسار ممن يمكن تسميتهم بالويلسونيين الجدد أو الليبراليين الجدد ، رأوا نافذة مفتوحة من الفرص للدفع من أجل نظام عالمي أفضل وأكثر استقرارا . فلم يترددوا في دفع أجندتهم قدما .

في الفصول الأولى من هذا الكتاب استعرضنا ببعض التفصيل تفكير حركة المحافظين الجدد . وخلافا لهم ، فإن المفكرين الذي أصبحوا في عقد التسعينات ما سميته الليبراليون الجدد لم يكونوا يعودون بنظرهم إلى سنوات ريجان بقدر ما كانوا ينظرون إلى الأسبقيات الديمقراطية . وقد رأوا في حملة حقوق الإنسان الصليبية للرئيس جيمي كارتر والتحالف من أجل التقدم للرئيس جون كنيدي أمثلة مشجعة لترويج الديمقراطية في الفترة التي تلت احتلال اليابان وألمانيا ، المشروع الذي يشكل حدا فاصلا لليبرالية الديمقراطية المستلهمة من القادة الديمقراطيين . وخلافا

للمحافظين الجدد ، فإن العديد من الويلسونيين كانوا مستعدين للعمل من أجل انفراج في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، وفهموا الهزيمة في فيتنام على أنها إشارة على محدودية القوة الأميركية ، وكانوا متشككين في جهود الرئيس ريجان لتحقيق التفوق العسكري من خلال نظام الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية المسمى «حرب النجوم» . خلال السنوات الاثنى عشرة من الإدارة الجمهورية ، ١٩٨١- ١٩٩٣ ، مالوا للعمل في الجامعات ، والمؤسسات ، وخزانات الأفكار ، وعبروا عن نشاطهم من خلال المنظمات غير الحكومية التي تكاثرت في عقد التسعينات للترويج لحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم .

اليسار الليبرالي قبل عقد التسعينات كان أيضا مختلفا عن المحافظين الجدد من ناحية تردده في استخدام القوة الأميركية . فبعد فيتنام كانت لديه حساسية تجاه استخدام القوة الأميركية ، لأنه مهما بلغت بلاغة استخدامها خلال الحرب الباردة ، فيبدو أن التدخل المسلح كان أميل لأن ينتهي إلى تعزيز المذاهب السلطوية ، بدل أن يدعم الحكومات التقدمية في الخارج . لكن مع انتهاء الحرب الباردة ، فإن فائدة الحلفاء السلطويين بدت موضع شك . ألن يكون من الإيجابي أكثر للمصالح الأميركية استبدال هؤلاء العملاء بأصدقاء ليبراليين؟ الهدف قد لا يكون تأكيد التفوق الأميركي وهو ما يصبو إليه المحافظون الجدد ، بل تقوية مجتمع الديمقراطيات .

رغم خلافاتهم ، فقد كانت هناك قدرة متزايدة في عقد التسعينات للذين يحبذون حقوق الإنسان والترويج للديمقراطية ، سواء كانوا من جناح المحافظين الجدد اليميني أو من الليبراليين الجدد الميالين إلى اليسار ، للعمل في قضية مشتركة . التوتر بقي قائما بالطبع . لكن الملفت للنظر ، وكما بينت رسالة أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ إلى الرئيس كلينتون حول موضوع البوسنة ، فإن الجماعتين ضمتا الصفوف ودعتا إلى العمل ، ليس في البلقان وحسب بل في أي مكان تظهر فيه تهديدات بالإبادة العرقية .

الرسالة التي وقعها العديد من القادة الدوليين وعلى رأسهم مارغريت تاتشر ، والعديد من الشخصيات الأميركية المتباينة من أمثال جورج سوروس ، وكارل بوبر ، وسوزان سونتاج ، وألبرت هولستيتر ، وريتشارد بيرل ، وهنري سيجمان ، وبول ولفوويتز (علاوة على آخرين) ، الرسالة بدأت بالقول : «في البوسنة يسير الوضع من سيئ إلى أسوأ . الشعب هناك في حالة من اليأس حول مستقبله . المواطنون هناك ضحايا عدوان

غاشم . لكنهم أيضا ضحايا فشل الديمقراطية في التحرك» . وبيّن الموقعون مستشهدين بغزو صدام حسين للكويت كسابقة ، قالوا :

> إذا لم نتحرك على الفور وبشكل حاسم ، فإن التاريخ سيسجل أنه خلال العقد الأخير من هذا القرن فشلت الديمقراطيات في أن تتعلم من درس لن تُسامح عليه : وهو أن العدوان الذي لا يواجه سيتوسع ويتكرر ، وأن ضعف الإرادة لدي الديمقراطيات سيقوي ويشجع الذين يريدون كسب الأرض والحكم بالقوة . . . ضد ديكتاتور لن يذعن إلا لقوة أعظم ، يمكن للغرب أن يهدد بشراسة أكثر ، على أمل أن تكون التهديدات وحدها كافية لوقف العدوان . . . لكن إذا لم يستخدم الغرب القوة على الإطلاق ، أو إذا استخدمها بشكل رمزي بدلا من فعلي لإضعاف سلطة ميلوسيفتش ، أو إذا استخدم القوة لإجبار البوسنة على الاستسلام ، فإن الرسالة المستلمة لن تجلب للعزم الأميركي والغربي سوى الاحتقار . (٢)

كما تبين تلك الكلمات ، مع نهاية الحرب الباردة اختلف المزاج في أوساط الويلسونيين . فقد أصبحوا أكثر عدوانية بكثير في الترويج لحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي في مناطق من العالم حيث مازالت أنظمة الحكم الاستبدادية في السلطة . لكن ما كان يحدث أكثر من مجرد تغير في المزاج .

كي تتمكن الليبرالية الدولية من انتهاز فرصة حقبة ما بعد الحرب الباردة كان عليها أن تعيد النظر في مذهبها ليتناسب مع الحقبة الجديدة . وسرعان ما أصبح معنى ذلك تجاوز التحفظ النسبي للهيمنة الليبرالية ، والتي طبعت حقبة الحرب الباردة . وكان المطلوب أيديولوجيا ذات توجه للعمل قادرة على التعبير عن الثقة الجديدة بالنفس التي بات يستشعرها الليبراليون في كل مكان وجر سلطة الدولة للعمل لصالحهم . بكلمة أخرى ، كان على الليبرالية كمذهب أن تنضج لتنتقل من الهيمنة إلى الإمبريالية بمعنى أن ثمة حاجة لوضع أفكار محددة واضحة حول الطريقة التي يجب أن يتغير بها العالم .

الرغبة كانت أُم العمل . على الفور ، هرع ليبراليون من الوسط واليسار لمناقشة سياسة خارجية أكثر تقدمية ، ومشاركة ، وتطلبا ، للترويج للديمقراطية ، أكثر مما تجرأ من سبقوهم على تخيله . وفي هذا الإطار ولدت مرحلة جديدة من الفكر الويلسوني ،

وهو فكر من المؤكد الآن أنه أصبح أيديولوجيا ناضجة من حيث أنها تجمع بين أناس لديهم فهم معين للتاريخ لدفع برنامج سياسي بناء على النصر الذي تحقق في الحرب الباردة . الاحتواء مات ؛ المدرج على القائمة الآن هو ما أشارت إليه إدارة كلينتون على أنه «توسيع» مجتمع الشعوب الديمقراطية . الليبرالية الدولية التي كانت «المسار الثاني» للسياسة الأميركية خلال الصراع مع الاتحاد السوفيتي أصبحت الآن المسار الوحيد المعقول .

من المؤكد أنه عندما سمع الويلسونيون رسالة المحافظين الجدد الواضحة التي تدعوهم لأن يرتقوا إلى مستوى العمل تحت راية جعل العالم مكانا أكثر أمنا للديمقراطية عن طريق دمقرطة العالم بعد هجمات ٩/١١ ، وأصبح من الضروري العمل ، رفض العديدون منهم الدعوة لحمل السلاح . بالنسبة للعديدين الذي عارضوا الحرب المقبلة مع العراق ، كانت أحادية إدارة بوش ببساطة غير مقبولة . علينا أن نتذكر هنا أن من العقائد الرئيسية للمذهب الويلسوني أن تعمل الولايات المتحدة مع الدول التي تحمل الأفكار نفسها من خلال المنظمات الدولية من أجل الصالح العام . وقد تكون نتيجة ذلك ، ليس زيادة مشروعية استخدام القوات المسلحة وحسب ، بل أيضا المشاركة في تحمل الأعباء في المشاريع الخطرة . وبالتالي ، فإن الأحادية من النوع الذي تبناه المحافظون الجدد كانت تتناقض مع الجهود الويلسونية طويلة الأمد للعمل من أجل نظام أمني جماعي ، يجمع أكبر قدر ممكن من السيادة . في بداية العام ٢٠٠٣ ، عندما أصبح واضحا بأن واشنطن لن تعمل من خلال الأمم المتحدة ، وأنها ستزدري حلفائها في الناتو وأنها ستهزأ بمطالب الاتحاد الأوروبي ، ابتعد هؤلاء الويلسونيين عن مصاحبة المحافظين الجدد وعن صقور اليسار الليبرالي الذي أيدوا الزحف للحرب . إلا أن العديدين غيرهم انضموا لحزب الحرب ، وهم على قناعة بمنطق موقف المحافظين الجدد بأنه ما أن تُظهر القيادة الأميركية أهميتها ، فسوف تبين الأحادية أنها الطريق الأسهل للتعددية ، عندها سيؤيد الآخرون المهمة الأميركية ، مدركين أنها للصالح العام .

سواء عارضوا حرب العراق المقبلة أم لم يعارضوها ، فإن النقطة الحاسمة الواجب التنبه لها هي أن الويلسونيين الجدد كجماعة أجروا مناقشات معقدة خلال عقد التسعينات حول كيف يمكن للإمبريالية أن تكون عملا مشروعا للولايات المتحدة ، باسم تحويل الأنظمة للديمقراطية . وبالجمع بين نظرية السلام الديمقراطي- فكرة أن

الديمقراطيات لا تقاتل بعضها- مع حجج مثل «الجاذبية العالمية» للديمقراطية ، ويضاف إلى تلك المفاهيم حجة أن الدول المنتهكة الكبرى لحقوق الإنسان المعترف بها هي دول غير شرعية وبالتالي يمكن مهاجمتها ، وقد خلق الليبراليون الجدد أيديولوجيا إمبريالية صريحة يمكن لكل من أراد استخدامها . فكم سيمضي من الوقت ، بالنظر لطبيعة الأوضاع الإنسانية ، قبل أن تقوم مجموعة واعية للتفوق الأميركي على كل رقعة شطرنج في الشؤون العالمية ، وكانت تبحث عن أيديولوجيا تدعمها ، بزيادة تسلط هذا البلد أكثر مما هو قائم؟ سواء تبنوا مذهب بوش بقوة (كما فعل الكثيرون) أو لم يتبنوه ، فقد أوجد الويلسونيون الجدد أفكارا كانت عناصر أساسية لنوع جديد من الإمبريالية الأميركية ، مسدس محشو وضع في متناول كل من يريد التقاطه .

إن كان ثمة شخص رفع العلم ودفع الجميع إلى تحيته ، فهو المحافظ الجديد فرانسيس فوكوياما في مقالته صيف العام ١٩٨٩ في مجلة «ناشينال انترست» التي اجتاحت المجتمع الفكري الأميركي كالعاصفة . تقول مقالته بأن الديمقراطية الليبرالية قد ظهرت أخيرا بوصفها الخطة الوحيدة لحكومات العالم والعلاقات الدولية بعد هزيمة الشيوعية والفاشية .[٣] كما شرح فوكوياما رسالته للعام ١٩٨٩ بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ :

> أقول أن إجماعا كبيرا قد ظهر يتعلق بشرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم في جميع أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية ، بعد أن هزمت الأيديولوجيات المنافسة مثل الملكية الوراثية ، والفاشية ، وأخيرا الشيوعية . إلا أن الأهم من ذلك ، هو أن الديمقراطية الليبرالية تشكل «النقطة النهائية لتطور أيديولوجيات الجنس البشري» و«الصيغة النهائية للحكم البشري» ، وهي بوصفها ذاك تشكل «نهاية التاريخ» . أي أنه ، في حين كانت صيغ الحكم الماضية تتصف بعيوب فاحشة ولا معقولية قادت إلى انهيارها في النهاية ، فيمكن المجادلة بأن الديمقراطية الليبرالية كانت خالية من مثل هذه التناقضات الداخلية الأساسية .[٤]

وقد حذر فوكوياما بأن انتصار الديمقراطية الليبرالية البرجوازية قد يخلق ما وصفه نيتشه «رجال بلا صدور» ، أفراد متمحورون حول ذواتهم يسعون للراحة في العالم ، وليس للتحدي ، وهم تبعا لذلك غير قادرين على الصراع الأخلاقي ، والبطولة ،

والعظمة . لكنه أدرك أنه بينما ترك العالم الديمقراطي المتقدم الصراع من أجل البقاء الذي تحدث عنه هوبس والذي يشكل قصة التاريخ وأصبح بالتالي في وضع «ما بعد التاريخ» ، فإن جزءا مهما من البشرية ما زال «عالقا في التاريخ» وإنه ضمن هذا التاريخ «مازالت أحكام سياسات القوة القديمة هي المطبقة» . وقد توقع فوكوياما صدامات بين العالمين ، لذلك كانت الحجة مفهومة ضمنا ، لتصبح صريحة على يد آخرين ، وهي أن حملة صليبية يشنها العالم الكَنتي (نسبة إلى كَنت) ضد دولة الطبيعة لهوبس تعطي إحساسا بالهدف بالنسبة لديمقراطيي عالم ما بعد التاريخ ، توقظهم من خمول حياة «ما بعد التاريخ»- أو «ما بعد هوبس»- التي انتابتهم بتأكيد التزامهم بقيم الديمقراطية الليبرالية .(٥)

خلقت أفكار فوكوياما ضجة كبيرة لأنها جاءت متماشية مع زمنها . الديمقراطية الليبرالية الدولية كانت تعيد صياغة مفاهيمها ، لتصبح أكثر تماسكا كأيديولوجية ، وتنظر إلى نفسها على أن لديها تاريخا مميزا وإمكانية أن يكون لها مستقبلا أكثر تميزا . ومثل أي أيديولوجيا ناجحة ، أوجد المذهب الليبرالي نظرية عامة للتاريخ ومكانه فيه ؛ فقد كان يكتسب مقياسا مهما جديدا من فهم الذات ، والثقة بالنفس ، والأهمية الذاتية ، والأخطر من ذلك الاعتقاد بصواب أفعاله . الأهم من كل ما تقدم ، أنه كان للمذهب الويلسوني الجديد هدف ورسالة ، لأنه يفهم أن اللحظة التاريخية التي جلبت هذا الوعي كانت لحظة تحابي توسعه السريع .

باختصار ، الليبرالية الدولية ، سواء في صيغتها المحافظة الجديدة أو الليبرالية الجديدة ، لم تؤكد ببساطة أولويتها الأيديولوجية في الشؤون الفكرية العالمية وحسب ، بل وبشكل أساسي أولويتها الأيديولوجية كمقرر رئيسي لمصير العالم . قبل العام ١٩٨٩ ، لم يكن من السهل الدفاع عن اقتراحات تدعي أولوية الفكر الليبرالي ، ولا أولوية الفكر ، في صنع التاريخ . بعد العام ١٩٨٩ ، اجتذب كل تأكيد مناصرين ملتزمين به . فوكوياما عبر عن الفكرة بشكل جيد ومبكر ، لكن يمكننا أن نقول مع هيجل (وهو مفكر كان يطيب لفوكوياما التأمل في فكره) أننا نجد هنا مفهوما أراد له الوقت أن يولد . عندما بدأ مختلف الإمبرياليين من محافظين جدد وليبراليين جدد في الحديث ، بعد ٩/١١ ، عن حرب أفكار ، كانوا يفكرون في قناعات زمنهم . وكون تلك الأفكار تعكس بدورها حقيقة مادية للغاية- وأن تلك الأفكار ، التي اعتبرت تعبيرا عن الوطنية الأميركية ، يمكن أن تعطي دفعة للإمبريالية الأميركية ، لم تكن

من الاعتبارات التي تدور في ذهن أي شخص وتزعجه ، رغم أن من لهم إطلاع على أعمال هيجل ربما أشاروا إلى شيء من هذا القبيل .

كانت الجامعات الأميركية المهد الأولي لأفكار الليبراليين الدوليين الجدد ، رغم ظهور تشجيع مهم في أعمال دعمتها مؤسسات خاصة مثل وقف كارنيجي أو معهد جورج سوروس للمجتمع المفتوح ، ومن قبل الأمم المتحدة ، وبشكل خاص من قبل الحكومة الأميركية من خلال وكالة التنمية الدولية والوقف الوطني من أجل الديمقراطية . وكذلك أيضا ، أصبحت منظمة العفو الدولية ، وهيومان رايتس ووتش ، وفريدم هاوس أسماء لامعة في الدوائر الليبرالية في مختلف أنحاء العالم .(٦) وأشرفت الصحف المختصة والمؤتمرات على مناقشات حامية حركت الفكر ونشرت الأفكار . وتكونت شبكة من المتعاونين . اتصالات مع مسؤولين حكوميين ، ومع التيار الرئيسي في الصحافة ، واستقطب الرأي العام بكثافة . وكانت النتيجة أنه خلال عقد التسعينات أنجز في مجال صياغة مفهوم رسمي لأيدولوجيا ليبرالية دولية كطريقة تفكير ، أكثر مما أنجز في تاريخها السابق كله . ولا داعي للقول ، أنها كان يجب أن تكون تعبيرا عن الوطنية الأميركية ويمكن أن تكون مبررا للإمبريالية الأميركية عند التفكير في الماضي .

يتطلب الحشد الأيدولوجي نوعا من بنية تحتية تنظيمية شبيهة بالاستعدادات العسكرية . ومن الضروري وضع استراتيجية طويلة الأمد ، ويجب بيان المهمات التكتيكية ، وإقامة تسلسل قيادي ، وتشجيع العمل كفريق والفخر بالانتماء . بالطبع إقامة وحدة تنظيمية في المجالات الفكرية أصعب بما لا يقاس من إقامة تشكيل عسكري . لكن تحققت وحدة فكرية بصيغة غير متماسكة تماما لمهمة تحديث المذهب الويلسوني يتماشى مع زمنه .

كان من الضروري ظهور كتاب حول مسالة كيف أن الحياة الفكرية في الولايات المتحدة أثبتت أنها أرض خصبة للمشروع ،لكن تركيزه سيكون واضحا . فلا شك أنه سيشير إلى التعاون غير المسبوق الذي ظهر في صفوف المفكرين الملتزمين العاملين في الجامعات ، والمراكز ، وخزانات الأفكار ، وتأثيرهم على عالم نشر الكتب والصحف . المنح الدراسية صارت تعطى للناشطين . المنظمات غير الحكومية تكاثرت ،لتعمل بتنسيق مع الوكالات الحكومية هنا وفي الاتحاد الأوروبي ، مع مؤسسات تقدمية تتلقى مساعدات لتوزيعها . النتيجة بالنسبة لليبرالية الدولية هي أن عقد التسعينات

كان العصر الذهبي لها بحق . وفي موجة الانفعال ، شعروا بأن لحظتهم التاريخية قد حانت .

كما لم تكن تلك الأفكار مقصورة على مجموعة مختارة من دهاقنة الفكر . قد نفكر في العلاقة بين المفكرين وصناع السياسة من خلال شبكة تغذية مفاهيمية . كانت الأفكار تتشكل ، وتناقش ، وفي النهاية تصنّع لاستخدامها في السياسة العامة للولايات المتحدة- ابتداء من ، مثلا ، المجلات والكتب الدورية مثل «إنترناشينال أورجنايزيشن» أو «ورلد بوليتكس» أو «إنترناشينال سيكيوريتي» التي تستهدف القراء الأكاديميين تحديدا . بعد ذلك تؤخذ أبرز الأفكار على شكل «ملخص تنفيذي» لتنشر في دوريات مثل «فورين أفيرز» ، أو «فورين بوليسي» . وهكذا تنتج النخبة من المفكرين مادة لاستهلاك النخبة السياسية . قد يفكر المرء في أن لهذه المستويات المتعددة فاعلون مختلفون : الباحثون ، الباحثون الناشطون ، والناشطون ، وصناع السياسة في واشنطن . هنا نجد القشاط الناقل الذي يربط التفكير الأكاديمي لعقد التسعينات بالموقف السياسي الأخير الذي تبنته إدارة بوش بعد العام ٢٠٠١ .(٧)

المفاهيم الثلاثة التي خلقت الأيديولوجيا الديمقراطية الليبرالية الإمبريالية

فما هي إذن الأفكار الرئيسية التي سمحت بظهور أيديولوجية الليبرالية الدولية الإمبريالية؟ في عالم فيه من تعدد الألوان وسرعة التقلب ما في العلوم الاجتماعية الأميركية ، لن يكون في وسع أي جهد أن يأمل في إبراز تباين الآراء التي جرى التعبير عنها بشكل يتناسب تماما مع المهمة . إلا أنني أعتقد بأن تنظيم التفكير الجديد» للويلسونيين الجدد في ثلاثة مجموعات من المفاهيم تتطابق مع ثلاثة فروع منفصلة من المعرفة من ضمن الأكاديمية الأميركية ستكون منصفة للحركة الجماعية الآخذة في التشكل ، وتبرز بقدر كبير من الوضوح بأن الليبرالية الدولية كانت أيديولوجيا ديناميكية قادرة على توليد إطار عمل إمبريالي لفهم أحداث العالم وتبرير العمليات العسكرية المباشرة لتشكيل شؤون العالم .

لهذه المفاهيم الثلاثة ، تقدمت ثلاث مدارس من الخبراء الأكاديميين . التجديد الأول في التفكير الويلسوني انبثق من خبراء العلاقات الدولية الليبراليين الذين روجوا لنظرية السلام الديمقراطي . كان ادعائهم الأساسي هو أن عالما تحكمه

الديمقراطية الليبرالية لا بد أن يكون وبحكم صفاته عالما مسالما . ووفق هذا الطرح ، فإن نظرية السلام الديمقراطي تعني ضمنا أن الدول غير الديمقراطية هي بحكم تكوينها دول عدوانية والأغلب أن تكون معادية للعالم الليبرالي دون أي سبب سوى الحرية التي يتمتع بها هذا العالم . مساهمة هذه الحجة النظرية في السياسة الإمبريالية توحي بأنه إذا ما نجحت أميركا في مسعاها لنشر الديمقراطية في الخارج فإن الأمن القومي للبلد سوف يتعزز . وهذا هو الموضوع الرئيسي لهذا الفصل .

المجموعة الثانية من الابتكارات تعود في أصولها إلى دراسات السياسة المقارنة . هنا قللت الويلسونية الجديدة من أهمية الشروط المسبقة التي اعتقد جيل سابق من العلماء بأنها ضرورية للشعوب الأجنبية كي تتحول إلى الديمقراطية لصالح رؤية أن الحكم الديمقراطي يحظى «بقبول عام» ومساعدة كبيرة من قيادات محنكة من النوع الذي يمكن مشاهدته في فاكلاف هافيل ، أو كيم دي جونغ ، أو نيلسون مانديلا . وكانت المساهمة النظرية في السياسة الإمبريالية هي زيادة القناعة بأن الشعوب الأجنبية يمكن أن تعيد توجيه حياتها السياسية والمدنية في الاتجاه الديمقراطي ببساطة أكبر مما قُدّر في السابق . وهذا هو موضوع الفصل الذي سيتبع .

المجموعة الثالثة من الأفكار الجديدة جاءت من الخبراء الليبراليين الدوليين الضليعين في القانون الذين أعادوا تعريف السيادة بحيث تكون الدول غير الديمقراطية التي تقترف انتهاكات واسعة ضد حقوق الإنسان ، أو تكدس أسلحة دمار شامل ، مفتوحة أمام الهجمات العسكرية . وكما سنرى في الفصل ٦ ، فقد بارك الويلسونيون الجدد الدبابات التي ستقود الهجوم .

فإذا أخذنا مدارس التحليل المختلفة الثلاث معا ، والتي ولدت بشكل أساسي من نظام أكاديمي أميركي ليبرالي دولي يتوافق إلى حد بعيد مع يسار الوسط السياسي ، الذي أصبح له نفوذ عميق على طريقة صياغة السياسة في واشنطن بشكل مشروع . وقد كانوا هم الدعامات الفكرية العميقة ، بل المادة نفسها ، لتلك الجوانب من مذهب بوش التي وعدت بنظام عالمي جديد ما أن ينقشع غبار المعركة العسكرية .

إذا ما حُللت تلك المفاهيم الثلاثة كل على حدة فقد لا تبدوا متقلبة من الناحية الفكرية . لكنها إذا جمعت مع بعضها ، فإنها تصبح خلطة ساحرات حقيقية قادرة على العمل بطريقة توافقية لتشكل أيديولوجيا إمبريالية تفرض نفسها . ووفقا لتلك الصيغ ، فإن شعوب العالم تتمنى الحكم الديمقراطي وقادرة عليه إذا ما توفرت لها

القيادة المناسبة ؛ والدول التي تعارض التحول نحو الليبرالية يمكن وصفها بأنها غير شرعية ؛ والقوى الخارجية التي تسعى من أجل إقامة حكومات ديمقراطية غير موجودة فإنها تفعل ذلك من أجل أمنها في النهاية .

لم يكن أي من هذه الأفكار أكبر من بذرة صغيرة قبل تسعينات القرن العشرين ؛ وتحولت جميعها إلى مفاهيم ناضجة جاهزة لآن يتم تبنيها سياسيا في بداية الألفية الجديدة . وبات واضحا تماما أن تأثيرها الكلي سيكون إجازة الإمبريالية الأميركية ووضعها في المسار الصحيح ، بعد أن وفرت مجتمعة الأساس الأيديولوجي المنطقي للعمود السياسي لمذهب بوش ، والتوقع أن في الإمكان جلب العراق أولا ، ثم «الشرق الأوسط الأوسع» إلى نادي الدول الديمقراطية- وهو مكسب لشعوب تلك المنطقة وللسلام العالمي ، كما هو للأمن الأميركي أيضا . أو كما أكدت النظرية ضمنا .

بدافع من ابتكاراتهم الأيديولوجية ، أصبح العديد من الويلسونيين الجدد صقورا ليبراليين مستعدين للانضمام إلى زملائهم من المحافظين الجدد في الدعوة إلى غزو العراق ، أو بالأحرى إلى أبعد مدى تحملهم إليه قوتهم . وكما سنرى في الفصل ٦ ، استخدم هؤلاء المفكرين نفوذهم لجر الحزب الديمقراطي في الاتجاه الإمبريالي نفسه . حتى عندما تراجع هؤلاء الليبراليين عن تأييد الحرب ، كان في الإمكان استخدام أفكارهم لإباحة الهجوم . من هنا كانت «خيانة وعد أميركا» التي اقترفتها الليبرالية الدولية وأشرنا إليها في بداية هذا الكتاب . فكرة أن مذهبا تأسس أصلا كمذهب مناهض للإمبريالية ومؤيد للحرية والسلام تحول بطريقة ما إلى أيديولوجيا إمبريالية تدعو إلى الحرب .

المفهوم الأول لليبرالية الديمقراطية الإمبريالية: الرغبة في توسيع «منطقة السلام الديمقراطي»

إذا كانت رفاهية شعوب الكرة الأرضية ، والسلام العالمي ، وأسس الأمن القومي الأميركي يمكن تحسينا بشكل ملموس عن طريق التوسع في الحكم الديمقراطي واقتصاد السوق ونشرهما في كافة أنحاء العالم- حسب وعد ويلسون القديم- فإن ذلك يستتبع بداهة أن ينصب اهتمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة على رعاية مثل هذه التطورات بكل الوسائل المتاحة لها . وأصبح القول «مصالحنا وقيمنا شيء واحد» ، شعارا يرفع . كانت هذه المقدمة المنطقية لمذهب بوش النتيجة التي تقررت

بعد أكثر من عقد من التحقيقات الليبرالية الأكاديمية النظرية والتجريبية التي صاغها خبراء العلاقات الدولية قبل هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ . الكيفية التي تشكلت بها تلك المفاهيم داخل دوائر الليبراليين الجدد ، وما هي مرتكزاتها المفاهيمية ، تشكل عنصرا أساسيا لفهم كيف تورطت الولايات المتحدة وفق الشروط التي فرضت ، في غزو العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ .

جذور ثقة الليبراليين الدوليين في التقدم الذي سيحققه انتشار الحكم الديمقراطي بالنسبة للأمن القومي يعود ، على الأقل ، إلى زمن رئاسة ودرو ويلسون . إلا أن بيانات معقدة ومدروسة بدأت تُسمع دفاعا عن مثل هذا الطرح في عقد التسعينات . بالنسبة لمعظم الليبراليين الأميركيين ، الحافز الجديد لمناصرة الديمقراطية كصيغة عملية «لليبرالية الأمن القومي» (والتهرب من صفات كانوا يرزحون تحتها في السابق بأنهم «مثاليين» ، و«أخلاقيين» ، و«سذج») شهدت أول تحرك مهم لها في العام ١٩٨٣ . في ذلك العام نشر البروفيسور مايكل دويل مقالين في «الفلسفة والشؤون العامة» ليبرهن على أسس تجريبية وتحليلية بأن الشعوب الديمقراطية لا تحارب بعضها .

في ذلك المقال ومنشورات لاحقة ، حرص دويل على الإقرار بأن تعريف الحكومة الديمقراطية قد يكون موضع نقاش (بحيث يمكن المجادلة بأن الديمقراطيات تحارب بعضها ، كما حدث في الحرب الأهلية الأميركية أو في الحرب العالمية الأولى) ، وأن الديمقراطيات الأكثر نضجا قد تكون أكثر مسالمة تجاه الديمقراطيات الأخرى من الديمقراطيات التي مازالت فتية . وكان واضحا في القول أن الديمقراطيات ليست تجمعات مسالمة بالضرورة ، وأنها عرضة لأن تشن حملات صليبية دينكوشوتية ضد الدول السلطوية . وبعد إشارته المخففة تلك ، بقي دويل متمسكا بنتيجة مهمة : لأسباب لها علاقة بقيم الشعوب الديمقراطية ، ومصالحها ، ومؤسساتها فمن المستبعد بما لا يقاس أن تنخرط هذه الشعوب في صراعات مسلحة مع بعضها مقارنة بأنظمة الحكم الأخرى .(٨)

لم يكن دويل أول عالم اجتماع يتأمل في مسألة وجود «سلام ديمقراطي» ، لكن أفكاره ذهبت إلى مدى أبعد وتلقت انتباها أكبر من الآخرين الذين غزو هذا الميدان . إلهامه الأول تلقاه من دراسته لكتاب إيمانويل كَنت «السلام الدائم» المنشور عام ١٧٩٥ . وفيه يؤكد كَنت أنه إذا ما انتشرت ما يدعوه بالحكومة «الجمهورية» في كافة

أنحاء العالم ، فإن ذلك قد يخلق حقبة من «السلام الدائم» بفضل الصفة المحبة للسلام لتلك الحكومات القائمة على الإرادة الشعبية علاوة على قدرة لم يسبق لها مثيل في التعاون معا من أجل المصلحة العامة . دويل حول الحجة إلى الأزمنة الحديثة ، وتثبت منها تجريبيا ، ووجد أن الدليل يدعم معتقدات كَنت .

توسعت حجة دويل التي لم تكن أكثر من بذرة صغيرة وأطلقت توسعا سريعا وحقلا ديناميكيا من نظرية السلام الديمقراطي في الدراسات الأكاديمية ، والتي كانت تعني وقت ظهورها إحياء الليبرالية في أوساط دارسي الشؤون الدولية وولادة الويلسونية الجديدة فيما بعد . النظرية الجديدة وُلدت مقاتلة . فقبل أواخر ثمانينات القرن العشرين ، كانت تحليلات الشؤون الدولية في الولايات المتحدة تقع تحت سيطرة ما يدعى المدرسة الواقعية في الفكر ، والتي تقول أن نوع النظام (نوع التنظيم الحكومي الذي تمتلكه دولة ما) ليس له أهمية كبيرة عندما يصل الأمر إلى تفسير سلوك الدولة في الشؤون الخارجية . ما كان مهما هو القوى النسبية للحكومة في وضع من الفوضى التي تلف نظاما دوليا يوازي دولة الطبيعة ، حيث قانون الغاب هو ما يهم . ونتيجة لذلك ، لم يكن مهما لفهمِ سلوك دولة ما بالنسبة للواقعيين معرفة ما إذا كانت ديمقراطية أو سلطوية . لم يكن كَنت بل هوبس من كتب النصوص الواجب دراستها . الواقعية إذن ، كانت المعارض الذي يتحفز الليبراليون لذبحه في عقد التسعينات .

بالنسبة لليبراليين ، «نوع النظام مهم» ، و«الديمقراطيات مختلفة» . التفكير مثل دويل ، الذي أكد أن الحكومات الديمقراطية تتصرف بشكل سلمي أكثر مقارنة بالدول الأخرى في تعاملاتها المتبادلة ، يشكك بالضرورة في مكانة الواقعية بوصفها النمط السائد لدراسة أوضاع العالم . ربما كان السؤال الرئيسي في العلاقات الدولية حسب الواقعية- «لماذا الحرب؟»- ويمكن الآن استبداله بسؤال يحبذه الليبراليون- «كيف السلام؟» إذا حدث تغير في النمط ، والتزم الليبراليون بهذا المشروع ، فإن الواقعية ستعزل لمصلحة الويلسونية في الأكاديمية . وكانت الخطوة التالية وضع أجندة للسياسة العامة بعد ذلك ، تركز انتباها جديدا على الطريقة التي يتعين على الولايات المتحدة اعتمادها لتوسيع احتمالات الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم من أجل الترويج للسلام .

ولم تكن صدفة أن يتقاطع هذا النقاش الحامي مع نهاية الحرب الباردة . حيث

تزايدت إمكانية المجادلة بأن من حقق الانتصار على الاتحاد السوفيتي لم يكن الولايات المتحدة بقدر ما كانت «الليبرالية الدولية» التي هزمت «البروليتاريا الدولية»، وأصبح النقاش على مستوى الباحثين والدارسين أشد حدّة. فإذا كان هذا صحيحا- ويصر الليبراليون بعناد أنه صحيح- عندها تصبح عواقب مستقبل السياسة الأميركية الخارجية واضحة: السلام الدولي يعتمد على تعزيز الانتصار على الشيوعية بالتوسع في الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم. ولا بد أن تكون مضامين هذا التجديد المذهبي واضحة، رغم تحذير دويل صراحة من الإغراءات الإمبريالية.

سنوفر على القارئ تفاصيل المجادلات الأكاديمية التي نشبت، أولا عندما حاول الواقعيون الدفاع عن نمطهم ضد الهجوم الليبرالي، ثم عندما ناضل الليبراليون فيما بينهم لاحتلال مركز الصدارة في بيان مذهبهم. وازدادت المعركة حدة عندما بدأ هؤلاء الأكاديميين في الاقتراب من السلطة في واشنطن والصراع على المناصب. لم يقم أي شخص بدراسة تجريبية حول كيف تطورت شخصية الأستذة الجامعية، أو المواضيع الصحفية، أو المقالات في الصحف الرئيسية، أو المنح التي تقدمها المؤسسات، خلال تسعينات القرن العشرين. ليس لدي أدنى شك بأن أي تحقيق سيبين أن توسعا غير عادي قد حدث في تعريض الناس لمفاهيم الويلسونية الجديدة. أصالة في الفكر، وشمولية في الحجج، وسياسة طويلة الأمد ومناسبة في مضمونها، هذه الأيديولوجية- الأميركية المنشأ- وصلت أخيرا.

القوة الأميركية التي ليس لها منازع في العالم باتت تكملها الآن أيديولوجيا تعتبر نفسها المدافع عن هذا التطور التاريخي والمرشد للطريقة التي يتعين على واشنطن أن تتبعها لتعزز موقفها وتوسع قيادتها في القضايا العالمية. الليبرالية طرحت نفسها على أنها تمثل الوطنية الأميركية. وفي وسعها أن تقدم مفاهيمها على أنها مفاهيم «علمية» راسخة. وحسب كلمات جاك ليفي التي يستشهد بها كثيرا، «في الحروب العامة التي تشارك فيها جميع القوى العظمى، أو جميعها تقريبا، فإن الدول الديمقراطية لم تقاتل قط في جانبين متعارضين. عدم نشوب حرب بين الديمقراطيات اقترب من أن يكون قانونا تجريبيا في العلاقات الدولية». (٩) ومن الممكن جدا أن يكون لمثل هذا «القانون» مضامين سياسية. القول المأثور للنكولن بأن الولايات المتحدة هي «آخر، وأفضل أمل على الأرض» قد يصبح له كيان تاريخي الآن.

بصيغة مختصرة، تنص نظرية السلام الديمقراطي على أنه كما أن القيادات في

الديمقراطيات تأتي إلى السلطة من خلال حلول وسط متفاوض عليها قائمة على اللاعنف ومحمية بحكم القانون ، لذلك يمكن للدول الديمقراطية حل النزاعات فيما بينها بالطريقة نفسها . تفضيل نهج حل المشاكل باللاعنف تعززه الشفافية ، وإمكانية التوقع ، وإحساس بإمكانية مساءلة القادة الديمقراطيين الدستوريين على المستوى المحلي ، وهي المساءلة التي يمكن أن تفيض لتشمل علاقتهم بقادة من غير الدول الديمقراطية .

علاوة على ذلك ، حيث أن السياسات الديمقراطية تسير جنبا إلى جنب مع المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية المفتوحة ، فإنها بذلك تتيح الفرصة لدمج الأسواق العالمية وتخلق اقتصادات مستقلة ، يتعين أن تساهم بدورها في السلام بين الدول بإعطاء كل شعب حصة ملموسة في رفاهية الشعوب الأخرى . وحيث أن حكم القانون شيء أساسي لنظام الحكم الديمقراطي وضروري للانفتاح الاقتصادي فسوف يتأسس ضمن منظمات متعددة الأطراف ، ويمكن تعزيز نظام الأمن الجماعي ليكون قادرا على المحافظة على السلام . ومع اجتماع تلك القوى المنظمة الثلاثة- السياسة الديمقراطية ، واقتصاد السوق المفتوح ، والمشاركة في المنظمات متعددة الأطراف- لا بد أن تكون الديمقراطيات الليبرالية جاهزة وقادرة على التعاون في شبكات من التعاون المتبادل في معالجة المشاكل التي قد تنشب بينها ، والتي لا ترقى إلى مستوى حرب مباشرة .

ليس مفاجئا أن دورة العولمة الاقتصادية التي انطلقت في الجزء الأخير من القرن العشرين صاغ مفاهيمها الويلسونيون الجدد بوصفها الوسيلة العملية ، والفكرية ، لنشر الحكم الديمقراطي في الدوائر الليبرالية الدولية في عقد التسعينات . فخلال سنوات كلينتون مثلا ، أصبحت الكلمة الرائجة هي أن السياسة الأميركية الخارجية تتمحور حول حماية «ديمقراطيات السوق» والترويج لها في جميع أنحاء العالم . وما جادل الرئيس كلينتون نفسه فيما يتعلق بالصين في إطار دعمه عضويتها في منظمة التجارة العالمية ، مثلا ، هو أن زيادة الانفتاح الاقتصادي الدولي سيقود إلى التكامل الذي سيكون قوة للسلام ولحكم القانون وبالتالي لنشر الديمقراطية .

وهكذا فإن لنظرية السلام الديمقراطي بعدا في التفكير الاقتصادي الدولي هو من صلب حجتها . الانفتاح يحفز النمو الاقتصادي الذي بدوره يخلق طبقة وسطى وتقسيما للعمل يزداد تعقيدا ، كما قيل لنا ، وكلاهما له علاقة حميمة بالحكم

الديمقراطي . أضف إلى ذلك ، يزيد التكامل الدولي حصة كل دولة في رفاهية بعضها البعض بحيث أن نمط «أنا أربح أنت تربح» سيتفوق على نمط «أنت تربح أنا أخسر» الذي كانت تفرضه المخاوف التنافسية التي سادت في وقت سابق ، يوم كانت الاقتصاديات ذات طبيعة قومية في معظمها . علاوة على ذلك ، التعاون عبر الحدود الوطنية سوف يزيد من الحاجة إلى المنظمات متعددة الأطراف ، والتي ستساهم بدورها في نمو القانون الدولي وأنماط التعاون لفض النزاعات وللمصلحة العامة . أخيرا ، عن طريق «تسييس» المجال الاقتصادي من خلال الخصخصة ، وخفض القيود التنظيمية ، والانفتاح ، فإن قوى الحمائية ، والميركانتيلية التي يمكن أن تقود إلى ضغوط إمبريالية تنافسية سوف تتضاءل .

خذ مثلا ذلك التصديق المشهود على النظرية الذي قدمه الاتحاد الأوروبي . في هذه المنطقة تناحر الأخوة بشكل لا مثيل له في أي مكان في العالم ، وخاضوا في تاريخهم الحديث حروبا حصدت عشرات ملايين الأرواح . ومع ذلك ، وفي غضون أقل من خمسين عاما ، من أواخر أربعينات القرن العشرين حتى أوائل التسعينات ، شهد العالم تطورا غير عادي : أصبحت الحرب بين الأوروبيين الغربيين أمر لا يمكن التفكير فيه . ومع انهيار الشيوعية في الشرق ، صار في الإمكان تجنيب القارة بأكملها حريقا نوويا . وكان من السهل تبين الأسباب . ألمانيا خرجت بسرعة من الحرب كديمقراطية متماسكة ؛ السوق المشتركة دمجت العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء بطريقة عميقة ودراماتيكية ؛ عملية من «السيادة المشتركة» ولّدت شبكة معقدة من المؤسسات متعددة الأطراف زودت الدول الأعضاء بالقدرة على تنسيق مصالحها ؛ وتهديد الجيش الأحمر أعطى شعورا بوجود قيم ، ومصالح مشتركة ، وحاجة ملحة لذلك المشروع . ومع نهاية الشيوعية ، فقد تحذو أوروبا الشرقية حذوها (كما يشير توسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي) . تحول تاريخي من الطراز الأول في الشؤون العالمية حدث أمام أعيننا وذلك بفضل الممارسات الليبرالية الدولية .

ثلاثة أسماء في نظرية السلام الديمقراطي: روسيت، مورافشيك، راولز

الأكاديمية الأميركية لا تنام أبدا . الإحساس بالمهمة والطموح بين أعضائها الويلسونيين ، ومعظمهم في طور التحول إلى ليبراليين جدد ، يقدم مثالا ذا مغزى . خلال عقد التسعينات ، أجاز التجريبيون من خبراء العلاقات الدولية وجود شيء

اسمه السلام الديمقراطي ، ورفع المنظرون بعدها الليبرالية الدولية إلى مكانة في مستوى «العلم» ، ويمكن للفلاسفة أن يتنبئوا إيجابيا في مضامين ما تم التوصل إليه بالنسبة للسلام العالمي .

لبيان كيف تمكنت نظرية السلام الديمقراطي من الوصول إلى المكانة الفكرية الرفيعة التي وصلت إليها ، دعونا نأخذ بعين الاعتبار ثلاثة مناصرين رئيسيين لهذه المسألة : بروس روسيت ، وهو تجريبي من جامعة يال ؛ وأندرو مورافشيك ، وهو منظّر يعمل الآن في جامعة برنستون ؛ وجون راولز ، وهو فيلسوف في جامعة هارفرد . في أواخر عقد التسعينات ، بمساعدة العديد من الأكاديميين ، أسس هذا الثلاثي (رغم أن ذلك لم يحدث بالضرورة بشكل واع وبالعمل معا) منظورا معقدا ، ومتطورا ، وقويا من الناحية السياسية حول تفوق وأهمية الحكومات الديمقراطية للسلام العالمي ، وهو أمر كان بالغ الأهمية للجاذبية الفكرية لمذهب بوش في الفترة التي تلت ٩/١١ .

التجريبيون: حالة بروس روسيت وجون أونيل

كانت عملية إثبات وجود سلام بين الديمقراطيات معركة صعبة الخوض . فقد قدم منتقدو هذا المسعى جميع أشكال الحجج المنطقية ، والتاريخية ، والتجريبية لإحباط مصداقية مثل هذا الزعم .

لكن في «تثليث السلام : الديمقراطية ، والاعتماد المتبادل ، والمنظمات الدولية» ، وهو كتاب مهم صدر في العام ٢٠٠١ بناء على تحقيقات أُجري معظمها في عقد التسعينات ، بدا أن أستاذ العلاقات الدولية المتميز في جامعة يال بروس روسيت وأستاذ الدراسات الدولية في جامعة آلاباما جون أونيل قد تمكنا من إنهاء النقاش . تمكن المؤلفان بالاستعانة بمدى تاريخي طويل ، ومجال متعدد الطبقات من المتغيرات ، من بيان ما أسعد معظم الليبراليين الدوليين وهو أن جاك ليفي كان محقا في العام ١٩٨٨ : إن الطرح القائل بأن الديمقراطيات لا تقاتل بعضها البعض هو أقوى نتيجة تجريبية توصل إليها طلاب العلاقات الدولية حتى الآن حول سلوك الدول في النظام العالمي .

لا حاجة للقول بأن الأساس التجريبي للسلام الديمقراطي سيبقى موضع تحد . لكن يبقى في ذهن معظم المراقبين أن روسيت وأونيل قدما دليلا إحصائيا مقنعا إلى حد بعيد لتأكيد فرضية أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها ، الواقع أنه كلما زاد نضج

الغطاء الليبرالي للديمقراطيات فإنها تصبح أكثر تعاونا أيضا . وعندما أضاف هذان المؤلفان إلى صفتهم الديمقراطية نزعة بلدهم السيئة تجاه الانفتاح الاقتصادي الدولي (وبالتالي استعدادها للتعاون الاقتصادي مع الاقتصاديات الليبرالية المفتوحة الأخرى) والعضوية في المنظمات الدولية متعددة الأطراف ، فإن النتائج الإحصائية القوية التي توصلوا إليها كانت مقنعة بقدر أكبر . شيء جديد ظهر في الشؤون الدولية : «حلقة فاضلة» كَنتية (نسبة إلى كَنت) ولدت في ديمقراطيات السوق الحر ويمكن ربطها ببعضها بسلام . المشاكل القديمة في القضايا العالمية ، «لماذا الحرب؟» ، قد تصبح في النهاية مشاكل عفا عليها الزمن بعد أن فهمنا في النهاية «كيف السلام» يمكن أن يتحقق- من خلال التوسع في ديمقراطيات السوق الحر في جميع أنحاء العالم .[١٠]

ماذا إذا جعلنا من نظرية السلام الديمقراطي الليبرالية أساس السياسة العامة؟ أحد المضامين الواضحة هو أنه كلما زاد عدد الحكومات التي تتحول إلى الديمقراطية ، فإن السلام سيحل محل الحرب في النظام الدولي . لذلك ، ليس من مصلحة الشعوب التي هي ديمقراطية بالفعل وحسب ، بل من مصلحة البشرية بشكل عام ، أن تعمم هذه الصيغة من الحكم .

أسبغ روسيت وأونيل على هذه الحجة مباركة «العلم» . حين قالا ، «لقد اختبرنا أطروحات كَنت باستخدام النهج العلمي الاجتماعي ، وهو شيء لم يصبح ممكنا إلا مؤخرا . . . وقد أصبح ممكنا الآن تقييم تلك النظرية علميا ، بعد ٢٠٥ سنوات من نشر كَنت كتابه 'السلام الدائم'» .

> التاريخ ، وخاصة السنوات من ١٨٨٥ إلى ١٩٩٢ ، يمكن أن يستخدم كمختبر لتقييم مدى مسالمة الدول الديمقراطية ، ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها والمرتبطة بمنظمات حكومية دولية . وصار من الممكن إجراء بحثنا بفضل كم ضخم من المعلومات حول هذه الفترة التاريخية ، بصيغة ضرورية لإجراء تحليلات إحصائية . علاوة على ذلك ، فقد تطورت الإجراءات الإحصائية ، والبرمجيات ، والطاقة الحاسوبية اللازمة لتحليل هذا الكم الكبير من المعلومات . وكان يمكن لبياناتنا أن تكون عديمة النفع لولا الثورة التكنولوجية التي جعلت أجهزة الحاسوب على هذا القدر من الروعة ورخص الثمن .[١١]

بعد تقييم حجة كَنت «علميا» ، يتجرأ مؤلفانا على القول ، «النتائج التي توصلنا إليها ومضامينها بالنسبة للمستقبل يجب أن تشجعنا على أن نفعل كل ما في وسعنا اليوم لضمان أن يتعزز السلام الكَنتي في الأماكن التي يسود فيها الآن وأن ينتشر في المناطق التي مازالت في قبضة السياسة الواقعية» . ولم يشيرا قط إلى أن «العناصر الكنتية الثلاثة- الحكم الديمقراطي ، والسوق المفتوح ، والعضوية في المؤسسات متعددة الأطراف- تعتمد في الواقع على القوة الأميركية وتخدم مصالح هذه القوة . وفي معرض تأكيدهما على فضائل فرضياتهما الليبرالية ، فإنهما قد يدمجان روسيا والصين في مجتمع ديمقراطي بلا رأس على ما يبدو . لذلك فإنهما ينهيان فصلهما بالملاحظة الواثقة التالية ، «الصفة أحادية القطب لعالمنا هي حتما مرحلية . إلا أنها توفر فرصة لخلق عالم أكثر سلاما ، عالم لا يقوم على القوة العسكرية بقدر ما يقوم على المبادئ الديمقراطية ، والاعتماد المتبادل ، والتعاون الدولي . كَنت قد يقول أنها ضرورة أخلاقية .»(١٢)

ضرورة أخلاقية؟ من الواضح أنهما لم يلحظا بأن الآخرين قد يعتبروا «الضرورة الأخلاقية» ليست أكثر من تعبير وطني يرى أن الأميركيين أفضل من الآخرين ومحفز للإمبريالية الأميركية ، وأن روسيت وأونيل يريدان وضع السياسة الخارجية الأميركية في خدمة الحفاظ على النظام «الكَنتي» . هل يمكن لأي شخص سوى وطني أميركي (أو توني بلير) أن يخدع بمثل هذا التصور وأن يفشل في استشعار الخطر من مثل هذا التبرير المثالي؟

نظرية العلاقات الدولية: حالة أندرو مورافشيك

مع كل الاحترام لأعمال روسيت وأونيل ، فإن دهاقنة العلوم الاجتماعية في الأكاديمية الأميركية ليسوا تجريبيين بل منظّرين . فهم الذين خلقوا مفاهيم فهم «الحقائق» التجريبية التي جرت مناقشتها في أثناء سعينا لأن نتصور بشكل أوضح ديناميكية التفاعلات التاريخية . فكل من له معرفة بالنظرية في العلوم الاجتماعية يعرف كم تكون أطر العمل الطموحة مضللة للفهم ، خاصة عندما تكون ذات هدف عظيم وتصميم بسيط . للماركسية أفكارها العميقة- ونقاطها العمياء أيضا- بفضل اعتمادها على المادية الجدلية (الديالكتيكية) . الواقعية تعمل وفق شروط توازن القوى . الليبرالية تستطيع أن تتقدم إلى الأمام بفخر الآن وفي يدها المصادقة

«العلمية» الخاصة بها ، نظرية السلام الديمقراطي .

في العلوم الاجتماعية ، يتعين أن تتوفر ثلاثة شروط أساسية في النظرية التي تستحق أن تدعي أنها تشكل «نمطا» كما فعلت نظرية السلام الديمقراطي : انسجام مفاهيمي داخلي ، وحدود خارجية موحدة ، وبُعد تفسيري . وإذا ما فتحت للتحقق التجريبي ، فيمكن حتى أن تؤهل لأن توصف بأنها «علم» .

أولا ، المفاهيم التي تتكون منها نظرية ما يجب أن تكون منسجمة مع بعضها البعض داخليا ومؤكدة تجريبيا . وهكذا ، في نظرية السلام الديمقراطي يجب أن نكون قادرين على بيان أن احتمالات دخول أنظمة الاقتصاد المفتوح في حرب مع بعضها البعض أقل من الدول ذات الأنظمة ذات الاقتصاد المغلق ، الأكثر ميلا للحرب . وبالمثل يتعين علينا أن نجد بأن الحكومات الديمقراطية أقل احتمالا للدخول في حرب مع الدول غير الديمقراطية ، والتي ستكون أكثر ميلا للحرب بشكل عام . أخيرا ، علينا أن نثبت تجريبيا أنه عندما تجمع الدول ما بين الاقتصاد المفتوح والحكم الديمقراطي فإنها تكون أقل ميلا بكثير للحرب ، بسبب عملية التعزيز التبادلية ما بين الاقتصاد والعوامل السياسية التي ستفيض مؤثراتها على المنظمات الدولية ، وأن هؤلاء الناس- الذين يعيشون ضمن ديمقراطيات السوق- سيبقون في سلام مع بعضهم البعض مقارنة مع نظرائهم الذين يعيشون بلا ديمقراطية وبلا اقتصاد مفتوح ، والذين سنجد أنهم أكثر عرضة للحروب . ما سيكون لدينا عندها ، ثلاثة مفاهيم منسجمة ، وصحيحة يمكن جمعها في مفهوم كبير : شعوب ديمقراطية السوق المشاركة في منظمات متعددة الأطراف لا تخوض حروبا ضد بعضها البعض . النتائج التجريبية الصارمة تسمح لنظرية السلام الديمقراطي بأن تولد .

ثانيا ، كي يكون لدينا نظرية علينا أن نبين بأن متغيراتنا- وهي في هذه الحالة ديمقراطيات السوق التي تعمل من خلال المؤسسات متعددة الأطراف- تشكل إطارا موحدا وشاملا للتحليلات النظرية لتشكيلة من القضايا العالمية الجادة- وهي في هذه الحالة أهم قضايا الشؤون العالمية ، أصول الحرب والسلم . الاكتفاء الذاتي بالمتغيرات التي جرى التلاعب بها في النظرية تعني أن للنظرية حدود ، وقيود . النظرية قادرة على أن تولّد داخليا أجوبة على أي سؤال يطرح عليها .

مهما بلغت أخطار نظرية تنغلق على نفسها بهذه الطريقة (وكما سنرى فإنها أخطار كبيرة) ، فيبدو أن نظرية السلام الديمقراطي تلبي ظاهريا جميع تلك المتطلبات .

تختبر صلاحية المفاهيم كل على حدة، ثم تُختبر كمجوعة واحدة متماسكة. المفاهيم يجب أن تكون مقبولة بذاتها ومن ذاتها لتفسير منطق جوانب مهمة من التاريخ- منطق الحرب والسلام. وأن ترسخ الانسجام الداخلي والحدود الخارجية. عند هذه النقطة يكون لدينا نظرية في العلوم الاجتماعية على وشك أن تولد.

ومع ذلك ثمة تجربة ثالثة. يتعين على أي نظرية ناشئة أن تقبل تحدي التفسيرات التي توفرها الأنماط القائمة من التفسير وأن تظهر قوة حجتها. وبالتالي إذا كان بالإمكان تقسيم العالم إلى مناطق كَنتية (نسبة إلى كَنت) ومناطق هوبسية (نسبة إلى هوبس) استنادا إلى نظرية السلام الديمقراطي- أي بين «اتحاد مسالم» من التفاعلات الحضارية و«دولة طبيعة» بربرية- فإننا عندها نتجاوز فئات التحليلات الواقعية التي لا تصح هذه التقسيمات بالنسبة لها، نظرا لأن الواقعية تفترض أن النظام الدولي كله هو بالضرورة هوبسي. الليبرالية تستطيع أن «تفهم» الواقعية، لكن الواقعية لا تستطيع أن ترد على هذه المجاملة، ما يعني أن للأخيرة علامات فارقة أدق ومجال نظري أوسع. بكلمة أخرى، الليبرالية تبز الواقعية في أنها تختصرها وتسمو عليها كنظرية للشؤون العالمية.

إذا أنجزنا هذا المشروع الثلاثي الطبقات- الانسجام الداخلي المعقد، ووحدة مكتفية ذاتيا، وبُعد تفسيري- عندها نصبح مفكرين لنا وزن في العلوم الاجتماعية، وحراس على نظرية لها نظرات متمعنة في عمل التاريخ نفسه، وربما مستشارين للممسكين بزمام سلطة الدولة. ووفقا لذلك، صرح بروفيسور جامعة برنستون أندرو مورافشيك، في مقال نشرته صحيفة «انترناشينال أورجنايزيشن» في العام ١٩٩٧، وهي دورية قيادية لمجتمع أكاديميي الشؤون الدولية، بأن الوقت قد حان «لإعادة صياغة نظرية العلاقات الدولية الليبرالية بطريقة غير أيديولوجية وغير مثالية». وقد كان ذلك طموحا ساميا، لأنه كان يعني شيئا لا يقل عن وضع الواقعية محل الليبرالية بوصفها النمط السائد لدراسة شؤون العالم. وقيام مثل هذا التحدي بعد الحرب الباردة لم يكن مفاجئا. لكن، مازال من الضروري القيام بذلك العمل.[١٣]

النهج الذي اتبعه مورافشيك في لغة يصعب على غير المطلعين متابعتها ينطبق على ما أبرزته سابقا للطريقة التي سمحت لنظرية السلام الديمقراطي بأن تدعي أن لها مكانة كنظرية علمية. ومع أن تركيز مورافشيك الأساسي انصب على الطريقة التي تمهد فيها علاقات الدولة- المجتمع لقيام نوع مميز من السياسة الخارجية وفق فن الحكم

الليبرالي ، فليس ثمة سبب يمنع روايته من أن تغطي نظرية السلام الديمقراطي أيضا . وكي تعتبر نظرية ما بأنها «نمط» يبحث في طريقة عمل العالم ، وأن تصبح بكلمة أخرى ، نظرية ضخمة ، فيجب أن تكون أولا ، بحسب مورافشيك ، «بيانا عاما ومقترا بحيث أن عددا محدودا من الفرضيات الأساسية الدقيقة يمكن ربطها بتشكيلة واسعة من النظريات والفرضيات السابقة غير المترابطة» . ثانيا ، النمط يجب أن يكون «صارما ومتماسكا ، يقدم تعريفا واضحا لحدوده» . ثالثا ، يجب أن «يبدي دقة تجريبية إزاء النظريات الأخرى» . رابعا ، يجب أن «يبدي تساوقا متعدد السببية» ، والتي تبين أن معناها هو أن «النظرية الليبرالية تسبق تحليليا كلا من الواقعية والمؤسساتية لأنها تعرّف الظروف التي تقوم عليها فرضياتهما» .

وفي مقال له بعد بضعة سنوات أشار فيه إلى أعمال إمري لاكاتوس ، أستخدم مورافشيك التعريف ذاته بشكل أكثر بلاغة : «برنامج البحث العلمي . . . يشتمل على مجموعة من الفرضيات المنيعة ، ووسيلة إيجابية تشجع الطالب على البحث ، وينتج عن ذلك 'حزامٌ حام' من 'الفرضيات المساعدة'» . ولأن الليبرالية تلبي كل هذه الشروط ، يختارها مورافشيك بوصفها النمط السائد لدراسة شؤون العالم .(١٤)

لم يكن مورافشيك مهتما فقط بنظرية السلام الديمقراطي ، أو أنها محط اهتمامه الأول ، بل اهتم أيضا بالليبرالية بوصفها خطة أوسع لفهم سلوك دول معينة . ومع ذلك ، كان مازال قادرا على المجادلة بأن النظرية التي لها الأولوية في دراسة شؤون العالم هي الليبرالية الدولية . مثل هذا الزعم قاد إلى فشل هذا «العلم» ، مثلما فشل زعم الماركسية بأنها «نظرية النظريات» وأثبت أنه تجاوز فكري هزم نفسه بنفسه . لأنه بالنظر لمستوى الغموض الذي ما زال يكتنف الوضع البشري ، فإن أي زعم بسيطرة نمط من علم الاجتماع سيثبت حتما أنه خطر حيث أن النظرية نفسها ستشتمل بالضرورة على نقاط غامضة ، سواء كانت ماركسية أو واقعية ، وسواء كانت نظرية تطالب بالمساواة بين الجنسين أو بنائية (constructivist) . وفي اللحظة نفسها ، عندما كان مورافشيك يعلن أن الليبرالية الدولية تتحول إلى حركة «غير مثالية وغير أيديولوجية» ، فإن ما يدعو للسخرية ، أنها كانت تتحول إلى مثالية وأيديولوجية ، ومصدر قلق لما كانت تعنيه بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية .

بفضل إصرار علم الاجتماع على أن يكون لأي نظرية تناسق داخلي ، وحدود ، وتفوق على أنظمة التفسير المنافسة ، لا يمكن للأنماط أن تصحح خطأ تصوراتها . فهي

مغلقة على الفهم من الخارج . واكتفاؤها الذاتي هو سبب فشلها . لأن الحقيقة المحزنة هي أنه لا يوجد نمط واحد يمكن أن يحوي منطق قضايا العالم كلها (أو حتى قضايا قلب بشري واحد) . وفي حين أن محاولات توليد مقترحات يمكن التحقق منها في السلوك البشري يعطي العديد منها فهما للأمور- يتعين ألا يشك أحد بأن الليبرالية الدولية لديها دروسها المقنعة التي تلقيها حول منطق العلاقات الدولية- فإن جهود خلق نمط سائد سيقود حتما إلى نواحي فشل مهمة في الفهم تحثها مطالب تدعو إلى الانصياع التام للنظرية نفسها .

الفلسفة الليبرالية والسلام الديمقراطي: حالة جون راولز

إذا كانت النظرية تبز التجريب ، فإن الفلسفة تمثل أعلى قمة يمكن للنظرية أن تصل إليها . فلا غرابة أنه بالنظر إلى توجه ذلك الوقت ، أن يُخدع جون راولز ، فيلسوف الليبرالية الأميركية البارز لعقد التسعينات بحجج السلام الديمقراطي ، وأن يستنبط منها إمكانية إخراج كَنتية (نسبة إلى كَنت) جديدة ، «مجتمع شعوب» قادر على العيش على الكوكب من دون حروب ، فيما سماه «السلام الدائم» .

في كتابه «قانون الشعوب» المنشور في العام ١٩٩٩ ، عالج راولز إمكانية قيام «واقعية مثالية» (طوباوية) ، في عالم مثل الذي نعرفه . وكان طموحه أن يبين لماذا يتعين علينا أن نضع ثقتنا في الأنظمة السياسية الليبرالية لأسباب أخلاقية وعملية . ونظرا لكثرة إشارته لنظرية السلام الديمقراطي ، فليس ثمة شك في أن النتائج التي توصل إليها الليبراليون الدوليون في العلوم الاجتماعية سواء منها التجريبي أو النظري قد أثرت بعمق على النتائج الفلسفية التي توصل إليها راولز .(١٥)

في كتابه المذكور ، يعتبر راولز المجتمعات الليبرالية أعلى صيغة توصل إليها الجنس البشري للحياة السياسية المنظمة بلا منازع . ويوصي أيضا بأن تتعاون الشعوب الليبرالية مع- لا أن تتنازع مع- ما دعاه الأنظمة «المحترمة ذات الترتيب الهرمي» . وربما كان أمله أنه بمرور الوقت قد تجد الطرق الديمقراطية طريقا لتصبح أكثر تعميما وأن تجتذب في صفوفها الدول ذات الترتيب الهرمي والتي ستتحول إلى ليبرالية ، ومع ذلك فهو يقول بوضوح أن من الضروري معاملتها كأعضاء رفيعي المستوى في المجتمع العالمي شريطة أن يبقى سلوكهم متسم بالحكمة .

لكن راولز يبين نوعا ثالثا من الأنظمة ، «الخارجة على القانون» ، والتي يقترح

توصيات مختلفة بشأنها . الدول الخارجة على القانون تبقى بحزم في عالم دولة الطبيعة ، مطيعة لقوانين الحركة التي حددها هوبس . وهي دول وحشية ، وغادرة ، وعدوانية . واختتم بالقول ، «جميع الشعوب ستكون في وضع أكثر أمنا وآمانا إذا تغيرت تلك الدول ، أو أجبرت على أن تغير طرقها .»(١٦)

فما الذي ينبثق ضمنا من حجة راولز ، عندها ، هو صيغة من «الحرب العادلة» . من أجل أن يحافظ العالم الكَنتي على نفسه ، فإن عليه أن يتوقع مشاكل من البرابرة ، وعندما يحدث عدوان ، فإن مهمته يجب أن تكون تحويلهم إلى الطرق الليبرالية . إلا أن الخطر ، هو في ذات الوقت فرصة ، لأنه يوطد إمكانية تحقيق «الواقعية المثالية» .

في السطور الأخيرة من كتابه ، يتوصل راولز إلى خلاصة يجب ألا تفاجئ أي قارئ لهذا الكتاب : الليبرالية الإمبريالية يمكن تبريرها . المقاطع تستحق الملاحظة بالنظر إلى أهمية كاتبها .

فكرة الواقعية المثالية تجعلنا ننسجم مع عالمنا الاجتماعي بأن تبين لنا أن ديمقراطية دستورية عادلة بقدر معقول وموجودة كعضو في مجتمع من الشعوب العادلة بقدر معقول أمر ممكن . . . هذا وحده يكفي للقضاء على أخطار تسلمينا بالأمر الواقع وتشككنا ، بغض النظر عن نجاحنا أو فشلنا . بإظهار كيف يمكن لعالَم اجتماعي أن يدرك سمات الواقعية المثالية ، فإن الفلسفة السياسية توفر هدفا بعيد المدى للمساعي السياسية والعمل نحوها يعطي معنى لما يمكن فعله اليوم .

حاولت ، في هذه الدراسة عن قانون الشعوب ، أن أمد تلك الأفكار بهدف وضع خطوط إرشادية لسياسة خارجية لمجتمع ليبرالي في مجتمع من الشعوب العادلة بقدر معقول . فإن لم يكن ممكنا إيجاد مجتمع من الشعوب عادل بقدر معقول ، يُخضع أفراده فيه سلطاتهم لأهداف معقولة ، وكانت المخلوقات البشرية لا أخلاقية بقدر كبير ، أو أنها متشككة بشكل لا يمكن شفاءه ومتمحورة على الذات ، فإن المرء قد يتساءل مع كَنت ، ما إذا كان عيش المخلوقات البشرية على هذه الأرض يستحق العناء .(١٧)

من نظرية السلام الديمقراطي لليبراليين الجدد
إلى الممارسات الإمبريالية للمحافظين الجدد

من السهل فهم الانتقال من نظرية السلام الديمقراطي إلى ممارسة حرب نشر الديمقراطية عند هذه النقطة إذا أخذنا بالاعتبار التأثير التراكمي للحوار التجريبي، والنظري، والفلسفي. فإذا كانت الديمقراطيات بحكم طبيعتها مسالمة ومتعاونة مع بعضها، وإذا كانت الدول السلطوية ميالة للحروب بحكم طبيعتها، فقد يُنصح المرء لتحقيق السلام الدائم بأن يأخذ بعين الاعتبار حروب نشر الديمقراطية، خاصة إذا كانت اللحظة التاريخية مواتية للديمقراطية الليبرالية. لذلك أصبحت نظرية السلام الديمقراطي لليبراليين الجدد مطلبا هو بمثابة ادعاء بالتفوق الثقافي ومشجعة على السلوك الحربي- تحديثا لنظرية التفوق العرقي، إذا أردنا إجراء مقارنة صريحة لها- مدعومة بشرعية شبه علمية بفضل جهود الأكاديمية الأميركية.[١٨] والنتيجة هي حجة «الحرب العادلة» التي يمكن أن تستخدم لإضفاء الشرعية على نوع الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة على العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣.

من المؤكد أن الليبراليين الجدد من مؤيدي نظرية السلام الديمقراطي سيعترضون بأن ما توصلوا إليه لا يعطي الولايات المتحدة رخصة بالانقضاض على أي بلد تختار إصلاحه. فقد كان مايكل دويل واضحا في ثمانينات القرن الماضي في أن حملة صليبية دونكيشوتية قد تعطي نتائج عكسية إذا كانت الشعوب الأجنبية تفتقر إلى الصفات المفترض أن تقودهم إلى الديمقراطية أو إذا كانت القوة الأميركية محدودة لدرجة تعجز معها عن إقامة الحكم الديمقراطي المطلوب.

العديدون ممن أيدوا نظرية السلام الديمقراطي قد يوافقون على ذلك. مثال ذلك، رغم تمكن بروس روسيت في العام ١٩٩٣ من أن يتحدث ببلاغة عن وعد السلام الديمقراطي في بسط السلام على الشؤون العالمية، إلا أنه حذّر:

> التدخل العسكري الخارجي، حتى ضد أكثر الديكتاتوريين بغضا، هو طريقة خطرة لمحاولة أنتاج «نظام عالمي ديمقراطي». في بعض الأحيان، ومع تحليل حذر للتكلفة مقابل المنفعة ومع يقين بدعم داخلي شرعي كبير، قد يستحق الأمر القيام به... ورغم ذلك، حين تقوم قوة خارجية باقتلاع حكومة قائمة، تكون مشكلة الشرعية هي الأعلى... وأقل ما يجب أن يتوفر، ألا يكون التدخل أحادي

الجانب . فيجب أن تصادق عليه ، علنا وطواعية ، بعض الهيئات الدولية المهمة مثل الأمم المتحدة . . .عمليات حفظ السلام للمساعدة في توفير الشروط اللازمة لإجراء انتخابات ، ومراقبة تلك الانتخابات ، وتقديم المشورة حول بناء المؤسسات الديمقراطية هو عادة واعد أكثر بكثير من التدخل العسكري .(١٩)

رغم هذا التحذير ، فقد قام الليبراليون الجدد بعمل ما كان بالنسبة لهم قضية مقنعة ، وهي أن السلام العالمي ، والأمن الأميركي ، سيُخدمان بشكل أفضل بكثير إذا تكاثرت الحكومات الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم . وبينما أدرك روسيت في بداية تسعينات القرن الماضي أن محاولة زرع الوعد الليبرالي قد تكون خطرة ، فيبدو أنه في بداية القرن الجديد قد تراخى ، وظهر ويلسونيون جدد ، كما سنرى في الفصل التالي من هذا الكتاب المتعلق بتحليل السياسات المقارنة ، لجعل المهمة تبدو أقل تثبيطا للهمة . وبفعلهم هذا ، فقد أحرقت المنارة ، التي أشعلها روسيت وأونيل ، ومعهما عصبة من الليبراليين الدوليين الذين ساهموا في نظرية السلام الديمقراطي بصيغها التجريبية والنظرية والفلسفية ، كل ما كان أكثر لمعانا . الواقع ، أنها احترقت ببريق شديد بحيث يمكننا أن ندعوها بالنار المقدسة لمذهب بوش نفسه .

ما فعله الليبراليون الجدد هو إعطاء عمق فكري للحجة غير المدعومة لا تجريبيا ولا نظريا والتي كانت تدور في أروقة المحافظين الجدد في أربعينات القرن الماضي . والقول أن الأنظمة الشمولية هي بطبيعتها شريرة ، وأن الديمقراطيات الليبرالية هي في الأساس طيبة ، كان من التأكيدات الأساسية لهذه المدرسة الفكرية . الآن يشعر المحافظون الجدد بأن لديهم مصادقة من الليبراليين الجدد .

وبالتالي ، وبالنظر «للتقدم» الذي تحقق مفاهيميا على يد الليبراليين الجدد ، لم يكن ثمة شيء جديد في تميز ناتان شارنسكي ، النافذ في أوساط المحافظين الجدد ، بين ما دعاه مجتمعات «الحرية» ومجتمعات «الخوف» . الأولى هي عالم الديمقراطيات الليبرالية ، والتي تميل نحو السلام فيما بينها . والثانية ، هي عالم الأنظمة السلطوية والشمولية ، التي تميل نحو الحرب- خاصة ضد الديمقراطيات الليبرالية التي تتعرض طرقها للتهديد من مزاعم الشرعية التي يطيب للطغاة التشدق بها . لذلك لم يكن رفع الهراوة باسم الديمقراطية مجرد دفاع مبرر عن النفس ، بل رفع أيضا مع وعد بعصر

ذهبي من السلام إذا نجحت مهمة تحويل الشعوب الأجنبية إلى الديمقراطية وأنجزت بشكل مُرضي .

نحن نعلم أن الرئيس بوش كان معجبا للغاية بكتابات شارنسكي ووزع نسخة من كتابه «قضية من أجل الديمقراطية» على جميع دوائر سياسته الخارجية كشيء ينصح بقراءته . على يد شارنسكي ، أصبحت نظرية السلام الديمقراطي شيئا لا يقل عما وصفه خبراء العلاقات الدولية على الفور بأنه مذهب «الحرب العادلة» :

> الآن يمكننا أن نرى لماذا تشكل الأنظمة غير الديمقراطية خطرا على الأمن العالمي . فهي تبقى في الحكم عن طريق السيطرة على شعوبها . وهذه السيطرة تحتاج حتما إلى درجات متزايدة من القمع . ولتبرير هذا القمع والحفاظ على الاستقرار الداخلي ، لا بد من اختراع أعداء خارجيين . والنتيجة هي أنه في حين تجعل آليات الديمقراطية من الديمقراطية شيئا مسالما بطبيعته ، فإن آليات الاستبداد تجعل الأنظمة غير الديمقراطية ميالة للحرب بطبيعتها . الواقع ، أنه كي تتجنب مجتمعات الخوف الانهيار من الداخل فإن عليها أن تحافظ على حالة من الصراع الدائم .[٢٠]

خطوة قصيرة فقط تفصل بيانات من هذا النوع عن تأكيد الرئيس بوش بأن أفضل طريقة لوقف الإرهاب هي تغيير النظام في الشرق الأوسط . وصرح لمعهد أميركان انتربرايز في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ ، «لدى العالم مصلحة واضحة في نشر القيم الليبرالية ، لأن الدول المستقرة والحرة لا تفرخ أيديولوجيات القتل . فهي تشجع السعي من أجل حياة أفضل» . أو كما قال في خطابه عن حالة الاتحاد في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ ، «الديكتاتوريات تؤوي الإرهابيين ، وتغذي القهر والتطرف ، وتسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل . الديمقراطيات تستبدل القهر بالأمل ، وتحترم حقوق مواطنيها وجيرانها ، وتلتحق بالحرب ضد الإرهاب» .

وهكذا فإن عواقب نظرية السلام الديمقراطي تعد على الفور بعصر ذهبي من السلام في حال سيطرت تلك الصيغة من الحكم على النظام العالمي وحذر من النزاع مع الأنظمة غير الديمقراطية حيث أن تلك الأنظمة الاستبدادية تحول كل جهودها في اتجاه الحرب . الرئيس بوش كرر مرارا قضية شن الحرب من أجل السلام ، كما في خطاب له في جامعة الدفاع الوطني في ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٥ :

استراتيجيتنا للحفاظ على السلام على المدى البعيد هي المساعدة على تغيير الأوضاع التي تؤدي إلى ظهور التطرف والإرهاب ، خاصة في الشـرق الأوسط الأوسع . أجـزاء من تلك المنطقـة علقت على مدى أجيـال في دائرة من الطغيـان واليأس والتطرف . حين تسيطر ديكتاتورية على الحياة السياسية لبلد ما ، لا يمكن لمعارضة مسؤولة أن تتطور ، ويدفع الرافضون للعمل تحت الأرض ونحو التطرف . ولجر الانتبـاه بعيـدا عن فشلهـا الاجتمـاعي والاقتصـادي ، يلقي الديكتـاتوريون باللوم على دول وأعـراق أخـرى ، ويحـرضـون على الكراهيـة التي تقـود إلى العنف . هذا الوضع القـائم من الطغيـان والغضب لا يمكن تجاهله أو استرضـاءه ، أو حفظه في صندوق أو التخلص منه ، لأننا شاهدنا كيف أن العنف يمكن أن يصل بسهولة عبر الحدود والمحيطات . لدى العالم بأكمله مصلحة ملحة في توفير التقدم ، والأمل ، والحرية في الشرق الأوسع .

إنه لمن الواضح أن تقدم الديمقراطية يقود إلى السلام لأن الحكومات التي تحترم حقوق شعوبها تحترم أيضا حقوق جيرانها . إنه لمن الواضح أن أفضل عـلاج للتطرف والإرهاب هو التسـامح الذي يضيء في المجتمعات الديمقراطية . واجبنا واضح الآن . فمن أجل أمننا على المدى الطويل ، يتعين على جميع الدول الحرة أن تقف مع قوى الديمقراطية والعدالة التي بدأت تحول الشرق الأوسط .

بفضل نظرية السلام الديمقراطي الليبرالية ، صار لتأكيد الرئيس دعامات فكرية قوية . ليست حجج محافظين جدد ، والتي ليست أكثر من مادة خطابية ، بقدر ما هي أيديولوجيا ليبرالية جديدة ، مع كل أدواتها التجريبية ، والنظرية ، والفلسفية ، أصبحت المادة الفكرية لعمود «الغاية» الذي قدمه مذهب بوش .

هنا هو السبب في أنه لم يكن لدى الليبراليين الجدد الذين عارضوا حرب العراق (في الحالات القليلة جدا التي قاموا بها بذلك) أرضا صلبة يقفون عليها عند التحدث نظريا بعد أن استولت واشنطن على رؤيتهم الخاصة للعالم . ألم يكن المسعى القياسي لهؤلاء الليبراليين خلال عقد التسعينات أن يقسّموا العالم إلى ناجين (من يتبعون الديمقراطيات الليبرالية) ، والذين يمكن أن ينجوا (روسيا ، والصين ، وتركيا ،

والمكسيك، مثلا) وملعونين (من يملكون أيديولوجيات ترفض تقدم الطرق الديمقراطية الليبرالية)؟ كيف يمكن أن تكون هناك أية مفاوضات مع هذه المجموعة الأخيرة من الدول، بينما يجب علينا أن نصر على عدم إمكانية الوثوق بهم أساسا وأن ندعو بالتالي إلى تغيير النظام؟ ألم يكن الحل الدائم الوحيد للخطر الذي تمثله الدول المارقة التي كانت تنتهك بشدة الحقوق الإنسانية لمواطنيها أو تهدد جيرانها بأسلحة الدمار الشامل، هو تغيير النظام والتحول إلى الديمقراطية؟ لذلك فإن «الوضوح الأخلاقي» الذي يقدمه المحافظون الجدد ضد أصحاب الأخلاق النسبية قد يتوصل بسهولة وعلى أساس من الأدلة التي كدسها الويلسونيون الجدد: إلى حماية السلام، بشن الحرب.

فلا غرابة، أن قالب السياسة الذي قدمته نظرية السلام الديمقراطي قد استخدم مرارا (وبتعابير نظرية، وبدقة) من قبل واشنطن الرسمية. لذلك قسّم بوش، في خطاباته العديدة وفي استراتيجية الأمن القومي الأميركية التي نشرت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، دول العالم إلى ثلاث فئات رئيسية. أولا جاء حلفاؤنا الديمقراطيون- كندا، واستراليا، ونيوزيلندا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، وجنوب أفريقيا، ومعظم دول أميركا اللاتينية. مع هؤلاء اعتبرت أي فكرة لحدوث صدام مسلح معها أمرا لا يمكن التفكير فيه وبدلا من ذلك اعتبر دعمها المستمر لقيادتنا أمرا واضحا (رغم أنهم في بعض الأحيان ينتفعون بخدمات أميركا دون أن يتكلفوا شيئا ويرفضون الاعتراف بمنافع القوة الأميركية). مصالحنا وقيمنا متقاربة جدا معها، وقد علمتنا التجارب التاريخية الأهمية البالغة للتعاون. هذا هو «العالم الحر»، الذي أطلق عليه مؤخرا «العالم المتمدن»، منطقة لدى بعض المفكرين من الطيش ما يدفعهم إلى تسميتها منطقة «ما بعد التاريخ».

الدائرة الثانية من الدول التي أشار إليها الرئيس هي تلك التي نأمل في العمل معها، خاصة روسيا والصين. وتأتي تركيا والمكسيك بعدهما في التصنيف، مع البرازيل. ويعترف الرئيس بوش عادة بأنها لم تصبح ديمقراطية بعد لكنه رحب ببعض التوجهات الليبرالية التي رأى أنها مؤشرات على إمكانية قيام علاقات سلمية، وتعاونية معها.

الدائرة الثالثة من الدول أكثر إشكالية. في بعض الأحيان يتجاهلها ببساطة، كما هو الحال مع أوزبكستان، بغض النظر عن مدى القمع الداخلي فيها، فهي تتعاون في «الحرب العالمية على الإرهاب». على أية حال، وبحسب طبيعة كل

دولة ، فقد تكون سلطوية (أو أكثر من ذلك شمولية) قادرة على أن تكون دولا «مارقة» أو «رافضة» في مجال العلاقات الدولية أو تؤوي حركات تهدد السلام العالمي . كان الرئيس يشير عادة إلى أن من الممكن القيام بعمل عسكري ضد هذه الدول والحركات بسبب تهديد الإرهاب أو الانتشار النووي وإلقاء أسباب ضعفهم على افتقارهم للحكم الديمقراطي والعنف الذي تمارسه ضد مواطنيها . «محور الشر»- إيران ، والعراق ، وكوريا الشمالية- هي مجموعة من هذه الدول ، والتي يمكن أن يزداد عددها حسب الرغبة .

من وجهة نظر سياسية ، من عجائب هذه الأيديولوجية أن مفاهيمها كانت مرنة لدرجة كان في وسع الرئيس أن يقرر أي الدول ديمقراطية ، وأيها ليس كذلك . التعامل بخشونة مع دول تبدو ديمقراطية ، مثل فنزويلا في ظل هوجو شافيز أو فلسطين في ظل حماس قد يبدو أكثر صعوبة ، لكن مفهوم «الديمقراطية غير الليبرالية» موجود ومناسب بحيث أن تلك الديمقراطيات المخجلة أيضا يمكن النظر إليها على أنها دول منبوذة دوليا من المستبعد عقد أي اتفاق ملموس معها .(٢١)

الحقيقة الأهم هي أن وعد نظرية السلام الديمقراطي قد ظهر على أنه ضروري لوعد وممارسة مذهب بوش . فبفضل حملة صليبية ديمقراطية ، احتفظت واشنطن لنفسها بحق فصل الماعز عن الخراف في الشؤون العالمية ، وأن تعمل مع كل فئة منها بطريقة تضفي الشرعية على أي سلوك تختار الولايات المتحدة إتباعه . ونعيد فيما يلي أشهر تصريح لبوش ، الذي ورد في خطاب تنصيبه الثاني في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ :

> تقودنا الأحداث والإدراك السليم إلى نتيجة واحدة : بقاء الحرية في بلدنا يعتمد بشكل متزايد على نجاح الحرية في دول أخرى . أفضل أمل للسلام في عالمنا هو التوسع في نشر الحرية في جميع أنحاء العالم . . . لذلك فإن سياسة الولايات المتحدة هي السعي لدعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل دولة وثقافة بهدف نهائي هو القضاء على الطغيان في عالمنا .

التوقعات التي وضعتها تأكيدات نظرية السلام الديمقراطي ترقى لأن تكون صيغة مثالية غير عملية ، ولدت في يسار مركز أكاديمي ، زود واشنطن بها كادر من العلماء الناشطين ، وأخيرا صيغت لتناسب عملية انتقامية بعد ٩/١١ بفضل تنبه المحافظين

الجدد . إلى جانبنا يقف من أختارهم الله . وإلى جانبهم ، يقف الذين لا يمكن الوثوق بهم . وبين الفئتين تقف القلة- هويتهم كبرابرة خارجين على القانون أو كشعوب متمدنة تختلف باختلاف علاقتهم مع واشنطن- التي تأمل بأن يعطيها سيد العالم «رسائل النبل» ، أو خشية أن يسحب الاعتراف الذي تلقوه في الوقت المناسب .

المزاج العام لخصه تركيز وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس المتكرر على «تقسيم الحرية» ، والذي بدوره يستذكر تصريح الرئيس لنكولن في العام ١٨٥٨ بأن الولايات المتحدة «لا تستطيع أن تتحمل إلى ما لا نهاية أنصاف عبيد وأنصاف أحرار» . في ذلك الحين حلت حرب عظمى المسألة داخليا بالنسبة للولايات المتحدة . المنظور ذاته يواجه هذا البلد بصدق فيما يتعلق بالقضايا العالمية في مسعاها للترويج لما دأبت إدارة بوش على تسميته «النموذج الوحيد المستدام للنجاح الوطني : الحرية ، والديمقراطية ، والمبادرة الحرة» .

الميزة الفكرية للمحافظين الجدد في وضع كهذا كانت أنهم لم يكونوا مقيدين بمحاولة وضع نظرية علمية لوجهة نظرهم العالمية . فقد كانوا واقعيين وليبراليين فخورين ، متنبهين للحاجة إلى القوة الأميركية في تشكيلة من الأسباب التي تهم مصلحتهم إلى جانب ترويج الديمقراطية ، وأيضا تحبيذ وجود غاية أخلاقية . وهم إذا لم يكونوا معقدين بقدر الليبراليين الجدد في تفكيرهم ، فقد كانوا أكثر دهاء من الناحية السياسية .

هكذا كان في وسع إدارة بوش أن تجمع التقدير الواقعي لضرورة وجود قيادة ولدت من تفكير المحافظين الجدد مع نظرية السلام الديمقراطي الويلسونية الجديدة . هنا ظهر صوت جديد للوطنية الأميركية ، يتحدث وبشكل مميز بتعابير إمبريالية . وكما صاغت رايس الأمر في شهادتها أمام لجنة العلاقات الخارجية التي كانت تبحث أمر تعيينها وزيرة للخارجية يوم ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ : «أحد أوضح دروس التاريخ هو أن أميركا أكثر أمنا ، والعالم أكثر آمانا ، في أي مكان وزمان تسود فيه الحرية . وليس صدفة ولا مصادفة أن أعظم تهديد ظهر خلال القرن الماضي جاء من الحركات الشمولية . . . التهديد الذي نواجهه اليوم ليس أقل ترويعا» . ومع ذلك تمكنت رايس أن تخترق تحفظات الليبراليين الجدد المتعلقة بالأحادية الأميركية بإعادة صياغة ذكية للتعددية ، جعلت منها أداة للقيادة الأميركية .

أولا ، سنوحد مجتمع الديمقراطيات ببناء نظام دولي يقوم على قيمنا

المشتركة وحكم القانون . ثانيا ، سنقوي مجتمع الديمقراطيات لمحاربة التهديدات التي يتعرض لها أمننا المشترك وتخفيف حالة اليأس التي تغذي الإرهاب . وثالثا ، سننشر الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم .

النتيجة غير العادية كانت أن نظرية السلام الديمقراطي الويلسونية الجديدة وضعت الأساس لشن حرب إمبريالية تدافع عن النظام الكنتي (نسبة إلى كَنت) بتوسيع حدوده ضد دولة الطبيعة لهوبس . ونظرا للغمّامات التي وضعتها على صفات القيادة ، لم يكن في وسع الليبراليون الجدد انتقاد هيمنة تحدثت عن نوايا محبة للخير بينما ، في الواقع ، كان سعيها للسلطة قديم قدم التاريخ البشري نفسه .

مذهب للسلام أصبح مذهبا للحرب . مذهب لحق تقرير المصير الوطني أصبح مذهبا استعماريا . وعد التضامن ما بين الديمقراطيات ولّد تفككا . إمكانية بقاء «منطقة الحرية» تعرضت للخطر من قبل قيادة لم يكن في الإمكان رؤيتها على حقيقتها بسبب الغمّامات الفكرية لتي وضعها المفكرون أنفسهم الذين أوجدوا مثل هذا الفهم «العلمي» لشؤون العالم . الوطنية الأميركية أصبحت صيغة من مذهب دولي لا حدود لطموحاته .

السخرية- أو الفضيحة- في هذه القصة هو أن لها مبررات ذات منطق معقد ، لكن إذا ما أمعنا النظر فيها بدقة فإنها تبدو واضحة . الوعد الليبرالي في الحرية والسلام تعرض للخيانة على أيدي الليبراليين أنفسهم ليتحول إلى عقيدة قومية تدعو للحرب . وحين تتغلغل هذه الصيغة من التبرير بشكل مبسط في عقول نخبة من الحزبين الرئيسيين ، فإن مصير أميركا كقوة إمبريالية يكون قد تحدد .

حالة لاري دايموند

كيف انتقلت نظرية السلام الديمقراطي من البرج العاجي إلى صنّاع السياسة؟ الانتقال من النظرية إلى التطبيق يتطلب قشاطا ناقلا للأفكار ، أفضل وسيلة له هم الذين يمكن أن ندعوهم «العلماء الناشطين» . وفي حين أن بعضا من هؤلاء الليبراليين كانوا من المحافظين الجدد ، فإن معظمهم كانوا ويلسونيون جدد ، أي صقور ليبراليون ينتسبون إلى الحزب الديمقراطي أو مستقلين في ميولهم السياسية . وهكذا انتقل الفيروس الفكري القاتل .

خذ مثلا حالة لاري دايموند ، وهو عالم ناشط من الليبراليين الجدد يعمل منذ أواخر الثمانينات في دراسة ديناميكية التحول إلى الديمقراطية بهدف المساعدة في هذه العملية . دايموند ، الديمقراطي ، يعمل في معهد هوفر ، وهو معهد أبحاث محافظ في حرم جامعة ستانفورد ، ينسب عادة للحزب الجمهوري . أما كناشط فهو معروف أكثر في العاصمة واشنطن . حيث يعمل مع الوقف الوطني من أجل الديمقراطية ، وهي وكالة تمولها الحكومة ترعى الترويج للديمقراطية في دول تنصح وزارة الخارجية بها ، وتمول أيضا «جورنال أوف ديموكراسي» ، الذي يساعد في تحريره . ويعتبر دايموند أيضا مرشدا روحيا لوكالة التنمية الدولية ، والتي تعمل على ترويج الديمقراطية بميزانية تبلغ ٥٠٠ مليون دولار . كما أنه عضو معهد السياسة التقدمية في الحزب الديمقراطي ، والذي يدعو إلى «مذهب دولي صلب» ويضع الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط على رأس أجندة السياسة الخارجية .

بالنظر لمؤهلاته كعالم ناشط ، فلا غرابة أن يتعاقد دايموند بعد سقوط بغداد لمساعدة حكومة التحالف المؤقتة على نقل العراق من حكم صدام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي . ونجد في دايموند مثالا جيدا على نوع الرابطة ما بين تفكير الليبراليين الجدد والمحافظين الجدد التي قادت إلى استيلاء من قاموا بصياغة مذهب بوش على نظرية السلام الديمقراطي . ونرى أيضا في قصته السبب في أن العديدين من أعضاء الحزب الديمقراطي لم يتمكنوا من معارضة حرب العراق بفاعلية عندما نشبت .

خذ مثلا امتداح دايموند لنظرية السلام الديمقراطي في العام ١٩٩٤ ، والتي يمكن اعتبارها مقدمة لمذهب بوش :

> الدول الديمقراطية لا تشن الحروب ضد بعضها البعض . الديمقراطيات لا تدعم الإرهاب ضد بعضها البعض . وهي لا تبني أسلحة الدمار الشامل لاستخدامها ضد بعضها أو لتهدد الواحدة منها الأخرى . الدول الديمقراطية هم شركاء تجاريين أكثر مصداقية ، وانفتاحا ، واستمرارية . . . وهم أكثر مسؤولية من الناحية البيئية . . . وهم رهان أفضل عندما يتعلق الأمر بالمعاهدات الدولية . . .وتحديدا لأنهم يحترمون المنافسة ، والحريات المدنية ، وحقوق الملكية ، وحكم القانون ، داخل حدود بلدهم ، الديمقراطيات هي الأساس الوحيد

> الذي يمكن الاعتماد عليه لبناء نظام عالمي جديد من الأمن الدولي والازدهار.[٢٣]

كان دايموند على يقين من أنه وجد الترياق لجميع علل العالم. ففي تقرير إلى لجنة كارنيجي حول تجنب النزاعات الدموية، والذي أنهاه في العام ١٩٩٥، عنون الفصل الأول من التقرير «لماذا الترويج للديمقراطية؟» ثم عرض قائمة حول أبرز القضايا التي أكد للقراء أن من الممكن حلها إذا انتشرت الحكومات الديمقراطية. التقسيمات الفرعية للمشاكل الواجب معالجتها شملت روسيا، والصين، والتطرف الإسلامي، والإرهاب السياسي، والنزاعات العرقية. وكما يمكن أن نتوقع الآن، فقد زودت نظرية السلام الديمقراطي الليبرالية الجديدة دايموند بإحساس متين من الثقة الفكرية، وهي ثقة كان في وسع المحافظين الجدد اعتناقها دون تردد.

> الترويج للديمقراطية أمر حيوي لأمننا القومي- ليس فقط لخدمة قيمنا ومثلنا، بل للدفاع ضد التهديدات الخطيرة التي قد تدمر سلامتنا ورغد عيشنا. وكون الدفاع الذي توفره الديمقراطية وقائي، وهو بالتالي هش ويمكن إزالته بسرعة، يجعل إثبات القضية أصعب وفي الوقت نفسه ملزمة أكثر.[٢٣]

كتب دايموند مرة أخرى في العام ٢٠٠١، مكررا إشادته بنظرية السلام الديمقراطي، مقترحا أنه لو نظرت الولايات المتحدة، حسب اعتقاده، إلى «مهمة وغاية أهم وأشمل، فليس ثمة هدف أكثر جاذبية وإلزاما من الترويج للديمقراطية الليبرالية». يبدو هنا وكأنه يسخّن استعدادا لما سيطلق عليه قريبا مذهب بوش. كتب دايموند يقول:

> باختصار، لم يحدث في تاريخ العالم أن تهيأت لحظة أكثر خصوبة وملائمة للجمع بين المبادئ الأساسية الأميركية واستراتيجيتها العالمية وقوتها. صار من الممكن الآن تصور عالم تكون جميع الدول الرئيسية المكونة له ديمقراطيات ليبرالية. لقد حان الوقت لإعلان أن هذا هو هدفنا كبلد، وأن نحول كافة مصادرنا، وطاقتنا، وتصورنا، وقيادتنا الأخلاقية والسياسية في العالم لهذه الغاية.[٢٤]

الحقيقة الأهم، هي أن نظرية السلام الديمقراطي الليبرالية تحولت على يد أمثال دايموند إلى تصريح واع لصنع الحروب الإمبريالية. الشعوب التي تعيش في

ديمقراطيات معززة قد لا تستطيع رؤية مدى الحماية التي يوفرها لهم النظام العالمي المتمركز في واشنطن ؛ وقد يكونوا أيضا من الوقاحة بحيث يشعرون أنهم مهددون بالتصميم الأميركي للتحكم بسياسات العالم . لكن عدم الاحترام هو نصيب القوى الإمبريالية- أن تكون موضع خشية ، أو احتقار من قبل جميع الشعوب التي تحميها . هنا نجد «الرجال بلا صدور» الذين تحدث عنهم نيتشه ، ينتفعون مجانا بالرؤية ، والشجاعة ، والقوة الأميركية . ما يتعين على حلفائنا الديمقراطيين أن يفهموه هو أن تسويق علاقات السوق والحكم الديمقراطي في كافة أنحاء العالم ، يعني أن الولايات المتحدة تروج لمصالحهم أيضا . تحديدا ، أميركا تعمل من أجل الحرية والحروب التي تشنها هي من أجل السلام . وما أن تغرس نظرية السلام الديمقراطي في النفوس حتى يصبح منطقها أورويليا (نسبة إلى جورج أورويل) : الحرب تعني السلام- ليس في وسع المرء أن يعرّف الواقع منطقيا بشكل مختلف . مثال دايموند يبين مدى سهولة إيصال رسالة ، استمدت أصولها من التلاعب بفكر معقد ، إلى عامة الناس من أجل الترويج لحرب «تقدمية» .

عقب أخيل في نظرية السلام الديمقراطي

بالنظر إلى صلاحيتها المجربة ، ودقتها النظرية ، وميزتها الفلسفية ، فما الخطأ الذي يمكن أن تكون نظرية السلام الديمقراطي قد وقعت فيه؟ الجواب يكمن في أن خطأ صياغتها النظرية يفسد بعديها الفلسفي والتجريبي .

الخطأ هو في أن تفترض أن النظرية الليبرالية ، حسبما عرّفنا «النظرية» فيما سبق ، لها قدرة لا لبس فيها على تفسير السلام الديمقراطي . لكنها لا تفسره . فمن دون تقييم دور القيادة المهيمنة في خلق منطقة السلام الديمقراطي ، وتدعيم أعمالها ، وحمايتها من أعدائها الداخليين والخارجيين ، فإن تاريخ ، وصفات ، ومصير «مجتمع الشعوب» في القضايا العالمية لا يمكن تقييمه بشكل مناسب . بالضبط كما أن المهيمن- وهو هنا الولايات المتحدة- لا غنى عنه لقيام «مجتمع الديمقراطيات» ، وبالتالي فإن وجود عيوب في قيادته ستقود إلى تفككه .

هذه النقطة البسيطة ضرورية لفهم كيف وصل الصقور الليبراليون إلى التصور الخاطئ الفظيع للقوة الأميركية بعد ٩/١١ . فلماذا كان مثل هذا التقييم ناقصا؟ بكلمة واحدة ، ظهرت النقطة المعتمة لأن الليبراليين الدوليين لم تكن لديهم نظرية

متينة عن صفات القيادة السياسية الدولية ، سوى ثقة مبسطة مضللة في دول ديمقراطية السوق . وليست لديهم مثل هذه النظرية لسبب جيد جدا . فقد منعتهم نظريتهم من أن يكون لديهم واحدة .

نذكر القارئ بأن أحد المتطلبات المسبقة لأي نهج مفاهيمي يكون متطورا بما يكفي لأن يسمى «نظرية» حسب طرح مورافشيك (وهو مصيب في هذه النقطة بالذات) وهو أن يكون المخطط المفاهيمي الداخلي قادرا على أن يأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات الأساسية للعملية التي تدعي أنها تفسرها . إلا أن مشكلة النظرية الليبرالية هي أن «الهيمنة القيادية كدور معقد ليست متغيرا مفاهيميا يمكن لهذا النهج من دراسة شؤون العالم أن يدعي أنه يخصه» . بدلا من ذلك ، فإن مثل هذا الدور السياسي في النظام العالمي يقع ضمن المتغيرات التفسيرية للواقعية ، المدرسة الفكرية التي تأمل الليبرالية في أن تحل محلها .

إنها الواقعية ، وليس الليبرالية ، التي تناقش سبب تصرف الدول بالشكل الذي تتصرف به من ناحية السلطة والديناميكيات الكامنة في الطبيعة البشرية . في إطار تفاخرها الساذج ، حين بلغت النظرية الليبرالية مرحلة النضج ، أدارت ظهرها لمثل هذه المسائل . لدرجة أنها كونت مفهوما مبسطا للمسألة بحيث أنها باتت تنظر إلى الحكومات الشمولية أو السلطوية على أنها «شر» يستعصي على العلاج وأن الديمقراطيات الليبرالية على أنها «خير» بحكم تكوينها . فكيف يمكن تحفيز الولايات المتحدة ، مع كل الأوسمة التي تحملها على صدرها ، بشيء عدا النوايا الحسنة إذا عملت باسم الديمقراطية كي تشن هجوما على بلد له قائد سيئ مثل صدام حسين؟ وإذا ما أقر الويلسونيون الجدد بفضل ترسبات باقية في عقولهم ، بأن هناك احتمال في أن تكون الولايات المتحدة قوة توسعية إمبريالية لديها حوافز قديمة قدم التاريخ المكتوب ، فقد مُنعوا بقيود الاكتتاب القاسية لنظريتهم «العلمية» من توضيح انتقاداتهم . ولو فعلوا لكان معنى ذلك الخروج عن منطق نمط تفكيرهم .

باختصار ، دور «المحرك الأول» (ومن الواضح أنه الولايات المتحدة في هذا المثال) في خلق ، منطقة السلام الديمقراطي وإدامتها ، والدفاع عنها ، وتعزيزها ليس اعتبارا يمكن لنظرية ليبرالية جادة إقراره . بالنسبة للذين يعرفون شيئا من التاريخ ، أو من يملكون قدرا بسيطا من الإدراك السليم ، فإن تورط الليبرالية في مثل هذا الموقف قد يبدو منافيا للعقل . لكن هكذا هو الوضع .

بدلا من رؤية أن مجتمع الديمقراطيات بحاجة لقوة عظمى تتولى الدور القيادي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، فضل الليبراليون الدوليون التحدث وكأن هناك نوعا من المغناطيسية الداخلية يوفرها اتصاف الدول بأنها ديمقراطيات سوق وأن هذا يكفي لبيان صفتها المسالمة تجاه بعضها البعض. وبفشل النظرية الليبرالية في إدراك الأهمية الحاسمة لـ «اللوياثان» (أي الدولة الديكتاتورية)، فإنها لا تستطيع مناقشة الأخطار المحتملة التي قد تتعرض لها القوة العظمى الممسكة بمصير مجتمع الديمقراطيات. افرض أن «المحرك الأول» لسبب ما (كارثة مالية مثلا) انفجر من الداخل؟ أفرض، بدلا من ذلك، أنه طلب من الأعضاء الآخرين في مجتمع الديمقراطيات مشاركته في مهمة خطرة تفشل (العملية الحالية في العراق، مثلا)؟ افرض أن منافسا قد خرج من خارج مجتمع الديمقراطيات (الصين، مع ما تقدمه من إغراءات للأعضاء في النادي الليبرالي للانسحاب منه)؟ افرض أن دولة عظمى وحيدة من داخل مجتمع الديمقراطيات قد انضمت إليه دولة أخرى ونازعت على لقب القيادة (إذا تحولت الصين إلى الديمقراطية، مثلا)؟ من السهولة بمكان تخيل أي من هذه التطورات. كل واحد منها حافل بأخطر العواقب على وحدة «منطقة السلام الديمقراطي». وأي من هذه الأمور ليس موضوعا يمكن للنظرية الليبرالية التمتع به. أكرر، جميعها يقع خارج مجال القضايا التي يمكنها أن تتناولها وأن تبقى مخلصة لزعمها الدقة الفكرية. ومع ذلك، فإن أيا من هذه الأخطار أو جميعها قد يطفو على السطح. فما الذي يقدمه المهيمن، المهيمن قد يأخذ كل شيء. وإذا حدث ذلك، فسوف تبقى النظرية الليبرالية صامته.

المشكلة التي عانت منها النظرية الليبرالية في التعرف على مواصفات سلطة الدولة التي ربما تكون قد تعلمتها من الواقعية تعني أنها وضعت «منطقة السلام الديمقراطي» في مكانة هي في مجملها أعلى مما تستحق، فيما يتعلق بديناميكيات التاريخ. صحيح أن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية ليبرالية، ابنة عصر التنوير، بلد تتطابق مصالحه إلى حد ما مع قيم يشهد التاريخ أنها نبيلة فعلا. لكن رغم كل ذلك، تبقى الولايات المتحدة بلدا يدار بأشخاص لهم طموحات قد تكون في بعض الأحيان أقل رفعة. واشنطن تسكنها مجموعات مصالح خاصة لا تهتم، في نهاية الأمر، إلا بمصالحها، وكدولة لم تكن الولايات المتحدة أبدا بلد يصنع ما يريد دون اعتبار للآخرين باسم الأمن القومي.

فكرة أن الولايات المتحدة قد منحت نوعا من التكليف التاريخي للعمل لخير جميع البشر ، بدافع مما في صفاتها من عبقرية ، هي فكرة يرفضها الإدراك السليم . إلا أن المشكلة هي أن الناس المرتاحين لإكسير نظرية السلام الديمقراطي الليبرالية ربما يعتقدون بالفعل أن السياسة الخارجية الأميركية ، إذا ما أديرت باسم ترويج الديمقراطية ، فإنها تستحق ولاءً غير محدود .

باختصار ، من المؤكد أننا لم نصل إلى «نهاية التاريخ» ، كما أخبرنا فوكوياما في العام ١٩٨٩ . وأعداء السلام والحرية قد لا يكونوا الذين يعيشون في علم البرابرة التاريخي فقط . المفاجأة غير المتوقعة هي أنه حتى الذين هم من حقبة ما بعد التاريخ ، أتباع كَنت ، القلقون على «اتحادنا السلمي» وعلى الذين يحملون أفكارا مثل أفكارنا في العالم «المتحضر» ، قد يتصرفون بطريقة مارقة . نحن أنفسنا قد نكون قادرين على القيام بسلوكيات وحشية ، تعظّم الذات . وكل هذا باسم توسيع «منطقة السلام الديمقراطي» . إنها لعجرفة حمقاء فعلا الاعتقاد بأننا بطريقة ما نجسد الفضيلة ، وكل عمل تقوم به الحكومة هو عمل يقود إلى السلام والحرية . هل نحن من حقبة «ما بعد التاريخ»؟

هذا هو الثمن الذي دفعته النظرية الليبرالية الدولية حين زوجت نفسها لمذهب التعددية بوصفها ديناميكية كافية للعمل الجماعي لمجتمع الديمقراطيات في الشؤون الدولية . وبسبب عدم قدرتها على أن تدرك نظريا أهمية القيادة الأميركية في الشؤون الدولية والأخطار التي ستحيق بها وتنعكس عواقبها على الليبرالية في جميع أنحاء العالم إذا ما أصيبت واشنطن بسعار يخرجها عن السيطرة ، لم تستطع النظرية رؤية الأزمة التي تلوح في الأفق والتي هي نتيجة قيام دولة ليبرالية ديمقراطية بالعمل بطريقة مخلصة لشروط الإمبريالية الليبرالية الدولية .

من غير المهم أن يرد الليبراليون ، كما يحتمل أن يحدث ، وكون أن هناك «مضاعف للقوة» للعمل متعدد الأطراف يجعله أكثر فاعلية ، فلا حاجة للعمل الأحادي . ربما يكونون على صواب في بعض الظروف . أو قد يؤكدون بأن القوة النسبية لأميركا ستتراجع في نهاية الأمر ، لذا فإن مجتمع الديمقراطيات بحاجة لإيجاد طرق لتولي المصالح المشتركة بطريقة تبادلية مقبولة . مرة أخرى ، لماذا الاعتراض؟ لكن أعمق أسباب فشل الليبراليين في تحليل صفات القيادة الأميركية لمثل هذا المجتمع هو أن زعمهم بأن لديهم نظرية تستحق حمل لقب «علمية» لا يسمح

لواشنطن بمثل هذا الدور . فلكي تستحق نظرية ما هذا الاسم ، فيجب أن تكون واضحة لا لبس فيها . حيث أن القيادة ليست مفهوما كي نحلله .

دعونا نقر كقانون لنظريات العلوم الاجتماعية بأن لديها دائما وفي كل مكان نقاطها المظلمة . وأنها مهما بلغ حسن تبصرها بالنسبة لمسائل معينة ، فإن العلوم الاجتماعية لم تصل بعد لأن تكون علمية بما يكفي لأن تقدم تفسيرات من نظرية واحدة للأسئلة الرئيسية التي تفسد نظام الأوضاع البشرية . في العام ١٨٤٤ ، كان لدى ماركس الشاب من العجرفة ما جعله يصرح في مخطوطاته الاقتصادية والفلسفية ، بالقول «الشيوعية هي حل لغز التاريخ وتعرف أنها ذلك الحل» (التأكيد في الأصل) . خلال عقد التسعينات ، أصبحت الليبرالية فريسة الكثير من تلك الأمراض نفسها . قمة السخرية جاءت عندما أعلن مورافشيك أنه بفضل بصيرته «أعاد صياغة نظرية العلاقات الدولية الليبرالية في صيغة غير أيديولوجية وغير مثالية مناسبة لعلوم الاجتماع التجريبية» . ما أنجزته مقالته بالفعل هو العكس بالضبط . فقد جعل الليبرالية أيديولوجية ومثالية لدرجة لم تصلها قط من قبل .

هكذا ، عندما يناقش مورافشيك كيف تتعامل الدول داخل المجتمع الليبرالي في فصل من مقالته سماه «الاعتماد المتبادل والنظام الدولي» ، لم يشر إطلاقا إلى «المحرك الأول» . إهماله لم يكن سهوا غير مقصود . فهو نابع من تعريف النظرية نفسها فكيّ يقر بفكرة أن وجود مهيمن لمنطقة السلام الديمقراطي أمر لا غنى عنه ، وان يحمل بين يديه (للأفضل أو للأسوأ) مصير مجتمع الديمقراطيات ، قد يدمر نقاء التماسك الداخلي لليبرالية وحدودها الخارجية ، وبالتالي ادعاء أن لها مكانة علمية . باختصار ، مورافشيك ملزم بموجب تفكيره بألا يحلل دور القيادة ، نظرا لأن ذلك أحد المتغيرات الذي فسر منطقه نمط الواقعية المنافس ، أي الواقعية . القول بأن ذلك يمثل مشكلة لقدرة الليبرالية على فهم السياسات الدولية يعني أن نكون لطيفين باختيار كلماتنا .

النقطة المظلمة التي أفرزتها نظرية السلام الديمقراطي هي عدم قدرتها على رؤية الحاجة إلى ، أو الخطر من ، وجود قيادة مهيمنة لدولة واحدة على مجتمع الديمقراطيات إذا أريد لمنطقة السلام البقاء في العالم كما هي . ربما في وقت ما من المستقبل البعيد ، قد يتمكن هذا المجتمع من تجميع السيادات بحيث يمكن القيام بعمل جماعي فعال في ظروف عالية المخاطر . لكن بالنسبة لليوم وللمستقبل المنظور ، فإن تجاهل أهمية الرؤية الاستراتيجية التي تحملها الولايات المتحدة أمر مغشوش نظريا

وغبي عمليا .

كما سبق وأشرت فإن التجريبيين ينحنون أمام منظري العلوم الاجتماعية . لذا ، فإن المشكلة في النظرية الليبرالية أنها تأتي لتفسد بالضرورة التحقيق الليبرالي التجريبي لروسيت وأونيل . أحد الملامح المذهلة في كتابهما- العمل الذي أعتبره مع أعمال أخرى أفضل ما أنتجه منظرو السلام الليبراليين- هو أن رغبة الولايات المتحدة وقدرتها على قيادة كونفدرالية من ديمقراطيات السوق قد جرى تجاهلها تماما كعنصر مفسر للسجل الناجِح الذي قدموه عن الديمقراطيات التي لا تشن حروبا على بعضها . المدهش أن إيمانويل كَنت هو محط تركيزهم ، وليس ويلسون ، أو واشنطن ، أو الولايات المتحدة ، جميع هؤلاء لم يحظوا بأي انتباه جدي مهما كان .

عند نقطة معينة ، يقيّم روسيت وأونيل الدليل على أن الهيمنة تزيد أو تقلل العنف في قضايا العالم ، لكنهم يقومون بذلك ، بالنظر إلى ولائهم النظري ، لتمييز الليبرالية عن الواقعية ، وليس لدمج الاثنتين . وعند نقطة أخرى ، يمعنان النظر في الحاجة إلى قوة مهيمنة لضمان الحفاظ على السلام ، ومع ذلك يرفضان صراحة ذلك بوصفه «أمل كاذب» . إحدى نتائج نهجهم هذا ، مثلا ، أنهما لا يعتبران أن نجاح الاتحاد الأوروبي قد اعتمد فعلا على الإصرار الأميركي أو على التهديدات السوفيتية . كأنه حبل بلا دنس ، حدث متحرر سواء من ضغط هيمنة واشنطن أو التهديد المهيمن لموسكو . وفي قفزة إيمان تحبس الأنفاس وخارجة عن إطار التاريخ ، تبع روسيت وأونيل متطلبات النظرية وجعلا منطقة السلام الديمقراطي تعتمد على «حلقة فاضلة» من «المثلث الكَنتي» : الديمقراطية ، والأسواق المفتوحة ، والتعددية . وليس تلطيخ هذا العالم المشمس بالحديث عن المهيمنين ، أو «المحركين الأولين» ، أو الدول ذات النظام الديكتاتوري (اللوياثان) . ناهيك عن أن يذكرا الولايات المتحدة .(٢٥)

إلا أن أي مراجعة جادة للسجل التاريخي منذ العام ١٩٤٥ لا بد أن تكشف بسرعة بأن القيادة الأميركية كانت لا غنى عنها كي تنتصر ديمقراطيات السوق الحر في الحرب الباردة . فقد شكلت واشنطن مجتمع الديمقراطيات ، وحددت مقاصدها ، ووفرت سلعا اقتصادية وأمنية جماعية ، وأعطت التصور والتصميم . ومهما تكن الحقيقة غير ملائمة ، فمن دون قوة سياسية عليا تجمع مجتمع الديمقراطية معا ، وتضبطه ، وتوجهه ، فإن مدى حياته سيكون على الأغلب كما تنبأ هوبس ، قصير ،

وقذر، ووحشي. وما أعطاه المهيمن، يمكن أن ينتزع بالقيادة الضعيفة. لكن بالنظر للصفة المنغلقة، والمكتفية ذاتيا التي وصلت إليها النظرية الليبرالية في تسعينات القرن العشرين، إذا كانت الوقائع مزعجة للنظرية، فهذا من سوء حظ الوقائع.

المشكلة التي شوشت راولز تنبع بالمثل من القاعدة النظرية والتجريبية التي بنيت عليها. من المؤكد أن الحريات الديمقراطية هي من بنات عصر التنوير، واحدة من أمجاد تاريخ العالم. ومع ذلك لم تنج من لطخة الخطيئة الأولى؛ فهي ليست محصنة ضد الأنانية والعجرفة، وإغراءات السلطة التي لازمت المصير الإنساني عبر العصور. لا يقر راولز بأي من هذه النقاط. مجتمع الشعوب، الذي يفترض أنه آخذ في الوجود فعلا، له همه الأساسي، تنسيقه الداخلي من أجل المصلحة العامة. وما لا يناقشه، ربما لأنه أغلق عينيه عن هذه المسائل بفضل النظرية الليبرالية، هو أن مثل هذا المجتمع- مجتمع الديمقراطيات- سيحتاج بالقوة إلى قيادة. وبعد أن فعل ذلك، ربما تصور راولز أن هذه القيادة في عصر استمرار الضعف الإنساني هذا ستأتي وفق جميع الاحتمالات من دولة واحدة، وأن تلك الدولة قد تمتلك تشكيلة من الطموحات، أحدها، الرغبة في السلطة، والتي تتفوق في جاذبيتها على أي شيء يمكن لقصتنا أن ترويه. باختصار، بركات الديمقراطية الليبرالية لا يمكن أن تجتث طموحاتنا الأدنى. ومهما بلغ إعجابنا بكَنت، يتعين علينا أن نحذر هوبس الكامن داخلنا.

توفي راولز قبل غزو العراق وثمة أسباب كثيرة تجعلنا نشكك في أنه كان سيدعم هذه الحرب. ولا أعلم إن كان روسيت أو مورافشيك قد دعما الحرب، لكنني أعلم، وهو الأمر المفاجئ، أن لاري دايموند قد عارضها.[٢٦] ومع ذلك فإن جميع هؤلاء الويلسنيين الجدد، أو الكَنتيين الجدد، يدركون جيدا بأنه قد يكون للأفكار عواقب. فمن الواضح أنهم حشوا مسدسا أيديولوجيا بتأكيدهم بأننا «نحن» متفوقين، وأننا الوحيدون الواقفون من أجل السلام والمصلحة العامة، في حين أنهم «هم»، «الدول الخارجة على القانون» قد سقطوا تحت هيمنة دولة الطبيعة لهوبس والتي يجب اعتبارها خطرة ومن الممكن مهاجمتها.

المذهل في دراسة هؤلاء المفكرين هو الإثارة التي كانت توفرها لهم المضامين العملية للحجة النظرية التي كانوا يصيغونها. روسيت وأونيل كتبا عن «التزام أخلاقي» يدفعهم لإطلاع السياسة الخارجية الأميركية على الأمور التجريبية التي توصلوا إليها. وكان مورافشيك مقتنعا بأنه جعل النظرية الليبرالية «غير مثالية وغير

أيديولوجية» وبالتالي فإنه صاحب نمط علمي . وأكد دايموند بأن على السياسة الخارجية الأميركية أن تتطلع إلى «مهمة وغاية ساميين» ، ويختتم بالقول ، «ليس هناك من هدف أكثر إلحاحا وإلزاما من الترويج للديمقراطية» . وعندما يصل الأمر إلى راولز ، يشعر المرء أيضا في كلماته الأخيرة ، التي استشهدنا بها أعلاه عندما كان يقترب من أواخر أيام حياته ، عمق إحساسه أنه بالنسبة لليبرالي ، يمكن أن يكون لحياته معنى في مواصلته مهمة نشر الديمقراطية عالميا .

نظرية السلام الديمقراطي لتسعينات القرن الماضي جعلت من جميع تلك الأفكار والمشاعر ممكنة . ومن دون التصويت لجورج دبليو بوش أو المساهمة في كتابة المذهب الذي حمل اسمه ، فقد قدم هؤلاء الليبراليين الجدد مساهمة مهمة لإطار عمل السياسة الخارجية ليس له نظير واضح سابق في تاريخ هذا البلد .

نظرية السلام الديمقراطي التي رُفعت بالتحليلات النظرية إلى مستوى «العلم» ، وأُكدت بالمعايير التجريبية والمناهج الكمية ، وارتبطت بفيلسوف سياسي رائد ، كانت تعني أن أميركا باتت جاهزة لأن تكون إمبراطورية .

الفصل الخامس

الإمبريالية الليبرالية ٢
الديمقراطية كقيمة عالمية

قال [مسؤول كبير في الحكومة يتحدث عن العراق] أن الأشخاص أمثالي هم «من ضمن ما ندعوه المجتمع القائم على الواقعية» ، والذي يعرّفه بأنه الناس الذين «يؤمنون بأن الحلول تنبثق من دراسة حكيمة للواقع الملموس . . . وتلك لم تعد الطريقة التي يعمل بها العالم» ، وأردف قائلا ، «نحن إمبراطورية الآن ، وعندما نعمل فإننا نخلق واقعنا الخاص . وعندما تدرس (أنت) ذلك الواقع- بحكمة كما ستفعل- فسوف نعمل مجددا ، ونخلق واقعا آخر جديد ، تستطيع أن تدرسه أيضا ، وتلك هي الطريقة التي ستحل بها الأمور . نحن صنّاع تاريخ . . . وأنت ، أنتم جميعا ، ستتركون لتدرسوا فقط ما نفعله .

رون سوسكند ، نيويورك تايمز ، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤

الآن الإيمان هو مادة الأشياء التي نأمل بها ، ودليل الأشياء التي لا نراها .

العبرانيون ١ :١١

كما رأينا في الفصل السابق ، كانت نظرية السلام الديمقراطي وحدها كافية لأن تحول ما سميته «الهيمنة الليبرالية» في الشؤون العالمية إلى «إمبريالية ليبرالية» .

وبالوعد بنظام دولي سيتحسن إلى حد كبير إذا حُكمت شعوب العالم الرئيسية بالقيم ، والعادات ، والمؤسسات الديمقراطية ، بيّن الليبراليون الجدد الدوليون في عقد تسعينات القرن الماضي هدفا يسعون لتحقيقه يمكن أن يخدم المصالح التوسعية لواشنطن . كان هؤلاء الويلسونيون الجدد ، أو الليبراليون الجدد ، مدركين للمضامين السياسية لبحوثهم ، والتي شعروا أنها وصلت إلى نتائج علمية ، حتى إذا كان البعض منهم حريصا في البداية على رفض فكرة أن حملة صليبية مسلحة يحتمل أن تكون طريقة فعالة لتوسيع منطقة السلام .

لكن يبقى هناك مشكلة فكرية واضحة . فشيء أن يعتقد المرء بأن العالم سيكون أفضل حالا إذا حُكمت جميع شعوبه ديموقراطيا . وشيء مختلف تماما أن نؤكد بأن مثل هذا التطور يمكن أن يتحقق بسرعة وسهولة . وشيء مختلف أيضا أن نعتقد أن العوامل التاريخية التي ستجلب ديمقراطية سريعة ليست فعاليات محلية تدعو إلى «ثورة من فوق» أو «ثورة من تحت» ، بل فعاليات أجنبية تجلب عن طريق تدخل إنساني مسلح ، «ثورة من الخارج» .

باختصار ، من المؤكد قطعا أن نظرية السلام الديمقراطي ساهمت بقوة في ظهور التفكير الليبرالي الدولي الإمبريالي- ومن يستطيع الشك في ذلك ولو لوهلة؟- لكنها بحد ذاتها ، لم تكن مناسبة تماما للمهمة الأيديولوجية لتبرير شيء بحجم مذهب بوش والحرب على العراق . لذلك يتعين علينا أن نفهم نفور بعض مؤيدي هذه النظرية من الدفع في اتجاه التوسع الضخم للسيطرة الأميركية . خبراء العلاقات الليبرالية الدولية الذين ساهموا مساهمة كبيرة في الأيديولوجية غالبا ما كانوا يفتقدون للأداة المفاهيمية الضرورية لربط الحجة المتعلقة بتوصيف الدول في الشؤون العالمية عندما تصبح ديمقراطية ، بالمسألة المختلفة تماما وهي الطريقة التي أصبحت فيها تلك الدول ديمقراطية في المقام الأول . بكلمة أخرى ، مازال هناك المزيد من العمل يتعين على أكاديمية الليبرالية الدولية أن تنجزه .

صعوبات في الترويج للتحول من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي

الحقل الأكاديمي الذي تتم فيه إعادة صياغة مفهوم التحول إلى الديمقراطية يدعى «التحليل السياسي المقارن» . تقليديا ، كان مجال الدراسة هذا دائرة محددة ، يتطلب

من طلابه الانغماس في لغة وثقافة الشعوب التي لديها تجربة تاريخية مشتركة نسبيا . وفي حين أن فرضيات المقارنين هي أن التجربة البشرية لديها خواصها العامة المهمة ، وأجندة العمل لهذا الحقل هي تجزئة قصة من هذا النوع إلى وحدات ثقافية تاريخية منفصلة ، لكل واحدة منها ديناميكيتها المفردة النابعة من تجربتها وهويتها الفريدة . الفرضية العملياتية كانت أن مختلف شعوب العالم هي من نواح عدة متميزة بما يكفي بحيث أنه عندما يحدث تغيير فإنه يحدث في المنطق المطبوع في شخصيتهم وليس نتاج عملية تغيير عالمية .

نتيجة لذلك ، فإن حقل التحليلات السياسية المقارنة حسب التصور القائم في الفترة ما بين العام ١٩٥٠ والعام ١٩٨٥ قد يقبل الحقيقة المزعجة بأن العالم كله لم يكن مستعدا للتحول إلى الديمقراطية ، لذلك كان ينصح بالتحفظ والصبر في الدفع لتحقيقها . تركز العلوم الأكاديمية على «الدول حديثة العهد بالصناعة» ، أو «المتخلفة» ، أو «العالم الثالث» ، حسبما يشار إلى معظم دول أفريقيا ، وآسيا ، وأميركا اللاتينية ، وتوافق على أن «الحداثة» ، بوصفها عملية تحول من النوع السلطوي التقليدي من أشكال الحكم إلى صيغة أكثر فعالية ، كما كان يطلق عليها عادة ، لن تكون عملية سهلة . الثقافة والمجتمع يحيكان بكثافة الوقائع التاريخية ، التي من المحتم أن تتغير ، ربما بطرق ثورية ، إلا أنه ليس محكوم عليها بالضرورة أن تصبح ديمقراطية .

ومع ذلك فإن الديمقراطية يمكن أن تنجح ، كما قد يؤكد الجيل السابق . فأساسها الصلب هو الأخلاق وأنها عملية . إلا أن العوائق لخلق مثل هذا النظام السياسي ، في مقابل منافع النظام القائم فعلا- مشاكل فرض الديمقراطية في بيئة سلطوية مهما كان نوعها- كبيرة جدا . النخبة المتمكنة ستقاوم التقليل من سلطتها ؛ القطاعات المهمشة من السكان ستهب في موجة غضب عارمة ، كبتت لفترة طويلة ، ضد النظام القديم ؛ الطرق الجديدة للقيام بالعمل ستؤدي إلى استشراء الفساد ؛ الحرب مع الدول المجاورة التي قد ترغب في الاصطياد في الماء العكر أو تخشى على استقرارها أمر ليس بعيد الاحتمال .

لذلك ، قبل نهاية ثمانينات القرن العشرين ، شكك معظم المحللين المقارنين الذين يستحقون هذا الاسم بأن في وسع الديمقراطية أن تتجذر في ثقافات مختلفة جدا عن الغرب . صحيح أن اليابان والهند كلتاهما أصبحتا ديمقراطيتين ، وهو تطور يبين قدرة هذه الصيغة من الحكم على تنظيم العملية السياسية في شعوب ليست

غربية . لكن بفضل وجود قاعدة صناعية ، وشعور قوي بالوحدة الوطنية ، وخوف من امتداد الشيوعية في آسيا ، كان لدى اليابان من الصفات ما جعلها تصل إلى هذه النتيجة بسهولة نسبية علاوة على وقوعها تحت الاحتلال الأميركي ، في حين خبرت الهند أجيالا من الحكم البريطاني حيث كانت هناك هياكل أيديولوجية ومؤسساتية مواتية لظهور الحكم الديمقراطي الذي أرسيت دعائمة فيما بعد .

في أماكن أخرى تبدو الاحتمالات باهتة بشكل ملحوظ . خذ مثلا المقترح الأساسي لإقامة كيان ديمقراطي . المجتمع المدني سيفوض بالكثير من الأمور التي يرغب القيام بها ، وفي الوقت نفسه سوف تقيّد الدولة بالضوابط والموازين الداخلية وبإلزامها بأن يتوافق سلوكها مع حكم القانون ورغبة المحكومين . فحكومة محدودة تعمل في ظل مجموعة من القواعد غير المألوفة وغير الكاملة لن تكون بالضرورة حكومة ضعيفة وفاسدة ، لكنها قد تكون الأمرين غالبا . ومجتمع مدني يتمتع بصلاحيات قد يحصل على إجماع من خلال تنازلات يجري التفاوض عليها حول الغاية من السلطة السياسية ، لكنه مرة أخرى قد يعلق في حرب أهلية ، وغالبا ما يحدث ذلك . باختصار ، يتعين ألا يفرط المرء في التفاؤل والتوصية بالحكم الديمقراطي لشعوب لم تمارسه من قبل .

فإذا كان هناك احتمال بأن يكون التحول الديمقراطي مهمة صعبة ، فإن فرض الديمقراطية بحد السيف- وهو ما يمكن أن نسميه «ديمقراطية القارب المسلح»- قد يكون من الصعب ترسيخ أسس لها . مثل هذا المسعى من الصعب البناء عليه بالاعتماد على القوى المحلية وسوف يفرز بالتأكيد رد فعل قومي مناهض . نجاح ديمقراطية القارب المسلح تعتمد على هيمنة القوى الوطنية المتفقة بشكل عام مع الطرح القائل بأن هذا الغزو يتماشى مع مصالحها . وقد كان هذا رد فعل عناصر مهمة من الشعبين الياباني والألماني بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان ذلك هو الشعور السائد في بولندا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا بعد سقوط جدار برلين (ولم تكن القوى الخارجية ضرورية) ، وفي انفجار سلوفينيا ويوغسلافيا من الداخل .

نتيجة هذه المداولات هي أن دراسة السياسات المقارنة في الفترة التي سبقت عقد التسعينات شددت على «الشروط المسبقة» وعلى «التتابع» أو المراحل في تطوير الكيان الديمقراطي . مثال ذلك ، فيما يتعلق بعملية التحول إلى الديمقراطية ، كان التتابع يميل لأن تكون فيه تغييرات في الدولة تسبق التغيير في المجتمع المدني ، الذي

قد يتقدم بعدها تدريجيا ليتحول إلى نظام سياسي جديد . الشروط المسبقة للتحول إلى الديمقراطية قد تتضمن عوامل مثل وجود طبقة متوسطة ، ونوع من أخلاق التسامح مع التباين الاجتماعي ، وإحساس بالوحدة الوطنية ، بعض التقاليد لحكومة مركزية محدودة ، وقادة لديهم التزام بالتحول الديمقراطي مدعوما بحركات تدعم مثل هذه الجهود .

باختصار ، قد يوفر حقل التحليلات المقارنة في فترة أواخر عقد الثمانينات الراحة لفكرة أنه كان في وسع الليبرالية الإمبريالية ، ومهما كان حسن النية الذي قصدته ، رعاية الديمقراطية في أجزاء عديدة من العالم ، بما في ذلك ، وبشكل خاص ، الشرق الأوسط .

«التفكير الجديد» في التحليلات السياسية المقارنة

كانت مهمة تنشئة جيل من المقارنين خلال عقد التسعينات (هنا أيضا ، استخدمت هذا العقد لتغطية فترة زمنية أطول ، تمتد من العام ١٩٨٦- ٢٠٠١) هي تحدي النمط التقليدي السائد من التحليلات مع تحفظاته حول احتمالية تحقيق الديمقراطية بسرعة أو بسهولة في أجزاء من العالم لم تعرفها من قبل . كان طموح هذه المهمة أن تتحدث عن التحول العالمي الذي اجتاح جميع الشعوب قبلها ، وعن اختراق الحدود ، وعن القبول العالمي للديمقراطية ، باختصار عن التحول المقبل لما قَصَدت أن يكون إنسانيا .

بالنسبة لخبراء العلاقات الدولية من الليبراليين الجدد الذين استعرضناهم في الفصل السابق ، كانت المهمة هي الخروج بمفهوم جديد- نظرية السلام الديمقراطي- واستخدامه لتحدي ادعاءات التقاليد الواقعية في فهم شؤون العالم . شيء من النوع ذاته كان يحدث في الوقت نفسه تقريبا في صفوف المقارنين من الليبراليين الجدد . التفكير الجديد الآخذ في الظهور لم يكن يشدد على التداخل بين فروع المعرفة وحسب بل أيضا المقارنات عبر المناطق . كما ركز التفكير الجديد أيضا بتكشيف خاص على مسألة التحول الديمقراطي ، أي حول كيف يمكن للشعوب التي ليس لديها خبرة سابقة بالحكومات الديمقراطية ، أن يكون لديها حكم من هذا النوع بعد أن انهار النظام السلطوي ، الذي سيطر عليها في السنوات السابقة ، في نهاية الحرب الباردة . لإعطاء مثال محدد عن موضوع ما كان للجيل السابق أن يتناوله ، فقد أصبح في

الإمكان دراسة أميركا اللاتينية ووسط أوروبا من ناحية تحولهم إلى الديمقراطية .

هكذا ، حاولت فترة التسعينات أن تتجاوز عبء التتابعات والشروط المسبقة لصالح طرق أقل تعقيدا لنشر الديمقراطية ، وأسرع بالإجمال . تزايد شعور المقارنين بأنه مع نهاية الحرب الباردة ثمة رياح تاريخية جديدة بدأت تهب ، نافذة من الإمكانيات التي فتحت مع تنامي القناعة بأن الديمقراطية الليبرالية هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن توفر للناس الاستقرار والحكم الكفء .

كان يمكن لمثل هذا النقاش داخل الأكاديمية أن تكون له تداعيات مهمة على السياسة الخارجية الأميركية . فإذا كان الحرس القديم محقا ، فإن على الولايات المتحدة أن تحذر دفع التغييرات في الخارج . ويتعين عليها أن تعتبر ألمانيا واليابان استثناءات مهمة للقاعدة بأن الشعوب تتغير بطرقها الخاصة وأن الجهود التي تبذلها جهات خارجية للتأثير على العملية قد تسبب من الأذى أكثر مما تحققه من خير . وإذا كان الحرس الجديد محقا ، فإن على الولايات المتحدة أن تنتهز الفرصة التي لديها لتحريك التاريخ وتشجع التحول الديمقراطي في الخارج بكل السبل المتاحة لها .

أهمية هذه الخلافات بالنسبة لأصول مذهب بوش واضحة . فيما يدعى حرب الأفكار ، كانت الأكاديمية الأميركية الآن في مركز يمكنها من توحيد نظرية السلام الديمقراطي مع التفكير الجديد حول التحول الديمقراطي . جوهر الغاية السياسية للمذهب ستولد ، حتى من دون وجود بوش كرئيس .

في حين يمكن لليبراليين الجدد الدوليين أن يشيروا إلى الرغبة في نشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم بفضل نظرية السلام الديمقراطي ، فإن المقارنين من الليبراليين الجدد يستطيعون أن يجادلوا أن من «الملائم» فعليا توقع حدوث مثل هذا التطور . فإذا أمكن جمع عنصرا التفكير بنجاح ، فإن النتيجة الواضحة قد تكون سبيكة قوية تعطي وزنا فكريا خطيرا لمشروع إمبريالي من النوع الذي تبناه مذهب بوش فيما بعد .

في الأكاديمية الأميركية ، نادرا ما يعمل الخبراء بتوافق تام مع بعضهم البعض . فالمؤتمرات ، والمؤسسات ، والمنشورات وما شابه ذلك تميل إلى خلق توجهات فكرية ، طرق من التفكير تعمل بشكل متزامن مع بعضها البعض رغم أن كل حقل يبقى ، وإلى درجة كبيرة ، محتفظا بكيانه . ووفقا لذلك ، فقد تواصل ظهور التداخل بين فروع المعرفة في العلوم الاجتماعية الأميركية بسرعة خلال عقد التسعينات مع جهود

تحطيم الحدود الإقليمية المتعلقة بالتحليلات السياسية المقارنة .

كانت النتيجة زيادة الاتصال بين مختلف حقول الدراسة . وبالنظر إلى اهتمام العلماء الليبراليين سواء بهيكل النظام الدولي وتكوين الأنظمة السياسية المحلية ، فقد كانوا جيدين بشكل خاص بتجسير الانقسام الإقليمي والمعرفي . وكان في وسعهم وضع مختلف مناطق العالم تحت المجهر سواء من ناحية المشاكل المشتركة فيما بينهم أو ربطهم جميعا بالقوى العالمية . ووفقا لذلك ، التفت المقارنون من الويلسونيين الجدد إلى عمل منظّري السلام الديمقراطي كما نظر نظراؤهم من خبراء العلاقات الدولية الليبراليين باهتمام إلى ما كان يقوله الخبراء الإقليميون .

من المؤكد أنه لم تكن صدفة أن يترافق النصر الأميركي في الحرب الباردة مع دمج نظرية العلاقات الدولية والدراسات السياسية المقارنة معا . خرجت الدعوة ، بشكل غير واع إن لم يكن واعيا ، لمحللي السياسات المقارنة (رغم أن حقولا أخرى قد تكون مشتركة) لتفسير كيف يمكن لدفع من الخارج على شكل قوى عالمية (كما هو واضح جرى تجنب تعبير «الإمبريالية الأميركية») أن يغير السياسة داخل بلدان ومناطق بعيدة جدا عن الطرق الديمقراطية . بحلول عقد التسعينات ، كانت مجموعة من المقارنين الليبراليين الدوليين مستعدة للرد على التحدي .

قبل نهاية الحرب الباردة بفترة ، بشرت التغييرات التي بدأت في منتصف سبعينات القرن الماضي في جنوب أوروبا (أسبانيا ، والبرتغال ، واليونان) بعصر جديد ، عصر شهد ظهور الحركات والحكومات الديمقراطية النشطة بوصفها خليفة للحكومات العسكرية اليمينية . التغييرات داخل العالم الكاثوليكي أيضا أشارت إلى أن هناك تطورات تقدمية يمكن توقعها في الفلبين وأميركا اللاتينية . وبفضل «التفكير الجديد» لميخائيل جورباتشوف ، في العام ١٩٨٩ ، وسقوط جدار برلين والستار الحديدي ، في العام ١٩٩١ ، وانفجار الاتحاد السوفيتي نفسه من الداخل ، كان واضحا أن الحرب الباردة قد انتهت بانتصار الديمقراطية الليبرالية على الحكم الشيوعي . وبدا لأعداد متزايدة من الناس وكأن الحكومات الديمقراطية والأسواق المفتوحة هي التطور الحتمي في مختلف أنحاء العالم . فقد كانت دول مختلفة مثل بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وهنغاريا ، وسلوفينيا ، وكوريا الشمالية ، وجنوب أفريقيا ، والتشيلي تتحرك بسرعة لتتحول إلى ديمقراطيات السوق الحرة . وكانت رياح التغيير واضحة في الصين وروسيا أيضا ، وكذلك في المكسيك وتركيا . وكان في الإمكان

مشاهدة قادة شخصيات شعبية من مستوى كيم داي جونغ في كوريا الجنوبية أو نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا يقودون شعوبهم قدما بمساعدة المجتمع الدولي الذي تحرك للمساعدة في هذا التحول . وربما كان الأهم من كل ذلك ، أن واشنطن لم تعد بحاجة للتعامل مع الحكام المستبدين الذين عملت معهم سابقا بهدف احتواء الشيوعية . وقد سجلت مؤسسة فريدم هاوس وجود ٤١ دولة من أصل ١٥٠ دولة في العالم كدول ديمقراطية في العام ١٩٧٤ ؛ وارتفع العدد ليصل إلى ١٢١ من أصل ١٩٣ دولة ، ليسجل ارتفاعا من ٢٧ بالمئة إلى ٦٣ بالمئة .(١)

في حالة العراق مثلا ، أشار جورج بيكر بأن الناشط العراقي- الأميركي الديمقراطي المتميز كنعان مكية قد صاغ تفكيره حول نظام ديمقراطي مستقبلي في بغداد بالتمعن في كلمات فاكلاف هافل والميثاق ٧٧ في تشيكوسلوفاكيا . ووصف مكية نفسه بأنه تأثر بعمق بعصر التنوير الأوروبي وأنه عالمي فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، وليس من أتباع النسبية . لخص بيكر توجهه بأن جعله «منشق عربي في ثوب هافل أو سولجنيتسين» . ورسم بول بيرمان الصورة نفسها تقريبا لمكية .(٢)

في مثل هذه الظروف ، بدت الاهتمامات القديمة للتحليلات السياسية المقارنة حول المتطلبات المسبقة أو سلسلة الخطوات الضرورية لإقامة الديمقراطية وكأنها توجهات سلبية ، أشياء من رواسب حقبة سابقة في الأيام الجديدة الشجاعة التي تحظى بإمكانيات غير محدودة . الآن ثمة نمط جديد يمكن أن يحظى بدعم الأكاديمية الأميركية . ، ظهر في وقت يمكن أن تكافأ به التوجهات الجديدة . المزاج كان مرتفعا للغاية لأنه من الناحية التقليدية كانت دراسة النظام السياسي لشعوب أميركا اللاتينية ، وأوروبا الشرقية ، وأفريقيا ، والشرق الأقصى ، والشرق الأوسط تعطي مواضيع مختلفة عن الحكم السلطوي والشمولي ، المقارنون الليبراليون يمكنهم أن يشعروا الآن بأن دراستهم لعملية التحول الديمقراطي يمكن أن تقود إلى مستقبل أفضل للشعوب الذين يدرسونها . فإذا أمكن إقناع الحكومة الأميركية بالمشاركة في هذا المسعى ، فهذا أفضل بكثير .

إعادة التفكير في التحول الديمقراطي

يمكن لتفكير جديد في أوساط من يمكن أن نطلق عليهم خبراء السياسات المقارنة الليبراليون الجدد أن يجلب تأملا طازجا في فئات التفكير العقلاني في

الوطن . لأن تحول التحفظ الليبرالي إلى تفاؤل- وبالتالي المساهمة في تنامي قدرة الأيدولوجيا الدولية بأن تتطور من الهيمنة إلى الإمبريالية- أجبر المفكرين الليبراليين في تسعينات القرن الماضي على إيجاد السبل لجعل العملية الديمقراطية أسهل تصورا . الخطوة الأولى كانت التخلي عن فكرة المراحل في عملية التطوير ؛ مثال ذلك ، أن تكون الدولة السلطوية أو الدستورية المحدودة ، وغير الديمقراطية هي البداية الضرورية للانفتاح على الديمقراطية ، أو أن تمهد مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية السريعة الطريق إلى الديمقراطية . وثمة تجديد مفاهيمي آخر هو معارضة فكرة أن أي عامل فرد ، مثل مستوى التنمية الاقتصادية أو أخلاقيات التسامح الديني ، كان ضروريا كشرط مسبق للتحول إلى الليبرالية . ولأن القلق من فكرة التتابع والشروط المسبقة كانت عناصر رئيسية في الحوار المقارن قبل عقد التسعينات ، فإن التخلص من فئات التحليل تلك بوصفها سلبية من طراز قديم يمكن اعتباره إنجازا فكريا رئيسيا .

بالطبع ما زال علينا التعرف على بعض عناصر التغيير . العنصر الأهم في التفكير الجديد للسياسات الليبرالية المقارنة في عقد التسعينات كان أنها اختارت كمعرف أساسي لنجاح التحول الديمقراطي شخصية القائد السياسي . الأفكار التي يجلبها القادة لمهمتهم الإصلاحية ، طراز إدارة الصراع الذي يتبنونه «للوصول إلى القبول» ، صفاتهم كآباء لشعوبهم ، ومؤسسين لنظام جديد- كل تلك الجوانب يبدو أنها اكتسبت في هذا المنعطف التاريخي أهمية لم تكن لديهم من قبل بالدرجة التي لها الآن .

دراسات القيادة : ما الذي يمكن أن يكون أميركي الطابع أكثر من ذلك؟ حين تكون هناك إرادة ، فثمة طريقة ، الإنسان العصامي ، أساطير المبادرة الاقتصادية الأميركية (القوية في عقد التسعينات مع ثورة الإنترنت والأرباح القياسية لقطاعات الأعمال الأميركية)- عناصر المعتقد الأميركي للقصة كانت أساس التغيير في الدوائر الفكرية . وما هو أكثر أهمية مما سبق ، يمكن للمرء أن يشير إلى نجاح القادة أمثال كيم داي جونغ ، ونيلسون مانديلا ، وفاكلاف هافل ، والبابا يوحنا بولس الثاني ، وليش فاليسا ، أو إلى أفراد أقل شهرة عالمية استطاعوا أن يديروا بمهارة (أو كانوا يديرون) ما اعتقد الأكاديميون بأنه بعيد الاحتمال- التحول السريع والسلمي إلى الديمقراطية في اليونان ، وأسبانيا ، والبرتغال ، والتشيلي ، وهنغاريا ، وسلوفينيا ، وكوريا الجنوبية ، وأماكن أخرى . ولو لم تؤسس الولايات المتحدة في لحظة مواتية مماثلة ، يوم منحت

الأفكار الليبرالية لعصر التنوير آبائنا المؤسسين الرؤيا ، ليس لمجرد تخليص المستعمرات الثلاثة عشر من الحكم البريطاني بل أن يوجدوا أيضا مؤسسات ديمقراطية تمثيلية للشعب الأميركي فيما بعد .

من هنا ظهرت موجة من الكتب التي تتحدث عن التحول الديمقراطي ركزت على صفات القيادة القوية التي تحمل الأفكار الصحيحة . وفي بعض الحالات ، اشتمل تجديد المناهج الدراسية على برامج جديدة كلية حول مواضيع مثل القيادة ، وصنع القرار ، وأساليب التفاوض ، وحل النزاعات . في الحقول القائمة ، أمثلة عن الطرق التي عمل بموجبها المبادرون السياسيون الناجحون وكانت موضوعا لنوع التحليلات التي يمكن أن تجعل الدرس المأخوذ عن جهودهم متاحا للآخرين . قد يكون جورج سوروس متاحا للتمويل إذا سدت السبل الأخرى (وهو أمر مستبعد نظرا لتشجيع الحكومة لكل تلك الجهود) . في جميع تلك الأمثلة ، كان الشيء الأهم تزايد القناعة بأن وجود قيادة ملتزمة تحمل الأفكار الصحيحة ولديها دعم مناسب ، والذي قد يكون دوليا أو محليا ، قد تجلب الديمقراطية إلى أماكن كان تحقيق مثل هذه المشاريع فيها مجرد حلم مستحيل .

خذ كمثال على تغيير التصور عمل ما يتفق معظم الأكاديميين الأميركيين على أنه أكثر علماء الاجتماع تميزا في مجال التغيير السياسي ، وهو صامويل هنتنجتون . في العام ١٩٦٨ ، نشر هنتنجتون كتابا كان له صدى واسعا ، «النظام السياسي في مجتمعات متغيرة» ، إحدى أهم رسائله كانت أن «النظام» الضروري في المجال السياسي لدول دخلت الحداثة هو عسكري بهدف وقف التقدم الشيوعي . لكن في العام ١٩٩١ ، نشر هنتنجتون كتابا آخر كان له رواج واسع النطاق «الموجة الثالثة : الدمقرطة في أواخر القرن العشرين» ، والذي يقول فيه أنه تبين الآن أن دور نخبة نشر الديمقراطية الحاسم هو المتغير الأهم في محاولة التحول إلى الديمقراطية . وأكد هنتنجتون بأن هناك أسبابا ثقافية عميقة تدعو للاعتقاد بأن العالم الإسلامي والصين قد يبقيان محصنين أمام إغراء «الموجة الثالثة» من نشر الديمقراطية . لم يكن هنتنجتون ليبراليا إمبرياليا قط ، والحقيقة أنه خرج عن خطه لشجب مثل هذا الطموح . ورغم ذلك ، فإن قدرته على تركيز معظم كتابه لبيان كيف يمكن لقيادة ديمقراطية أن تنجح في إعادة تشكيل الحياة السياسية في بلدها تمثل تغيرا واسعا في تفكيره الذي تميزت به تلك الحقبة .[٣]

ذهب آخرون إلى مدى أبعد من هنتنجتون . في العام ١٩٩٠ ، نشر جوزيبه دي بالما كتابا لاقى رواجا حسنا ، «صنع الديمقراطيات : مقالة حول التحولات الديمقراطية» والذي تتحدث فقرته الافتتاحية عن أمال بان تقدم الليبرالية الدولية في هذا العقد منحا دراسية في حقل السياسات المقارنة :

> من المؤكد أنني لا أدافع عن معتقد جديد في علم الاجتماع . ومع ذلك فثمة جذوة من الاهتمام لدى العامة والباحثين في احتمالات نشر الديمقراطية في المناطق غير الموجودة فيها . هذا الاهتمام وتجدد التفاؤل النظري وسط عدد من العلماء يستحق استماعا عادلا . [أنا أكتب] دفاعا عن ذلك التفاؤل .

تتضمن فصول كتاب دي بالما عناوين ذات مغزى ، «كيف يمكن للديمقراطية أن تنمو في أراض عدة» ؛ «لماذا يكون تحويل الولاء إلى الديمقراطية أقل صعوبة مما نعتقد» ؛ «حول كيف يبيع المرء حرفته» ؛ والعنوان الأكثر كآبة «الديمقراطية بالانتشار ، والديمقراطية بالتعدي» .(٤)

نانسي بيرميو الأستاذة في جامعة برنستون راجعت الكتاب في العام ١٩٩١ وامتدحت دي بالما لأنه من طليعة متنامية «تُجمع على أهمية القيادة . . . عشرات من الباحثين في الولايات المتحدة ينشرون أو يعدون مخطوطات تقول بأن خيارات النخبة مهمة لتحويل أو تعزيز أنظمة معينة . الحجج التي تبرز أهمية الخيار تدعو إلى الأمل فعلا ويبدو أنها تتضاعف» . ثم تمضي بيرميو في الاستشهاد ببعض الدعابات المناسبة من كتاب دي بالما تتعلق باقتراحه «كيف نتغلب على عوائق الديمقراطية» ، و«جعل غير المحتمل ممكن» . «المهارة يمكن أن تكون حاسمة في أي مكان» ، كما ذكرت ، وهي بذلك تتفق مع دي بالما في تصور الديمقراطية على أنها «تسويق» أو «لعبة» فتحت ، ترحب بطريق جديدة من التفكير خارج الصندوق ، والذهاب إلى ما هو أبعد من الرافضين من الجيل السابق بقائمة «العوائق المطلقة» التي رفعوها أمام المذهب الليبرالي . الآن بيرميو ، مثلها مثل دي بالما ، قد تعتنق الروح الجديدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة وأن تجادل لصالح «الممكنية» (possibilism) .(٥)

ركز أحد التوجهات الفكرية ذات العلاقة في عقد التسعينات على «الهيكل الاجتماعي للواقع» ، ويمكن العثور عليه في تشكيلة من الحقول الأكاديمية من المساواة بين الجنسين إلى التعددية الثقافية . وفي الوقت المناسب ، ظهر هذا النوع من التفكير

في تحليلات السياسة الدولية والمحلية أيضا . حيث صرح ألكسندر ونت بالقول «السياسات الدولية تبنى اجتماعيا» ، في واحد من أفضل النصوص في هذا المجال في زمنه . وجادل ونت ، «هياكل الجمعيات الإنسانية تتقرر بشكل أساسي بالأفكار المشتركة بدلا من القوى المادية» ، وأضاف «هويات واهتمامات الفعاليات التي لها هدف معين تبنى بتلك الأفكار المشتركة أكثر مما تعطى من الطبيعة .» وفي حين ركز ونت على «تشكيل الاهتمامات بواسطة الأفكار» والذي تناول بشكل أساسي الشؤون العالمية ، فقد أوضح بأن في الإمكان استخدام هذا النهج على المستوى المحلي أيضا . وفهم أيضا أن حجته ربطته بالتقاليد الأعظم لليبرالية أو «المثالية» . [٦]

أود أن أدعو الحجج المختلفة القائلة بأن «الأفكار مهمة» ، أو أن «الهياكل الاجتماعية» قابلة للتشكل ، بأنها نوع من «الإرادية»[*] ، وهي فكرة ازدادت قوة في عقد التسعينات بأن الخيار السياسي المعتمد على أفراد ذوي مواهب قيادية غير عادية ولديهم أفكار واضحة عن مهمة بناء الديمقراطية ، قد يتمكنوا من صنع التاريخ . وقد وصف فرانسيس فوكوياما طريقة النظر إلى التحول للديمقراطية في أواخر ثمانينات القرن الماضي على أنها مثل «الماركسية» ، مشيرا إلى أن مثل هذه العملية قد تكون بطيئة وتنموا من تطور بنى المجتمع اجتماعيا ، واقتصاديا ، وثقافيا ، في حين أنه خلال عقد التسعينات ظهرت صيغة من «اللينينية» أشارت إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الأفكار العظيمة ، والقادة العظام ، والجرأة السياسية في صنع التاريخ .[٧] وسواء تم ذلك من خلال دورات حول حل النزاعات أو إدارة المفاوضات ، أو حول المساواة بين الجنسين أو التعددية الثقافية ، فثمة تأكيد جديد كان ظاهرا في الأكاديمية حول الأفكار ، والهوية ، والقيادة ، وهو توجه كان مفعما ، فيما يتعلق بالسياسة العامة حول تشكيلة واسعة من القضايا ، بما وصفه كل من دي بالما وبيرينو وبشكل جذاب بـ «الممكنية» .

النتيجة كما قدر أصحاب النظريات المقارنة ، كانت جعل التغيير ، وليس الاستمرارية ، الشيء الأكثر تصورا في الحياة السياسية لشعب ما إذا أمكن أن تكون المجموعة الصحيحة من الأفكار والمجموعة المناسبة من القادة هي المقررة الأولى لإدخالها . من المؤكد ، أن دراسات القيادة وبناء المؤسسات اعتبرت منذ زمن مواضيع

(*) voluntarism مدرسة فكرية تعتبر الإرادة متفوقة على الفكر والعواطف . (المترجم) .

هامة . النقطة ليست أنها طرحت فجأة في عقد التسعينات ، بقدر ما هي أن دراسة سمات التحول الديمقراطي الأخرى قد ضاعت في جمود نسبي . ولأن الخيار مهم ، فإن الأفكار مهمة ، لذلك فإن صنع الدستور يصبح غامضا أكثر . فهل النظام الرئاسي أفضل من النظام البرلماني؟ وهل نظام تعدد الأحزاب أفضل من نظام الحزبين؟ وهل الانتخابات الوطنية السريعة أفضل من العمل تصاعديا من الانتخابات البلدية إلى الإقليمية إلى الوطنية؟ وهل نظام فدرالي قوي أفضل من نظام يمنح سلطة محدودة لهيئات الحكم الإقليمي؟ وفي الحقل السياسي نفسه ، كيف كانت أفضل طريقة لتحييد الجيش وكيف جرى التعامل مع جرائم النظام السابق ، الآن وقد حلت سلطة جديدة محله؟ هذه هي الأسئلة الواجب طرحها كي نتمكن من ممارسة الخيار بشكل فعال . العلوم السياسية تؤكد تفوقها على العلوم الاجتماعية حيث أن مخاطر عملية التنظيم والإدارة السياسية لم تُحلل ببساطة بل ربطت بالفلسفة السياسية كي يكون في الإمكان إنجاز عملية إقامة الديمقراطية .

لا أقصد الإيحاء بأن دراسات القيادة غير مهمة لدراسة التاريخ ؛ فهي مهمة بالتأكيد . ولا أقصد الإشارة إلى أنها بدأت كتحليل للتحول الديمقراطي الذي ظهر خلال عقد التسعينات . فكما بينت كتب مؤثرة لجوان لينز وألفرد ستيبان في سبعينات القرن العشرين ، وكما أشارت أعمال هنتنجتون في العام ١٩٦٨ ، فإن دراسات القيادة مكملة لجهودنا لفهم النظام السياسي ، سواء كان ديموقراطيا أو لم يكن .[٨] لكن نقطتي ، في المقابل ، هي الإصرار على التنامي الحاد للأهمية «النسبية» لتلك التحليلات في تسعينات القرن الماضي وعلى الغايات التقدمية التي قصد مؤلفوها وضعها فيها ، مقابل حقبة سابقة يوم كانت جوانب أخرى من الحياة السياسية تجتذب المزيد من الاهتمام ، ويوم كان ينظر إلى الدور الذي تلعبه القيادة على أنه يشتمل على «مشاكل» ولم يكن مشحونا «بالممكنية» .

إعادة الصياغة الفكرية لعملية نشر الديمقراطية كانت تخدم بوضوح أجندة عملية مهمة . فما بدا في السابق مهمة صعبة التصور أصبح الآن مبسطا للغاية . وفي حين كانت الثقافة ، والتاريخ ، والأنماط الاقتصادية الاجتماعية تلقي بثقلها على التطورات ، ظهر بأن الخيار ، والرغبة ، والأيدولوجيا ، والقيادة هي الحاسمة . فكيف تطور الفكر وقاد إلى نتائج «إرادية» كالتي اقترحها دي بالما في العام ١٩٩١ ، وكيف تحولت تلك الحجج لتحظى بالإجماع خلال العقد؟

إذا عدنا إلى «الدليل المتحجر» من الكتابة في السياسات المقارنة في عقد الثمانينات، فثمة مؤشر على الانسلاخ عن التشاؤم من الهيمنة إلى التفاؤل الإمبريالي نجده في سلسلة المجلدات الأربعة المهمة (التي نشرت أيضا في مجلد ضخم مفرد) وحرره جوليرمو أودونيل، وفيليب شميتر، ولورنس وايتهيد في العام ١٩٨٦ تحت عنوان عام «تحولات من الحكم السلطوي: احتمالات للديمقراطية». وفي المجلد الأخير أعلن المحررون أنهم يفضلون أن يكون هذا التحول في اتجاه الديمقراطية، إلا أنهم اعترفوا بأن عوامل «موضوعية» كالتي أثارها مفكرون سابقون- مثل مستوى التنمية الاقتصادية، شكل الانقسامات العرقية، التراث السياسي الثقافي والتاريخي- قد يعطل النتيجة. ومع ذلك، فإن التركيز على «الاستراتيجيات السياسية» وإدخال «عدم البت» و «عدم اليقين» إلى عملية التغيير السياسي، جعلهم يتوصلون إلى احتمال وجود أساس للتفاؤل الحذر بأن تنتشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وبموازنة الجماعات السياسية، واللاعبين، والأفكار العامة وخطط «وضع الاستراتيجيات السياسية» مقابل العوائق الموضوعية، فإن الديمقراطية قد تكون بالفعل نتيجة يمكن تصورها.(٩)

في هذه السلسلة المؤثرة، إذن، يمكننا أن نرى أصول الحجة بأن الإنسان والأيدولوجيا قد يكونان المحرك الأول للنظام السياسي في مراحل مهمة من التاريخ، وهي حجة تدعو للتأمل دون شك، وهي حجة تنفك عن نمط مفاهيمي سابق من التغيير السياسي. مع أنها كانت تبدو تجريبية في العام ١٩٨٦، فإن «الإرادية» أو اللينينية كانت تتحرك لتحتل المقدمة.

حالة لاري دايموند

ثمة مثال أفضل عن تبدل التفكير، لأن من الممكن تتبعه على مدى فترة أطول، نجده في أعمال لاري دايموند. في سلسلة من الكتب المحترمة تتعلق بالتحول إلى الديمقراطية يعود تاريخها إلى أواخر الثمانينات، ظهر دايموند كمحلل رئيسي ومدافع عن الحكومات الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم. في عمله المبكر، طبّق دايموند ومساعدوه معيار إطار عمل علم الاجتماع الذي يؤكد على الوزن المهم لتشكيلة من العوامل- بما في ذلك اعتبارات القيادة وبناء المؤسسات- جاعلا من بناء الديمقراطية عملية صعبة بسبب مجموعة معقدة من المؤثرات التي تدخل في المشروع. إلا أن

الأمل بقي موجودا بأن ينتشر الحكم الديمقراطي ذات يوم إلى أجزاء من العالم لا وجود للديمقراطية فيه الآن .

في أواخر عقد الثمانينات ، حرر دايموند ، وجوان لينز ، وسايمور مارتن ليبست مجموعة كتب هي عبارة عن مجلد من أربعة أجزاء حظي برواج حسن ، حول الديمقراطية في الدول النامية . في الكتاب الرابع من السلسلة التي نشرت في العام ١٩٨٩ ، صرح المؤلفون بالقول ، «نود أن نبين بوضوح تام هنا انحيازنا للديمقراطية كنظام للحكم» . ثم مضوا للتفكير في البدائل الأخرى الممكنة من أنظمة الحكم غير الديمقراطية ، التي يمكن أن تحظى بدعم معياري بغض النظر عن الديمقراطية . وفي حين أقروا بأن بعضها كان أفضل من البعض الآخر ، فقد كانت جميعها حافلة بالعيوب الجسيمة وليس في وسع أي منها أن يصل إلى مستوى ما تعد به الحياة الديمقراطية .[١٠]

في العام ١٩٩٠ ، نشر دايموند ، ولينز ، وليبست كتابا اعتمد على سلسلة سابقة حاولت تجاوز الأنماط الإقليمية أو الدولية من نشر الديمقراطية . وفي طبعة ثانية من ذلك الكتاب صدرت عام ١٩٩٥ ، فكر المؤلفون الثلاثة بطريقة أكثر تحيزا من ذي قبل في «التقدم العالمي للديمقراطية» وقد عزو ذلك التقدم جزئيا إلى «زوال منافسيها الأيديولوجيين التاريخيين . الفاشية دمرت كقوة حيوية في الحرب العالمية الثانية . قبول الماركسية- اللينينية ذوى بسبب القمع الوحشي ، والفشل الاقتصادي المدوي ، وفقدان الأنظمة الشيوعية القائمة للمثالية الثورية . . . لذلك أصبحت الديمقراطية- جزئيا بالخيار والتعاليم السياسية وجزئيا بسبب غياب المنافسة- النموذج الوحيد للحكم في العالم الذي لديه قبولا ومشروعية أيديولوجية واسعة» .[١١]

ورغم ذلك ، أضافوا قائلين ، «بحلول بداية عقد التسعينات ، تزايدت التحديات التي تتعرض لها هذه الهيمنة الأيديولوجية من بديلين قويين وواثقين بنفسيهما» . الأول «المتطرفون دعاة الدولة الإسلامية» ، والصيغة الثانية «الديمقراطية غير الليبرالية» التي دعا إليها في الشرق الأقصى رئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان يو ، ومهاتير بن محمد ، رئيس وزراء ماليزيا . باختصار ، كان على مروجي الديمقراطية المشاركة في منافسة أيديولوجية ، لأنه إذا كان الباب مفتوحا في أماكن عدة للتقدم ، فثمة أنواع بديلة من التنظيم ما زالت تنافس .[١٢]

يستحق عمل دايموند وشركاه أن يعتبر هجوما أيدولوجيا ذاتيا واعيا لنشر قيم

ومؤسسات الحكم الديمقراطي إلى أبعد مدى ممكن . صحيح أن هؤلاء الكتّاب لم يدعوا إلى استخدام القوة العسكرية . لكن ادعائهم التفوق الأيديولوجي الشامل لحكم الديمقراطية الليبرالية ولعلاقاتها الاجتماعية ، والتأكيد ليس على القيم وحسب ، بل أيضا على التنظيم المؤسسي المطروح أيضا ، الذي يمكن اعتباره أيديولوجيا إمبريالية على مستوى عال وعالمي .

بحلول العام ٢٠٠٣ ، ومع بداية حرب العراق ، كان دايموند من أعلن انحيازه إلى ما كان يعرف أنه منظور مختلف ، «منظور يتعارض تماما مع نظريات العلوم الاجتماعية الراسخة» . وفي مقال له بعنوان «هل يمكن للعالم كله أن يصبح ديمقراطيا؟» (كان جوابه أنه يستطيع) ، أكد دايموند ، «أنه حتى في دول تفتقر عمليا لجميع 'الشروط المفترضة للديمقراطية'» ، بينت الأدلة التجريبية بوضوح أن الديمقراطية كانت ماضية في طريقها لسبب مهم واحد هو «أن فهم الديمقراطية وتقييمها تشترك فيه جميع الحضارات على نطاق واسع .»

ثلثا الأفارقة الذين استطلعت آرائهم ربطوا الديمقراطية بالحريات المدنية ، أو السيادة الشعبية ، أو الخيار الانتخابي . وحوالي ثلثي الأفارقة الذي جرى استطلاعهم (٦٩ بالمئة) قالوا أيضا أن الديمقراطية «مفضلة دائما» على الحكم السلطوي . النسبة ذاتها رفضت حكم الحزب الواحد ، ورفض أربعة من كل خمسة أشخاص الحكم العسكري أو حكم الرجل الواحد . حتى الكثيرين من غير الراضين عن الديمقراطية يعتقدون أنها أفضل طريقة للحكم . . . مواطنو أميركا اللاتينية . . . كانوا أكثر تأرجحا . لكن ٥٧ بالمئة منهم مازالوا يعتقدون بأن الديمقراطية هي المفضلة دائما ، وحوالي ١٥ بالمئة فقط فضلوا النظام السلطوي . في الشرق الأقصى ، قال ربع السكان في تايوان وكوريا ، وحوالي الخُمس في هونج كونج والفلبين ، وأقل من العُشر في تايلاند ، بأن الديمقراطية ليست مناسبة لبلدهم . في جميع الأنظمة الخمسة رفضت أغلبية كبيرة (تزيد عادة عن الثلثين) البدائل السلطوية للديمقراطية . وكذلك فعلت أغلبية قوية في الدول العشر التي كانت شيوعية وتفاوض الآن للفوز بعضوية الاتحاد الأوروبي .(١٣)

في إطار هذا الاستطلاع ، أبرز دايموند الوضع الاستثنائي للعرب : «في الشرق الأوسط فقط الديمقراطية غائبة فعليا . في الواقع ، من بين الدول العربية الستة عشر ، ليس هناك دولة ديمقراطية واحدة ، وفيما عدا لبنان ، لم يكن هناك قط أي ديمقراطية» . ورغم ذلك يؤكد دايموند لقرائه «بأن المفكرين العرب ، والعلماء ، وناشطي المجتمع المدني يناهضون غياب الديمقراطية السائد في العالم العربي» . وساهم في ثقته بأن هذه المنطقة من العالم قد تكون مستعدة للتحرر ، استطلاعات رأي بينت أن اعتناق الإسلام كدين لا يجعل المسلمين أقل تأييدا للحكم الديمقراطي من أي شخص آخر .(١٤)

قراءتي الخاصة عن الدليل الذي يقدمه هذا الاستطلاع أقل تفاؤلا مما أبداه دايموند . مثال ذلك ، الأفارقة الذين جرى استطلاعهم وبنى عليهم قضيته بيّن أن ٩ بالمئة فقط منهم يفهمون أن الانتخابات هي إحدى المكونات الجوهرية للديمقراطية ، ويبدو أن تأييدهم لمثل هذه الترتيبات تعتمد فقط على اعتقادهم بأن أوضاعهم الاقتصادية ستتحسن إذا ما أقيم هذا النظام . القول بأن هناك طريق طويل بين المواقف المشار إليها في بيانات دايموند والبناء الفعلي للديمقراطيات المعززة يعني التلطف في قبول صياغتي للأمر . فمن هو الذي لا يريد حكما فاعلا وصادقا؟ مع ذلك وكما رأينا ، عندما تبدأ عملية نشر الديمقراطية تتكشف ، بتقوية المجتمع المدني وقواعد جديدة تتعلق بالدولة ، فما يبدو في وقت ما جذابا للغاية قد يتحول بسهولة كافية إلى كابوس .(١٥)

النقطة في حالتي هذه ، ليست القول بأن حجة دايموند مضللة (رغم اعتقادي أن من الواضح أنها كذلك) بل الإشارة إلى التفاؤل الذي عبر عنه بأن رياح التاريخ بدأت تهب في الاتجاه التقدمي الذي يحبذه . مرة أخرى ، مقارنة أعمال منحة دراسية ماضية مع بيانات استطلاعية يبرز التغير الفكري الواسع الذي تشير إليه . عندما حلل جابرييل ألموند وسدني فيربا المعتقدات والمواقف العامة لمعرفة مدى استعداد الناس للديمقراطية من دراسة كلاسيكية تعود لستينات القرن الماضي ، كان نهجهما ثقافيا إلى حد بعيد . الناس كانوا يثقون بمسؤولي الحكومة أو يتسامحون مع التباين الاجتماعي بدرجات مختلفة بسبب أنماط المعتقدات والمرجعيات المتأصلة عميقا . كان المزاج العام لدراستهم ربط المعتقدات ببنى تحتية ثقافية أعمق والتلميح ضمنا إلى الاستمرارية وليس التغيير . بالنسبة لجيل سابق من العلماء من أمثال ألموند وفيربا ،

فإن الفكرة التي طرحها دايموند بأن في وسع المرء استبدال «بارومترات الرأي العام» بمثل هذه التحليلات الغنية ثقافيا والحساسة كان سيبدو أمرا لا يمكن مقاومته . لكن بالنسبة لجيل التسعينات ، جيل يحمل مهمة إنجاز نشر الديمقراطية ويشعر بأن رياح التاريخ تسانده ، فقد نحي بعيدا الاعتراض على التقييم المتفاءل لاحتمالات التغيير السريع بفكرة سابقة .(١٦)

وفقا لذلك ، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ ، نجد أن دايموند افتتح مقالة بعنوان «العراق والديمقراطية : الدروس المستفادة» ، ليس بالتحذير ضد تكرار مثل هذه المغامرة ، وليس بانتقاد الذات لاعتناقه الديمقراطية بوصفها «قيمة عالمية» ونظرية السلام الديمقراطي بوصفها إطار السياسة الخارجية الأميركية ، بل ببيان جسور يقول ، «لم نخسر العراق بعد» . ما تلى ذلك كان قائمة بالاقتراحات تبدأ من «التعامل مع المتمردين» إلى «انتقاء النظام [الانتخابي] الصحيح» الذي يشهد على ثبات التزامه بالقبول العالمي للديمقراطية .(١٧)

«الإرادية» من الخارج

هل يمكن للقادة المحليين الذين يحملون أفكار الديمقراطية الليبرالية أن يتغلبوا على مقاومة تاريخية راسخة الأركان للتغيير التقدمي؟ لجعل القضية أكثر إقناعا ، كان لدى المقارنين من الويلسونيين الجدد ورقة فكرية وعملية رابحة في كمهم : دعم من القوى الدولية التي قد تساند جهود نشر الديمقراطية محليا . العولمة لم تكن أيديولوجيا اقتصادية وحسب ، بل ثقافية أيضا . وكان يمكن لجماعات مثل معهد المجتمع المفتوح ، وهيومان رايتس ووتش ، والشفافية الدولية ، ومنظمة العفو الدولية ، وفريدم هاوس ، والعديد غيرها ، أن تحدث فرقا ، وفي بعض الحالات في الواقع كل الفرق .

وفقا لذلك ، يمكن النظر إلى الديمقراطية على أنها عملية تحملها قوى سياسية دولية ، وليس قوى محلية . عدد الكتب والمقالات التي تتحدث عن هذه القضية أكثر من أن تحصى . بعض عناوينها يوحي بالمضمون : جون بولي وجورج أم . توماس حررا مجلدا بعنوان «بناء الثقافة العالمية : المنظمات الدولية غير الحكومية منذ العام ١٨٧٥» ؛ والطبعة الثانية من كتاب جون دونلي «حقوق الإنسان العالمية في النظرية والتطبيق» ؛ وكتاب إليزابيث بورجوارد «برنامج جديد للعالم : منظور أميركا لحقوق الإنسان» .(١٨)

لإعطاء نكهة للحجج ، خذ مثلا كتابا آخر نشره علماء اجتماع في العام ١٩٩٩ ، توماس رايس ، ستيفن سي . روب ، وكاثرين سيكنك بعنوان «قوة حقوق الإنسان : الأعراف الدولية والتغيير المحلي» . وحسبما يتوافق مع تفاؤل ذلك الوقت (ومصطلحات العلوم السياسية المؤذية) فقد طور مؤلفونا تعابير من مثل «المرحلة الخامسة» ، و«النموذج الحلزوني» وعملوا على «أربع مستويات» مرورا إلى «وقت العالم» بهدف بيان كيف أن منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية ، والمنظمات الدولية ، والقوى الغربية تستطيع التدخل في دول ومجتمعات الشعوب غير الديمقراطية بهدف حضها على العمل في اتجاه التغيير التقدمي .(١٩)

وكما صاغ لاري دايموند الوضع بالإجمال في مقاله للعام ٢٠٠٣ سابق الذكر عشية حرب العراق ، حيث أكد أن «العالم أجمع» يمكن في الواقع أن يصبح ديمقراطيا ، ويفترض أن مثل هذا التطور يحتاج إلى «مشاركة ودعم دولي ضخم» . المعنى الذي قصده دايموند من كلمة «ضخم» قد لا يشتمل على التورط في عمل عسكري أو «فرض قسري للديمقراطية» كي ينجح ، لكن عندها من يعرف ماذا سيحدث؟ دايموند نفسه أعطي سترة واقية من الرصاص في بغداد يوم كان يعمل على دفع الديمقراطية قدما هناك في بداية العام ٢٠٠٤ . «استعراض» العالم الديمقراطي للنجاح الذي يتمتع به قد يكون له تأثير متنام على الآخرين ، مثل تأثير «كرة الثلج» ، خاصة إذا ما صاحب ذلك الكثير من النصائح الجيدة وقدر ضئيل من ليّ الذراع من النوع الذي دأبت هيومان رايتس ووتش على وصفه . إلا أنه إذا لم تشتمل تلك الأدبيات على دعوة للتدخل المسلح ، فلم يكن في معظمها أي وصفة ضد استخدامه .

إحدى الطرق المبتكرة لجعل الديمقراطية تبدو «قيمة عالمية» هي أن نغرس في الثقافات ، التي لم يكن لديها قط أي حكومة من هذا النوع ، المعتقدات التي يمكن أن تجعلها تتبناها . الواقع أن هذه الفرضية- بأن طرق عصر التنوير عالمية- تعود إلى ما لا يقل عن ثلاثة قرون من التفكير الليبرالي الغربي . وما زال هذا التقليد مستمرا إلى يومنا هذا . لذا في عقد التسعينات ، اختُبرت عن قرب التقاليد الهندوسية والكونفوشية المتعلقة بالتعاليم بأهمية التجاوب الحكومي مع المحكومين ، وبالقيم مثل الحرية والمساواة ، علاوة على ضرورة استقامة الحكومة ، وشفافيتها ، ومحاسبتها . ووجد أن لدى أفريقيا تقاليد حكم ذاتي على مستوى القرية . وما أن اكتشفت تلك

القيم والممارسات ، حتى صار بالإمكان تخمين انفتاح الناس على الديمقراطية . ألم يكن واضحا في ذلك الحين أن الديمقراطية قيمة عالمية لديها قبول عالمي؟

التأكيد بأن الأفكار مهمة سُمع من مختلف الأطراف . وبناء على تبرير وتميز دور الأفكار وقدرتها على صنع التاريخ ، فإن نوح فيلدمان ، مثلا ، الذي عمل مع الاحتلال الأميركي للعراق كأستاذ للقانون للمساعدة في كتابة دستور ديمقراطي للبلد ، كان قادرا على المجادلة بثقة بأن في الإمكان تحويل البلد إلى الديمقراطية بفضل ما سماه «الأفكار المتنقلة» .

> الديمقراطية والإسلام كلاهما ما يمكن أن يطلق عليه «أفكار متنقلة»- من النوع الذي ينتشر في مختلف أنحاء العالم ، ويجتذب العديد من الناس المقيمين في أرجاء مترامية ، مجتمعات ودول شديدة الاختلاف . ولأن الأفكار المتنقلة تدعي العمل دائما وفي كل مكان ، فإنها قد تتصادم . لكن الأفكار المتنقلة تميل لأن تكون أيضا مرنة للغاية ، وهي بالتالي قادرة على أن تتوافق بطرق مثيرة لتنتج صيغا جديدة غير متوقعة . الإسلام الديمقراطي ليس شيئا متضاربا . . . الإسلام والديمقراطية بدأ يجدان وسائل التوافق فيما بينهما .[٢٠]

كفتى يوزع الملصقات عن الأفكار المتنقلة ، نشر فيلدمان عددا كبيرا من الافتتاحيات الترويجية : «الديمقراطية ، أقرب كل يوم» ؛ ديمقراطية جديدة ، ثرية بالإيمان» ؛ «الإسلام السياسي : سخونة الأرض» ؛ «مسلمون ديمقراطيون؟ لم لا» ؛ «عملية دمقرطة العراق» .[٢١]

ديمقراطية دولية

ثمة ملاحظة شهيرة لعالم الاجتماع التاريخي بارينجتون مور تقول «لا برجوازية ، لا ديمقراطية» . ومع ظهور المنظمات الدولية غير الحكومية ، فقد يكون علاج النواقص في الطبقات الوسطى في تشكيلة واسعة من الدول هو دعم ناشطي الديمقراطية من الطبقة الوسطى القادمين من الولايات المتحدة وأوروبا .

أستاذ العلوم السياسية مايكل بارنيت أكد ما أشار إليه الصحفي المشهور دافيد ريف : خلال عقد التسعينات ، تضاعف عدد الأفراد المؤيدين للديمقراطية الدولية عدة

مرات سواء في العدد أو النفوذ السياسي .[٢٢] من الناحية الاجتماعية علاوة على الناحية السياسية ، صارت المنظمات الدولية غير الحكومية تمثل ، حتى قبل ٩/١١ ، قوة دولية يجب التعامل معها بجدية . وقد أشار بارنيت إلى زيادة عدد هذه الوكالات ، حيث شهد عقد التسعينات زيادة هائلة في التمويل تطابق في أحوال كثيرة مع تكيفها المضطرد مع سلطة الدولة . في بعض الأمثلة ربما ساعد التطور أهداف المنظمات الدولية غير الحكومية ، وفي حالات أخرى تعرضت استقلاليتها للخطر بسبب خدمتها أهداف السلطة الأميركية . وفق هذه الروح ، في أواخر العام ٢٠٠١ وصف كولن باول ، وزير الخارجية الأميركية ، هذه المنظمات بأنها «مضاعف لقوة فرقنا القتالية» . يقول بارنيت :

> يمكن للدول والمؤسسات الدولية أن تجبر الوكالات الإنسانية على العمل بطرق تتعارض مع اهتماماتها ومبادئها . . . وقد كان عقد التسعينات لا سابق له في مدى محاولة الدول فرض أجندتها على الوكالات . لتحقيق هذه الغاية ، بدأت الدول في إدخال آليات كان الهدف منها السيطرة على «شركائهم في التنفيذ» . . . وجاءت أهم آليات السيطرة من قوة المحفظة المالية . في بعض الأحيان كان المانحون يوجهون تهديدات واضحة .[٢٣]

خذ مثلا الشكوى التي قدمها المجلس الأميركي للعمل الدولي التطوعي خلال اجتماع مع أندرو ناتسيوس ، مدير وكالة التنمية الدولية في منتدى انترأكشن ٢٠٠٣ للمنظمات غير الحكومية . فبعد أن اعتلى المنصة ، اشتكى ناتسيوس أن على المنظمات غير الحكومية أن تدرك بوضوح أكثر بأنها عندما تتلقى أموال دافعي الضرائب فإنها تصبح «ذراعا للحكومة الأميركية» . ثم حذر ناتسيوس ، «على المنظمات غير الحكومية أن تعطي نتائج ؛ أن تشجع الارتباط بالولايات المتحدة ، وإلا فأننا سنجد شركاء آخرين» .[٢٤]

«مضاعف للقوة»؟ «ذراع لحكومة الولايات المتحدة؟» فلا غرابة أن يتزايد النظر إلى منظمات حقوق الإنسان ووكالات الترويج للديمقراطية على أنها عملاء لتعزيز السلطة الأميركية في الخارج . الواقع أن العديد منها هو كذلك . في حقبة سابقة ، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تشتري سرا الدعم للطموحات الأميركية في الخارج وفي صفوف المفكرين في الداخل . ومنذ تأسيس الوقف الوطني للديمقراطية

في العام ١٩٨٣ ، تواصلت هذه الأنشطة نفسها ، لكن هذه المرة بشكل مكشوف .

وحيث أن هذه الخدمات تقدم بتمويل من الوقف الوطني للديمقراطية ووكالة التنمية الدولية ، فثمة أساس متين للشك في دوافعها . وكالة الوقف الوطني للديمقراطية تصف نفسها بأن «مرشدها هو الإيمان بأن الحرية هي تطلع إنساني عالمي يمكن أن يتحقق من خلال تطوير المؤسسات ، والإجراءات ، والقيم الديمقراطية» ، وإنها «منظمة خاصة ، لا تبغي الربح . . يحكمها مجلس إدارة مستقل وغير حزبي» مع موازنة تشغيلية بلغت في العام ٢٠٠٥ حوالي ٤٨,٥ مليون دولار .[٢٥] الواقع أن أموال الحكومة تنفق وفق أولويات وزارة الخارجية . وفكرة أن الوقف الوطني للديمقراطية منظمة مستقلة ، أو غير حزبية غير مقنعة . ووكالة التنمية الدولية من جانبها جزء من وزارة الخارجية ، وتبلغ موازنتها السنوية ٤ مليارات دولار ، ٥٠٠ مليون دولار منها على الأقل مخصصة لحقوق الإنسان والترويج للديمقراطية .

إحدى مهام الوقف الوطني للديمقراطية ووكالة التنمية الدولية هي العمل مع ناشطي حقوق الإنسان والترويج للديمقراطية في مختلف إنحاء العالم بهدف تحسين رفاهية الشعوب الأجنبية ، وما رأينا المحافظين الجدد يطلقون عليه «الهيمنة المحبة للخير» لأميركا ، أو ما يطلق عليه الويلسونيون الجدد «منطقة السلام الديمقراطي» ، أو «الاتحاد السلمي» . وإضافة إلى مساعدة عملية نشر الديمقراطية بشكل عام ، فقد نتوقع بأن تبدي المنظمتان عناية خاصة بأهداف السياسة الخارجية الأميركية ، بخفض جهودها في الدول السلطوية الصديقة للولايات المتحدة (كما في وسط آسيا مثلا) ، وبعكس ذلك ، زيادة جهودها حيث الحكومات معادية لواشنطن ، حتى لو كانت قائمة على أسس ديمقراطية ، (كما في فنزويلا أو إيران) والإبقاء على تسلطها .

كارل جيرشمان ، رئيس الوقف الوطني للديمقراطية منذ أكثر من ٢٠ عاما ، وهو أحد المحافظين الجدد . ربما يكون قد تعلم في أيام شبابه ، يوم كان عضوا في إحدى التنظيمات التروتسكية ، تكتيكات الجبهة الموحدة وكيفية بناء حركة دولية ، وهي مهارات يبدو أنه استفاد منها في الوقف الوطني للديمقراطية . ففي العام ١٩٩٩ مثلا ، أطلقت المنظمة المذكورة حركة عالمية للديمقراطية ، «شبكة الشبكات» للعمل كمظلة تجمع التشكيلة الواسعة من الحركات العاملة من أجل الديمقراطية دوليا . وحسب بيانها في العام ١٩٩٩ ، فإن «هدف بناء حركة عالمية من أجل الديمقراطية يفترض مسبقا عالمية الفكرة الديمقراطية . نحن نؤمن بأن الكائنات البشرية تطمح إلى

الديمقراطية بطبيعتها ، وأنه لا توجد أي ثقافة تحتكر القيم الديمقراطية .»[٢٦] ولا بد أن يكون واضحا أن مثل هذا التفكير يتوافق مع ما توصلت إليه علوم الاجتماع المختصة في النظريات التي طورها الليبراليون الجدد حول هذه المسائل .

كما كانت وكالة التنمية الدولية منهمكة في العمل دوليا أيضا . الفدرالية الدولية لأنظمة الانتخاب تتلقى أموالا من الوكالة المذكورة وتعمل وفقا لبرنامجها ، في أكثر من ٢٠ ديمقراطية نامية أو جديدة في العام ٢٠٠٥ . ونشرتها المسماة «ديموكراسي أت لارج» هي من ضمن الطرق التي تعمل بموجبها للحفاظ على عضويتها المتفاوتة موحدة .[٢٧]

على مستوى النخبة ، كان «مجتمع الديمقراطيات» هو الذي يرعى التفاعل بين الدول . بدأت هذه المبادرة في العام ١٩٩٩ تحت رعاية وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ، التي عقدت أو اجتماع دولي لها عام ٢٠٠٠ في وارسو . على رأس الهيئة الإدارية لمجلس مجتمع الديمقراطيات في العام ٢٠٠٥ كان محافظون جدد من أمثال مارك بالمر وبن كامبل ، علاوة على ليبراليون جدد من أمثال لاري دايموند وجي . جون إكنبري . ومن ضمن المبادرات التي تابعتها في العام ٢٠٠٥ أن حصلت لنفسها على «أمانة عامة» ، تنظم «مؤتمرا ديمقراطيا» في الأمم المتحدة ، وتجمع البرلمانيين الدوليين والإقليميين معا ، وترعى عملية إحياء الجهود المشتركة عبر الأطلسي للترويج للديمقراطية .[٢٨]

كل هذه الأنشطة هي إلى حد ما من بقايا جهود وكالة الاستخبارات المركزية في عقد الخمسينات لمواجهة الشيوعية الدولية من خلال التمويل السري لما عرف باسم «كونجرس الحرية الثقافية» والعديد من الأفراد والمنظمات الأخرى . الفرق الآن هو أن الدعم صار علنيا : أسماء الأفراد المتورطين تنشر في البيانات الرسمية ويتم الإبلاغ عن التمويل . المنظمات الأمامية ، كما درجت العادة على تسميتها ، تعلن عن نفسها بصدق ، والدعاية لخدمة المصالح الأمنية الأميركية لم تعد تخفي نفسها . حرب الأفكار التي تتطلب حربا باستخدام السلاح أيضا لإيصال رسالتها تدار بالعلن أيضا .

ربط حقوق الإنسان والترويج للديمقراطية بالمصالح الأميركية تسبب في ظهور شكوى مفهومة بأن هذه الأنشطة ليست أكثر من سلاح أيديولوجي يستخدم لدفع أجندة أميركية أكثر شمولية والترويج لسلطتها في العالم . توماس كاروثر (الذي يعمل في معهد بروكينز ويظهر اسمه في قائمة محرري نشرة الفدرالية الدولية لأنظمة الانتخاب) تحدث عن «رد فعل مناهض للترويج للديمقراطية» من جانب دول مختلفة

مثل روسيا ، والصين ، وزيمبابوي ، وقدر كاروثر الإنفاق الرسمي على مثل هذه المشاريع بما يزيد عن مليار دولار سنويا (يقدره آخرون بضعف هذا المبلغ) ، ويشير إلى أن «أجندة الحرية» التي يعتمدها الرئيس تبدو للكثيرين «معادية وتهديدية . وهذا خاصة بعد أن أشار بوش وكبار مستشاريه إلى ما سماه 'قواعد الطغيان الأمامية' ، وهي الحكومات التي أدرجوها في قائمة دون تمييز وحدث أنها الدول غير الصديقة للولايات المتحدة . أما الدول الصديقة ذات الأنظمة القمعية . . . فلم يرد ذكرها .»(٢٩)

أود أن أوضح بأن العديد من المنظمات التي تروج لحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي في العالم تعمل بشكل مستقل عن أهداف الولايات المتحدة . مثل معهد المجتمع المفتوح ، ومنظمة العفو الدولية ، أو هيومان رايتس ووتش ، أو أطباء بلا حدود ، أو اللجنة الدولية الصليب الأحمر ، أو غد متحرر من الإرهاب ، أو أوكسفام ، وهذا غيض من فيض من المنظمات غير الحكومية التي تعمل بفعالية لمتابعة أجندة واضحة همها خدمة الناس المحتاجين ومعالجة تشكيلة من الإصلاحات التي يجب إدخالها لتمكين الحكومات من خدمة حاجات مواطنيها بشكل أفضل . وهي غير ملتزمة في تنفيذ مهماتها بتفوق الولايات المتحدة في القضايا العالمية سواء كوسيلة أو حتى كغاية .

ومع ذلك ، مازالت الديمقراطية الدولية في كل مكان تشكل منظمات أمامية تسمح لها بشن حرب أفكار بكفاءة خاصة . مهمتها ليس الأفكار ببساطة ، بل أيضا استخدام القوة العسكرية الأميركية لفرض الإذعان . خذ مثلا انتخاب المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية والمحافظ الجديد جيمس ويلساي كرئيس لمؤسسة فريدم هاوس في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ ، وما تلى ذلك من تأكيد دعم مجلس الأمناء لغزو العراق بعد ذلك بشهرين : «الديمقراطية ليست مفهوما غربيا ، أنها هدف مرغوب عالميا . . . وكي يكون [للحرب] تأثير إيجابي دائم على الاستقرار والسلام في المنطقة ، يتعين على الولايات المتحدة والديمقراطيات الأخرى أن تعلن التزامها الثابت في إنشاء الديمقراطية في ذلك البلد» .(٣٠)

بالنظر إلى هذه القصة من التلاعب ، فهل ثمة عجب أنه عند ربط عبارة «الترويج للديمقراطية» بالولايات المتحدة فإنها تبدو غالبا مثل مؤامرة شائنة لخدمة أغراض السلطة الأميركية؟ إنها تبدو على هذا النحو ، لأن تلك هي صفتها بالضبط في معظم الأحيان .

من نظرية التحول الديمقراطي الليبرالية إلى نظرية الممارسات الإمبريالية

ما يمكن أن نراه الآن هو ظهور أجندة ليبرالية إمبريالية تعاونت عن عمد أو عدم دراية مع مختلف أذرع الأكاديمية الليبرالية الأميركية . وبفضل منظري العلاقات الدولية من الويلسونيين الجدد الذين أكدوا لنا أن انتشار الديمقراطية في جميع أنحاء العالم سيكون نعمة للسلام العالمي ، وتأكيد محللي السياسات المقارنة من المحافظين الجدد بأن للديمقراطية «قبول عالمي» ، يكون لدينا المكونات الفكرية الأساسية لبناء مذهب بوش . وفي حين أن من المؤكد أنه يمكن للمحافظين الجدد تملك هذه الأفكار ، أقول ، مرة أخرى ، أن من تولى رفع الجزء الأكبر من هذا الحمل الفكري الثقيل هم الديمقراطيون ، وغير الحزبيين ، أو اليساريين بشكل عام . وصول الليبراليين الجدد إلى النتائج التي بينتها نظرية السلام الديمقراطي ونظرية التحول الديمقراطي تطلب الكثير من العمل الشاق . لكن ما أن تحقق ذلك ، حتى صار في الإمكان نشر تلك الأفكار في كافة الأرجاء .

مرة أخرى ، خذ مثلا ، ناتان شارنسكي ، السياسي الإسرائيلي اليميني الذي جعله الرئيس بوش ملهما رئيسيا له في التفكير بتحويل الشرق الأوسط إلى الديمقراطية . حسب علمي لم يقم شارنسكي بأي عمل أكاديمي من أي نوع لتحليل الاحتمالات العالمية للحرية . إلا أنه صاغ ببلاغة ما توصل إليه المحافظون الجدد . وتمشيا مع عصره ، كان في وسع شارنسكي أن يقول بما يتوافق مع نظرية السلام الديمقراطي ، «في حين أن آليات الديمقراطية تجعل الديمقراطيات مسالمة بطبيعتها ، وآليات الطغيان تجعل غير الديمقراطيين ميالين للحرب بطبيعتهم . الواقع ، أنه لتجنب الانهيار من الداخل ، فإنه يتعين على مجتمعات الخوف أن تحافظ على حالة دائمة من الصراع» . كما تبنى شارنسكي فكرة الليبراليين الجدد المتعلقة بالسياسات المقارنة التي تروج لفكرة القبول العالمي للديمقراطية . ووفقا لذلك ، كانت الديمقراطية صيغة سهلة للحكم يتعين رعايتها ، والتي ما أن تتحقق حتى يكون السلام هو النتيجة . أخيرا ، كان فهم شارنسكي أن من الضروري نشر قوة الولايات المتحدة حسب تصور مذهب بوش لكي يبزغ العصر الذهبي .

> أومن أن جميع الشعوب قادرة على بناء مجتمع حر . أومن أن جميع المجتمعات الحرة ستضمن الأمن والسلام . وأومن أنه بربط السياسة الدولية ببناء المجتمعات الحرة ، سيكون في وسع العالم الحر أن

> يضمن مجددا مستقبلا أفضل لجميع الشعوب التي تتمنى أن تكون حرة . أنا مقتنع أن الحرية في أي مكان ستجعل العالم آمنا في كل مكان . وأنا مقتنع بأن لدى الدول الديمقراطية بقيادة الولايات المتحدة دورا حاسما تلعبه في نشر الحرية في مختلف أنحاء العالم . . . العالم الحر يستطيع تحويل أي مجتمع على وجه الأرض ، بما في ذلك المجتمعات التي تسيطر على المنظور الحالي في الشرق الأوسط . وبفعل ذلك ، يصبح الطغيان ، كما العبودية ، شر بلا مستقبل .(٣١)

واصل شارنسكي الكتابة قائلا ، «الذين يريدون تحريك الكرة الأرضية عليهم أن يجدوا مكانا ليقفوا عليه ، كما قال أرخميدس . الوضوح الأخلاقي يوفر لنا المكان الذي نقف عليه ، نقطة مرجعية ننطلق منها لاستغلال مواهبنا ، وأفكارنا ، وطاقاتنا لخلق عالم أفضل» . فكيف يمكن للمحافظين الجدد أن يعارضوا؟ فأفكار شارنسكي هي أفكارهم على أي حال .

الآخرون ، الذين ساهموا في مذهب بوش يمكن أن يتعلموا أيضا من زملائهم الويلسونيون الجدد . دعونا نعود إلى مجلد لورنس كابلان ووليام كريستول ، والذي أشرت في الفصول الأولى على أنه أفضل مرشد لدينا حتى الآن عن أصحاب الميول الأيديولوجية في إدارة بوش في بداية العام ٢٠٠٣ . هنا أيضا نجد نظرية السلام الديمقراطي ونظرية التحول الديمقراطي ، كما وضع الليبراليون الجدد أصولها ، وفصلوها ببراعة ، رغم أن كريستول وكابلان لم يفعلا شيئا لتطوير تلك المفاهيم . لكن المؤكد أنهما فهما كيف يطبقانها . فيما يتعلق بنظرية التحول الديمقراطي ، فقد أبدى الكاتبان حماسا بأن يصبح العراق ، حسب كلمات بول ولفوويتز ، «أول ديمقراطية عربية» ، وأنهيا فصلهما عن «تغيير النظام» بالتأكيد الواثق التالي :

> بعد أن رأينا الديكتاتورية تسقط على يد القوى الديمقراطية في أماكن كانت تبدو غير محتملة مثل الفلبين ، وإندونيسيا ، والتشيلي ، ونيكاراجوا ، والبراجواي ، وتايوان ، وكوريا الجنوبية ، فكم هو مثالي أن نتخيل تغيير النظام في مكان مثل العراق؟ وبهذا الصدد ، كم هو مثالي أن نعمل من أجل إسقاط النظام الشيوعي في الصين بعد سقوط اوليجاركية أكثر قوة واستقرارا في الاتحاد السوفيتي؟ مع اجتياح التغيير الديمقراطي للعالم بمعدلات لا سابق لها خلال العقود

القليلة الأخيرة ، هل من «الواقعي» حقا الإصرار على أن نتوقف الآن؟[٣٢]

هل نجد فيما تقدم تفسيرا مهما ، وإن يكن جزئيا ، لما يتفق الجميع عمليا على أنه التخبط الكارثي في العراق بعد سقوط بغداد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣؟ وهل كانت عجرفة المحافظين الجدد ، معززة بالتأكيدات الأكاديمية الساذجة لليبراليين الجدد ، التي وضعت عمليا عددا قليلا جدا من الجنود على الأرض ، والذين فشلوا في توقع نهب المؤسسات الثقافية الرئيسية في العاصمة وتخريب مصادر المياه والكهرباء؟ إذا أردنا أن نفسر عمى القيادة الأميركية - الإسراع إلى احتلال بلد لا يعرفون عنه إلا القليل وكانت حقيقته غريبة جدا عن توقعاتهم- فإن ذلك يفترض أن التوقعات الأميركية كانت قائمة على الجهل أكثر مما هو على خطأ المفاهيم الفكرية لما هو متوقع بعد سقوط بغداد .

في ضوء ما تقدم ، فإن عملية حرية العراق لم تقم بناء على تفاؤل مفرط بقدر ما قامت على سوء تصور تثقيفي . أصولها؟ لم تكن من المحافظين الجدد وحدهم ، رغم كل ما يحملونه من ذنب بشأنها ، بل أيضا من مؤسسة الليبراليين الجدد ، التي فعلت الكثير لجعل مشروع نشر الديمقراطية في العراق يبدو سهلا نسبيا ، ومن ثم غزو البلد .

خذ مثلا حالة بول ولفوويتز ، الذي يتفق الكثيرون اليوم مع جورج بيكر بأنه كان «المهندس الفكري للحرب» .[٣٣] كان لدى ولفوويتز خبرة طويلة بالقضايا الأمنية في الشرق الأوسط . ابتداء من أواسط الستينات ، عندما بدأ أبحاثا حول مسألة الانتشار النووي في المنطقة ، وهو عمل توج بنيل شهادة الدكتوراه من جامعة شيكاجو في العام ١٩٧٢ . وفي العام ١٩٧٧ ، التحق بوزارة الخارجية في إدارة الرئيس كارتر ليعمل في قضايا تتعلق بالأمن القومي في الخليج العربي ، خاصة التحديات التي قد يواجهها الغرب في الوصول إلى النفط في حال سيطرة القوى الأوروبية أو المحلية . في العام ١٩٨٦ ، خدم ولفوويتز كسفير في إندونيسيا ، حيث يبدو أنه قابل رجال دين مسلمين معتدلين ليتوصل إلى قناعة بأن لدى الإسلام والديمقراطية قيم متناغمة . ورغم أنه لم يحض القوات الأميركية على الزحف إلى بغداد إبان حرب الخليج عام ١٩٩١ ، فإنه شعر بأن الرئيس بوش الأب قد خان الأكراد والشيعة الذين حضهم على الثورة ضد صدام حسين ، ثم تركهم لمصيرهم . وبعد أن عززت حركة المحافظين الجدد قبضتها التنظيمية بعد إعادة انتخاب كلينتون في العام ١٩٩٦ ، أصبح ولفوويتز

أبرز المنادين باستخدام القوة العسكرية لتغيير النظام في العراق . فلا غرابة إذن أن يطلب ولفوويتز بعد هجمات ٩/١١ مباشرة تجاوز أفغانستان وضرب بغداد على الفور .[٣٤]

بالنسبة لموضوعنا ، الشيء المذهل في تفكير ولفوويتز هي السهولة التي رأى أن الديمقراطية يمكن أن تزدهر بها في العراق ما أن ينحى صدام حسين عن الحكم . ففي مقابلة مطولة مع بيل كيلر نشرت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ ، انتقد ولفوويتز تشكك وزارة الخارجية في إمكانية بسط الديمقراطية في العراق : «تسمع الناس يسخرون [من الفكرة] بالقول أن العراق ليس جاهزا للديمقراطية الجيفرسونية . حسنا ، اليابان ليست ديمقراطية جيفرسونية أيضا . أعتقد أنه كلما زاد التزامنا بالنتيجة ، زادت الفرصة في أن يكون هناك شيء ذو مغزى للعراق . وأعتقد أنه إذا كان ذو مغزى للعراق ، فسوف يلقي بظل ضخم ، على العالم العربي كله ، ابتداء من سوريا وإيران ، كما اعتقد» .[٣٥]

وبالمثل ، قبل الشروع في الحرب في شباط/ فبراير ٢٠٠٢ ، وبخ ولفوويتز علنا رئيس هيئة الأركان الجنرال إريك شنسيكي ، الذي قال أن السيطرة على العراق تتطلب مئات آلاف الجنود ، ووصف قوله بأنه «خاطئ تماما» . وقد وصف مارك باودين تفكير ولفوويتز ، بينما كان الأخير يستعد لترك البنتاجون لاستلام منصبه الجديد كرئيس للبنك الدولي في العام ٢٠٠٥ :

> يطيب [لوفوويتز] رواية قصة عن مؤتمر في واشنطن عندما وقف معارضا لسياسة أميركا الخارجية ليشجب العجرفة في فرض قيمنا الديمقراطية على العالم العربي ، ما حدا بأحد العرب للوقوف لبيان أن العجرفة الحقيقية هي افتراض أن تلك القيم هي «لنا» في حين أنها عالمية . ويكمن خلف إيمان [ولفوويتز] بشأن العراق الاعتقاد بأن الجنس البشري في كل مكان يسعى إلى الحرية وحكم الذات . . . وعندما أشار أحد البولنديين المشاركين في المقابلة بأن هذه السياسة تسعى إلى «تصدير الديمقراطية» ، اعترض ولفوويتز . ليقول ، «تصدير الديمقراطية ليست في الواقع عبارة جيدة . . . نحن نحاول إزالة القيود المحيطة بالديمقراطية» .[٣٦]

البيان كان متفقا مع حوار تبادله جيفري جولدبيرغ مع ولفوويتز . «سألته عما

يعتقده إذا قامت دول عربية كانت اوتوقراطية بإجراء انتخابات أوصلت الإسلاميين إلى السلطة . فأجاب ولفوويتز ، 'أنظر خمسين بالمئة من العالم العربي من النساء . ومعظمهن لا يردن العيش في دولة ثيوقراطية (يحكمها رجال الدين) . الخمسون بالمئة الأخرين من الرجال ، وأنا أعرف الكثيرين منهم . لا اعتقد أنهم يريدون العيش في دولة ثيوقراطية . . . من غير الواقعي حد السخافة ، ومن غير الواقعي إطلاقا ، تجاهل مدى قوة الرغبة في الحرية'» . وعندما ذكر جولدبيرغ هذه الكلمات لمستشار الأمن القومي السابق برنت سكوكروفت ، قلل من أهمية قول ولفوويتز بالقول ، «لديه نوع من المثالية المفرطة بهذا الصدد . سنغير الشرق الأوسط ولن تكون هناك حرب بعد الآن . يستطيع أن يجعلهم ديمقراطيين . . . الجانب الذي هو مثالي فيه حقاً هو أنه يستبعد أسئلة مثل 'هذا لن يحدث' ، في حين قد أقول ، 'من المحتمل أن يحدث ذلك وبالتالي لا نستطيع المخاطرة' . مثالية بول تشطب كل الشكوك» .[٣٧]

ويشير جورج بيكر أيضا إلى قناعة ولفوويتز «بطبيعة الطغيان البعثي والمواهب المكبوتة لدى الشعب العراقي التي تنتظر أن تتحرر» . ويروي جيمس مان حكاية أخرى . في العام ١٩٧٦ ، عندما ناقش كتاب هنري كيسنجر «استعادة عالم» مع فرانسيس فوكوياما ، قدم ولفوويتز تقييما ذا مغزى ، قال : «كان كتابا جيدا ، أفضل كتب كيسنجر . . . ومع ذلك غفل كيسنجر عن نقطة : بطل هذا التاريخ لم يكن مترنيخ ، الواقعي ، بل الكسندر الأول قيصر روسيا ، الذي دفع للقيام بعمل أقوى ضد نابليون ، لأن الكسندر الأول وقف من أجل المبادئ الأخلاقية والدينية'» . أو خذ مثلا الكلمات التي قالها ولفوويتز حسب صحيفة ويكلي ستاندرد لأحد الجنود الجرحى في مستشفى عسكري في العراق في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ ، «كيف تشعر حيال بناء شرق أوسط جديد؟»[٣٨]

لم يكن ولفوويتز الوحيد الذي تحدث بهذه المصطلحات المتفائلة من بين كبار المسؤولين . فقد صرحت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في جامعة برنستون في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ :

> الآن ، يتعين علينا لدعم التطلعات الديمقراطية ، أن نكون جادين بشأن القبول العالمي لبعض الحقوق الأساسية . عندما تعطى الكائنات البشرية حق الخيار فسوف تختار الحرية على الاضطهاد ، والحق في حيازة الممتلكات على التفتيش العشوائي والاستيلاء .

وستختار الكائنات البشرية الحق الطبيعي في الحياة على الخوف الدائم من الموت . وستختار الكائنات البشرية أن تُحكم بموافقة المحكومين ، وليس بإكراه الدولة ؛ بحكم القانون ، وليس بنزوات الحكام . هذه المبادئ يجب أن تشكل مسار العدالة في كل مجتمع وأساس السلام بين جميع الدول .(٣٩)

ووفق الخط نفسه ، كان في وسع توني بلير رئيس الوزراء البريطاني أن يصرح أمام لجنة مشتركة في الكونجرس في ١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ :

سلاحنا الأخير ليس المدافع والمعتقدات . هناك أسطورة تقول رغم حبنا للحرية ، فثمة آخرون لا يحبونها ، وأن ارتباطنا بالحرية هو نتاج ثقافتنا . وأن الحرية ، والديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، وحكم القانون هي قيم أميركية أو قيم غربية . وأن النساء الأفغانيات سعيدات تحت سياط طالبان . وأن صدام كان محبوبا من شعبه . وأن ميلوسيفتش كان مخلّص صربيا . قيمنا ليست غربية . إنها قيم عالمية للروح البشرية في كل مكان ، في كل وقت يعطى فيه الناس العاديون فرصة للخيار ، فإن الخيار هو نفسه . الحرية وليس الطغيان . الديمقراطية وليس الديكتاتورية . وحكم القانون وليس حكم الشرطة السرية .(٤٠)

ولم يكن في وسع رئيس الوزراء أن يتفوق على الرئيس بوش . في خطاب سابق له في وست بوينت يوم ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ ، كان الرئيس واثقا بالقدر نفسه :

حين يصل الأمر إلى الحقوق العامة واحتياجات الرجال والنساء ، ليس هناك صراع بين الحضارات . متطلبات الحرية تطبق بالكامل على أفريقيا وأميركا اللاتينية والعالم الإسلامي بأكمله . شعوب الدول الإسلامية تريد الحرية وتستحقها وتريد الفرص نفسها مثل شعوب كل دولة . ويتعين على حكوماتهم أن تستمع لآمالهم . . . الأمهات والآباء والأطفال في جميع أنحاء العالم الإسلامي ، يحملون المخاوف والتطلعات نفسها . في الفقر يصارعون ، وفي الطغيان يعانون . . . وبالحرية يحتفلون .

خلط نظرية السلام الديمقراطي ، التي تدعي الرغبة في نشر الديمقراطية في

جميع أنحاء العالم، مع نظرية التحول الديمقراطي، التي تؤكد بأن هذه المهمة لن تكون صعبة جدا، كان سينتج مادة مذهب بوش نفسها. في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، كانت رؤية الرئيس التي طرحها في معهد الأميركان انتربرايس تفسيرا واضحا لتوحيد هذين المفهومين اللذين ابتدعهما المحافظون الجدد:

> لدى العالم مصلحة واضحة في نشر القيم الديمقراطية، لأن الأمم الحرة لا تغذي أيدولوجيا القتل. فهي تحض على السعي السلمي لإقامة حياة أفضل... إن نظاما جديدا في العراق سيخدم كمثال ملهم ودرامي للحرية للشعوب الأخرى في المنطقة. إنه لأمر ينم عن تحقير وإهانة الإشارة إلى أن منطقة كاملة من العالم- أو خُمس البشرية وهم المسلمون- لم تلامسهم إلى حد ما أهم الطموحات الأساسية في الحياة. الثقافات الإنسانية قد تكون شديدة التباين. إلا أن القلب البشري يتمنى الأشياء الطيبة ذاتها، في كل مكان على وجه الأرض. في رغبتنا التحرر من الاضطهاد والقسر الوحشي، فإن جميع البشر متساوين... لهذه الأسباب الأساسية، سيكون للحرية والديمقراطية على الدوام وفي كل مكان قبولا أكبر من شعارات الكراهية وتكتيكات الإرهاب. النجاح في العراق سيكون بداية لمرحلة جديدة من السلام في الشرق الأوسط.

في خطابه بمناسبة توليه فترة رئاسته الثانية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، كان بوش بليغا في بيان السهولة التي يمكن تبني الطريقة الأميركية فيها في مختلف أنحاء العالم.

> مصالح أميركا الحيوية وأعمق معتقداتنا هي الآن الشيء نفسه. منذ يوم تأسيسنا، أعلنا أن لكل رجل وامرأة على هذه الأرض حقوقاً، وكرامة، وقيماً لا تضاهى، لأنهم يحملون صورة خالق السماوات والأرض. عبر الأجيال أعلنا حتمية حكم الذات لأنه ليس هناك من هو ملائم لأن يكون سيدا، ولا يستحق أي شخص أن يكون عبدا. الدفع بهذه المثل العليا قدما هي المهمة التي خلقت أمتنا. إنها الإنجاز المشرف لآبائنا. والآن هي المطلب الملحّ لأمن أمتنا ودعوة زمننا.

كان بوش أقل بلاغة بشكل واضح، إلا أنه بقي متمسكا بالرسالة في جلسة أسئلة وأجوبة في جامعة جون هوبكنز يوم ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، حيث تمسك مرة أخرى بإيمانه بالسهولة النسبية في الانتقال من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية. قال، «أريدكم أن تفهموا هذا المبدأ، وهذا حوار مهم يستحق أن يناقش هنا في هذه المدرسة، حول ما إذا كانت الحرية عالمية أم لا، وما إذا كانت حقا شاملا للرجال والنساء... وأنا أعتقد أنها عالمية. وإذا اعتقدتم أنها عالمية، فأنا أعتقد أن على هذا البلد- عليه العمل وفق مفهوم العالمية. والسبب في ذلك هو أنني أومن بأن الحرية تعطي السلام... وإذا كنتم لا تؤمنون بعالميتها، أستطيع أن أفهم سبب قولكم، 'ما الذي يفعله، لماذا يفعل ذلك؟' وإن لم يكن هناك شيء يدعى عالمية الحرية، فإنه يتعين علينا أن نعزل أنفسنا ونأمل بالأفضل».

عقب أخيل في نظرية التحول الديمقراطي للويلسونيين الجدد

إذا كانت نقطة الضعف في نظرية السلام الديمقراطي التي استعرضناها في الفصل السابق هو أنها كانت ذكية بمقدار النصف، فإن العيوب القاتلة في نظرية التحول الديمقراطي هو أنها مبسطة بمقدار عشرة أضعاف. من المؤكد أنه كان للتفكير الجديد الذي قدمته تحليلات السياسات المقارنة في عقد التسعينات نقاطه الإيجابية. بكسر الحواجز القائمة بين القوى الوطنية، والإقليمية، والعالمية، أعادت السياسات المقارنة تعريف نفسها بطرق صحية. بإبراز الأفكار والدور الذي يمكن للأفراد أن يلعبوه في فترة تاريخية معينة، كان المقارنون حساسون لواقع زمنهم.

لكن عيوب التفكير الجديد تزيد بما لا يقاس عن مكاسبه. لأن العودة إلى «الإرادية» – المذهب القائل بأنه إذا كان هناك إرادة فثمة طريقة – كانت ساذجة تماما في مجالين، قدم كل واحد منهما مساهمة حاسمة لإنجاح مذهب بوش في سعيه للحصول على قبول شعبي.

الأول، بسّط هذا التفكير المنطق السياسي للدول حيث الصعوبات القائمة في طريق التحول الديمقراطي قد تكون أكبر بكثير مما تسمح به الأنماط الجديدة من السياسات المقارنة. وقد تكون نتيجة ذلك إساءة تقدير لا تقاس لنوع المقاومة التي يمكن أن تواجه غزوا كالذي شنته الولايات المتحدة ضد العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ ونجاح حملة نشر الديمقراطية فيما بعد.

ثانيا ، مثل هذا التفكير يشتت حشد ردود الفعل الناقدة لمذهب بوش ، وهو التفكير الذي اعتنق بقوة فكرة أن الولايات المتحدة كانت تقود قوة تحرير عبر متاريس الطغيان في مختلف أنحاء العالم . وبدلا من تهدئة هذا الطموحات المتطرفة ، فإن قدرا كبيرا من الآراء المثقفة صدقتها بالفعل .

خذ مثلا دراسة مؤسسة راند التي حظيت بضجة كبيرة ، والتي ترأسها جيمس دوبنز حول التاريخ الأميركي لترويج الديمقراطية من خلال الاحتلال المسلح ابتداء من الحرب العالمية الثانية وحتى العراق . فريق المؤلفين بدأ باليابان وألمانيا ، ثم واصل العمل بتناول تشكيلة من الاحتلالات الأميركية قبل العام ٢٠٠٣ هدفها الترويج للديمقراطية محليا (الصومال ، هاييتي ، البوسنة ، كوسوفو ، وأفغانستان) بهدف معرفة ما الذي وفر النجاح . قد يفترض المرء بأن دراسة واسعة النطاق يجريها فريق حسن التمويل سيكون لديها شيئا مهما تقوله . لكن الشيء المذهل أن الدراسة لا تعطي عمليا أي دور مهما كان لصفات الشعوب التي احتلها الجيش الأميركي في إقامة المؤسسات الوطنية لتلك الدول بعد الحرب . وقد حللت الدراسة المطولة السلوك الأميركي ، لكنها أهملت بالكامل تقريبا صفات الشعوب التي احتُلت أراضيها .(٤١)

عدم الانتباه للسكان المحليين لم يكن سهوا ؛ فقد كان خيارا منهجيا مدروسا . لذلك طرحت جماعة راند صراحة «الثقافة الغربية ، والتطور الاقتصادي ، والتجانس القومي» والعوامل الأخرى التي قد تصف السكان تحت السيطرة الأميركية بوصفهم عوامل في تقرير احتمالات نجاح الغزو الأميركي . بكلمة أخرى ، هؤلاء «الخبراء» طرحوا جانبا السمات الداخلية ، والمحلية للدول المحتلة كلها . وبدلا من ذلك ، فضلوا تحليل «مستوى الجهود التي وضعتها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في تحويلهم إلى الديمقراطية» . وعندما صنف الفريق مجموعات البيانات الكمية التي جمعوها ، بدت بالنسبة لي وكأنها مجموعة عشوائية من المتغيرات تركز على التغييرات في الدخل الفردي المحلي ومستويات السيطرة العسكرية أو الشرطية ، وافتُرض أن كلاهما يعتمد على قرارات المحتلين أكثر مما يعتمد على مبادرات السكان المحليين . وعندما وصل الفريق لإدراج قائمة بالنتائج الثمانية التي توصل إليها ، كان لسبعة منها علاقة بأعمال المحتل . المتغير الوحيد المتعلق بالسكان الخاضعين للسيطرة العسكرية الأميركية الذي أخذوه بعين الاعتبار ، كان شيئا اعتبره ضئيل الأهمية ، «المحاسبة على المظالم السابقة» التي ارتكبها مسؤولو النظام السابق .(٤٢)

ألم يكن ظاهرا أن الفرضيات الفكرية لدراسة مؤسسة راند كان خاطئة بشكل قاتل ، وصفة خطيرة بالفعل لصنّاع السياسة؟ هل أصيب دوبنز وفريقه بفيروس الليبرالية الجديدة في الدراسات المقارنة بحيث توصل إلى أن القادة ، والأفكار ، والدعم الخارجي هي كل ما يلزم لتحويل الحضارات القديمة إلى الديمقراطية؟ أم أنهم كانوا طموحين وحسب ، يقولون للسلطة ما تحب سماعه؟ في حقبة سابقة كان المرء سيقارن مختلف جوانب السكان الخاضعين للنفوذ الأميركي لتفسير لماذا نجحت بعض عمليات الاحتلال وفشلت أخرى ، كل هذا نحي جانبا بكل عجرفة .

لذلك ، لم يكن هناك أي تحليلات تشبه ما كان يمكن لجيل سابق أن ينظر إليه وهو على صواب : الطبقة الوسطى المحلية ، الخبرة المحلية فيما يتعلق بالحكومة المحدودة ؛ المشاعر المحلية بالنسبة للوحدة الوطنية والتسامح مع التباينات الاجتماعية ؛ القادة الديمقراطيين المحليين . ما كان مهما بالنسبة لفريق راند ، هو مقدار قوة الإرادة والموارد الموضوعة في يد الفريق للنهوض بالمهمة الموكلة إليه . ووفقا لذلك ، عندما لخص ما تعلمه فريقه من التاريخ الذي يمكن تطبيقه على العراق ، لم يعط دوبنز سوى اهتمام ضئيل للقوى الداخلية ، مستنتجا أن المتغيرات الأساسية للنجاح هي تقديم أعداد وافرة من الجنود وغير ذلك من المصادر المادية ، مقرونة بإرادة واشنطن السياسية في الالتزام بها لفترة طويلة ، لا أن تحمّل «بمواعيد نهائية مصطنعة» و«تواريخ مبتسرة» للانسحاب .

من وجهة نظر جيل سابق من المقارنين ، فإن دراسة مثل تلك التي قامت بها مؤسسة راند كانت ستعتبر فضيحة فكرية . ومع ذلك ، خذ مثلا موقف بروفيسور جامعة هارفارد نيول فيرجسون الذي تقرأ كتاباته على نطاق واسع ، وهو مؤرخ متجدد مستعد لاستخدام كلمتي «إمبراطورية» و«إمبريالية» لوصف المهمة الأميركية في العراق . أما الآن فيتعين علينا ألا نفاجأ بأن نعلم ، بأن موضع اهتمامه ليس الوقائع الموضوعية لديناميكيات الشرق الأوسط ، بل قوة الإرادة الأميركية . وبالتالي فإن العائق أمام النجاح الأميركي ليس السياسات المحلية- التي ليس لدى فيرجسون ما يقوله حيالها- بل افتقار الأميركيين للإرادة لمواصلة المسار . لذلك بدأ أحد مقالاته في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ بالقول بابتهاج : «العراق سقط . تمثال صدام صار وجهه في التراب . طغيانه الشرير انتهى . لذا- هل يمكننا ، أن نعود إلى الوطن الآن؟» ثم اختتم مرددا أفكاره التقليدية :

طالما أن الإمبراطورية الأميركية لا تجرؤ على لفظ اسمها- وطالما واصلت هذا التقليد من النفاق المنظم- فإن الشابات والشبان الطموحين سيلقون نظرة على احتمالات ما بعد حرب العراق ويقولون بصوت واحد، 'لا تفكروا حتى بالذهاب إلى هناك' . الأميركيون بحاجة إلى الذهاب إلى هناك . فإذا كان الأشخاص الأفضل والألمع يصرون على البقاء في الوطن، فإن المشروع الإمبريالي الذي نستشعره اليوم قد ينتهي- بصمت- غدا .(٤٣)

في كتاب ألفه حول السياسة الخارجية الأميركية في العام ٢٠٠٤، أعلن فيرجسون بأن أهداف أميركا من الحرب هي، «إسقاط طاغية شرير وتغيير سياسات الشرق الأوسط بشكل أساسي، وكلاهما جدير بالثناء وفي متناول اليد» . المشكلة التي تواجهها الجهود الأميركية للحصول على «التفوق بتحقيق هيمنة من مختلف الجوانب والحفاظ عليها» ليست موجودة في صفات العراقيين أو السياسات العربية، بل تكمن، كما أصر في وقت سابق، في «داخلنا»، في «غياب قوة الإرادة لدى الشعب الأميركي» .(٤٤) في أواخر العام ٢٠٠٦، كرر فيرجسون حجته، مؤكدا أن «السبب الأساسي لسرعة زوال الإمبراطورية [الأميركية] ليس نفور الشعوب المهزومة . . . بل القيود المحلية» .(٤٥) لسوء الحظ أن مثل هذه الأمثلة قد تتضاعف مرات عدة، لتعطي النتيجة نفسها : إذا فشلت عملية التحول إلى الديمقراطية أو نجحت فيكفي أن نأخذ بعين الاعتبار قوة إرادة القوة الإمبريالية المعنية، الولايات المتحدة الأميركية . ويبدو أن ما يُتوقع من الشعوب المحلية أن تفعله هو ببساطة أن تجلس يحدوها الأمل في أن تتحرر .

لم يُبرز أحد العيوب الكامنة في صفات الصقور الليبراليين- فرضياتهم في قدرة الأميركيين الكلية ولا مبالاتهم، وتأكيداتهم بأن هناك عالم تعس ينتظر أن يتحرر- أكثر من دافيد ريف . كان هدف ريف الأول هو سامنثا باور، التي اكسبها كتابها الذي حاز على جائزة بوليتزر وجائزة الكتاب الوطني وعنوانه «مشكلة من الجحيم»، ويدور حول الإبادة العرقية، سمعة عالية بوصفها من دعاة التدخل لأسباب إنسانية . وقد حذر ريف قراءه أنه رغم معارضتها لحرب العراق، في اللحظة الأخيرة، تبقى الحقيقة أن تفكيرها يتجه بوضوح نحو شن هجوم على صدام العراق . فقبل بدء الغزو، كتبت باور أن التسعينات كانت «عقدا ضائعا» لفشله في أن يضغط من أجل

حقوق الإنسان بجرأة أكبر . وقد أصاب ريف الهدف عندما وصف موقفها بأنه «صلاة يومية من أجل هذا المذهب الإنساني العسكري» ، لأنه «يقدم تأملا في نزعة الألفية السعيدة لأنشطة التدخل من أجل حقوق الإنسان . . . [حيث حجتها بالضرورة] تقود إلى حروب لا نهاية لها من الإيثار وحب الخير- كوسوفو واحدة ، اثنتان ، عدة كوسوفوات ، ونستعير هنا عبارة تشي جيفارا» . بالنظر لعدد الذين تنافسوا على اللقب ، فإن المرء قد لا يتفق مع ريف عندما يؤكد أن باور «أثبتت قضية شرعية الإمبريالية بشكل أكثر براعة وتدقيقا في التفاصيل من أي مدافع على المسرح الأميركي اليوم» ، إلا أنه محق بأنها يجب أن تدرج على القائمة القصيرة التي ستؤخذ بعين الاعتبار .(٤٦)

يفترض ريف ضمنا ، بأن المشكلة الفكرية في موقف باور هي مشكلة نموذجية في الأيدولوجيا الإمبريالية الليبرالية بشكل عام . فهي تفتقر لطريقة تبرر لها أن تكون انتقائية في دعوتها إلى التدخل لأسباب إنسانية ، وبالتالي إدراك أن للقوة الأميركية حدود ، أو فهم أن لدى القوة الأميركية أجندة مختلفة جدا عن الترويج للديمقراطية بحيث يتعين على المرء أن يتردد في دعمها في جميع الحالات . بدلا من ذلك ، فإن الوضع بالنسبة للصقور الليبراليين ، هو حيثما تلوح ديكتاتورية في الأفق ، هناك تتحدد خطوط المعركة ، وأي دولة ديمقراطية ستؤكد بأن قضية حقوق الإنسان هي معيار المعركة التي سترفعها .

يعتبر مركز كار لسياسة حقوق الإنسان في مدرسة جون ف . كنيدي للحكم في جامعة هارفارد نقطة تجمع للذين لا يرون بأن ليس هناك ما يعيق التدخل لأسباب إنسانية سوى الافتقار إلى الرؤية والتصميم . وقد كانت سامنثا باور المدير التنفيذي المؤسس للمركز قبل أن تصبح أستاذة في مدرسة كنيدي . وكان زميلها مايكل إيجناتيف ، وهو صقر ليبرالي بارز ، مديرا للمركز حتى أوائل العام ٢٠٠٦ . بالنسبة لإيجناتيف أيضا ، لم تكن محدودية القوة الأميركية ، ولا طموحات القادة الأميركيين ، ولا أهلية الشعب الذي ينتظر قدوم ناشطي حقوق الإنسان لإنقاذه كي يتمتع بخيرات الديمقراطية الليبرالية ، سببا كافيا لحمله على التراجع عما سماه «عبء الإمبراطورية» عندما خرج لدعم الحرب في بداية العام ٢٠٠٣ . وكما قال في وقت سابق ، «مصدر قوة حركة حقوق الإنسان- وما يجعلها مصدر توتر لقادة الدولة أيضا- هو كمالها الأخلاقي ، ورفضها السماح باستبدال المبادئ بالسلطة ، والحقوق

بالنفعية . . . كلغة للمطالب الأخلاقية ، فإن حقوق الإنسان تناهض السياسة ، قانون أخلاقي يرفض ، مسبقا ، أي مبررات سياسية لإنكار الحقوق الأساسية» .[٤٧]

لكن طهارة نوايا إيجناتيف ، المنسجمة مع الصيغ الليبرالية الجديدة لا تكترث لنوايا الغزاة ولا للواقع السياسي للذين سيتعرضون للغزو ، وهو ما قد يقود إلى جحيم من العواقب . فعدم إدراك أن التدخل سيجعل وضعا سيئا أسوأ ، أو أنه قد يخدم أغراضا مختلفة تماما عما يسعى الليبراليين الدوليين تقليديا إلى تحقيقه ، فإن الليبراليين الإمبرياليين ، إيجناتيف مثال صارخ عليهم ، يخاطرون بخيانة القضية التي يدعون خدمتها . إيجناتيف محق تماما : «فمناهضة هذا القانون الأخلاقي للسياسة» ، «وكماله الأخلاقي» يثير «التوتر فعلا» . حيث بينت سلسلة من المقالات نشرت في صحيفة نيويورك تايمز من أوائل العام ٢٠٠٣ وحتى حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ ، منطق حججه المحبذة لإيجاد حل مثالي لمشاكل العالم يتماشى مع حقوق الإنسان ودعمه الثابت لحرب العراق . وكلها قائمة على تفكير ليبرالي جديد صرف ، وتعكس الطريقة التي يمكن لشخص لديه معرفة بالأدبيات الأكاديمية أن يقدم مقالات شعبية .[٤٨]

دروس اليابان وألمانيا

الأميركيون ، خاصة الذين استحوذت على تفكيرهم رسالة مذهب بوش ، أو الذين «ثقفتهم» نظرية السياسات المقارنة الحديثة ، يتخيلون غالبا أن جميع الناس ينتظرون شيئا اسمه الحرية وأن ذلك سيقود الذين يبشرون بها لأن يقيموا ، عندما يحين الوقت ، نظاما ديمقراطيا لهم . الرئيس نفسه عبر عن هذه الأفكار مرات عدة ، وفعل مؤيدوه الشيء نفسه . أخطار تبني هذا الوهم تبدو واضحة تماما هذه الأيام .

كما يمكن للمرء أن يتخيل ، فأن المحافظين أنفسهم قد يكونون أول من يتصور بأن الحرية قد تعني الفوضى . فالحرية يجب أن تقوم على نظام سياسي ، وهو إنجاز من الصعب تحقيقه في بلد يفتقر للخبرة في مجال الحكومات المحدودة ومن دون عقد اجتماعي يربط مختلف عناصر المجتمع مع بعضها البعض في نوع من الإجماع السياسي . فكرة أن الانتخابات وحدها قادرة على توفير إطار للنظام الديمقراطي هي أولى الأوهام التي بددتها السنوات الأربع الأولى من احتلال العراق .

رغم ما تقدم ، إلا أن التحول إلى الحرية ممكن ، بما في ذلك النوع القائم على الاحتلال الأجنبي . وأفضل مثال على ذلك هما ألمانيا واليابان تحت الاحتلال

الأميركي بعد الحرب العالمية الثانية . وهكذا كان في وسع الرئيس بوش أن يصرح في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ ، بالقول :

> كان هناك وقت قال فيه الكثيرون أن ثقافة اليابان وألمانيا غير قادرة على تحمل القيم الديمقراطية . حسنا ، لقد كانوا مخطئين . يقول البعض الشيء نفسه عن العراق اليوم . وهم مخطئون . دولة العراق- مع ما لديها من تراث تفخر به ، ومصادر وفيرة وشعب ماهر ومتعلم- قادر تماما على التحرك نحو الديمقراطية والعيش بحرية .

بعد ستة أشهر ، كتبت كوندوليزا رايس ، وكانت تشغل يومها منصب مستشارة الأمن القومي ، في صحيفة الواشنطن بوست ، «كما أصبحت ألمانيا مرتكز أوروبا الجديدة الموحدة اليوم ، تعيش في حرية وسلام ، فإن تحويل العراق يمكن أن يكون عنصرا رئيسيا في شرق أوسط مختلف تماما لن تزدهر فيه أيديولوجيات الكراهية» .[٤٩]

بدعوة من الرئيس والوزيرة ، دعونا نأخذ بعين الاعتبار اقتراحا مركزيا يضع العراق في سياق مشروع أميركي ضخم ناجح . لكن هل في العراق ما يمكن مقارنته بذلك الإنجاز القياسي؟

المقارنة هنا لا تصح . لأن كل استشهاد باليابان وألمانيا كأسبقيات على الاحتلال الأميركي للعراق وأمل هذا الاحتلال في إصلاح «الشرق الأوسط الأوسع» (الذي يفترض أنه يضم إيران ، وربما تركيا أيضا ، علاوة على العالم العربي) ، ونجاح الولايات المتحدة ، الذي لا شك فيه ، في سياسة الاحتلال بعد العام ١٩٤٥ من المستبعد جدا أن يتكرر اليوم . قد نوافق على أن أعظم إنجاز في تاريخ الليبرالية الدولية الأميركية كله كان التأثير الذي مثلته سياسة الاحتلال على اليابان وألمانيا . بتحويل هاتين الدولتين العسكريتين اللتين كانتا تتبعان اقتصادا مكتف ذاتيا إلى ديمقراطيات أدمجت في النظام الأمني والاقتصادي العالمي ، فقد ساهمت واشنطن بحكمة في انتصارها اللاحق في الحرب الباردة . لكن الاستشهاد بهذا الماضي بهدف إجازة الغزو الحالي للعراق هو مشروع مضلل فعلا ، هؤلاء الناطقون يلعبون لعبة سريعة ومنفلتة بمقارناتهم .

من المؤكد أنه يمكن وصف العراق في ظل صدام حسين ، وبشكل مشروع بأنه دولة «فاشية» . فهو دولة شمولية يحكمها حزب واحد ، مع قائد شعبي ، وقومي ، وعسكري ، حاكم طاغية تدعمه مجموعة من الشخصيات . والشبه بالفاشية ليس الشيء الوحيد المذهل ، بل يبدو أن صدام كان مطلعا على الطرق التي كانت تعمل

بها الأنظمة الفاشية والشيوعية . إلا أن الاعتراف بالتشابه بين نظام صدام العراق وفاشية عقد الثلاثينات لا تعني المصادقة على فكرة أن ما أنجزته الولايات المتحدة بعد العام ١٩٤٥ في ألمانيا واليابان بفضل نشر الديمقراطية فيهما يمكن نسخه في الشرق الأوسط بعد ستين سنة من ذلك التاريخ .[٥٠]

أولا ، خلافا للعراق ، كان لدى كل من ألمانيا واليابان اقتصادا صناعيا متكاملا بحاجة لإشراف حكومي يمكن محاسبته وتوقع إجراءاته كي يعمل بشكل حسن ويعتمد على طبقة وسطى متعلمة في تطوره . مع ديمقراطية «حكم القانون» فقد كانت بالتالي صيغة حكم تتطابق مع مرحلة التطور الاقتصادي والعلاقات الطبقية التي وصلتها اليابان وألمانيا في العام ١٩٤٥ . ولا يمكن قول الشيء نفسه عن العراق ، حيث الثروة الوطنية تعتمد منذ زمن على النفط ، وهو مصدر له سمعة سيئة في مناهضة الديمقراطية حيث يسهل على الدولة الاستيلاء على عائداته ، والتي بدورها تستخدم هذه الثروة للسيطرة على السكان الذين تحكمهم . الطبقة الوسطى الضرورية نجدها في دوائر الدولة وتعتمد بشكل شبه كامل على موارد الحكومة . فلا بنية التطور الاقتصادي ولا العلاقات الطبقية تؤهل العراق لأن يصبح ديمقراطية حسب الطريقة التي تأهلت لها ألمانيا واليابان .

ثانيا ، مرة أخرى خلافا للعراق ، كانت النزاعات المحلية في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية تدور حول خطوط طبقية وليس خطوط دينية وعرقية ، ولم تهدد قط تقويض الشعور بالوحدة الوطنية . فقبل العام ١٩٤٥ بفترة طويلة ، كانت القومية قد تجذرت عميقا في كلا البلدين وبدأت في الظهور طرق لحل النزاعات الطبقية . من المؤكد أن الانقسامات الاجتماعية كانت موجودة في كلا البلدين (ومازالت حتى يومنا هذا) ، لكن نوع الانقسامات التي نشهدها اليوم في العراق بين السنة ، والشيعة ، والأكراد تتجاوزها بمراحل- انقسامات دينية ، ولغوية ، وإقليمية نجدها بدرجات متفاوتة ، لكن أسوأ ما فيها يكمن في الذكريات التاريخية المخيفة التي يحملها الأكراد والشيعة من سنوات السيطرة السنيّة . ومهما بلغت الانقسامات الداخلية في ألمانيا واليابان ، فإنها تبدو ضئيلة وبلا أهمية أمام حجم التوترات داخل المجتمع العراقي .

ثالثا ، ومرة أخرى خلافا للعراق ، كان في وسع القوميين في اليابان وألمانيا أن يروا بوضوح ، فيما يتعلق بالقوى الدولية المحيطة بهم ، أن خيارهم ينحصر ما بين قبول قوى

الاحتلال الأميركي أو مواجهة المد المتصاعد للشيوعية العالمية . السوفيت كانوا يعسكرون في ألمانيا الشرقية وصعد ماوتسي تونغ للسلطة في بيجنغ عام ١٩٤٩ . ومع إدراكهم أن الأميركيين يريدون أن يدرجوا مساعدتهم لتكون من ضمن أدوات الصراع العالمي ، وتنبههم بأن قوة اقتصادهم يمكن أن تزداد بمشاركتهم في النظام الاقتصادي العالمي الذي ترعاه أميركا مع بقاء مؤسساتهم السياسية الوطنية في أيديهم ، فقد كان في وسع اليابانيين والألمان من مختلف الخلفيات السياسية أن يوافقوا على العمل مع قوات الاحتلال من أجل إقامة نظام ديمقراطي . هذا المزاج غير موجود إطلاقا في العراق اليوم ، حيث نجد قوى أجنبية قلقة وطموحة تتصارع على مكانة في بيئة سياسية متقلبة .

رابعا ، مرة أخرى ، في وضع يتعارض تماما مع العراق ، خاصة في ألمانيا ، كانت هناك تقاليد برلمانية في الحكم يمكن أن تجعل من عملية التحول إلى الديمقراطية في البلد تطورا مشروعا . كما تمتع الحكم البرلماني بفترة قصيرة من النجاح في اليابان أيضا خلال الحرب ، لكن لبيان فكرة تقاسم السلطة من الأفضل الإشارة إلى نمط القيادة التعاوني في فترة عودة أسرة مييجي(*) إلى العرش لرؤية الأصول المحلية هناك للحكم الديمقراطي الحديث . هذا التراث التاريخي غير متوفر في حالة العراق . والأسوأ من ذلك أن التراث الشمولي هو نظام مدني مخيف ومشحون بالغضب من المستبعد أن يخرج بعقد اجتماعي يمكن له أن يدوم .

خامسا ، وخلافا للعراق أيضا ، وخاصة في ألمانيا ، كان هناك قادة وحركات شعبية عارضت ظهور هتلر وانتظرت الحرب على أمل قيام احتلال يجلب الديمقراطية للبلد . اليابان كان وضعها أضعف في هذا المجال ، لكن النخبة السياسية في ظل الإمبراطور تعاونت مع خطط الجنرال دوجلاس ماك أرثر من أجل تحويل البلد إلى الديمقراطية . ولم نشهد ببساطة في جميع أنحاء الشرق الأوسط ما يوازي الاستعداد للتعاون الذي شهدناه في اليابان عام ١٩٤٥ ، أو تعاون كونراد أديناور وحزبه الديمقراطي المسيحي ، أو كورت شوماخر وحزبه الديمقراطي الاشتراكي في ألمانيا . ادعاء البنتاجون في بداية حرب العراق أن أحمد الجلبي- زعيم «المعارضة الديمقراطية» في المنفى ، كما يطيب للمحافظين الجدد أن يصفوه- يمثل هذه

(*) Restoration Meiji ، فترة انتقالية من تاريخ اليابان عرفت فيها البلاد تحولات واسعة بعد أكثر من قرنين من حكم سلالة التوكوغاوا . (موسوعة ويكيبيديا) .

الشخصية ، أمر لا يمكن تخيله .

القصد من هذه الحجة المختصرة هو أن جهود مقارنة نشر الديمقراطية في اليابان وألمانيا لما يمكن توقعه من مشروع مماثل في الشرق الأوسط يحلّق في اتجاه معاكس للوقائع التاريخية . مع أنه ليس هناك من مقارنة يحتمل أن يجريها من يتطلعون قدما لنشر الديمقراطية في العراق وتحقيق الأمن لأميركا نتيجة لذلك ، أكثر مما تحقق بعد العام ١٩٤٥ في ألمانيا واليابان .

مناصرو المقارنة يميلون إلى شجب المتشككين في صلاحية المقارنة بأنهم يحتقرون الثقافة العربية أو الدين الإسلامي ، ويتعامون عن الطرق التي يمكن أن يحدث فيها التغيير- باختصار هم عنصريون ورجعيون . إلا أن ما هو أكثر احتقارا لواقع الشرق الأوسط ، هم مناصرو الحرب الذين لم يحترموا سواء صفة المقاومة «الوطنية» (إذا كان في الإمكان قول ذلك نظرا لأن الولاء الأول ليس بالضرورة للعراق الدولة- الأمة) للغزو الأميركي ، أو فشلوا في تقدير عمق الانقسامات القاتلة الأدنى من قومية الموجودة في العراق والتي تجعل من قيام حكم ديمقراطي مستقر قائم على الحشد الشعبي أمر من الصعب تصوره .

ما كان يمثل احتقارا لواقع الشرق الأوسط أيضا هو عدم إدراك أن فوضى عارمة قد تقع هناك غداة الغزو الأميركي لسبب واضح هو أن صفة نظام الحكم السلطوي ، ثم الشمولي بعده قد دمر القاعدة الاجتماعية لنوع الإجماع المدني الذي يمكن أن يوفر شيئا قريبا من حكم ديمقراطي مستقر . لذلك كان من المحتمل جدا أن ينتج عن غزو خارجي رد فعل وحشي معاكس وانفجار مدني داخلي . كانت النتيجة ، باختصار ، مأساة إنسانية على نطاق واسع ، وليس ما حلموا به من إقامة دولة ديمقراطية حديثة ، وقوة لتغيير تقدمي في المنطقة تكون صديقة للغايات الأميركية على المسرح العالمي الأوسع .

المقارنة الزائفة بين العراق واحتلال اليابان وألمانيا يجدر استبدالها بمقارنة أقرب لها علاقة بفشل جهود نشر الديمقراطية خلال القرن العشرين . فبعد توليه منصبه في العام ١٩١٣ ، سمح الرئيس ويلسون بغزو جمهورية الدومينيكان ونيكاراجوا لإنقاذهما من الحرب الأهلية والحفاظ على منطقة مهمة للأمن الأميركي بنشر الديمقراطية فيهما . ما تمخضت عنه العمليات في ثلاثينات القرن كان حكومات مستقرة تابعة لأميركا- تخضعان على التوالي في كلا البلدين لطغيان عائلتي تروخيليو وسوموزا-

لكن ليس الديمقراطية .

مرة أخرى ، في الستينات ، كان الرئيس كنيدي يأمل في «ثورة بيضاء» لتحرير إيران ودشن «التحالف من أجل التقدم» لجلب الحكم الديمقراطي في أميركا اللاتينية . في كلتا الحالتين كانت الفكرة هي زيادة الأمن الأميركي عن طريق استبدال الحكومات السلطوية بأخرى ديمقراطية . وفي كلتا الحالتين فشلت الجهود بالكامل تقريبا .

وفي العام ١٩٩٤ ، احتل الرئيس كلينتون هاييتي لإعادة الرئيس المنتخب ديمقراطيا جان بابتيست أرستيد ، نيلسون مانديلا هاييتي ، إلى السلطة . إلا أن الاستقرار الديمقراطي لم يصبح أحد معالم البلد أيضا . حتى الفلبين التي احتلتها الولايات المتحدة لمدة تزيد على نصف قرن بدعم من النخبة الاجتماعية فيها ، يمكن اعتبارها اليوم مجرد شبه ديمقراطية .

لماذا يصاب الذين يثيرون ذكريات ألمانيا واليابان بفقدان الذاكرة عندما يصل الأمر إلى الحالات الأخرى؟ الواقع أن المقارنة التي يتجنبها مؤيدو مذهب بوش وكأنها شيء محرم هي فيتنام . هنا أيضا حاولت الولايات المتحدة «كسب قلوب وعقول» الشعب عن طريق إقناعه باعتناق الحلم الليبرالي . إلا أنه في الوقت الذي تولت فيه أميركا قضية الصراع في جنوب شرق آسيا من الفرنسيين ، كانت الوطنية المحلية قد تغلغلت في المقاومة الشيوعية للإمبريالية الغربية . الجهود الأميركية لتشجيع قيام حكومة ديمقراطية في المنطقة ثبت بأنها جهود دينكوشوتية تماما . ومع ذلك مَن مِن مؤيدي حرب العراق الذين يستشهدون بألمانيا واليابان يتأمل في الدروس الواجب تعلمها من فيتنام؟ بدلا من ذلك فإن مزاجهم هو وضع حد «لانهزامية» «متلازمة فيتنام» بالتركيز على الفترة التي تلت الحرب العالمية مباشرة ، والنجاح الذي كان مشهودا بالفعل .

التحول النمطي في تحليل السياسات المقارنة لتسعينات القرن العشرين يعتّم بالفعل على الوقائع التاريخية أكثر مما يكشف . فهي تشجع «الإرادية» ، والتفاؤل ، وقناعة على الطراز اللينيني بأن الأفكار العظيمة والرجال العظام يمكن أن يحركوا التاريخ . وهي تتبنى ميلا إلى التقليل من أهمية التعمق بمعرفة دول ومناطق معينة لصالح تعميمات مقارنة ضخمة . ونتيجة لذلك لم يستطع هذا الفرع من الحركة الويلسونية الجديدة رؤية الطبيعة المتغلغلة في العديد من العوائق التي تواجه نشر

الديمقراطية والأخطار التي قد تنشأ في بعض الظروف إذا ما قمنا بمغامرات غير محسوبة . وهذا أحد دروس المأساة التي عاشتها رواندا عام ١٩٩٤ ، والتي نجمت عن تدخل جهات خارجية كانت تتمنى الخير للبلد لكن جهودها ساهمت في تحطيمه . ما هو أكثر أهمية بالنسبة لمقاصدنا هنا ، هو أنه عندما أعرب مذهب بوش عن تفاؤله في هذا المجال ، كان الخبراء الذين يفترض فيهم أن يعملوا كفاحصين للواقع ، قلة مشتتة . الحرس الجديد في الأكاديمية ، خاصة اليساريين منهم ، مالوا على الأغلب إلى المشاركة في التحمس للغزوة الإمبريالية التي صممت لمساعدة البؤساء على هذه الأرض .

نتيجة هذا التفكير السطحي كان نشر البؤس البشري على مساحات أوسع ، وفي الوقت نفسه تعريض الأمن القومي الأميركي للخطر . الفراغ السياسي في العراق أصبح محطة تجنيد للإرهابيين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي ومحرضا على مناهضة الأمركة أيضا . على المدى القصير والمتوسط ، يبدو أن الطرف الرابح في هذا الصراع الدامي هو إيران وما يدعوه البروفيسور والي نصر «عودة الشيعة»(٥١) الجمع بين تنامي قوة طهران وتزايد المتعاونين جيدي التنظيم في صفوف حزب الله في لبنان والحكومة التي يسيطر عليها الشيعة في بغداد ، يوحي بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تغذيان القوى ذاتها التي قد تتآمر عليهما لاحقا . من المؤكد ، على المدى الأبعد ، أن يحدث رد فعل سنّي لهذه التطورات يجمع دولا تمتد من تركيا إلى باكستان والعربية السعودية مصممة على مواجهة هذا التوجه ، قد يقلب هذه المكاسب الإيرانية . لكن النتيجة الأعظم هي أن يكتسح الإسلام السياسي كل شيء جاعلا من التفريق بين الطوائف أمرا غير مهم نسبيا . أيا تكن النتيجة ، فإن فكرة أن الديمقراطية تعد بأن يكون لها مستقبل في المنطقة أو النظام العالمي- وأقل من ذلك أن يكون لها «قبول عالمي»- هو مجرد وهم لا سبيل إلى تحقيقه . وحمل الحكومة الأميركية لمثل هذا التفكير الرغائبي هو مبعث قلق حقيقي . وأن يكون لمثل هذا التفكير دعم في الأكاديمية مع نظرياتها ، ومفاهيمها ، ومزاعمها المتضخمة لهو أمر يستحق استهجانا خاصا كما هو الحال مع هذا الكتاب .

حجة مانسفيلد- شنايدر

أفرض جدلا ، أن صلوات المحافظين الجدد والليبراليين الجدد قد استجيبت ، وأن

شكلا من أشكال الديمقراطية قد تحقق في الشرق الأوسط . فما هي الصيغة المحتملة لها؟ حسب جميع الاحتمالات لن تكون ما يريدون رؤيته- شيء مثل التشيلي ، أو سلوفينيا الحرة ، أو كوريا الجنوبية الديمقراطية ، أو جمهورية التشيك الفخورة التي تحررت مؤخرا من قبضة الحكم الشمولي ، وجميعها صديق للولايات المتحدة .

في دراسة مهمة نشرت في العام ٢٠٠٥ ، قدم البروفسوران إدوارد د . مانسفيلد وجاك شنايدر دليلا قويا على أن «الديمقراطيات الناشئة» لديها توجه في الذهاب إلى الحرب بتكرار وشدة تجعلها مصدر قلق ، وليس مصدر أمل . فإذا كان مانسفيلد وشنايدر على صواب ، فإن ما توصلا إليه يوجه ضربة شديدة إلى فرضيات مذهب بوش المبسطة بأنه ستتم السيطرة على الإرهاب في الشرق الأوسط نتيجة لاحتلال العراق الذي سيتبعه نشر الديمقراطية فيه . الواقع ، يبدو أن العكس بالضبط هو الأكثر احتمالا ، فباسم مذهب غير مألوف فرضه أجانب لم يظهروا في التجارب السابقة أي اهتمام بشيء سوى مصالحهم في المنطقة ، فإن المجتمع المدني سيتصدى لمؤسسات الدولة غير الفعالة والتي لا تحظى بأي شعبية .(٥٢)

يشرح مانسفيلد وشنايدر النزعات المولعة بالحرب للأنظمة الديمقراطية غير الناضجة ، بعكس الأنظمة الراسخة ، بإبراز سمات تلك الأنظمة السياسية التي كان جيل سابق من المنظرين المقارنين سيدرك على الفور (لكن ليس الجيل الشجاع لعقد التسعينات) بأنها وصفة سامة . في الدول التي تستطيع فيها نخبة سلطوية أو ديماغوجية أن تشن هجوما مضادا على العملية الديمقراطية ، أو استخدامها لغايات حربية (عادة بحشد المشاعر الشعبية ضد الأعداء الأجانب) ، أو حيث ينقسم المجتمع المدني إلى فئات تتبادل العداء ، ودون إحساس يذكر بالهوية أو المصلحة الأعلى ، عندها تكون الحرب الأهلية أو الداخلية هي النتيجة الممكنة للحشد الجماهيري الذي ولدته مساعي نشر الديمقراطية . الواقع أن ما يسمح لنا الدليل التجريبي في دراستهم بأن نستخلصه هو أن الديمقراطيات الشابة هي مجموعة من الشعوب والدول تميل بشكل خاص إلى الحرب .

من المؤكد أن ليس من الضروري أن تكون الحرب الداخلية هي نتيجة الانفتاح الديمقراطي كما بينت أمثلة بولندا ، وجمهورية التشيك ، وهنغاريا ، وسلوفينيا بعد العام ١٩٨٩ . حيث هناك شعور واضح بالهوية الوطنية ، وحدود وطنية راسخة ، ووحدة مدنية ، ودرجة من التطور الاقتصادي ، ونخبة تكرس نفسها لتحرير- وتلك

هي «الشروط المسبقة» التي وضعها جيل سابق من المقارنين على أنها من الأمور المهمة لتسهيل إقامة الديمقراطية- عملية نشر الديمقراطية وجعلها تمضي بسرعة وفعالية . وعندما تفعل ذلك فإنها ستخدم المصالح الأميركية .

لكن الويل لشعب تعرض عليه الديمقراطية قبل ترتيب مؤسسات الدولة أو الإجماع المدني . لأنه بدلا من أن ينضم إلى عالم السلام الكَنتي (نسبة إلى كَنت) ، فهو مرشح على الأغلب للسقوط في عالم هوبسي (نسبة إلى هوبس) قذر .

دراسة مانسفيلد- شنايدر واسعة في أمثلتها وعميقة تاريخيا . إلا أنهما عند نقطة معينة ، يستخلص المؤلفان النتائج العامة معا ليحذرا من أي تفاؤل في غير محله في جهود نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي . ففي حين يمكن تصور نجاح بعض التحولات (في تركيا ، أو لبنان ، أو المغرب ، أو الأردن) لكن الاحتمال الأغلب أن يتزايد العنف في العديد من الدول سواء محليا أو دوليا إذا ما تحققت مثل تلك الطموحات .

> رغم أن نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي يمكن أن يساهم في السلام على المدى الطويل ، فإن الرأي العام الإسلامي على المدى القصير ، وفي معظم الأماكن ، معاد للولايات المتحدة ، ويرفض إدانة الإرهاب ، ويدعم إجراءات استخدام القوة لتحقيق نتائج مواتية في فلسطين ، وكشمير ، ومناطق أخرى متنازع عليها . . . وإطلاق الرأي العام للحشود الإسلامية عن طريق عملية مفاجئة لنشر الديمقراطية لن يفعل شيئا سوى زيادة احتمالات الحرب . جميع عوامل الخطر موجودة : وسائل الإعلام وجماعات المجتمع المدني في حالة هياج ، حيث تسعى النخب القديمة والمعارضة الصاعدة لادعاء المسؤولية عن الأعمال العسكرية الإسلامية أو الوطنية . حكم القانون ضعيف والبيروقراطية الفاسدة القائمة لا تستطيع خدمة إدارة ديمقراطية كما يجب . حدود الدول لا تتماشى مع التقسيمات القومية ، ما يجعل من عملية الدفع بحق تقرير المصير الوطني أمرا حافلا بالأخطار .(٥٣)

لم يكن مانسفيلد وشنايدر وحيدان في التعبير عن قلقهما . فقد أشار توماس كاروثرز ومارينا أوتواي عن قلق مماثل ، وهو ما فعله ف . جريجوري جوس . وكما لو أنه تأكيد لهذه الشكوك ، كان انتخاب حكومة حماس في فلسطين في كانون الثاني/

يناير ٢٠٠٦ ، وسمعت الاتهامات المضادة في كل مكان ضد سذاجة التفكير بأن العملية الديمقراطية بحد ذاتها يمكن أن تجلب السلام .(٥٤)

الخلاصة

انطلاقا من قناعة بأن هناك «قبول عالمي» للديمقراطية بالنظر «للرياح التاريخية» خلفها ، خفف صنّاع السياسة في إدارة بوش ، بدعم من النظرية الأكاديمية لليبراليين الجدد ، وبشكل منهجي مما رؤوا أنها عوائق تعترض نشر الديمقراطية في جميع دول العالم ووضعوها في صيغة مبسطة . في المفهوم الذي صاغوه ، والرياح التاريخية ، زائد القيادة المستنيرة التي تقدر عاليا قيم الحياة الديمقراطية ومؤسساتها ، زائد التطلعات الشعبية نحو حكم نزيه وفعال ، زائد دعم خارجي «ضخم»- كلها تساوي الديمقراطية في كل مكان تقريبا .

فمن أين جاءت المعادلة؟ المؤكد أنها ليست من المحافظين الجدد ، الذين لم يقوموا بالدراسات العلمية الصعبة التي تفترضها مثل هذه النتائج ، بل من الليبراليين الجدد الذين توقعوا أن يهبوا لنجدة بؤساء العالم بفضل يقينهم النظري بأن مهمتهم ستكون موضع ترحيب محليا ومباركة تاريخية . من المؤكد أن المحافظين الجدد من أمثال كريستول ، وكبلان ، وكاجان ، وشارنسكي ، انتحلوا تلك الأفكار وخلطوها مع ما ستدرسه الأجيال القادمة على أنه مذهب بوش . لكن أصول تلك المفاهيم تقع خارج نطاق التفكير المحافظ أو الجمهوري لدرجة أنه حتى أواخر العام ٢٠٠٦ كان الفكر الرئيسي في الحزب الديمقراطي ما زال يواصل التحدث وفق تلك المصطلحات (كما سنرى في الفصل التالي) .

ونظرا للسطحية مطلقة العنان لذلك التفكير ، فإن مذهب بوش لا يعرف حدودا . بعد العراق لماذا لا نستهدف الشرق الأوسط كله؟ حسبما طرح الرئيس الأمر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ :

> نجاح العراق الحر ستراقبه وتلحظه في المنطقة كلها . ملايين سيرون أن الحرية ، والمساواة ، والتقدم المادي ممكنة في قلب الشرق الأوسط . قادة المنطقة سيواجهون الدليل الساطع بأن المؤسسات الحرة والمجتمعات المفتوحة هي الطريق الوحيد للنجاح والكرامة الوطنية طويلة الأمد . تحول الشرق الأوسط سيفيد العالم كله بتقويض الأيديولوجيات التي

تصدر العنف إلى أراض أخرى . العراق كديكتاتورية ، كان لديه قوة عظيمة لإيقاع الاضطراب في الشرق الأوسط ، العراق كديمقراطية ، سيكون لديه قوة عظيمة لإلهام الشرق الأوسط .

وبعد الشرق الأوسط ، لم ليس العالم كله؟ كما أكد الرئيس مجدد في رسالته عن حالة الاتحاد يوم ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ :

أيها المواطنون ، لقد دعينا إلى القيادة في فترة حاسمة . لقد دخلنا في صراع أيديولوجي عظيم . . . وجهة التاريخ تحددها الأعمال البشرية ، وكل حركة عظيمة للتاريخ تصل إلى نقطة يتعين فيها الاختيار . كان في وسع لنكولن اختيار السلام على حساب الفرقة واستمرار العبودية . . . في الخارج ، أمتنا ملزمة بهدف تاريخي طويل الأمد- نحن نسعى لإنهاء الطغيان من عالمنا . الديمقراطيات تستبدل الاستياء بالأمل ، وتحترم حقوق مواطنيها وجيرانها ، وتشارك في الحرب ضد الإرهاب . كل خطوة في اتجاه الحرية في العالم تجعل بلدنا أكثر أمنا- لذلك سنعمل بجرأة من أجل قضية الحرية .

الفصل السادس

الإمبريالية الليبرالية ٣: عسكرة المذهب الإنساني

إذا تعين علينا أن نستخدم القوة ، فذلك لأننا أميركا . نحن الدولة التي لا غنى عنها . نحن نقف منتصبو القامة ، ونرى أبعد في المستقبل .

مادلين أولبرايت ، ١٨ شباط/ فبراير ١٩٩٨

لا تصدقوا أبدا ، أبدا ، أبدا ، بأن أي حرب يمكن أن تكون سلسة وسهلة ، أو أن أي شخص يباشر رحلة غريبة يستطيع أن يقيس المد والأعاصير التي سيواجهها . على رجل الدولة الذي يذعن لحمى الحرب أن يدرك أنه ما أن تعطى الإشارة ، فلن يعود سيد السياسة بل عبد أحداث لا يمكن التنبؤ بها أو السيطرة عليها .

ونستون تشرشل ، «سنواتي الباكرة»

أفاد الفصلان السابقان بأن أبوة أبعاد مذهب بوش الذي روج لديمقراطية السوق الحر لجميع العالم من أجل الحرية والسلام يجب أن تعزى لليبراليين الجدد أكثر مما تعزى إلى المحافظين الجدد . من المؤكد أن المحافظين الجدد قد أيدوا بحزم تفوق الطرق الديمقراطية الليبرالية ، وخلال سنوات ريجان بدأ العديدون منهم يقدرون المزايا التي يوفرها للأمن القومي نشر ديمقراطية السوق عالميا . التفكير الكامن خلف دعوتهم إحداث تغيير ديمقراطي في الأنظمة تحت عنوان «الهيمنة المحبة للخير» من جانب الولايات المتحدة هو إلى حد بعيد مستقل عن فكرة الليبراليين الجدد عن «منطقة

السلام الديمقراطي» . ومع ذلك ، كان الليبراليون الجدد بحججهم النظرية المصقولة حول الرغبة في «مجتمع الديمقراطية» وجدوى نشرها في أماكن لم يكن السوق أو الديمقراطية من الترتيبات المألوفة فيها ، هم من أعطوا مذهب بوش تلك الرصانة والوقار الذي أصبح يحظى به .

وحسبما يؤكد المحافظون الجدد عما تعنيه كلمة «هيمنة» ضمنا ، فإن أبوتهم كانت أكثر وضوحا في ذلك البعد من مذهب بوش الذي يصر على أهمية الاحتراس واستخدام التفوق الأميركي العسكري في الشؤون العالمية . وكانت حجتهم تعتمد على قناعة راسخة تعود إلى أواخر الستينات ، إن لم يكن قبل ذلك إلى بدايات الحرب الباردة ، بأن أفضل أمل للديمقراطية الليبرالية ، في عالم تشكل فيه الشمولية تحديا ماثلا ، هو ولايات متحدة قوية ومتيقظة .

باختصار ، رهان واشنطن على التفوق العالمي كان يعكس بالضرورة موقف المحافظين الجدد في مسائل تتعلق بالموقف القوي نسبيا لهذا البلد ، في حين أن الوعد الأميركي حول ما يتعين على أميركا أن تفعله بالقوة التي تحت تصرفها كان ينبع أكثر من الفكر الليبرالي الجديد . فإذا كان لمذهب بوش عمود قوة وعمود غاية يستند عليهما ، كما بينا في الفصل الأول ، فقد كان لدى كل شريك أيديولوجي في السياسة الأميركية هدية مميزة يقدمها .

إلا أنه يتعين علينا ألا نستخلص من هذه الملاحظة بأن البعدين الرئيسيين لمذهب بوش يفصلان بوضوح في العمل بين المحافظين الجدد والليبراليين الجدد . كما يتعين علينا أن نفترض بأن المحافظين الجدد لم يكونوا مدركين لمناشدات الليبراليين الجدد المتعلقة بالترويج للديمقراطية ، وكذلك علينا ألا نفترض أيضا بأن الليبراليين الجدد لم يكونوا متنبهين لضرورة العمل العسكري في شؤون العالم بهدف نشر بركات السلام «الكَنتي» . كل واحدة من هاتين المدرستين الفكريتين تضم في داخلها ميلا أيديولوجيا للحجج التي تطرحها المدرسة الأخرى ، وهو ميل قائم على تزايد التماثل في وجهات النظر بين الطرفين واتضح تماما قبل هجمات ٩/١١ الإرهابية .

باختصار ، ما أحاول الإشارة إليه هو تزاوج فكري معقد ، لكنه مهم ، أنجب مذهب بوش . إلا أن ما شوش على اجتماعهما معا كان مسألة استخدام الوسائل العسكرية للترويج للديمقراطية ، وهي خطوة تردد العديد من الليبراليين الجدد في قبولها إذا كان معنى ذلك أن تعمل أميركا منفردة . وكان اليسار بشكل عام متحمسا

بشدة تجاه استخدام القوة العسكرية الأميركية بشكل أحادي ، ولم يستذكروا عار النشاطات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية في إيران وغواتيمالا خلال الحرب الباردة وحسب ، بل أيضا ، وبشكل خاص كارثة الحرب في جنوب شرق آسيا . وكان تذكرهم لتورط أميركا في انتهاكات حقوق الإنسان في غواتيمالا والسلفادور خلال عقد الثمانيات حادا بشكل خاص . كما أن إدارة جورج بوش الابن لم توح بالكثير من الثقة بأنها ستستخدم القوة التي بتصرف الولايات المتحدة بشكل مسؤول . وكان هناك جدل حامي الوطيس بين يسار الوسط والمحافظين الجدد على مدى ثلاثة عقود كاملة قبل وصول بوش الابن للرئاسة . ومهما كان الاحترام الذي كانوا يكنونه لقناعات المحافظين الجدد ، فقد كانوا يعرفون أنها لم تفصّل من القماش نفسه .(١)

لم يكن مصدر قلقهم الوحيد أن تسيء واشنطن استخدام القوة . الليبراليون واليساريون كانوا متشككين في الحديث المفخم حول منافع العولمة الاقتصادية ، وكانوا قلقين من التأثيرات البيئية التي قد تنجم عن الاستهلاك غير المنظم للطاقة في العالم بشكل عام وخاصة في الولايات المتحدة . أضف إلى ذلك ، ولأنهم كانوا مبرمجين جينيا لم يكونوا من مناصري التعددية ، ومناهضة الإمبريالية ، كان الحديث عن الحرب الاستباقية ، وممارسة القوة العسكرية الأميركية بشكل أحادي لغزو شعب أجنبي (حتى لو كان لمصلحة ذلك الشعب) مصدر قلق لهم .

من الناحية المزاجية كانت المدرستان مختلفتان أيضا . يمكن وصف المحافظين الجدد بأنهم مغالين في الوطنية . فمنذ بداية سبعينات القرن العشرين ، إن لم يكن من أواخر الأربعينات ، اعتبروا الولايات المتحدة قائد (وليس الأول بين متساوين) كونفدرالية الشعوب الديمقراطية الليبرالية . وكانت صفتهم الثانية وجهة نظر واضحة في كيف أن التاريخ عهد لهذا البلد بدور يلعبه في الصراع الهائل بين الحرية والطغيان . وقد أيدوا تحقيق نصر بقيادة أميركا في الحرب الباردة قبل وقت طويل من معرفة أن النتيجة ستكون ما آلت إليه ، ودعوا واشنطن للتعامل بشكل حازم مع سلوبودان ميلوسيفتش وصدام حسين في عقد التسعينات ، ونظروا إلى هذين الرجلين على أنهما تجسيد للفاشية العسكرية الشعبية . بكلمة أخرى ، شعورهم بأن مسؤولية أميركا وغايتها تقوم في النهاية على قوتها العسكرية لم يكن موضع شك أبدا لديهم .

بعكس ذلك ، مال الليبراليون الجدد لأن يكونوا من دعاة التعددية في الداخل وكوزموبوليتانيين في قضايا العالم . وكان لدى صامويل هنتنجتون مبررا عندما وصف

بعض أعضاء هذه المجموعة بأنهم «أرواح ميتة» وتبنى ما توصل إليه ستانلي روثمان بأن «كليات العلوم الاجتماعية في الجامعات البارزة هي في معظمها ليبرالية أو كوزموبوليتنانية أو يسارية . وتعتبر جميع أشكال الولاء المدني أو الوطنية بأنها رجعية» . وقد اختار هنتنجتون لفت الانتباه إلى أفكار مجموعة من الليبراليين اليساريين في كتاب ألفته مارثا سي . نوسباوم وآخرون ونشر في العام ١٩٩٦ بعنوان «من أجل حب بلد : مناقشة حدود الوطنية» . بهذا الصدد ، وجدت البروفسورة آمي جوتمان بأنه شيء بغيض أن يقال للأميركيين بأنهم «قبل كل شيء مواطنو الولايات المتحدة» ، في حين أن «ولائهم الأول . . . يجب أن لا يكون للولايات المتحدة أو أي كيان سياسي ذي سيادة [بل] «للمذهب الإنساني الديمقراطي» . من جانبها ، انتقدت نوسباوم «التفاخر الوطني» بوصفه «خطرا أخلاقيا» . وصرحت قائلة ، «أنا مواطنة العالم ، شخص ولاءه الأول هو لمجتمع الكائنات البشرية للعالم أجمع . . . وليس لمجرد صيغة من الحكم ، أو سلطة زمنية زائلة ، بل للمجتمع الأخلاقي المكون من إنسانية جميع الكائنات البشرية» .(٢)

كما تعني هذه الملاحظات ضمنا ، فإن الليبراليين والليبراليين الجدد ، سواء كانوا مستقلين ، أو في الحزب الديمقراطي أو من اليسار ، مالوا إلى التشكك في نوع حديث المحافظين الجدد الذي يصف «لحظة أحادية القطب» التي تتمتع بها أميركا بأنها تعد «بهيمنة محبة للخير» يمكن أن تتمدد لتصبح «حقبة أحادية القطب» . لم يكن تفوق الولايات المتحدة عالميا موقفا يطمح إليه الليبراليون .

ومع ذلك لم يكن هناك سور صين عظيم عصي على الاختراق يفصل هاتين المدرستين الفكريتين . وكما أن المحافظين الجدد لم يكونوا بحاجة لإرشاد من الويلسونيين الجدد حول قيمة الديمقراطية الليبرالية للنظام العالمي ، كذلك لم يكن الليبراليين الجدد قادرين في عقد التسعينات أن يروا بأنفسهم ضرورة عسكرة مقاصدهم الإنسانية . بالنسبة لهذه المسألة ، جرى التفكير في الحزب الديمقراطي على نطاق واسع . فتحت رعاية الوزيرة مادلين أولبرايت ، بشكل خاص ، بدا التفكير الديمقراطي يتجه أكثر فأكثر إلى نتيجة مؤداها أنه مهما كانت المشكلة التي تحتاج إلى حل مصنوع في أميركا ، فإن ذلك الحل سيحتاج إلى استخدام القوة .

مشكلة الليبراليين أنهم كانوا مقيدين بالتزامهم بالقانون والمنظمات الدولية للعمل مع أطراف عدة عند استخدام القوة العسكرية . وكما رأينا في الفصل ٤ ، فإن

أكثر الأعضاء حنكة من الويلسونيين الجدد كانوا ملتزمين ، بسبب نظريتهم الخاصة بالشؤون العالمية ، بصيغة تعاونية من التعددية التي تتحاشى الأحادية الأميركية . وكان هؤلاء الليبراليون يفضلون الاعتماد على مفهوم «التعددية العضلية» الذي طرحته الوزيرة أولبرايت ، حيث يفترض أن تُمارس القوة تحت قيادة إحدى البنى الفكرية الأخرى ، مثل «مجتمع الديمقراطيات» .

كانت القضية بالنسبة للويلسونيين في التسعينات ، هي كيف نجعل القانون الدولي والتعاون متعدد الأطراف ، خاصة على شكل قوات حفظ سلام مفوضة من الأمم المتحدة ، أفضل قدرة على معالجة قضايا مثل الإبادة العرقية في رواندا ، والسودان ، والحروب الأهلية الرهيبة كما في كمبوديا ، وإندونيسيا ، وسريلانكا ، والحروب الإقليمية كالتي تستنزف البلقان وأفريقيا الوسطى ، بالقوة العسكرية . من سوء طالع الناشطين اليساريين ، أن النخبة السياسية في العالم الديمقراطي لم تكن تركز على حقوق الإنسان بل على الانتشار النووي ، والتبادل الاقتصادي ، والبناء العسكري . القراءة عبر التقرير العالمي السنوي الذي أصدرته منظمة هيومان رايتس ووتش في التسعينات تعطي مثالا عن مدى إحباط جماعات حقوق الإنسان ، بشكل عام ، من رفض واشنطن تولي المهمة واستخدام نافذة الفرص التاريخية التي وفرتها نهاية الحرب الباردة لتحسين أوضاع الناس . وعند رؤيتهم بأن ثمة شيء بحاجة لعمل عاجل ، إلا أن شيئا لا يحدث ، كان للمحافظين الجدد والليبراليين الموقف نفسه . ورغم إتباع الفريقين خطين مختلفين من التبريرات ، فإن تفكيرهما كان يلتقي عند الإيمان بأن فشل الولايات المتحدة في اتخاذ موقف عسكري حازم في البلقان كان خطأ فاحشا . هنا ، وأكثر من أي مكان آخر ، في الدراما المحيطة باستبداد ميلوسيفيتش ، كانت الأرض خصبة لهاتين المدرستين لإصدار تأكيدات مشتركة لتعهدهم الشهير : «لن يحدث مرة أخرى» .

لذا كانت المهمة بالنسبة لليبراليين هي بيان كيف يمكن للتدخل العسكري تولي فرض حقوق الإنسان ونشر للديمقراطية بقوة متعددة الأطراف . وخلال عملية وضع إطار قانوني للعمل ، ظهر تيار آخر من الليبرالية الجديدة . الآن ، صار مع الليبرالية الجديدة ثلاثة أسهم في جعبتها . فعلاوة على نظرية السلام الديمقراطي ، وحجج التحول الديمقراطي- صرحت أولاها بأن هناك رغبة في توسع الحكم الديمقراطي ، وثانيتها بسهولة ذلك التوسع النسبية- وكانت الثالثة ، إعادة تفسير معنى السيادة ،

بمثابة المباركة النهائية لخوض المعركة . وهنا ندخل ميدان الصلاحيات الدولية لليبرالية الجديدة .

التعددية العضلية

عبر كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة عن اهتمامات خبراء الليبرالية الدولية بشكل جيد في خطابه في الجمعية العام يوم ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ : «إذا عرفت الدول المصممة على إتباع سلوك إجرامي بأن الحدود ليست دفاعا مطلقا ، وإذا عرفت بأن مجلس الأمن سيتدخل لوقف الجرائم ضد الإنسانية ، فإنها لن تسلك مسار العمل على أساس أن لديها حصانة سيادية .» ومرة أخرى في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ أثناء قبوله جائزة نوبل للسلام : «سيادة الدول يجب ألا تستخدم بعد الآن كدرع للانتهاكات الفاحشة ضد حقوق الإنسان . . . فقط في بيئة ديمقراطية قائمة على احترام الاختلاف والحوار ، يمكن ضمان حرية تعبير الفرد عن نفسه والحكم الذاتي ، ودعم حرية التجمع» .(٣)

عمليا ، كان الأمين العام يدعو قادة العالم إلى إعادة صياغة نظرية الحرب العادلة التي ستجعل الحكومات غير الشرعية التي تنتهك حقوق الإنسان عرضة لهجمات خارجية باسم حقوق الإنسان والديمقراطية . كان توقيته ممتازا . فقبل أكثر من عقد من حديث عنان ، بدأ المحامون الليبراليون الدوليون في تركيز الانتباه مجددا على الأسس المعيارية للسيادة ، أي على الشروط التي تعترف فيها الدول بشرعية بعضها البعض في النظام العالمي .

تبين أن مهمة خبراء القانون من الليبراليين الجدد عملية صعبة . أولا ، كان عليهم أن يقلبوا رأسا على عقب أسبقيات راسخة بأنه لا يجوز مهاجمة حكومة بسبب الطريقة التي تعامل بها مواطنيها ، شريطة أن تكون لها سيطرة فعلية على شعبها وأراضيها . وكان من المؤكد أن يثير أي مسعى لقلب هذا التفاهم فزع الحكومات التي قد تشعر بأن هذا التصميم هو مجرد ذريعة للسماح بمهاجمتهم (وهو للإنصاف يمكن أن يكون كذلك) . ثانيا ، كان يتعين على الليبراليين الجدد أن يبينوا أي المنظمات أو الجماعات تمتلك حق تقرير بسط السيادة ، أو تعليقها ، أو سحبها عن دولة ما بناء على طبيعة تنظيمها أو سلوكها . الكامن في هذه المداولات كان السؤال الأهم : من هي الجهة صاحبة السلطة التي تستطيع استخدام القوة؟ حسب تفكير

عنان، المنظمة هي الأمم المتحدة، أو الاحتمال الأغلب مجلس الأمن. لكن الاعتراض الواضح كان أن سلوك هذه الهيئة خلال التسعينات- سواء فيما يتعلق برواندا، أو العراق، أو صربيا- كان ضعيفا بشكل مريع لأسباب لا يبدو أنها مفتوحة لإصلاحات أساسية.

المهمة الأولى، وهي تعريفية إلى حد بعيد، كانت الأسهل من الاثنتين الأخريين. فالخروج بتبرير لصيغة جديدة من الحرب العادلة، حربا تشن ضد الأنظمة القمعية دفاعا عن حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية هو مسألة نظرية على أي حال. فالمحامون، بحكم مهنتهم، بارعون في كتابة وإعادة كتابة القواعد والأحكام. بحلول أواخر الثمانينات وظفوا مواهبهم في إعادة تعريف القواعد القانونية لادعاء الدولة السيادة.

بعكس ذلك، كانت المهمة الثانية صعبة بطبيعتها. فقد كانت تعني إيجاد أو تأسيس مؤسسة دولية قادرة على ممارسة صلاحيات قانونية على المجتمع العالمي لها علاقة بنشر حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي، بما في ذلك القدرة على استخدام القوة حيثما تقتضي الحاجة. فهل تستطيع الأمم المتحدة ممارسة هذا الدور من خلال مجلس الأمن؟ أو هل يمكن إقامة مجتمع ديمقراطيات أو ربما توسيع حلف الناتو، ليكون القاضي، والمحلفين، والمنفذ في المسائل المتعلقة بسلوك العالم غير الديمقراطي فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية؟ عنان وأولبرايت كلاهما كانا يشيران إلى أن تلك هي المهمة السياسية العملية في أواخر عقد التسعينات، لكن هل في الإمكان إنجازها؟

لتقديم الدليل على أن الحكومات غير الديمقراطية غير شرعية، كان خط الهجوم الرئيسي لخبراء القانون الليبراليين الجدد هو بيان أنه خلال القرن العشرين، وخاصة بعد العام ١٩٤٧، ألزمت معظم الدول في المجتمع الدولي نفسها، بتشكيلة من القرارات، والمواثيق، والمعاهدات فيما يمكن أن يطلق عليه القانون العام لدول العالم. وكانت النتيجة عقدا أخلاقيا ضمنيا يربطهم بمجموعة من الالتزامات لاحترام حقوق الإنسان لمواطنيهم، وأن يصبحوا هم أنفسهم ديمقراطيين في الوقت المناسب أن لم يكونوا ديمقراطيين بعد. الدول التي فشلت في أن ترتقي لمستوى الأعراف الدولية- بسبب انتهاكات خطيرة ومنهجية لحقوق الإنسان- قد يسحب المجتمع العالمي منها شرعيتها، بموافقتها هي نفسها، ما يتركها كدول منبوذة من النظام الدولي.

كان الفارق مجرد خطوة قصيرة بين سحب الشرعية عن الدول وإجازة شن هجوم عليها باسم فشلها في احترام حقوق الإنسان . في العام ١٩٨٧ ، كان بيرنار كوشنير ، مؤسس أطباء بلا حدود ، يعمل مع الحقوقي الفرنسي ماريو بيتاتي على فكرة سماها الأخير «حق التدخل» . بعد ذلك مباشرة تحول «الحق» إلى «واجب» ، وهو حق جادل بيتاتي بأن دولا مثل فرنسا كانت تروج له بنشاط تحت رعاية الأمم المتحدة . باختصار ، بينما كانت الحرب الباردة تسير إلى نهايتها ، صيغت الأسس القانونية لتوسيع منطقة السلام الديمقراطي برعاية مجلس الأمن ، المنظمة التي تمتلك السلطة ، والآن الالتزام ، للدعوة إلى استخدام القوة في الحالات التي تستدعيها الظروف .(٤) بالطبع ، كانت المشكلة حسبما بينت الإبادة العرقية في رواندا بشكل ساطع ، أن مجلس الأمن يفتقر إلى الإرادة للعمل . فكيف رد الليبراليون الجدد عندها؟

حالة توماس أم. فرانك

لرؤية مدى الإقناع في حجة المحافظين الجدد لصالح فرض الحكم الديمقراطي بالقوة ، دعونا نتمعن في شروطها في تبريرات واحد من أفصح الناطقين الأميركيين ، أستاذ القانون في جامعة نيويورك ، توماس أم . فرانك . الذي كتب في الصحيفة الأميركية العلمية الرئيسية المختصة بالقانون الدولي «ذا أميركان جورنال أوف انترناشينال لو» مقالا استُشهد به كثيرا ، في بداية العام ١٩٩٢ ، قال فيه أن ما كان يعتبر ذات يوم «فكرة متطرفة» سرعان ما أصبح موقفا معياريا : كي ينظر إلى السيادة على أنها مشروعة في عيون المجتمع الدولي ، فيجب أن تقوم على موافقة المحكومين . «الديمقراطية إذن ، في طريقها لأن تصبح حقا عالميا ، وهو حق سيتزايد الترويج له وحمايته بالعمليات الدولية الجماعية» . فإذا شكك المرء في مدى صدق مشاعر فرانك ، فهو لا يترك مجالا للشك : «المسألة ليست ما إذا كانت الديمقراطية قد اكتسحت المجالس ، بل ما إذا كان المجتمع العالمي جاهز لحقبة ستكون الديمقراطية وحكم القانون وحدهما المخولان بإسباغ الشرعية على الحكم» .(٥)

هذا التطور الفاصل لم يكن مقتصرا على «جيب صغير من الدول الصناعية الغربية» حسب رأي فرانك ، بل كان عالميا في شموليته : «هذا النصر الكامل للأفكار الديمقراطية لكل من هيوم ، ولوك ، وجيفرسون ، وماديسون- في أميركا اللاتينية ، وأفريقيا ، وأوروبا الشرقية ، وبنسبة أقل في آسيا- قد يثبت أنه أعمق حدث في القرن

العشرين ، وحسب جميع الاحتمالات ، نقطة الارتكاز التي ستعتمد عليها جميع التطورات المستقبلية للمجتمع العالمي» . ثم صرح قائلا ، «بحر من التغييرات في القانون الدولي ستكون نتيجته أن شرعية كل حكومة ستقاس في يوم من الأيام وبشكل قطعي بالأحكام الدولية . . . نستطيع رؤية خطوط هذا العالم الجديد الذي سيتطلع فيه كل مواطن وكل دولة إلى القانون والمنظمة الدوليان لضمان حقوقهم الديمقراطية» .

لإثبات وجهة نظره ، قدم فرانك مبرراته ، مثل العديدين من خبراء القانون الليبراليين الجدد ، بالعودة إلى اتفاقيات السلام التي تبعت الحرب العالمية الأولى التي أرست حق تقرير المصير الوطني . تقرير المصير بدوره ، يتطلب أن يقوم الذين أوكلت إليهم سلطة الدولة بالعمل لصالح مواطنيهم . تأكيد فرانك انصب على السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية وإقامة الأمم المتحدة ، حيث وافقت الدول الأعضاء فيها على مختلف أدوات المنظمة المذكورة . ومن بين أبرز الأدوات التي ذكرها :

> الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ؛ الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية ؛ المعاهدة الدولية للقضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية ؛ المعاهدة الدولية لمنع ومعاقبة جرائم الفصل العنصري ؛ إعلان إزالة جميع أشكال عدم التسامح والتمييز بناء على الدين أو المعتقدات ؛ والمعاهدة الخاصة بجميع أشكال التمييز ضد النساء . جميع هذه الحقوق العامة أكملت بوثائق إقليمية مثل المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ؛ المعاهدة الأميركية حول حقوق الإنسان ؛ الميثاق الأفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب ؛ وثيقة كوبنهاجن وميثاق باريس .

ينهي فرانك مقالته بمناشدة زملائه الدوليين بأن يدفعوا بالحجج القانونية قدما : «سواء من حيث النص أو الممارسة ، فإن النظام الدولي يتحرك قدما نحو حق ديمقراطي يحدد بوضوح الحكم الوطني الذي تجيزه المعايير الدولية والإذعان للرقابة المنهجية . المهمة هي استكمال ما بدأ بشكل رائع» .

رغم هذه الكلمات الشجاعة ، فقد حرص فرانك على بيان أن البعض قد يشعر بأن هذه الحجج ترقى إلى مستوى السعي «إلى إعادة فرض نوع من الاستعمار الجديد تحت راية إقامة الديمقراطية» . هنا يتردد فرانك ليقول : «لقد بيّن لنا التاريخ ، مرارا ،

بأن حق جميع الناس الطبيعي في الحرية والديمقراطية هو أثمن وأشد هشاشة من أن يعهد به للحاكمين» . ومع ذلك فهو يختتم بالقول أن موقفه «لا يعني ضمنا بالضرورة فرض ذلك بالقوة العسكرية» . فقد انصب اهتمامه على التمييز بين الحق في الحكم الديمقراطي «في أوضح صوره والتاريخ الطويل من مهمة الفرض أحادي الجانب والمشبوه «للحضارة» بالقوة . . . وهذا يتطلب أن تتخلى جميع الدول وبشكل لا لبس فيه عن استخدام القوة العسكرية بشكل أحادي ، أو حتى إقليمي ، لفرض الإذعان للحق الديمقراطي في غياب تفويض مسبق من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق» .

مرة أخرى في العام ١٩٩٧ ، وفي «ذا أميركان جورنال أوف انترناشينال لو» ، عاد فرانك إلى مسألة الأهمية العالمية لحجته عندما تساءل «هل الحرية الشخصية قيمة غربية؟» وفي حين أبدى احترامه للذين يصرون على أن بعض الثقافات (بما في ذلك بعض الثقافات الفرعية في الغرب) قد تضع حقوق الجماعة فوق حقوق الفرد ، إلا أنه جادل بأن ما كان في البداية قيمة غربية صار وبشكل متزايد قيمة عالمية . وقد ضم تحديدا انفتاح العالم الإسلامي لوجهة نظره حول معنى الحرية . وكان ما توصل إليه ، أن ثمة تقارب في القيم آخذ في الحدوث ، ما يوحي بأن «التخويل العالمي» المحمي بالاتفاقيات الدولية يتوافق مع تزايد الاعتراف بين الثقافات بأن بعض الحقوق المعينة لها صفة عالمية .(٦)

إلا أن مواجهة فرانك لتولي طالبان للسلطة في أفغانستان حولته إلى داعية حرب متحمس . فكتب في بداية العام ٢٠٠١ ، مهاجما الحكومة الأفغانية ومتسائلا ، «هل حقوق الإنسان عالمية؟» وأجاب بكل وضوح بأنها كذلك . فلا الثقافة الغربية (التي أكد بأن تاريخها يبين الكثير من المعارضة لفكرة حقوق الإنسان الحديثة) بل التغيرات في العالم أجمع مثل «تعميم التعليم ، والتصنيع ، والعيش في المدن ، ونشوء الطبقة الوسطى . . . هي التي ولدت التحرك نحو حقوق الإنسان العالمية .» وباستخدام طالبان كمثال على القوى الرجعية التي تجب محاربتها ، يدعو فرانك إلى «الانضمام إلى المعركة» .

> إذا أريد للقتال أن يكون فاعلا ، فهو بحاجة إلى موارد عسكرية ومالية . وهو بحاجة إلى استراتيجية مشتركة تضم الحكومات ، والمنظمات بين الحكومية ، والمنظمات غير الحكومية ، وقطاعات

الأعمال والعمال . لكن حتى لا يكون هناك أي خطأ : فإن القتال يدور بين أفكار قوية ، من النوع الذي يهز أعمدة التاريخ . . . وهذه إذن ، دعوة للاستيقاظ . شن حرب الأفكار هذه بنجاح- وهي حرب لا يمكن تجنبها أو تأجيلها طويلا- سيتطلب إعادة تسليح فكري للمفكرين الذين يدغدغ مشاعرهم الانتصار الدافئ المشوش لليبرالية والنهاية المفترضة للأيدولوجيا .(٧)

في غضون تسع سنوات تطورت رسالة فرانك بطريقة موازية لتفكير جزء مهم من المجتمع القانوني في الليبرالية الدولية . في بداية العام ١٩٩٢ ، ذكر أنه متردد في اعتبار أنه يمكن فرض الحق في الحكم الديمقراطي بالقوة العسكرية عن طريق المجتمع الدولي لأن القانون الدولي لم يكن قادرا على إجازة قيام مؤسسة لديها سلطة تمكنها من الوصول إلى هذا القدر من التصميم . في فترة لاحقة ، أشار إلى حدوث تقدم نحو التقارب في القيم . ثم في بداية العام ٢٠٠١ ، أطلق دعوة لا غموض فيها للقيام بعمل عسكري ، رغم أن الكيان ، أو الكيانات السياسية التي تمتلك حق مهاجمة دولة ذات سيادة بسبب سياساتها الداخلية لم تكن قد تحددت .

علينا ألا نستنتج من المناقشة السابقة بأن فرانك قد أيد الغزو الأميركي للعراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ . فهو كمحام من الصعب إرضاءه ملتزم بالتعددية واحترام قيام كيان قانوني يسبغ الشرعية على حرب ليس في الإمكان تجنبها ، كانت لديه أسس لمعارضة تصميم إدارة بوش على التخلص من صدام حسين بشكل أحادي . ومع ذلك ، فقد كانت الحجة موجودة بفضله ما أتاح للآخرين أن يستعيروها لتنفيذ أغراضهم ، سواء كانت حربا إجهاضية «استباقية للدفاع عن النفس» أو كتدخل عسكري لأسباب إنسانية . لقد وضع فرانك بوضوح أسس المباركة القانونية للإمبريالية الليبرالية التقدمية .(٨)

التعددية العضلية في نهاية العقد

المناشدات من أمثال ما أطلقه فرانك كانت أبعد من أن تكون أصواتا معزولة . في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ ، طلب كوفي عنان من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أنه «إذا كان التدخل لأسباب إنسانية هو بالفعل اعتداء غير مقبول على السيادة ، فكيف نرد على رواندا أو سربرنيشا- على الانتهاكات الفادحة والمنهجية لحقوق

الإنسان التي تؤثر على جميع التعاليم الأخلاقية لإنسانيتنا المشتركة؟» الجواب جاء من الحكومة الكندية ، التي عرضت في العام ٢٠٠٠ استضافة هيئة دولية لتقديم توصيات للمجتمع العالمي لوضع إطار عمل . بعد ذلك بفترة قصيرة ، اجتمعت اللجنة الدولية الخاصة بالتدخل وسيادة الدول ، برئاسة جارث إيفانز ، وهو وزير خارجة سابق لاستراليا ، ومحمد سحنون ، وهو دبلوماسي جزائري بارز ، وبدعم من عشرة أعضاء من الأسرة الدولية يحظون بالاحترام لالتزامهم بحقوق الإنسان ، من ضمنهم مايكل اجناتيوس ، من الليبراليين الجدد الذين ورد ذكرهم سابقا في هذا الكتاب .

في نهاية العام ٢٠٠١ (لكن اللجنة أنهت أعمالها قبل ٩/١١) نشرت اللجنة وثيقة بعنوان «مسؤولية الحماية» . البيان الملفت للنظر الذي شكل تحليلا دقيقا ومفصلا للمعضلة المتعلقة بالسيادة ، ومع ذلك فهو يدافع عن الشعوب عندما لا تكون الحكومات مستعدة أو غير قادرة على حمايتهم أو كانت هي نفسها سبب معاناتهم . في النهاية ، تفي بما كُلفت به بتقديم الأساس المنطقي والسبل التي تسمح بما يجب تسميته «المذهب الإنساني المسلح عسكريا» .

في حين أدركت اللجنة أنه بموجب المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، يفترض أن تكون الدول متحررة من أي تدخل خارجي فيما يتعلق بطريقة إدارة شؤونها الداخلية ، فقد كان في وسع اللجنة أن تشير إلى سمات أخرى من ميثاق الأمم المتحدة التي تقلل من الاعتراف بسيادة الدولة إذا كان سلوكها تجاه مواطنيها مناف للأعراف الدولية . كما أشارت اللجنة إلى تشكيلة من التصريحات والمواثيق الأخيرة ، التي أثارها فرانك كما سبق ورأينا ، والتي تفرض شروطا أكثر على شرعية الدولة ، نوع من قانون تعاقد يلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باحترام مجموعة الاتفاقيات التي أبرمها النادي الذي هم أعضاء فيه الآن .

وكان ما توصلت إليه اللجنة : «ما بدأ يبرز بالتدريج هو تحول مواز من ثقافة تعتنق حصانة السيادة إلى ثقافة المساءلة الوطنية والدولية» . ونتيجة لذلك ، شددت اللجنة ليس على مجرد الحق في التدخل في ظروف متطرفة وحسب ، بل على مسؤولية المجتمع الدولي- الذي عُرّف في النهاية بأنه مجلس الأمن الدولي- بوضع الدولة فعليا تحت الحراسة القضائية ، ووضع الشعب فيما كان يطلق عليه في وقت آخر ، تحت الوصاية ، إلى أن يحين الوقت الذي سيكون من الممكن فيه إقامة حكومة مسؤولة ، يمكن وصفها بأنها ديمقراطية .(٩)

المعضلة الأساسية أمام اللجنة كانت حماية نفسها من تهمة تشجيع الإمبريالية : «الرهان هنا ليس على جعل العالم آمنا للدول الكبرى ، أو الدوس على الحقوق السيادية للدول الصغيرة ، بل تقديم حماية عملية للناس العاديين ، المعرضة حياتهم للخطر ، لأن دولهم غير مستعدة أو غير قادرة على حمايتهم» .(١٠) ووفقا لذلك سعى التقرير ، في العديد من شروطه لتفسير مهمته على أنها لحماية الناس من المعاناة ، وليس الترويج للقوى الخارجية لاستخدام التدخل لخدمة أغراضها .

ومع ذلك ، من المستحيل إنكار حقيقة أن التقرير يبرر الإمبريالية الليبرالية . فذلك هو الهدف منه على أية حال . كخطوة أولى ، أجازت اللجنة للمجتمع الدولي تجاوز شرعية الدولة : «المنظمات الدولية ، وناشطو المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تستخدم حقوق الإنسان والأعراف الدولية وأدوات أخرى كمرجع متماسك للحكم على سلوك الدول» . في النهاية ، اختارت اللجنة الأمم المتحدة لتكون «الساحة الرئيسية للحماية الغيورة ، وليس المُبطل اللامبالي لسيادة الدولة» . التقدم بطلب العضوية في الأمم المتحدة والحصول عليها يعني ضمنا قبول معايير هذه المنظمة بوصفها الحارس على مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تطورت عبر الزمن . «عند توقيع الدولة ذاتها على ميثاق [الأمم المتحدة] ، فإنها تقبل مسؤوليات العضوية الناجمة عن ذلك التوقيع . ليس هناك أي نقل أو تخفيف من سيادة الدولة . بل هناك إعادة توصيف ضرورية : من السيادة كسيطرة إلى السيادة كمسؤولية ، سواء في الوظائف الداخلية أو الوظائف الخارجية» .(١١)

لكن ، ماذا إذا كانت تحذيرات المجتمع الدولي من دون طائل؟ كخطوة ثانية ، عندما تستنفذ العلاجات الأخرى ، توصلت اللجنة إلى أن القوة العسكرية يمكن أن تستخدم تلبية «لمسؤولية الحماية» ضد دولة لم تكن قادرة على الدفاع عن سكانها ضد انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان أو كانت هي نفسها مذنبة بارتكاب تلك الانتهاكات . «المبدأ الذي ينبثق من هذه المسألة هي أن التدخل بهدف حماية الإنسان ، بما في ذلك التدخل العسكري في الحالات المتطرفة ، يمكن دعمه عند وقوع أذى كبيرا على المدنيين أو أنه على وشك الوقوع ، وكانت الدولة المعنية غير قادرة على منع الأذى أو غير راغبة في منعه ، أو كانت هي نفسها من يقترفه» . وبعد استشهاد بأمثلة على مثل هذه التدخلات بما في ذلك تدخل الناتو في كوسوفو ، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا وسيراليون ، والأمم المتحدة في الصومال ،

أعادت اللجنة تأكيد ما توصلت إليه وهو أن «نزعة الميثاق القوية ضد التدخل العسكري يجب ألا ينظر إليها على أنها مطلقة عندما تكون هناك حاجة لعمل حازم على أساس حماية الإنسان» .

كما أكدت اللجنة أيضا على أن «مسؤولية الحماية» تحمل معها «مسؤولية إعادة البناء» . بالنسبة للجنة ، «قد يشتمل ذلك على مؤسسات ديمقراطية وبناء قدرات ؛ وتقاسم دستوري للسلطة ؛ ترتيبات التناوب على السلطة وإعادة توزيعها ؛ إجراءات بناء الثقة بين مختلف المجموعات أو المجتمعات المحلية ؛ دعم حرية الصحافة وحكم القانون ؛ تشجيع المجتمع المدني ؛ والأنواع الأخرى من المبادرات المماثلة التي تدخل ضمن إطار الأمن الإنساني» .[١٢] الجزء ٦ من التقرير كان بعنوان «مسألة السلطة» . في حين ليس ثمة شك في عدم وجود أي مؤسسة مثالية تدعو للتدخل العسكري سوى الأمم المتحدة ، فإن في وسع المنظمات الإقليمية أن تمارس هذه السلطة إذا اقتضت الحاجة .

في خريف العام ٢٠٠٥ ، عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة بيان من كامل الأعضاء عالي المستوى والذي تبنته في نص بعنوان «الحرية الأوسع» . وجاء في الوثيقة ، «تقول الدول الأعضاء بأنها لن تألوا جهدا للترويج للديمقراطية وتقوية حكم القانون . . . لكن من دون إجراء فإن الوعود تبقى بلا معنى . . . على العالم أن ينتقل من حقبة التشريع إلى التطبيق» . وبتبني الوثيقة صراحة «مسؤولية الحماية» فقد التفتت إلى تشكيلة من الطرق التي يمكن تقوية الأمم المتحدة بها ، لكنها فوضت صراحة منظمة إقليمية عمليات «منع النزاعات أو حفظ السلام» من دون الإصرار على تصديق الأمم المتحدة على القرارات المتخذة .[١٣] قد يشك المرء في أن يكون معنى مثل هذه النتيجة قيام المجتمع الدولي بالعمل بشكل فاعل عند الحاجة ، لكن الأساس التشريعي للدفاع عن حقوق الإنسان دوليا كان موجودا بالتأكيد .

من النظرية إلى التطبيق

خلال العقد الطويل الذي امتد من سقوط جدار برلين إلى هجمات ٩/١١ ، أعاد خبراء القانون الدولي من الليبراليين الجدد تعريف مفهوم السيادة لجعله مشروطاً باحترام الحكومات ما يمكن أن نطلق عليه القانون العام الدولي والذي يعرّف حقوق الإنسان الأساسية بالنسبة للشعب . ورغم عدم قدرة مجتمع الويلسونيين الجدد

الإجابة على السؤال المحيّر المتعلق بالجهة التي ستكون لديها سلطة اعتبار حكومة ما غير شرعية ، وكيف ستعمل فيما بعد لعزلها عن السلطة ، الأسس التي غطاها خبراء القانون الدولي الليبراليين كانت مذهلة . مع نهاية الحرب الباردة ، تمت صياغة معيار جديد للسيادة ، يطبق عند الضرورة بالوسائل العسكرية تحت قيادة مجلس الأمن الدولي عند الإمكان ، وبموجب سلطة منظمات متعددة الأطراف عند الضرورة .

من المؤكد أن الأحادية من النوع الذي يتضمنه مذهب بوش تبقى غير مقبولة . لكن انقساما كبيرا تم تجاوزه ، وهو انقسام كان في الماضي يبعد المحافظين الجدد عن الليبراليين الجدد ، لكنه يبدو الآن غير ذي أهمية . بالنظر إلى الانتهاكات التي اقترفها صدام حسين- جرائم ضد الإنسانية باعتراف واسع النطاق من المجتمع الدولي وسلوكيات مخالفة لقرارات الأمم المتحدة- كانت هناك خطوة صغيرة واحدة تفصل عن دعم تدخل عسكري متعدد الأطراف والذي كان أميركيا وأحادي الجانب .

وكما قال مايكل إيجناتيف ، عندما اتخذ تلك الخطوة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ ، بتعابير عملية لضم الصفوف مع المحافظين الجدد : «تبدو جماعات حقوق الإنسان [معترضا على الأحادية الأميركية] أكثر غضبا من احتمالات القيام بعمل من غضبهم بسبب الانتهاكات التي كانوا يشجبونها . . . الحلول التعددية لمشاكل العالم حسنة كلها ، لكنها بلا أسنان ما لم تكشر أميركا عن أنيابها» . وإدراكا منه أن أميركا كانت تخلق إمبراطورية- «إذا هاجمت أميركا العراق ، فإنها تأخذ على عاتقها إعادة تنظيم المنطقة كلها»- فقد صادق إيجناتيف على كلمات هيرمان ميلفيل بأن الأميركيين «يقودون سفينة حريات العالم» .(١٤)

وما كان لإيجناتيف أن يغير موقفه عندما نشبت الحرب . فقد صرح قائلا ، «تذكروا فقط كم كانت أميركا بحاجة لمساعدة فرنسا لتحرير نفسها من البريطانيين» ، في مقارنة تاريخية مفاجئة أواسط العام ٢٠٠٥ . «هل هناك من هو مستعد لدعم الحرية في الشرق الأوسط غير أميركا؟ ليس الأوروبيين بالتأكيد الذين لم يفعلوا أي شيء مميز دفاعا عن الحرية قرب بيتهم . . . في الأوقات الحرجة ، في سنوات احتضار الطغيان السوفيتي ، الرؤساء الأميركيون كانوا هناك في حين أدار السياسيون الأوروبيون وجوههم الناحية الأخرى» .(١٥)

باختصار ، خلال عقد التسعينات ، مالت حجج الليبراليين الجدد والمحافظين الجدد المتعلقة بحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية إلى التلاقي ، رغم أن الجماعة الأولى

كانت تحبذ التمسك بالقانون الدولي والعمل من خلال المنظمات التعددية ، وكانت أكثر احتراسا من الأخيرة ، وهي جماعة تتوق لشن الحروب ، وكانت ترجع بنظرها دائما إلى أيام بناء الشخصية زمن ثيودور روزفلت واستذكاره للواجب والبطولة ، وتحذيره من أن أعظم خطر يواجه أميركا هو افتقارها للرؤية والشجاعة . وكما كتب دافيد كيندي أستاذ جامعة هارفارد ، خرج للوجود «قانون جديد للقوة» ، قانون له «معجم مشترك» ، «مفهوم جريء وناجح بشكل مذهل» يقود إلى «معجم لفن إدارة الدولة» و «مزج الأدوار العسكرية والإنسانية» .[١٦] في النهاية ، وكما يشير خط رحلة مايكل إيجناتيف ، أصبح العديد من الليبراليين الجدد يشبهون أبناء عمومتهم المحافظين الجدد . وسوف يسيرون معا لغزو بغداد .

الويلسونيون الجدد وأسلحة الدمار الشامل

مصدر القلق الإضافي الذي دفع الويلسونيون الجدد للوقوف إلى جانب المحافظين الجدد وتعزز أكثر بعد ٩/١١ : هو الخطر الذي قد يتعرض له العالم الليبرالي الديمقراطي إذا امتلكت الجماعات الإرهابية أسلحة دمار شامل تزودهم به دول معادية غير ديمقراطية . وكما صاغ مايكل إيجناتيف الأمر في العام ٢٠٠٣ ، قال ، «العراق هو الأول في سلسلة من الصراعات لاحتواء تكاثر أسلحة الدمار الشامل ، المحاولة الأولى لإغلاق احتمال تزويد شبكة إرهابية عالمية بالتكنولوجيا القاتلة» .[١٧]

ولأن الدول التي قد تخزّن مثل هذه الأسلحة ولديها نوايا شريرة ، أو قد تحولها إلى الإرهابيين هي جميعها غير ديمقراطية ، فليس هناك ما هو أسهل بالنسبة لليبراليين الدوليين من ترجمة الحجة بأن الدول التي تفشل في احترام نظام حقوق الإنسان لمواطنيها ، وتعتبر مؤقتا غير شرعية ، هي أيضا غير شرعية ومعرضة للهجوم إذا امتلكت ، أو حاولت تكديس أسلحة دمار شامل . وكما ذكر الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد يوم ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ ، ما يجعل الأنظمة التي يتشكل منها «محور الشر» خطيرة جديا هو تطويرها لأسلحة الدمار الشامل واحتمال استعدادها تزويد الإرهابيين بها أو «تهديد السلم العالمي» . وعلى مدى السنوات التالية ، أعاد الرئيس التأكيد على أن مثل هذا الأمر يمكن أن يكون سببا للحرب .

فإذا كان في الإمكان مهاجمة الدول المارقة أو الرافضة ليس على أساس سجلها في مجال حقوق الإنسان بل أيضا بسبب جهودها للحصول على أسلحة دمار شامل ،

فثمة مصدر قلق رئيسي واضح لا بد من معالجته في الوقت نفسه بحيث يمكن حماية قضية حقوق الإنسان . واشنطن كانت مهتمة بما هو أبعد من العراق . كلمات الرئيس بوش يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ ، مثال على ذلك :

> في إيران الطلب على الديمقراطية قوي وواسع . . . يتعين على النظام في طهران أن ينصاع لمطالب الشعب الإيراني الديمقراطية ، أو أن يخسر آخر ادعاء له بالشرعية . . . لقد تبنت الولايات المتحدة سياسة جديدة ، استراتيجية حرية تقدمية في الشرق الأوسط . وتتطلب هذه الاستراتيجية الإصرار نفسه والطاقة والمثالية التي أبديناها سابقا . وسوف تعطي النتائج نفسها . كما في أوروبا ، وكما في آسيا ، وكما في كل منطقة في العالم ، تقدم الحرية يقود إلى السلام .

بحلول موعد خطابه عن حالة الاتحاد يوم ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ ، ربط بوش تطوير الإيرانيين أسلحة دمار شامل ببنية دولتهم السلطوية وهدد بانتقام مسلح :

> حيث أن الحرية هي مستقبل كل دولة في الشرق الأوسط ، لأن الحرية هي حق وأمل الإنسانية كلها . فإن الشيء نفسه ينطبق على إيران ، التي أخذها رهينة نخبة صغيرة من رجال الدين عزلوا وقمعوا الشعب . النظام في ذلك البلد يدعم الإرهابيين في الأراضي الفلسطينية وفي لبنان- ويجب وضع حد لذلك . الحكومة الإيرانية تتحدى العالم بطموحاتها النووية ، ويتعين على دول العالم ألا تسمح للنظام الإيراني بالحصول على الأسلحة النووية .
>
> الليلة دعوني أتحدث مباشرة إلى المواطنين الإيرانيين . أميركا تحترمكم ، ونحن نحترم بلدكم . ونحترم حقكم في اختيار مستقبلكم والفوز بحريتكم . وأمتنا تأمل في أن تكون ذات يوم أقرب صديق لإيران الحرة والديمقراطية .

لم يكن لدى الويلسونيون الجدد أي مشكلة في الانضمام إلى القضية التي طرحها الرئيس بوش . خذ مثلا الأسباب التي ساقتها أستاذة القانون الأميركية الشهيرة آن ماري سلوتر ، وهي من المحافظين الجدد . فبعد أن بررت مهاجمة الولايات المتحدة للعراق من دون موافقة الأمم المتحدة (وجدت أن مثال مهاجمة حلف الناتو

لصربيا في العام ١٩٩٩ يمكن استخدامه كأسبقية) ، وجدت سلوتر طريقة للمجادلة بأنه يجب معاملة أي بلد غير ديمقراطي يحاول تطوير قدرة لإنتاج أسلحة نووية على أنه دولة خارجة على القانون سيكون استخدام التدخل العسكري ضدها خيارا مشروعا .

وفي مقال لها مع لي فينشتاين في مجلة «فورين أفيرز» عام ٢٠٠٤ ، توصلت سلوتر إلى نتيجة قد يرى الكثيرون أنها مذهلة ، حيث قالت ، «المشكلة الأكبر التي تواجهها استراتيجية الحرب الاستباقية لبوش هي أنها لا تذهب إلى بعد كاف» . أشارت سلوتر وفينشتاين ، اللذان كانا يعملان مع اللجنة الدولية سابقة الذكر المدعومة من كندا إلى «الواجب الجماعي في منع الدول التي يديرها حكام ليس هناك ضوابط داخلية على سلطاتهم من الحصول على أو استخدام أسلحة الدمار الشامل» . ثم دعيا إلى «تحويل عبء الإثبات من الدول المشتبهة إلى الدول المشتبه بها» بحيث تصبح أنظمة التفتيش أكثر تطفلا بكثير . ويصرح الكاتبان في نهاية ما توصلا إليه : «اقتراحنا ليس متطرفا . فهو ببساطة يستقرىء من تطورات حديثة في قانون التدخل لأغراض إنسانية- وهو مجال أثبت على مدى عقد التسعينات أن القواعد القديمة كان لها نتائج عكسية في أفضل الأحوال ، وقاتلة في أسوأها» .(١٨)

هل ما طرحاه «لم يكن اقتراحا متطرفا؟» الأغلب أنه كان كذلك . سلوتر وفينشتاين كانا يؤكدان أن الحكومات الديمقراطية تستطيع وبشكل قانوني (أي أخلاقي) أن تعلق سيادة الدول غير الديمقراطية في أي وقت يتبادر إليها القلق من أن دولة غير ديمقراطية تمتلك أسلحة دمار شامل . وبوصفهما من الويلسونيين الجدد ، فمن المؤكد أنهما كانا يفضلان أن تكون الجهة الموكلة بالسماح بالتفتيش هي مجموعة تعددية مثل الأمم المتحدة ، أو ربما مجتمع الديمقراطيات ، الذي اقترحته إدارة كلينتون . إلا أنه إذا لم تصدر مثل هذه الجمعيات تفويضا بالتحقيق في أمر ما ، فليس لديهما أي اعتراض أن تقوم دولة ديمقراطية وبشكل أحادي واستباقي بالدفاع عن أمنها . تذكروا تحذيرهم من أن مذهب بوش « لا يذهب إلى بعد كاف» .

وفي خط يردد صدى هذا التبرير ، صاغ إيفو دالدر وجيمس شتاينبيرج في أواخر العام ٢٠٠٥ عبارة «السيادة المشروطة» لوصف الحكومات المذنبة بانتهاك حقوق الإنسان ضد مواطنيها وتشارك بفاعلية في نشر أسلحة الدمار الشامل . ومثل الذين سبقوهم في هذا المجال ، وجد كالدر وشتاينبيرج أن مجلس الأمن الدولي هو «الأداة

المفضلة» للسماح بعمل عسكري ، وفي حال الفشل في ذلك فإنه يحق لمنظمة إقليمية توجيه ضربة استباقية . وإذا لم يتحقق ذلك أيضا ، فقد استنتجا وأكدا صراحة تمشيا مع مذهب بوش بأن «المنطق الذي يقوم عليه الاستخدام المحدود للقوة الوقائية في البيئة المناسبة يفرض نفسه» .(١٩)

كان لدى أميتاي إتزيوني التوجه نفسه . وهو كاتب إسرائيلي ليبرالي دولي كان أحد مؤسسي حركة «الكوميتاريان» ، في العام ٢٠٠٤ رحب بتوسيع السلطة الأميركية بعد ٩/١١ إذا كانت تقود إلى «سلطة للسلامة (أو الأمن) العالمي ترأسها الولايات المتحدة . التطور الذي تنبأ به إتزيوني كان يمكن أن يقود ، في الوقت المناسب «من الإمبراطورية إلى المجتمع الواحد» . جاعلا الفكرة المهيمنة في كتابه الوصية التوراتية «من القوة تأتي الحلوى» ، فكر إتزيوني في كيف يمكن جمع الشرق (بقيمه التي تتمحور حول الخير الجماعي) ، والغرب (الذي يتمحور حول الحرية الفردية) من أجل «تشكيل حكومة عالمية» بفضل إقامة «هندسة سلام جديدة» قائمة على «تركيبة معيارية عالمية أخذت في الظهور» . وأكد بلا تردد ، مستشهدا بنظرية السلام الديمقراطي ، بأن «قيمة التدخل لأسباب إنسانية تبز السيادة الوطنية» ، ووجد إتزيوني أن الترويج «لوقف الانتشار النووي» عمل أكثر أهمية من الترويج للديمقراطية لأن في الإمكان إنجازها بشكل أكثر نظافة ، ووضوح ، وسرعة . وكما يمكن أن يتوقع المرء ، وجد إتزيوني أن لا مشكلة في امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية ، لأسباب أخلاقية (فمؤهلاتها الديمقراطية منتظمة تماما ، على أية حال) لكنه قرر أنه لا يحق لإيران القيام بجهود مماثلة في هذا المجال بسبب طريقة الحكم لديها .(٢٠)

الأمثلة على مثل هذا الخط من التبرير كثيرة ، لكن النقطة واضحة . فقد كان في وسع الليبراليين الجدد ، من دون مساعدة من المحافظين الجدد ، تبني فكرة استخدام القوة العسكرية لتوسيع منطقة السلام الديمقراطي بنشر التحول إلى الحكم الديمقراطي بين الناس الذين يعيشون في ظل أنظمة تنتهك حقوق الإنسان بشكل منهجي وفادح أو هي غير ديمقراطية تمتلك أسلحة دمار شامل . من المؤكد أن لا ادعاء التفوق ولا الأحادية التي كان المحافظون الجدد يناصرونها تنطبق على ما يرغبه الليبراليون الجدد ، لكن عندما يصل الأمر إلى سياسات صنع الحرب الفعلية ، فإن في وسع هذين المعسكرين التوحد في قضية واحدة .

دعوة الليبراليين الجدد لحمل السلاح: معهد السياسة التقدمية لمجلس القيادة الديمقراطية

بسبب طبيعة أصولهم الفكرية اليسارية، وبالاشتراك مع الحزب الديمقراطي عادة، لم يكن للويلسونيين الجدد الذين كنا نتحدث عنهم سوى علاقة مباشرة ضئيلة بصياغة مذهب بوش حسب ما نعرفه اليوم. ومع ذلك فإن العديدين منهم وجدوا أنفسهم يؤيدون المشروع الضخم الذي وضعه الحزب الجمهوري (وإن يكن لأسباب خاصة بهم)، لكنهم في الواقع قدموا له المواد الفكرية أكثر بكثير مما كان في وسعه جمعه من التفكير الذي قدمته مراتب المحافظين الجدد وحدها. وبفعلهم هذا، فقد وضعوا كابحا قويا على أي حركة مناهضة للحرب كان يمكن أن تنشأ في الولايات المتحدة ضد هذا النزاع، لأنهم غرسوا رسالة الإمبريالية الليبرالية عميقا في قلوب الحزب الديمقراطي.

الأداة الرئيسية لنشر المواقف المحبذة للحرب في صفوف الديمقراطيين كان معهد السياسة التقدمية، والذي يصف نفسه على أنه «خزان أفكار مجلس القيادة الديمقراطي» وكان آخرون يطلقون عليه «مطحنة أفكار بيل كلينتون». أسسه في العالم ١٩٨٩ ويل مارشال، الذي بقي رئيسا له حتى العام ٢٠٠٦، وكان دور المعهد المذكور صياغة تشكيلة واسعة من الأفكار للحزب الديمقراطي لتوحيد اتجاه حملاته السياسية الوطنية. ومن ضمن الصقور الليبراليين الذين وقعوا على الأوراق التي تحدد موقف المعهد تجاه السياسة الخارجية الأميركية رونالد آزموس، ولاري دايموند، وفيليب جوردون، وبوب كيري، وويل مارشال، ومايكل ماكفاول، وكينيث بولاك، وجيرمي روزنر، وجيمس روبن. ومن بين القيادات السياسية الديمقراطية، يمكن لمعهد السياسة التقدمية الاعتماد على مساهمات في نشراته من السيناتور إيفان بايث، والنواب جيم كوبر، وآرثر دايفس، وآدم شيف، وستيفن سولارز، وإلين تاوشر. الآخرون الذين علق عليهم المعهد بشكل إيجابي يضمون السيناتورات جوزيف بايدن، وهيلاري كلينتون، وجون كيري، وجوزيف ليبرمان.

منذ أول إشارة له عن العراق، كان معهد السياسة التقدمية مؤيدا للغزو المسلح، بطريقة ودرجة جعلته يتطابق عمليا مع المحافظين الجدد الذين تجمعوا في «المشروع من أجل قرن أميركي جديد». (لم يكن مستغربا إشارة صحيفة «ذا ويكلي ستاندرد» المتكررة لهؤلاء الديمقراطيين بلهجة إيجابية). في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، نشر المعهد المذكور

وثيقة بعنوان «المذهب الدولي التقدمي» نشرت حجته لإقامة «مذهب دولي حازم» بلغة كان في وسع الويلسونيون الجدد أن يتجاوبوا مع كل جزء منها مثلهم مثل صقور الحرب في الحزب الجمهوري . ودعا ، مستشهدا بالتقاليد الأميركية التي جسدها الرؤساء الديمقراطيين روزفلت ، وترومان ، وكنيدي ، وكارتر ، وكلينتون ، إلى «جيل جديد من القادة الديمقراطيين للتقدم وتوفير قيادة من الوزن نفسه مثل أسلافهم من القرن العشرين . . . وكما الحرب الباردة ، فإن الصراع الذي نواجهه اليوم يحتمل أن يدوم ليس لسنوات ، بل لعقود . مرة أخرى يتعين على الولايات المتحدة أن تحشد قوى الحرية والديمقراطية من مختلف أنحاء العالم لهزيمة التهديد الجديد وبناء عالم أفضل» .(٢١)

في وثيقة بعد أخرى على مدى السنوات التي تلت ، تعهد أعضاء معهد السياسة التقدمية بالالتزام بمنطق توسيع منطقة السلام الديمقراطي أيضا . وكما بيّن المعهد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ ، بلغة جاءت مباشرة من نظرية السلام الديمقراطي التي عرضناها في الفصل ٤ :

> يؤمن الديمقراطيون بأنه يتعين على أميركا أن تستخدم قوتها التي ليس هناك ما يوازيها للدفاع عن بلدنا وتشكيل العالم بحيث تفرض قيم الديمقراطية الليبرالية سيطرتها بشكل متزايد . يبين التاريخ بوضوح بأن السلام والأمن الحقيقيان لا يعتمدان فقط على العلاقات بين الدول بل أيضا بين الدولة والمجتمع . الحكام الذين يسيئون معاملة شعوبهم هم أكثر ميلا إلى تهديد الدول الأخرى ، ودعم الإرهاب وإفرازه ، وانتهاك المعاهدات ، والاستخفاف بالسلوكيات الحضارية المتعارف عليها .

كديمقراطيين ، كان على أعضاء معهد السياسة التقدمية إيجاد طريقة ما لانتقاد الإدارة الجمهورية . وكانت الطريقة الواضحة هي التي تتيح لهم الالتزام بالتقاليد الويلسونية : «كان على الولايات المتحدة أن تبذل المزيد من الجهد لاستقطاب المساندة الدولية والاستعداد بشكل أفضل لعملية إعادة البناء بعد الحرب» . لذلك ، كان يتعين على الديمقراطيين أن يشددوا على التعددية ، «تقوية المؤسسات الدولية وإصلاحها- الأمم المتحدة ، والمؤسسات المالية الدولية ، ومنظمة التجارة العالمية- التي ، رغم كل ما فيها من عيوب ، مازالت تجسد أعلى آمال البشرية في الأمن الجماعي والتعاون لحل المشاكل» .

لا أملك طريقة لقياس حدة المناشدات في الحجج السياسية . بصفتي شخص قرأ خلال العام ٢٠٠٦ معظم الوثائق المتاحة على الإنترنت والمتعلقة بالقضايا العالمية التي كتبها «المشروع من أجل قرن أميركي جديد» ومعهد السياسة التقدمية ، فإن في وسعي التأكيد بأن الأخير هو صاحب الصوت الأعلى في المنظمتين في دعوته للعمل ضد خطر واضح وماثل وفي تأكيده على أن تصدير المؤسسات الديمقراطية إلى الشرق الأوسط يعني النجاح . وابتداء من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ ، أطلق المعهد تصريحات متكررة بأن إدارة بوش «لم تكن طموحة أو صاحبة تصور كاف» عندما «تعتقد بأنه يمكن لأميركا الدفاع عن نفسها بشكل أفضل بإقامة عالم آمن للحرية الفردية والديمقراطية» .

> لذلك فإننا ندعم الاستخدام الجريء للقوة الأميركية ، ليس للهيمنة بل لتشكيل تحالفات ومؤسسات دولية تشاركنا الالتزام بالقيم الليبرالية . الطريقة للحفاظ على أميركا آمنة وقوية ليس في فرض إرادتنا على الآخرين أو متابعة وطنية ضيقة وأنانية تخون قيمنا ، بل قيادة العالم نحو الحرية السياسية والاقتصادية .

في آذار/ مارس ٢٠٠٤ ، نشر العضوان في معهد السياسة التقدمية ، رونالد دي . آزموس ومايكل ماكفاول موجز سياسة تركز على العراق بعنوان «لنكن جادين فيما يتعلق بالديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير» . الاقتراح الأساسي فيه نسخ بالضبط اللازمة التي كان يكررها المحافظون الجدد : الحرب على الإرهاب «يجب الانتصار فيها سياسيا وفكريا . نحن بحاجة إلى استراتيجية كبرى لمساعدة تلك الدول للتحول إلى نوع المجتمعات التي تركز على حاجات شعوبها- مجتمعات لا تريد أن تنتج أناسا يريدون قتلنا ولديهم القدرة على فعل ذلك . وما لم نساعد الشرق الأوسط الكبير على معالجة أمراضه الداخلية ، فلن نجتث أسباب الإرهاب من جذورها» . لمساندة هذه القضية ، دعا آزموس وماكفاول إلى إشراك الناتو ، ولزيادة هائلة في الميزانيات المخصصة لجماعات من مثل «الوقف الوطني للديمقراطية» (الذي اقترحوا زيادة ميزانيته «عشرة أضعاف أو أكثر») بحيث يمكن للوقف والمنظمات غير الحكومية المختلفة العمل مع «الديمقراطيين في المنطقة» ، و«الدول العربية المعتدلة» ، و«القادة الديمقراطيين» . ومن ضمن أفكارهم العجيبة إقامة دائرة للترويج للديمقراطية يرأسها مسؤول في مستوى وزير لمساعدة الرئيس على وضع سياسة خارجية فاعلة للبلد .

في شباط/ فبراير ٢٠٠٥ ، أصدر معهد السياسة التقدمية رسالة بعنوان «تحديات أمننا القومي : رسالة مفتوحة إلى الديمقراطيين» . وقعها عدد من المفكرين ، حذرت الرسالة : من أنه قد يثبت أن الإرهابيين الإسلاميين اليوم هم أشد خطرا من خصومنا خلال الحرب الباردة . . . عقيدة الجهاد ، بما فيها من تعصب وعدم تسامح ، وترخيص بالقتل واحتقار للديمقراطية الليبرالية ، تحمل في طياتها شبها مشؤوما بالأيديولوجيات الشمولية لأوروبا القرن العشرين» . ونتيجة لذلك ، «فإن الوضوح الأخلاقي في هذا القتال أمر ضروري . . . التطرف الجهادي سيكون الأولوية الأولى للحزب الديمقراطي هذا العام وفي كل عام إلى أن يزول الخطر» .

أسلوب التعبير في هذه التصريحات يشبه إلى حد مذهل المواقف التي اتخذها المحافظون الجدد . صحيح ، أنه إذا كان اتخاذ موقف لصالح التعددية طريقة يستطيع بها هؤلاء الديمقراطيين النأي بأنفسهم عن الجمهوريين ، فإنهم أيضا قد ينتقدوا امتناع الإدارة عن التخطيط لدفاع صاروخي مناسب ، أو الدعوة إلى «قتال أكثر ذكاء» بنشر الأفكار عن الاستراتيجية المضادة للتمرد في العراق والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار . على أية حال ، لم يكن أيا من هذين الموقفين حاسما بالنسبة للمسألة الرئيسية : تأييدهم لقرار غزو العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ ، والتزامهم ليس بمجرد مواصلة المسار إلى أن يتحقق «النصر» ، بل أيضا بتوسيع منافع «الحرية» إلى كل مكان في الشرق الأوسط . خلال العام ٢٠٠٦ ، التزم هؤلاء الصقور الليبراليين بعمق لجعل هذا الدين العلماني الخاص بالترويج للديمقراطية الأميركية الحقيقة الأهم في موقف الحزب الديمقراطي من قضايا العالم .[٢٢]

ربما كانت أكثر الطرق درامية التي انتقد بها الديمقراطيون بوش هي الدعوة إلى تدخل أكبر لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل . حيث قالوا ، «يتخذ البيت الأبيض موقفا سلبيا» في وجه الطموحات النووية الكورية الشمالية والإيرانية كما قيل لنا . بهذه الروح ، على سبيل المثال ، دعا فيليب جوردون أحد الموقعين على معهد السياسة التقدمية ومدير المركز المختص بالولايات المتحدة وأوروبا في معهد بروكينجز إلى «جلب الديمقراطية إلى إيران» كمبادرة مشتركة أوروبية أميركية للسيطرة على تطوير أسلحة الدمار الشامل في ذلك البلد . ولم تردع هؤلاء الديمقراطيين لدقيقة واحدة حقيقة أن إدارة بوش قد حطمت التعددية فعليا ، أولا ، في تكتيكات فرض إرادتها بالقوة ، ثم في غزوها الشائن للعراق ، وإنه حتى لو جاءت الديمقراطية الليبرالية إلى

إيران فإن أسلحتها النووية هي المستهدفة حسب جميع الاحتمالات ، كل هذا لم يردعهم عن أن يؤكدوا ، المرة تلو الأخرى ، ضرورة القيام بعمل جماعي يصعب تصور حدوثه .(٢٣)

كان ويل مارشال ، بوصفه رئيسا لمعهد السياسة التقدمية الأغزر كتابة عن حرب العراق . عناوينه وحدها توحي برسالته .

- ابقوا وفوزوا في العراق- كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ : «تصاعد العنف في العراق إلى عمل مقارنات مبسطة ومضللة في أغلب الأحيان بين العراق وفيتنام» .

- استراتيجية المنطقة الأهم- كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٤ : يتعين على الديمقراطيين أن «يطالبوا حلفائنا بالانضمام إلى الولايات المتحدة . . . بخلق حلف ناتو جديد مناهض للإرهاب يركز على الشرق الأوسط الأكبر ، وأن يشددوا موقفهم تجاه طموحات إيران النووية .

- توسيع أفق التفكير- كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ : تحويل الناتو إلى تحالف جديد مناهض للإرهاب . . . إذا تراجع بعض شركائنا الأوروبيين ، فإنه يتعين على الولايات المتحدة إقامة حلف دفاع متبادل جديد قد يتضمن الدول الأوروبية الحليفة الراغبة علاوة على روسيا ، والهند ، وحتى الصين إن أمكن» .

- «تقدير الوطنية»- تموز/ يوليو ٢٠٠٥ : المهمة الأهم أمام «الديمقراطيين» هي وضع استراتيجية صارمة إلا أنها ذكية للفوز في الصراع الأيدولوجي ضد المجاهدين المتطرفين . . . أكثر من أي شيء أخر ، هم بحاجة لأن يبينوا للبلد حزبا موحدا يقف خلف وطنية جديدة- وطنية تقدمية مصممة على النجاح في العراق والفوز في الحرب على الإرهاب ، وإغلاق الفجوة الثقافية بين الديمقراطيين والجيش ، واستجماع روح جديدة من الخدمة الوطنية والمشاركة في التضحية» . هذه المقالة ظهرت في أحد أعداد «بلوبرنت ماجازين» التابعة لمعهد السياسة التقدمية وبتحرير آل فروم وبروس ريد وتحت عنوان متفاءل «كيف يمكن لأميركا أن تنتصر مجددا» .

- مواجهة الجهاد- تموز/ يوليو ٢٠٠٦ : «ركزت حرب بوش على الإرهاب وبشكل ضيق جدا على الوسائل التي يستخدمها الإرهابيون بدل التركيز على أفكارهم . . . الولايات المتحدة بحاجة إلى استراتيجية أكثر ذكاء لإضعاف التقبل الأيدولوجي للجهاد العالمي . بداية نحن بحاجة لحشد ديمقراطيات العالم من أجل دفاع أكثر جرأة عن أفكارها الليبرالية . . . وبعد ذلك ، يتعين على الغرب أن يبني قضية مشتركة مع

الغالبية المعتدلة من المسلمين الذين لا يريدون أن يكون لهم أي دور مع الجهاد العالمي . . . لقد حان الوقت لأن تتكلم أميركا إلى العالم الإسلامي بلغة فيها قدر أقل من الحديث عن الحرب وأكثر من المفردات الشائعة عن التطلعات الإنسانية العالمية للحرية والعدالة .

وكأنما من أجل إظهار التقارب بين الديمقراطيين والمحافظين الجدد ، نشر مجلس العلاقات الخارجية ، في صيف العام ٢٠٠٥ ، تقريرا لقوة مهمة مستقلة شاركت في ترؤسها وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت وعضو «المشروع من أجل قرن أميركي جديد» فين ويبر بعنوان «دعما للديمقراطية العربية : لماذا وكيف؟» وفي التقاء مماثل في التفكير ، في ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦ ، نشر ويليام كريستول افتتاحية في مجلة «ذا ويكلي ستاندرد» أشار فيه بشكل إيجابي إلى العضو القيادي الديمقراطي في المجلس مارشال ويتمان ، قال : «نحن في وسط هجمة جهادية . عملية تفجير مقام العسكري الشيعي في العراق هو مؤشر آخر على الهجمة الجهادية العالمية ضد الغرب . من مخطط الجهاد إلى انتصار حماس إلى الجهود الإيرانية للحصول على أسلحة نووية إلى محاولة القاعدة إثارة حرب أهلية في العراق- عدونا أخذ زمام المبادرة . والغرب خانع» . قد يكون لدى الجمهوريين والديمقراطيين خلافاتهم ، لكن بحلول العام ٢٠٠٦ كانت تسمع هجمات منتقدة ضد حرب العراق من الجناح الواقعي في الحزب الجمهوري (المرتبط بهنري كيسنجر وجورج بوش الأب وبرنت سكوكروفت) أكثر مما كان يسمع من الديمقراطيين البارزين ، الذين بدا أن معظمهم كان يدعم الحرب ، ويعود الفضل إلى حد بعيد إلى معهد السياسة التقدمية .

في أيار/ مايو ٢٠٠٦ ، نشر معهد السياسة التقدمية مجلدا حرره مارشال بعنوان «بكل قوتنا : استراتيجية تقدمية لهزيمة الجهاد والدفاع عن الحرية» . ومن ضمن المشاركين فيه من الكتّاب الليبراليين الجدد المألوفين آن-ماري سلوتر ، ولاري دايموند ، ومايكل ماكفاول ، ورونالد آزموس ، وكينيث بولاك ، وستيفن سولارز . الفرق بين مجلد من هذا النوع وشيء قد ينتجه «المشروع من أجل قرن أميركي جديد» لا يكاد يذكر ، وهي نقطة بينتها مراجعة إيجابية أجراها توم دونيللي في «ذا ويكلي ستاندرد» يوم ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٦,[٢٦]

يطرح الكتاب نفسه على أنه يدور حول «خمسة أمور تقدمية حتمية للأمن القومي» :

يتعين علينا أن ننظم جميع عناصر القوة الأميركية ، وأن نبدأ بقوتنا العسكرية ، وأن نمضي إلى ما هو أبعد منها بكثير .

علينا أن نعيد بناء تحالفات أميركا .

علينا مناصرة الديمقراطية الليبرالية بالفعل ، وليس بالقول فقط ، لأن عالما أكثر حرية هو عالم أكثر أمنا .

علينا تجديد القيادة الأميركية .

علينا أن نستنهض في الشعب الأميركي روحا جديدة من الوحدة الوطنية والتضحيات المشتركة .(٢٥)

خلال سنة الانتخابات ٢٠٠٦ ، لم يكن الحزب الديمقراطي معارضا لحرب العراق بشكل جماعي . فقد كان هناك تجاهل للرغبة المتنامية لدى الناخبين في الحزب الديمقراطي لإتباع مسار عمل جديد في الشرق الأوسط ، لدرجة تنظيم مؤتمر فكري حزبي ، دعم أعضاؤه بنود مذهب بوش وكأنه مذهبهم . هؤلاء الذين ادعوا أنهم «تقدميون» أيدوا التفوق العسكري على كل العالم (وفهموا أن معناه هو توسيع القوات المسلحة الأميركية) ، ورأوا أن نشر الديمقراطية والأسواق العالمية هما مفتاح السلام العالمي . «لا تفهمونا خطأ» ، كتب مارشال وجيرمي روزنر في مقدمة مجلد معهد السياسة التقدمية سابق الذكر ، «نحن ملتزمون بالحفاظ على التفوق العسكري الأميركي . نحن ندرك أن جيشا قويا يعزز القيادة العالمية للولايات المتحدة» . «التقدميون يجب أن يؤيدوا الديمقراطية الليبرالية بالفعل وليس بالقول فقط ، كجزء مكمل لاستراتيجية منع النزاعات ، ونشر الازدهار ، والدفاع عن الكرامة الإنسانية . . . نحن نؤمن بأنه يجب على الديمقراطيين أن يصلحوا ، لا أن يتخلوا عن تقاليدهم في الليبرالية المعززة بالقوة . . . الجهاد الذي يستخدم العنف ، هو مثل الفاشية والشيوعية ، يشكل تهديدا لسلامة شعبنا وتحديا أخلاقيا لمعتقداتنا ومثلنا الليبرالية» . «التقدميون والليبراليون يجب ألا يتخلوا عن الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج لمجرد أن الرئيس بوش أيدها لفظيا . دفع الديمقراطية قدما- عمليا ، وليس بالحديث فقط- هو تراث ديمقراطي بشكل أساسي ، وهو قضية الديمقراطيين ، ومسؤولية الديمقراطيين» .(٢٦)

المساهمات الفردية في المجلد كانت في معظمها مختلفة عن تلك المواضيع . فكتب مُسلم أميركي عن مدى أهمية الانتصار في حرب الأفكار لتجاوز «الحرب

الكونية» للإرهاب بهدف الانتصار في «الصراع من أجل روح الإسلام» . وعنون فصلا آخر شبان أميركا بأنهم «جيل ٩/١١» . وتناولت مقالات عدة جعل البعد العسكري في صراع الشرق الأوسط أكثر فعالية . وأبدى ستيفن سولارز قلقه على باكستان ، وآن- ماري سلوتر تريد أن «تعيد اختراع الأمم المتحدة» . لاري دايموند ومايكل ماكفاول عادوا إلى «زرع بذور الديمقراطية» . كينيث بولاك ، الذي كان كتابه للعام ٢٠٠٢ «العاصفة المهددة : تبرير غزو العراق» مؤثرا مثل أي كاتب آخر في تبرير الغزو في العام ٢٠٠٣ ، ما زال عند رأيه في فصل بعنوان «استراتيجية عليا للشرق الأوسط» .

كتب بولوك يقول ، «للأفضل أم للأسوأ ، سواء كنت تدعم الحرب أم لا ، فكل شيء هو عن العراق الآن» . فما هي وجهة نظره السياسية؟ «الحالة النهائية التي تتجه إليها الاستراتيجية العليا الأميركية في الشرق الأوسط يجب أن تكون وضع تصور لنظام ليبرالي جديد يحل محل الوضع القائم الذي يتميز بالقمع السياسي ، والركود الاقتصادي ، والنزاعات الثقافية» . وما هي المشكلة مع نظام بوش؟ «لم يحدث تحولا في هدفه الأسمى . . . بدلا من ذلك بدت الإدارة وكأنها جعلت من دفع الإصلاح آخر همها . ويبدو أن نظامي إيران وسوريا «المارقين» هما الاستثناء الوحيد . الإدارة تصر على التغيير الديمقراطي هناك على نمط تحاشته في مصر والعربية السعودية وحلفاء آخرين . . . الاستراتيجية العليا الصحيحة ستحدث تحولات لدى أصدقائنا وأعدائنا على حد سواء وتلك هي القضية الأهم في أجندتنا» . العديد من المساهمين في المجلد ، ربما دايموند وماكفاول قد يوافقوا بحماس على اقتراحات بولاك .(٢٧)

من المؤكد أن هؤلاء الديمقراطيين كانوا يشعرون بأن العمل بشكل تعددي مفضل بقوة بهدف نشر منطقة السلام الديمقراطي (رغم أن طريقة حدوث هذا التطور الذي لا يمكن تصوره عمليا كان شيئا لا يستطيعون تحديده) ، ونجد أنهم ينتقدون إدارة بوش لعدم الدفع بقوة أكبر في الحملة ضد الانتشار النووي . لكن شكواهم الرئيسية هي أنه كان يتعين على بوش أن يدير الحرب بفعالية أكبر . ولو كان حظهم أفضل في السلطة لعرفوا كيف يكونون إمبرياليين تقدميين أفضل من الجمهوريين- أو هذا هو المضمون الواضح لرسالتهم التي تكررت في مختلف الأرجاء .(٢٨)

بعد فترة وجيزة ، تجاوز «التقدميون» من أمثال أعضاء معهد السياسة التقدمية الحزب الديمقراطي . في آذار/ مارس ٢٠٠٦ خرجت مجموعة منهم في بريطانيا ببيان مبادئ باسم «الديمقراطيين والتقدميين» أطلق عليه «بيان يوستون» . كان أول مبادئه

العمل «من أجل الديمقراطية» بينما كان الثاني «لا عذر للطغيان» . وكان «حقوق إنسان للجميع» هو المبدأ الثالث ، وكان المبدأ العاشر «مذهب دولي جديد» قد يشتمل على «تدخل لأسباب إنسانية . ولم يكن صعبا رؤية الصلة القوية لهذه الجماعة مع معهد السياسة التقدمية .(٢٩)

بحلول أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ ، تشكل نظير أميركي لبيان يوستون أطلق عليه «الليبرالية الأميركية الجديدة» . المراجع على موقع هذه المجموعة على الإنترنت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ بينت قربها من معهد السياسة التقدمية ، خاصة في القسم المتخصص بالكتب والمقالات ، حيث أدرجت أعمال أشخص مثل ويل مارشال . وقراءة متمعنة في نصوصهم هنا وهناك وفي نشرات أخرى تشير إلى قرب مماثل من «المشروع من أجل قرن أميركي جديد» خاصة ما يتعلق بالقضايا العالمية .

يقول الذين وصفوا أنفسهم بالتقدميين بأنهم «ينظرون إلى مناهضة الأمركة على أنه تحيز وضيع يحط من قدرها» ، و«يرفضون جميع أشكال العنصرية ، بما في ذلك مناهضة السامية ، ويستلهمون أيضا قادة حركة الحريات المدنية الأميركيين» ، ويشجبون «المواقف الرجعية المتعلقة بالنساء والشاذين جنسيا النابعة من المتشددين الإسلاميين» لأنهم من «المدافعين عن شمولية حقوق الإنسان» . وفي حين حث بعض الموقعين على انسحاب أميركي سريع من العراق ، من أجل الصراع ضد «الإسلام المتطرف» ، فقد التزم الجميع بفكرة أن هذا هو صراع زمننا هذا .

بيانات هؤلاء «التقدميين» لم تكن أكثر من تذكير بتكتيكات «الجبهة الموحدة» الشيوعية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين وحقبة الحرب الباردة . أي أن هؤلاء الليبراليين الإمبرياليين سعوا لإيجاد موطئ قدم لهم للتعاون مع جهات مهتمة بمسائل غير الشرق الأوسط- مثل النساء ، والشاذين جنسيا ، أو الناشطين في مجال البيئة والحركات العمالية- بهدف إقناعهم بأن الصراع واحد يوحدهم فوق أي اعتبار آخر ، وإنه مهما كانت أهدافهم الضيقة ، فإن همهم الأول يجب أن يكون هزيمة «الفاشية الإسلامية» .(٣٠)

ثمة مثال يمكن مضاعفته عشرات المرات عن الذين يؤيدون فرض الديمقراطية بالقوة في صفوف الحزب الديمقراطي ، هو بيتر بينارت ، المحرر في صحيفة «نيو ريببلك» . الذي دعا الديمقراطيين إلى التحشد دعما للحرب ، ونوه به لمقالته «عقيدة محاربة : حجة من أجل مذهب ليبرالي جديد» التي نشرت في صحيفته يوم ١٣

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ . وبعد أن يتحدث عن «التفسيرات البربرية للإسلام» الكامنة في «الإسلام الشمولي» ، يؤكد بينارت أنه بالنسبة للديمقراطيين فإن «الصراع ضد العدو الشمولي الجديد للولايات المتحدة يجب أن يكون منبع آمالنا من أجل عالم أفضل» . لأن «رقيقو» اليوم ، كما كان يصف الذين لا يأخذون تهديد «الفاشية الإسلامية» بأقصى قدر من الجدية يشبهون الذين لم يأخذوا التهديد السوفيتي بجدية في أربعينات القرن العشرين . واستذكر بينارت ما أنجزه أرثر شلسنجر الابن للحزب الديمقراطي في أواخر الأربعينات عندما دعا إلى أخذ التهديد الشيوعي على محمل الجد في كتابه «المركز الحيوي» . أما بالنسبة لوقتنا الحالي ، فقد صرح بينارت بأنه يتعين على الديمقراطيين أن يفهموا أن هزيمة «الشمولية الإسلامية . . . يجب أن تكون نجمة الشمال الهادية بالنسبة لليبرالية» .

في العام ٢٠٠٦ نشر بينارت كتابا حظي بانتشار واسع أصر فيه على تحذيراته . عنوان الكتاب يلخص بشكل مذهل رسالته الحربية الطنانة : «القتال الخيّر : لماذا يستطيع الليبراليين- والليبراليين وحدهم- الفوز في الحرب على الإرهاب وجعل أميركا عظيمة مجددا»(٣١) ويصف الغلاف الكتاب على أنه «رد انفعالي على المحافظين الجدد الذي حكموا واشنطن منذ ٩/١١ . . . خط حياة فكري للحزب الديمقراطي المنبطح على قفاه . . . دعوة لليبراليين لإحياء الروح التي اجتاحت أميركا وألهمت العالم» . هدفه الرئيسي هو معارضة «القصص» التي ينتجها المحافظون التي تؤسس وتبرر الاستراتيجية العليا للسياسة الخارجية الأميركية بقصص ملائمة لليبراليين في عالم اليوم .

ومهما تكن الطموحات الشجاعة للمؤلف والناشر ، فقد لخص كتاب بينارت المعضلة التي يعيشها حزب الحرب في صفوف الديمقراطيين في أواخر سنة الانتخابات ٢٠٠٦ : وهي أنهم لم يستطيعوا إيجاد أي أساس جدي يميزون به أنفسهم عن إدارة بوش . فقد أقر الديمقراطيون بأن «الشمولية» آخذة في الزحف ، وأن محاربتها بقوة عسكرية موسعة هو الرد على التحدي . ووافقوا أيضا بأنه ما أن ينتهي الصراع المسلح ، فإن تدعيم النصر ، وبناء الدولة والأمة بناء على نشر الديمقراطية لدى الشعوب المهزومة هي الطريقة الصحيحة الواجب إتباعها . ولم يضعوا أي حدود لمثل هذه الطموحات ؛ فمفهومهم هو أن العراق مجرد بداية للتحدي . أخيرا ، رأوا في التحدي مادة لنشر صيتهم ورفعة أخلاقهم ، شيء مناسب يتمم دوليا ما أملوا في أن

يزدهر محليا إذا ما تمكنوا مجددا من تولي إدارة الحكومة الوطنية .

باختصار ، مثلهم مثل حزب الحرب في أوساط الجمهوريين ، فإن هؤلاء الديمقراطيين ، مع أخذ الفوارق الطفيفة فيما بينهم بعين الاعتبار ، صادقوا على رهان أميركا للتسيّد على العالم ، ورأوا بأن دفع هذه الأجندة قدما يعني الهيمنة العسكرية على الشرق الأوسط ، وكانوا مستعدين للعمل بعدوانية أكبر خارج العراق ، وخارج الشرق الأوسط في الواقع ، إذا تطلب الأمر ذلك ، وتوقعوا تغيرا في النظام إلى الديمقراطية ليدعموا سياسيا الانتصارات التي تحققت عسكريا ، ورأوا في الوطنية الأميركية أداة للإصلاح المحلي يعود الفضل فيها لمهمة البلد الإمبريالية . وقد كان لدى بينارت الجرأة أيضا ليس للاستشهاد بأرثر شليسنجر الابن وحسب ، بل أيضا بحنه أرنت (لتحليلها للمذهب الشمولي) ورينولد نيبور (لمناشدته بأننا «نحن من يقوم بالخيار الخطير الذي يتطلبه الدفاع عن الحرية») كقديسين يرعون إطار العمل الذي اقترحه .[٣٢]

أما ما ينتقده هؤلاء الديمقراطيين فهو طريقة إدارة حرب العراق ، وليس الغزو بحد ذاته ، ولا ادعاءات المكانة العالمية الأولى التي يدعيها مذهب بوش . لطرح مثال أخير ، دعونا نعود إلى لاري دايموند ، العضو الناشط في معهد السياسة التقدمية ، الذي أدان طريقة إدارة الحرب في كتاب له بعنوان «نصر مهدور : الاحتلال الأميركي والجهود المرتجلة لجلب الديمقراطية إلى العراق» ، الذي أهداه بتواضع إلى «طلابي ، عسى أن يتعلموا من أخطائنا» . ومع ذلك يتبين أن تلك «الأخطاء» لم تكن محاولة تأكيد تفوق العسكرية والأيديولوجية الأميركية على النظام الدولي كله ، أو حتى على الشرق الأوسط الأوسع ، أو ببساطة حرب العراق ، بل إفساد العملية . وفي مقال مرافق لكتابه نشر في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ في صحيفة «جورنال أوف ديموكراسي» بعنوان «دروس من العراق» ، قدم دايموند سلسلة من الاعتبارات من أجل نشر الديمقراطية بالسلاح والتدخل في أماكن أخرى مستقبلا ، وتشمل : ١- الإعداد لالتزام كبير ؛ . . . ٢- إرسال عدد كاف من الجنود ؛ . . . ٣- حشد التعاون والشرعية الدوليان» .[٣٣]

لم ينتقد دايموند مذهب بوش . وهو مثل معظم الديمقراطيين الذين انهمكوا في الحرب ، كان بدلا من ذلك يعمل ليل نهار لجعل شروط المذهب أكثر فاعلية . وما كان في وسع المرء أن يقول أكثر لريتشارد بيرل ، التي لم يكن في شهادته أمام لجنة

القوات المسلحة في مجلس النواب الأميركي يوم ٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ ، وعنوانها «أربعة دروس عريضة من العراق» ، ما يمكن لدايموند أن يعترض عليه . فقد كان المحافظ الجديد بيرل والليبرالي الجديد دايموند مثل تويدلدوم وتويدلدي(*) . الاختلاف الظاهر الوحيد بينهما هو أنه كان في وسع دايموند أن يدرج قائمة بسبعة أسئلة نتعلمها وليس أربعة فقط .

انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ يمكن النظر إليها على أنها تعني نهاية مذهب بوش . فقد سيطر الديمقراطيون على كلا مجلسي الكونجرس في فوز مذهل فسره الكثيرون على أنه رفض لحرب العراق ويعني ضمنا رفضا للادعاءات الأميركية بالهيمنة على العالم أيضا .

إلا أنه ، وكما بينا في الصفحات السابقة ، واصلت مجموعات قوية في أوساط الديمقراطيين تحبيذ القيام بمهمة لضمان التفوق الأميركي مهما كانت نتائج المخاض العراقي . أحد نماذج حظوظ الديمقراطيين التي ارتبطت باستمرار الآمال في متابعة الطموحات الأساسية لمذهب بوش بشكل أكثر فاعلية ، كان رام إيمانويل ، وهو نائب ديمقراطي عن ولاية إلينوي . عمل كرئيس للجنة حملة الانتخابات النيابية للحزب الديمقراطي ، عزي قدر كبير من الفضل له في تنظيم عملية سيطرة حزبه على المجلس في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ . وبوصفه رئيسا للقيادة الديمقراطية في المجلس ، كان في وسع إيمانويل العمل بشكل وثيق مع معهد السياسة التقدمية .

قبل فترة وجيزة من انتخابات تشرين الثاني ، نشر إيمانويل بالتعاون مع بروس ريد ، محرر مجلة «بلوبرنت» التابعة لمعهد السياسة التقدمية ، كتابا بعنوان «الخطة : أفكار كبيرة لأميركا» . امتدحا فيه كتاب مارشال سابق الذكر ووصفاه بأنه «مقتطفات رائعة . . . تنفخ حياة جديدة في التفكير الديمقراطي التقليدي ، وصادقا على «الكتاب المذهل» لبينارت ، وصرحا بأن «النصر في الحرب ليس مسألة حزبية أو أيديولوجية . . . بل مسألة برغماتية للغاية» .(٣٤) ورغم وصف رام لنفسه بأنه من «الوسط» ، وانتقاده للاستراتيجي الجمهوري كارل روف الذي وصفه بأنه «استقطابي» ، فقد كان يختبئ تحت القشرة الخارجية الناعمة لرام الكثير من التفاني ذاته للحرب الذي كان يبديه روف .

(*) شخصيتان خياليتان متشابهتان تماما [المترجم] .

من الصعب التنبؤ بالموقف الذي سيتخذه الحزب الديمقراطي في انتخابات العام ٢٠٠٨ فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. ورغم أن النصر الذي حققه الحزب في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر النيابية كان يعتمد في قسط كبير منه على الدعوة لإنهاء التدخل العسكري في العراق، فقد نعيد للذاكرة أنه في العام ١٩٦٨ زعم ريتشارد نيكسون بأن «القيادة الجديدة ستنهي الحرب» وهي عبارة كثيرا ما كان يشار إليها على أنها خطة نيكسون السرية لتنظيم انسحاب أميركا من فيتنام. لكن ما حدث، أن أمله لم يكن إنهاء النزاع بل أن تفوز الولايات المتحدة. فهل سيحذو الديمقراطيون حذوه بعد أربعين سنة، قائلين أنهم ينوون إعادة صياغة السياسة الخارجية الأميركية للضغط من أجل تحقيق النصر في الشرق الأوسط؟ فحلم الهيمنة من الصعب أن يموت، وتشكيلة المصالح التي يحتمل أن تعاني إذا ما غيرت واشنطن مسارها من المؤكد أنها ستتحرك لإبقاء سفينة الدولة ماضية في الاتجاه الذي اختارته إدارة بوش في العام ٢٠٠٢.

مذهب بوش كزواج مكتمل

خلال الفترة من أواخر ثمانينات القرن العشرين حتى العام ٢٠٠١، خرج الليبراليون الجدد بثلاثة مفاهيم حولت الليبرالية الدولية من مذهب الهيمنة إلى عقيدة الإمبراطورية. وكما ذكرنا في هذا الفصل والفصلين السابقين، كان جوهر ما توصلوا إليه: (١) إن فوضى الشؤون العالمية وطغيان الدول السلطوية التي تغذي الحرب يمكن أن تستبدل بالسلام عن طريق توسيع المنطقة الكَنتية (نسبة إلى كَنت) من شعوب ديمقراطية السوق؛ (٢) وإن دمج عالم هوبس من الشعوب التي تعيش تحت حكام مستبدين في «الاتحاد السلمي» الكَنتي قد لا يكون صعبا بالقدر الذي كان يعتقده البعض؛ (٣) يمكن لمجتمع الديمقراطيات (أو منظمة تعددية تمتلك «الوضوح الأخلاقي» لأن ترى الفرق بين الحكومات الديمقراطية وغير الديمقراطية) نزع السيادة بطريقة شرعية عن الدول التي تنتهك بشكل كبير ومنهجي حقوق الإنسان أو تكدس أسلحة دمار شامل. فإذا تمت المصادقة على هذه التأكيدات الأساسية الثلاثة، فإن من الواضح نسبيا للكثير من الليبراليين الجدد بأن عليهم أن يصادقوا على مذهب بوش علاوة على غزو العراق الذي جرى في آذار/ مارس ٢٠٠٣. فكما حدث فعلا، بحلول العام ٢٠٠٢ صار صوت الوطنية الأميركية في الشؤون العالمية هو

صوت الليبرالية الدولية . وحين يقرع جرس الإنذار ، كيف يمكن لمناصري الإمبريالية التقدمية أن يفشلوا في التجمع من أجل القضية؟

مع ذلك كانت مساهمة المحافظين الجدد في العملية ضرورية . فإصرارهم على ضرورة وجود قيادة أميركية حازمة ، تعمل عند الحاجة بطريقة استباقية وأحادية الجانب ، فقد صاغوا حجة يفتقر إليها بالإجمال الويلسونيون الجدد مع تركيزهم على التعددية . لذلك بقي التوتر قائما حول الطرق الواجب استخدامها لاستعادة الوضع الإنساني . هل تكون أحادية الجانب أم تعددية؟ لكن هذا الاختلاف كان ضئيل الأهمية . وكون أن السلام الأميركي سيوسع مداه قسرا وبالقوة لم تعد مسألة موضع نقاش سواء من قبل الليبراليين الجدد أو المحافظين الجدد ، فقد وافق الفريقان على أن السمة المميزة للقوة الأميركية هي رعاية ديمقراطيات السوق الحر لتدعيم انتصاراتها العسكرية .

بفضل التفكير الليبرالي الجديد الذي نما في الأكاديمية الأميركية خلال عقد التسعينات ، فقد أصبح مذهب بوش ، كما تبدى في العام ٢٠٠٢ ، بتشجيع من المحافظين الجدد من الناحية الروحية ، مذهبا يعتنقه الحزبان . فهاتان المدرستان تتقاسمان ستة مقترحات أساسية معا . أولا ، كلتاهما تعتنقان بالكامل الإيمان في التفوق الثقافي لليبرالية الديمقراطية على جميع أشكال الحكم الأخرى ، ويؤيدون الأسواق المفتوحة عالميا . ثانيا ، كلتاهما رأتا أن الدول السلطوية والشمولية بحكم تكوينها دولا عدوانية وغير جديرة بالثقة . ثالثا ، كلتاهما آمنتا بأن نشر الديمقراطية في الخارج سيخدم مصالح الأمن القومي الأميركي بتوسيع منطقة الديمقراطية الكَنتية ضد النظام السلطوي الذي يسود فيه منطق هوبس . رابعا ، كلتاهما لم تأخذا بعين الاعتبار صعوبات تشجيع الديمقراطية في الخارج معتبرة أن تغييرا ديمقراطيا في النظام لفن إدارة الدولة الأميركي هو الخيار العملي . خامسا ، اتفقتا كلتاهما على أن الولايات المتحدة هي حسبما قالت مادلين أولبرايت «الدولة التي لا غنى عنها» ، وأن قيادتها للمجتمع العالمي ضرورية إذا ما أردنا معالجة جميع أنواع المشاكل . سادسا ، كلتاهما مستعدتان لاستخدام القوة العسكرية ضد الدول غير الديمقراطية إذا ما تحدت السلام الأميركي .

عمليا ، لم تكن هناك «حرب أفكار» بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري فيما يتعلق بتفكير النخبة المثقفة منهما . التقارب الفكري بين المحافظين الجدد والليبراليين

الجدد كان تاما لدرجة أن كل ما كان النقاش يدور حوله هو أفضل الطرق لتنفيذ غزو العراق ، وليس ما إذا كان من الضروري شن الغزو أصلا ، أو ما إذا كان التفوق الأميركي في شؤون العالم هو مسؤولية يتعين على واشنطن أن تمارسها بنجاح .

أم ربما أن هذه الرواية تبالغ في تقدير مدى التقارب؟ وهل كان هذا في الواقع زواج بين أنذال وقديسين؟ واستنادا لمدى اهتمامهم بالتفوق الأميركي في قضايا العالم ، يحق للمرء أن يتساءل ما إذا كان العديد من المحافظين الجدد ملتزمين بالفعل وبإخلاص بجوانب نشر الديمقراطية لمذهب بوش . فما كانوا يريدونه وقبل كل شيء هو السيطرة على العالم ؛ وهل أن جميع المحافظين الجدد هم إلمر جانتري؟(*) . فنشر الديمقراطية يمكن أن يتحول بسهولة إلى كلمة ترمز إلى حكومات دمى صديقة لواشنطن . وقد يكون معظم رجالاتها من «الأنذال» .

بالمثل ، واستنادا إلى تركيزهم الشديد على تحبيذ وجدوى نشر الديمقراطية ، يحق للمرء أن يسأل ما إذا كان العديد من الويلسونيين الجدد يفهمون فعلا حجم الطموح الذي رافق الحرب على العراق . وهل فهموا أن مهندسيها لم تكن لديهم أي نية للتوقف في بغداد بل وضعوا الشرق الأوسط الأوسع نصب أعينهم ، إن لم يكن النظام العالمي بأكمله؟ وهل كان هؤلاء الليبراليين الجدد ، الثملين برسالتهم لإصلاح الكون ، أكثر من «قديسين» صغار سذج؟

بينما نحن نناقش هذه البنود ، فمن هم الأسوأ ، الأنذال أم القديسين؟ الأولون هم على الأقل يدركون دوافعهم المموهة بعناية وبالتالي فقد يتكيفوا مع الظروف بشكل برغماتي . لكن الأخيرين قد يصرون على الوهم العبثي بأنه في النهاية لا بد أن يشرق فجر يوم بديع . وعندما تتحقق الغايات في النهاية فسوف تبرر الوسائل التي استخدمت في تأمينها .

انصب اهتمام هذا الكتاب على القديسين . خيانتهم لليبرالية الدولية والوعد الأميركي وسمتان رئيسيتان . الأولى ، موافقة الليبراليين الجدد على ميثاق مذهب بوش للترويج للديمقراطية للسمات المفيدة التي توقعوا بسذاجة أنها ستجلبها . بهذا

(*) بطل رواية للكاتب الأميركي سانكلير لويس نشرت عام ١٩٢٧ ، عن شاب رياضي زير نساء يكتشف ما يجلبه التشدد الديني من سلطة ، وامتيازات ، ومال ، فيواصل طموحاته الدينية بتلذذ متسببا بالكثير من المصائب يخرج منها في كل مرة منتصرا ليرتقي أكثر فأكثر اجتماعيا . (المترجم) .

الصدد ، خابت آمالهم لتفاهة نظرياتهم عندما افترضوا بأنهم يملكون فعلا مفتاح التاريخ وأنهم يستطيعون جعل العالم مكانا أفضل للعيش . في الواقع ، فإن نظرية السلام الديمقراطي وفكرة التحول الديمقراطي فيهما عيوب فكرية فادحة . فعند التدقيق فيهما نجد أنهما يعبران عن الوطنية الأميركية في فترة أحادية القطب أكثر مما هما نتاج بحث علمي لمؤسسة محايدة في علم الاجتماع . ثانيا ، استنادا إلى ما فرضوه على أنفسهم من ابتعاد عن التفكير الواقعي ، فقد تعامى الليبراليون عن ديناميكيات علاقات القوة ، مفترضين بأن لديهم إذنا تاريخيا خاصا لممارسة السلطة الأميركية بحيث لا يمكن لأي شخص يمتلك قدرا عاديا من حسن الإدراك أن يصدقه .

الأمر الأهم هو أن تفكير علم الاجتماع الليبرالي الجديد لم يستطع فرض حدود على سعي واشنطن للسيطرة على النظام العالمي . ولم يكن في وسع هذا التفكير تقدير حدود القوة الأميركية أو تشكيلة الغايات الأنانية التي كان من المؤكد أن تسعى الإمبريالية الأميركية إليها والتي لا علاقة لها البتة بنشر السلام العالمي . أيديولوجيتهم نفسها بما فيها من وعد بالخلاص ، دفعت هؤلاء الليبراليين الجدد للانتحار فوق شلالات نياجارا بسبب غرورهم الفكري .

كثيرا ما نرى أن الطريق إلى الجحيم معبدة بالنوايا الحسنة ، ونجد هنا مثالا تاريخيا ليس له في التاريخ الأميركي مثيل . وقد حذرنا بليز باسكال في القرن السابع عشر ، «مَن قد يكون ملاكا يصبح وحشا» . ربما تذكر الليبراليون الدوليون تحذير ميكيافلي في كتابه «محادثات» (٢ : ٢٧) : «يقترف الناس عادة خطأ عدم معرفة أين يضعوا حدودا لآمالهم ، وبوثوقهم بهذه الآمال بدل وضع مقياس لمواردهم ، فإنهم بشكل عام يُدمرون» .

عنوان هذا الكتاب ، حلف مع الشيطان ، يشير إلى مواجهتين مع القدر . دمغت الأولى بالمحافظين الجدد ، الذين اعتقدوا أن في وسع أميركا أن تترك بصمتها على التاريخ بفضل انتصارها في الحرب الباردة باستخدام تفوقها العسكري لضمان نشر ديمقراطية السوق في مختلف أنحاء العالم . ودمغت الثانية بالليبراليين الجدد الذين منحوا بركات ما توصلوا إليه أكاديميا للشروع بمثل هذه المهمة التاريخية الخطرة . باختصار ، هي أيديولوجيا تبدو وكأنها تبيح شن الحرب باسم السلام ولديها من الوقاحة ما يجعلها تفسر الاحتجاجات ضد هيمنة نظام ديمقراطية السوق على العالم

بوصفه هجوم على الحضارة نفسها ، ومواجهة تلك الاعتراضات بقوة لا تلين .

في نضج الليبرالية الدولية يكمن سقوطها . فبعد أن أصبحت حجتها محكمة أكثر في تسعينات القرن العشرين ، أصبح الذين اعتنقوا صيغها الجديدة ضحايا المنطق المحكم لطريقة تفكيرهم . الكثيرون من الليبراليين الجدد الذين غمرتهم بهجة الوعد بعالم من السلام بفضل توسع الحكم الديمقراطي ، وشجعتهم القناعة بأن العالم كله كان ينتظر شروق شمس الليبرالية ، والقناعة بأن الدول المنبوذة يجب أن تزال ، ونظرا لعدم تنبههم للشراك التي ستقع فيها قيادة أميركية تعمل على أساس الرغبة في السلطة مع قائمة طويلة من الأهداف الأنانية ، لم يتمكنوا من معارضة حرب العراق فكريا ، وبدلا من ذلك سمحوا لعقيدتهم أن تصبح التعبير الكامل عن الوطنية الأميركية الداعية للحرب .

خططهم الشريرة انقلبت عليهم . من الناحية الفكرية ، كانت النتيجة مخزية .[٣٥] أيديولوجيا تقدمية ولدت بدافع من مناهضة الاستعمار لنشر الديمقراطية الليبرالية وتحسين احتمالات «السلام الدائم» ضمت قوتها إلى مشروع إمبريالي سيشن على الأغلب حروبا دائمة . وكما أن الفاشية والشيوعية وصلت إلى حدودها التاريخية ، فسوف يكون الحال كذلك بالنسبة لليبرالية الديمقراطية الدولية . لأن الهزيمة الأميركية في العراق لن تكون سوى هزيمة لطموحات الليبرالية الدولية العالمية أيضا ، فالشكل الذي تعرض به هذه الليبرالية الآن يقدمها كمبرر أيديولوجي لقبضة سلطة إمبريالية قديم قدم التاريخ البشري .

الليبرالية الدولية: الطريق المستقبلي

من الواضح أن هناك حاجة لمذهب يروج لحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي في كافة أنحاء العالم . فالدول الفاشلة ، والشعوب المضطهدة والمستبعدة ، والتهديدات الإرهابية ، والأنظمة المارقة التي تمتلك أسلحة دمار شامل- من المستبعد أن يخرج أي منها من المسرح في وقت قريب ، ولدى الليبرالية الدولية رد على جميع تلك التحديات . فلدينا هنا عقيدة ساهمت باقتدار في هزيمة الفاشية والشيوعية . وفي تضافر جهود دول السوق الديمقراطية ربما مازالت تكمن القوة للخروج بنا من الصعوبات التي نواجهها اليوم .

إلا أن المشكلة مع أي سيناريو وردي حول ما تحمله الليبرالية الدولية من

احتمالات هي أن عجرفتها واعتقادها بأنها أفضل من الآخرين يحمل في طياته إمكانية حدوث مصائب أكبر في السنوات المقبلة . لأنه بفضل التطورات التي أدخلت على العقيدة الويلسونية في عقد التسعينات ، صار من الأسهل استقطاب العالم نحو الخير أو الشر مما كان في السابق ، عن طريق تضخيم الأخطار ، والمبالغة في احتمالات النجاح إذا بقينا متمسكين بالرؤية المتعلقة بالسلام العالمي والحرية في ظل حماية القوة الأميركية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم . هكذا ، وبدلا من التفكير في كيف يمكن إنقاذ الليبرالية الدولية من فوضى التورط الأميركي في الشرق الأوسط ، أصبحت الحكمة تفرض علينا أن نحترس من استمرار تداعياتها . ولأن هناك أسباباً جيدة للتفكير في أن الليبرالية الدولية ، كتعبير عن الوطنية الأميركية الإمبريالية ، لم تفلس بعد . فثمة مبالغ طائلة (أكثر من ٢ مليار دولار سنويا حسب أحد التقديرات) مازالت تنهمر على الذين يقولون أن الإمبراطور في كامل أبهته .[٣٦] علاوة على ذلك فإن الأيدولوجيا نفسها مازالت قوية . الواقع ، أنه بعد ٩/١١ وظهور نوع التفكير الليبرالي المتطرف والذي يشبه إلى حد مذهل التبريرات المتطرفة في أماكن أخرى ، كل هذا يعني أن دورة حياة هذا المذهب كقوة دولية لم تصل إلى نهايتها بعد . فهجوم إرهابي آخر ، وقضية القدرات النووية الإيرانية- وهاذان مثالان عن التحديات التي قد تديم حجة الليبرالية الدولية في صيغتها الإمبريالية .

ثمة قناعة في قرارة نفس «الجهاديين» الليبراليين ، ومعهم المحافظين الجدد والويلسونيين الجدد ، بأنه في وجه الصعوبات في الشرق الأوسط ، ليس أمام الولايات المتحدة من خيار سوى مضاعفة الجهود لتحقيق النصر . بالنسبة لهؤلاء الهزيمة في العراق ليست خيارا . «النصر» هناك وفي «الشرق الأوسط الأوسع» ، والذي مازال يعرّف على أنه تحرير لتلك الشعوب المضطهدة مهما كان الثمن ، مازال شعارهم . لبحث هذا الموضوع- المرحلة الخامسة من الليبرالية الدولية التي سميتها الليبرالية الأصولية- ننتقل إلى الفصل التالي .

الفصل السابع

الليبرالية الأصولية «الجهادية»(*)

نحن نعيش في عصر سبق الإصرار والجريمة الكاملة . مجرمونا لم يعودوا صبية قليلي الحيلة يزعمون أن دافعهم الحب . بل على العكس من ذلك ، إنهم بالغون ، ولديهم عذر محكم بالبراءة : فلسفة ، يمكن استخدامها لأي غرض ، حتى لتحويل المجرمين إلى قضاة .

ألبرت كموس ، الثائر

ويل للعالم من العثرات! فلا بد أن تأتي العثرات ، ولكن ويل لذلك الإنسان الذي به تأتي العثرات!

انجيل متى ١٨ : ٧

هل الليبرالية الدولية الأصولية ممكنة؟ وهل يمكن تصور قيام إرهاب ليبرالي ، يقتل الأبرياء ويدمر عمدا أي إمكانية للسلام العالمي بسبب حرب مقدسة ، «جهاد» ليبرالي؟ وهل مازال أمرا بعيدا عن التفكير : تصور قيام دولة شمولية باسم المذهب الليبرالي؟

الجواب المقلق هو أن تلك التطورات ممكنة بالفعل ، فبعد ٩/١١ ظهرت حركة متطرفة استخدمت مفهوم الإمبريالية الليبرالية لاستحضار تصور عن أفكار وهمية عن

(*) « من المؤسف أن كلمة «جهاد» باتت تحمل معنى التعصب الشديد في الأدبيات الغربية ، ولا بد من إيرادها حسبما وردت في النص التزاما بأمانة الترجمة (المترجم)» .

جحيم ينتظرنا جميعا في الحرب ضد الإرهاب . وهي مجموعة كانت قادرة على إشعال حريق في كافة أرجاء المعمورة ، حريق أشعله التجديد لحملة صليبية هدفها توسيع منطقة السلام الديمقراطي باسم مصالح الأمن الأميركية .

إذا أتيح لليبرالية الأصولية أن تكتسب عددا كبيرا من الأتباع ، فسوف يشكل ذلك «المرحلة الخامسة» من التفكير الليبرالي الدولي . الفصل الثالث من هذا الكتاب اقترح بأن يؤخذ التغيير في صفات الفكر الليبرالي الدولي حسب فتراته التاريخية . في المرحلة الطويلة لفترة ما قبل الكلاسيكية والتي امتدت من الحقبة الثورية إلى بدايات القرن العشرين ، نظر الأميركيون إلى أنفسهم ، بفضل طبيعة حكومتهم الجمهورية ، على أنهم «حماة الحريات في العالم» (حسب ميلفيل) ، و«آخر أفضل أمل على وجه الأرض» (لنكولن) . ويمكن وصف وجهة النظر هذه بأنها أيديولوجية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، لأنه لم يخرج عن مثل هذا التفكير أي مخطط كبير لشؤون العالم ، كما لم يدفع الأميركيين إلى وضع رؤية تقدمية لباقي البشرية .

خلال رئاسة ودرو ويلسون (١٩١٣- ١٩٢١) ، دخلت الليبرالية الدولية مرحلتها الثانية ، المرحلة الكلاسيكية ، ويعود الفضل إلى قدرة الرئيس على صياغة إطار عام للسياسة الخارجية الأميركية تنبأت بجعل العالم أكثر أمنا للديمقراطية عن طريق نشر الحكم الديمقراطي ، والانفتاح الاقتصادي ، والمنظمات التعددية بين القوى العظمى في العالم . وفي حين نستطيع التحدث الآن عن الأيديولوجية الليبرالية ، فإن الفشل في وضع أفكار ويلسون ، التي تبلورت خلال الفترة ما بين الحربين ، موضع التنفيذ كان يعني بأن المذهب لا يزيد عن مجرد مسودة للنظام العالمي ، مذهب يفتقر إلى تصميم مؤسسي مجرب .

خلال الحرب العالمية الثانية التي تلت ، أشرف الرئيسان روزفلت وترومان على مرحلة الهيمنة الثالثة لهذا المذهب ، مستخدمين بنودها لتشكيل تحالفات ومؤسسات انتصرت فيما بعد في الحرب الباردة . الآن نستطيع أن نتحدث ، ولأول مرة ، عن الليبرالية الدولية ، أو الويلسونية ، بجدية أكبر بوصفها أيديولوجية للشؤون العالمية أفرزت عملا جماعيا واسع النطاق من جانب مجموعات مهمة من الناس توحدوا في تفاهم مشترك في الأهداف والمصالح المتبادلة . إلا أن الليبرالية الدولية لم تلعب سوى دورا ثانويا في الاحتواء خلال تلك السنوات ، وفي نهج «ثنائي المسار» في قضايا العالم .

مع انهيار الإمبراطورية السوفيتية في العالم ١٩٨٩ ، والاتحاد السوفيتي نفسه في العام ١٩٩١ ، بدأت مرحلة رابعة ، وهي مرحلة وصفتها بأنها ليبرالية إمبريالية . مشاعر الأمل فيها كانت قائمة على مؤسسات أوجدها «العالم الحر» خلال صراعه مع الشيوعية ، وهي مؤسسات اقتصادية ، وعسكرية ، وسياسية . إحساسها بضرورة العمل كان قائما على تصور أن مكانة أميركا كقوة عظمى وحيدة هي نافذة فرص تاريخية للدفع من أجل تحقيق انتصار السلام في العالم كله من خلال الحرية الديمقراطية . في تسعينات القرن العشرين ، كان في وسعنا لأول مرة التحدث عن الليبرالية كأيديولوجية بكل معنى الكلمة ، وجهة نظر عالمية أعلنت تفوقها على أي صيغة من التنظيم السياسي سواء منها المحلي أو الدولي ، ونظمت نفسها بحيث تستخدم القوة العسكرية للسعي للتوسع حيثما أتيحت الفرصة أو دعت الحاجة .

من المؤكد أن ثمة سبب لاعتبار مذهب بوش كاستمرار لرغبة أميركية لتحقيق التفوق الأميركي ، وهو هدف يمكن القول أنه تبلور أيام التخطيط لنظام ما بعد الحرب في واشنطن في العام ١٩٤٤ . [1] ومع ذلك علينا أن نحرص بألا نقلل من تفرد وحجم مذهب بوش بالإسهاب في الحديث عن أصوله التاريخية أو الثقافية . فالمذهب يجب أن يفهم على أنه بالأساس أحد نتائج حقبة الحرب الباردة في تسعينات القرن الماضي وهو بالتالي فريد في صياغته لمخطط عظيم للقوة والأهداف الأميركية . لم يحدث قط أن استحوذت على أميركا قناعة أيديولوجية كما حدث الآن ، وجهة نظر عالمية أعطتها رؤية للتاريخ البشري حصلت بموجبها واشنطن على ترخيص بتحقيق الهيمنة بهدف إقامة نظام عالمي مستقر قائم على الحرية ، والعدالة ، والازدهار ، والسلام .

بالنظر للقسوة غير المتوقعة لحرب العراق ، كان السؤال الواضح هو عما سيكون عليه مستقبل الليبرالية الدولية فيما يمكن أن نطلق عليه المرحلة الخامسة من تطورها . إحدى الإمكانيات هي التراجع إلى تفكير الهيمنة ، أو الفترة الثالثة من المذهب ، عندما اعتُنقت التعددية وكان يُنظر إلى اعتناق نشر ديمقراطية السوق على أنه شيء مرغوب ، لكن من المستبعد حدوثه على نطاق واسع . ويبدو أن فرانسيس فوكوياما ، المحافظ الجديد ، كان يقترح مثل هذا المسار عندما قدم في العام ٢٠٠٦ وصفة «المذهب الويلسوني الواقعي» على أنه الإطار المستقبلي للتفكير الأميركي حول طريقة العمل على الساحة الدولية بعد العراق . وفي العام ٢٠٠٥ أصدر أيضا ريتشارد هاس ، وهو

رجل ارتبط اسمه بدوائر صنع السياسة في الحزب الجمهوري ، كتابا بعنوان متفائل ، «الفرصة : لحظة أميركا لتغيير مسار التاريخ» . وخلال الفترة نفسها تقريبا ، بدا أن مايكل ماندلبوم ، وهو من مؤيدي حرب العراق ارتبط اسمه مع دوائر صنع السياسة في الحزب الديمقراطي ، غير منزعج بالأحداث في الشرق الأوسط ، لأنه عنون كتابه في أواخر العام ٢٠٠٥ كالتالي : «قضية جوليات : كيف تتصرف أميركا كأنها حكومة العالم في القرن الواحد والعشرين» . في العام ٢٠٠٢ ، نشر ماندلبوم كتابا بعنوان «الأفكار التي غزت العالم» ، وكان عنوان الفصل الأول فيه «ويلسون منتصرا» ، في حين كرست الفصول الأخرى «للسلام الديمقراطي» و«انتصار السوق» .(٢)

كيف يمكن أن نفهم مثل هذه الأحاديث السعيدة؟ ربما أن من يأملون في أن يصبحوا قادتنا المستقبليين مهتمين بألا تتعرض ثقتنا بأنفسنا للخطر في هذا المفترق التاريخي الحاسم من الأحداث العالمية . وبدلا من تغذية صدمة جماعية ، أن ينقذوا ما يستطيعون إنقاذه من الكارثة وأن يتحركوا قدما بشجاعة ، بأي سرعة ، رغم المعوقات في العراق ، وأن تبقى قوة أميركا متفوقة . لذلك أي طريقة أفضل للتفكير في المستقبل من الرجوع إلى حقبة أكثر أمنا ، إلى عقد التسعينات . فتلك الأيام جمعت بين التروي الناجم عن الواقعية ، والآمال في غد أفضل نابع من الليبرالية ، فترة لم تعد تبدوا «كعقد مهدور» ، حسب الكلمات التي يطيب للمحافظين الجدد استعمالها ، بل أيام ذهبية لدينا فيها «إجازة من التاريخ» (حسب تعريف آخر لهذه المدرسة) .

لكن من المستبعد أن تكون العودة سهلة . فإرث حقبة بوش يلقي بثقله على المستقبل . ما الذي يحتمل أن يحدث الآن بعد أن ازدرت واشنطن الأمم المتحدة وعملت بطريقة هددت وحدة الناتو؟ واستمرار ضعف الاتحاد الأوروبي ، والجليد الرقيق الذي نتزلج عبره فيما يتعلق بالاقتصاد الدولي ، وصعود الصين ، واحتمال حدوث هجوم إرهابي خطير ، والضربة التي تلقتها قيادة أميركا العالمية نتيجة تورط الولايات المتحدة في حرب العراق- كل هذه القضايا مجتمعة تعني أن جمع أجزاء «همتي دمتي»(*) مرة أخرى غير ممكنة على الأغلب .

(*) شخصية على شكل بيضة من أدب الدول الناطقة بالإنجليزية سقطت عن جدار وانكسرت وليس في الإمكان إصلاحها (المترجم) .

بدلا من التفكير في أننا قد نعيد عقارب الساعة إلى الأيام الأكثر سعادة لعقد التسعينات ، فالأغلب أننا سنغوص أكثر في أراض جديدة تكون فيها دروس الماضي غير ذات صلة . ثمة سيناريو يستحق أخذه بعين الاعتبار وهو أن الليبرالية الدولية لم تكن جادة ، كما أنها لم تمت ميتة طبيعية ، نتيجة لسوء حساباتها في الشرق الأوسط . بدلا من ذلك ، ربما أنها تستجمع قواها لمرحلة خامسة من تطورها : مرحلة الليبرالية الأصولية .

أول رد فعل على الاقتراح القائل بأن الأيديولوجية الليبرالية الدولية قد تظهر على شكل مذهب أصولي متطرف هو الإصرار على أن الليبرالية والتطرف السياسي من أي نوع كان هما قطبان متناقضان : فكيف يمكن للأول أن يتحول ليصبح الثاني؟ الليبرالية تروج للحرية الفردية ، وأخلاق التسامح ، واحترام الخيارات الفردية وتباين الجماعات ؛ والحكم بناء على رضا المحكومين والمبني على المعرفة والإطلاع . إنه مذهب التحليلات المنطقية ، والاعتدال الشخصي ، والحكومة المحدودة الذي تبدو له تعبيرات مثل «تطرف» أو «أصولي» غير مناسبة إطلاقا ، بالأحرى مناقضة تماما . مشكلة الليبرالية- والمحافظون الجدد هم أول من يؤكد ذلك- هي توجهها القائل «عش ودع غيرك يعيش» . فكيف يمكن لنظام ليبرالي أن يحشد مواطنيه للدفاع عنه بحياتهم في حين أنه غذى لديهم عمليا المصالح الفردية الضيقة والولاء للجماعات الأدنى من قومية التي قد تجد في الوطنية بديلا باردا عن دفء اهتماماتهم الضيقة؟ فكيف يمكن له أن يفرز التعصب؟

الأصولية ، بعكس ذلك ، تشير ضمنا إلى التمسك المذهبي ، والانسجام الاجتماعي والشخصي مع ما تفرضه دولة سلطوية ، بعنف تعسفي في بعض الأحيان . إنها مذهب المباشر والضيق ، تفكير المتطرفين من جميع المشارب ، ويبدو الخطر في ملامحها بسبب عدم تسامحها ، وتأكيدها للذات ، وشعور بأنها تحمل على كتفيها أعباء مهمة مقدسة . العديد من الأصوليين لا يحاولون التبشير بمذهبهم . إلا أن آخرين يبدون مجبرين بموجب الرسالة التي يحملونها على جعل العالم يتحول إلى أيديولوجيتهم . وهم غالبا مستعدون للدفاع عن قناعاتهم بالسيف ، والعمل ببطولة حتى على حساب ما يبدو أنه مصلحتهم الشخصية .

بكلمة أخرى ، بالنظر لوجود ما يبدو أنه أجسام مضادة داخل الشيفرة الجينية لليبرالية لحمايتها من الأصولية ، فكيف يمكن أن نصدق تحولها الصارخ إلى ما يبدو

أنه عكسها تماما؟ علاوة على ذلك، بالنظر إلى الفشل الواضح لجهود أميركا في جلب الديمقراطية إلى الشرق الأوسط، قد يعتقد المرء بأن الليبراليين الدوليين قد تلقوا درسا مفيدا من الواقع وأنهم قد يخففوا من نظرتهم البعيدة، لا أن تشجعهم الأحداث أكثر للضغط على الجميع بقوة أكبر.

من الخطأ التوصل إلى النتيجة سابقة الذكر. فثمة متطرفين ليبراليين على أهبة الاستعداد، يمكن القول أنهم «جهاديون» ليبراليون. في الحرب ضد الإرهاب يدعون الليبرالية لأن تتخذ شكلا أصوليا، «عقيدة مقاتلة» حسب قول بيتر بينارت،(٣) دين مقاتل/ حرب مقدسة. فإذا كان التطرف الأميركي قد احتوي الآن، فما الذي قد يحدث في حالة شن هجوم إرهابي مخيف غدا؟ فهل يمكن أن يقود الصراع إلى قيام أيديولوجية ليبرالية تتخذ شكل قومية شعبية مكرسة لتحقيق التفوق العسكري وأن تتساوى في كل جزء من بربريتها مع خصومها الأصوليين في الشرق الأوسط سواء كانوا من الفاشيين العلمانيين أو الأصوليين الدينيين؟

الجواب هو، من المؤكد أن ذلك ممكن.

أبرز جوانب الحجة الأصولية

ثمة دراسات عن «الشخصية السلطوية» علاوة على الأوضاع التي تغذي الحركات الأصولية. وقد قيل لنا بأن أنواعا معينة من الشخصيات تصبح أصولية، أو أن بعض الأوضاع التاريخية تؤدي إلى التحول إلى المثالية التي تدعي الإصلاح والعنف بسبب بعض الظروف الضاغطة. كل هذا صحيح. إلا أن التركيز هنا هو على بنية الحجة الأصولية ذاتها، عن نظام تفكير حُلل بشكل مستقل عن الوضع الذي يغذيه أو الشخص الذي يعتنقه، عن طريقة ترتيب الأفكار كمفاهيم، بحيث أنه إذا اعتنقها الشخص تقوده إلى التفكير بشكل متطرف وربما القيام بأعمال عنف. ولا مجال لإتباع منهج علمي الاجتماع أو النفس هنا، بل التحليل المنطقي للبنية الأيديولوجية.

المذهل بالنسبة للفكر المتطرف، أيا كانت الأيديولوجية التي تنظمه، هو أن حجته تتواصل في بعض جوانبها بموجب منطق خاص به، يتعين فهم نصوصه بوصفه نمطا رسميا من التفكير. التفسيرات النفسية والتاريخية للحركات الأصولية مهمة بالطبع. لكن صيغة تفكير موحدة، وشاملة، وقابلة للتكيف، وموجهة،

مصممة على اتباع الطرق التقليدية ، والالتزام بها ، واستخدام العنف لفرض إصلاحات مفرطة في المثالية (utopian violence) فيتعين النظر إليها من زاوية المنطق الفريد الخاص بها . يمكننا أن نقارنها بالطريقة التي يحلل بها اللغويون اللغة ، بطريقة مميزة في تعابيرها ومع ذلك ترتبط بنيويا بالأيديولوجيات الأخرى من العائلة الأصولية نفسها . [٤] خاصة عندما تكون ثمة حرب أفكار جارية ، وكما لا يمل مؤيدو مذهب بوش من القول لنا بأن ذاك هو الوضع ، لتصبح بعدها الطريقة التي بنيت بها حجة غزو العراق أيديولوجيا محور اهتمامنا .

مثل هذا النهج لفهم أهوال القرن العشرين نجدها في كتاب حنه أرنت المهم ، «أصول المذهب الشمولي» ، الذي ظهرت نسخته الأولى في العام ١٩٥١ . في الفصل الأخير من الكتاب الذي كرس لموضوع «الأيدولوجيا والإرهاب» ، تحذرنا أرنت بأن أنظمة التفكير الأصولي «معروفة بصفاتها العلمية ؛ فهي تجمع بين النهج العلمي مع نتائج لها امتدادات فلسفية وتتظاهر بأنها فلسفة علمية . . . أيديولوجيات تتظاهر بمعرفة أسرار العملية التاريخية كلها- أسرار الماضي ، وتعقيدات الحاضر ، وعدم يقين المستقبل- بسبب المنطق المتضمن في أفكارها» .[٥] أو مرة أخرى ، «يتظاهرون بأنهم وجدوا طريقة لإقامة حكم العدالة على الأرض . . . كل القوانين تصبح قوانين حركة» .

إلا أنه كي تصبح الأيديولوجيات التي تدعي «التفسير الكامل» إرهابية ، فلا بد لها أن تتبلور كحركات سياسية . تلك الحركات ستخدم بدورها الأيدولوجيا من خلال استخدام العنف لفرض إصلاحات مفرطة في المثالية . وحسب كلمات أرنت :

> الأيديولوجيات تتجه دائما نحو التاريخ . . . وادعاء التفسير الكامل يعد بتفسير جميع الأحداث التاريخية . . . وحيث أن التفكير الأيديولوجي يصبح منعتقا من الواقع الذي نراه ونحسه بحواسنا الخمس ، ويصر على أن هناك واقعا «أصدق» مخفيا خلف جميع الأشياء الملموسة ، يتحكم بها من هذا المكان الخفي ويتطلب حاسة سادسة تمكننا من إدراكه . . . وما أن يؤسس هذا الواقع مقدمته المنطقية ، أي نقطة انطلاقه ، فإن الخبرة تتوقف عن التدخل في التفكير الأيديولوجي ، ولا يمكن تعليمها بالواقع .[٦]

كانت أرنت تفكر بشكل رئيسي في المذاهب الدموية التي أسبغت الشرعية على

ستالين وهتلر عندما كتبت كتابها ، لكن تحليلاتها يمكن بسطها على عقائد أخرى أيضا . وفي حين أنه ليس ثمة شك بوجود بعض العرب والمسلمين ممن يمكن وصفهم بحق أنهم أصوليين متطرفين- فهذا الوصف ينطبق دون شك أيضا على العديد من المسيحيين واليهود . لكن لماذا نقصر صفة «التطرف» أو «الأصولية» على أتباع دين معين؟ كان تركيز أرنت على الشيوعية والفاشية ، وكلاهما مذهبان علمانيان اجتذبا أصوليين متشددين إلى صفوفهم ما قاد إلى موت عشرات الملايين من البشر . ولماذا التوقف عند الحركات المعاصرة ، بينما القرون الماضية حافلة بطرق تفكير قادرة على حشد أعداد كبيرة من الناس بهدف شن حروب مقدسة دامية؟

يزودنا بول بيرمان بمثال آخر عن الطريقة التي ترسم فيها الرسالة الأصولية . فيما يسميه «الأسطورة البدائية» لمذهب مهمته الأخيرة هي الإرهاب والشمولية ، ووجد أن هناك :

> دائما شعب الله ، الذين قوضت حياتهم المسالمة كلها . هم بروليتاريا الحشود الروسية (بالنسبة للبلاشفة والستالينيين) ؛ أو أبناء الذئب الروماني (بالنسبة لفاشيي موسوليني) ؛ أو الكاثوليك الأسبان ومحاربي المسيح الملك (بالنسبة لكتائب فرانكو) ؛ أو العرق الآري (بالنسبة للنازيين) . هناك دائما سكان مخربون في بابل ، الذين يتاجرون بالسلع من مختلف أنحاء العالم ويلوثون المجتمع بأشيائهم البغيضة . هم البرجوازيون والكولاك (بالنسبة للبلاشفة والستالينيين) ؛ أو الماسونيون ومن يعتبرون أنفسهم كوزموبوليتانيين [مواطنون عالميون] (بالنسبة للفاشيين والكتائبيين) وهم عاجلا أم آجلا اليهود . . . .
>
> السكان المخربون في بابل يحصلون دائما على مساعدة قوى شيطانية من الخارج والقوى الشيطانية تضغط على شعب الله من جميع الجوانب . . . [ومع ذلك] فإن مملكة الرب تلوح دائما في المستقبل . وسوف يصبح ما هو قادم عصر البروليتاريا (بالنسبة للبلاشفة والستالينيين) ؛ أو بعث الإمبراطورية الرومانية من جديد بالنسبة (للفاشيين) ؛ أو مملكة المسيح الملك (بالنسبة للكتائب الأسبان) ؛ أو الرايخ الثالث ، أي بعث الإمبراطورية الرومانية بنموذج جديد من دم

آري (بالنسبة للنازيين) . المملكة المقبلة ستكون على الدوام نقية . . .
نقاء فضائل لم تستغل . . .نقاء الفضائل الكاثوليكية . . . النقاء
البيولوجي للدم الآري .(٧)

أرنت وبيرمان كلاهما قدما وصفا جذابا ، وإن يكن مختلفا للرسالة الأصولية . ورأى كل واحد في مثل هذه الأيدولوجيا القناعات التي اعتبرت أنها منطق التاريخ ، وانغلاقها على العقل ، ومخاطبتها للمشاعر الإنسانية الأساسية ، ليس الخوف والكراهية وحسب ، بل أيضا الأمل في العدالة والحرية ، وعنفها لفرض إصلاحات مفرطة في المثالية ، وأخيرا سعيها لتنظيم نفسها على شكل مؤسسات شمولية بحيث يمكنها فرض تقاليدها العقائدية والتوسع فيها .

لا اعتراض لدي على تعريفات أرنت أو بيرمان ، ولا على تحذيراتهم المتعلقة بصفات العقل الشمولي وأصله في المذهب الأصولي . ومع ذلك فإنني أود اقتراح نوع آخر من تصنيف التفكير الأصولي ، نمط يتماشى مع أنماطهم من ناحية أن من السهل تنخيلها من خلال الأيدولوجيا ورؤية ما إذا كانت تتطابق مع القالب المتطرف . دعوني أشير إلى أنه سواء كان المذهب الأصولي ديني أو علماني ، معاصر أو قديم ، فإن من المفيد التفكير بأن لرسالته ثلاثة أبعاد ، يتطابق كل واحد مع ديناميكيات أساسية من الأيدولوجيا ضرورية لنجاحه في أن يصبح حركة شعبية دموية .

البُعد الأول للأصولية السياسية يقوم على رسم تصور عن «صراع مصيري مدمر» ، الذي يقسم العالم حسب النمط المانوي(*) . إلى صالح وشرير ، مع قيام قوى الظلام بمهاجمة قوى النور . وفي تصوير المواقف الخاصة بطرفي الصراع ، فليس هناك ظلال- «فالنسبية الأخلاقية» أو «المساواة الأخلاقية» مستبعدة- ويكشف الوضوح الأخلاقي بأن ما هو جيد فهو جيد ، وما هو شرير فهو شرير . وليست هناك أية شكوك حول الطبيعة الوجودية للقتال المفروض على قوى النور : هذا قتال بلا حدود أو ضوابط وحتى النهاية ، لا مجال فيه للحلول الوسط لأن الرهان الأخير يتعلق ببقاء من يسميهم بيرمان «شعب الله» الذي يتعرض لهجمة شر خطر على كيانه .

البُعد الثاني للمذهب الأصولي يمكن أن نسميه بُعد المسيح المنتظر أو الألفية

(*) نسبة إلى ماني الفارسي الذي دعا إلى الإيمان بعقيدة ثنائية قوامها الصراع بين النور والظلام . (المترجم) .

السعيدة : ففي حين أن الأيدولوجيا لا تستطيع أن تعد بالنصر ، فهي واثقة بأنه في حالة تحقيقه فإن عصرا ذهبيا سيهل . والنتيجة هي حجة لصالح العنف لفرض إصلاحات مفرطة في المثالية ، صراع حتى الموت ستعتبر تضحياته بأنها نصر على الجور . ومهما كانت الأيدولوجيا ، فلا شك أن هذه الفترة ستكون مستنيرة وسلمية .

البُعد الثالث للحجة الأصولية يتكون من حجج معيارية تهاجم دون تحقيق أي انتقاد لرؤيا الحدث المصيري (apocalyptic) أو الألفية السعيدة . قد نطلق على هذا البُعد الجانب الديماغوجي من الأيدولوجيا ، مجموعة من التأكيدات تسمح برد الاعتراضات دون تمحيص كما تفرض أصول تقديم الدليل أو صحة الإجراء . من النظرة الأولى ، قد تبدو السمة الديماغوجية للأصولية ذات أهمية ضئيلة نسبيا ، نظرا لأن الرؤيا المصيرية والألفية السعيدة هي التي تتطلب دفاعا مطولا وتحتل بالتالي مركز الصدارة عند تحليل الأيدولوجيا . لكن من الناحية العملية ، فإن الديماغوجية الناجحة ضرورية للغاية لتأجيج الالتزام العاطفي بمشاعر الريبة والاعتقاد بالأفضلية على الآخرين وبالتالي المحافظة على وحدة الجماعة تحت راية العقيدة .

هل هناك ليبرالية أصولية؟

ما تقدم يثير السؤال التالي : هل تستطيع الليبرالية الديمقراطية- التي كان يشار إليها في بعض الأحيان على أنها «دين علماني»- أن تتماشى مع هذا التحول عن ما كان لفترة طويلة صفتها التقدمية ، الإنسانية؟ وهل هناك صيغ من الحجج الليبرالية الدولية تتناسب مع الأحداث المصيرية المدمرة ، أو الألفية السعيدة ، أو الفكر الديماغوجي؟

الأغلب أن هناك صيغ موجودة . إلا أنه يتعين علينا ألا نلوث نهجا كاملا لأحداث العالم بمسحة فرشاة واحدة . فكما أن الكثيرين من الليبراليين الدوليين لم يصبحوا صقورا ليبراليين ، يرفضون ، كما حدث فعلا ، حجج المحافظين الجدد والويلسونيين الجدد ، كذلك فإن معظم الصقور الليبراليين لم يصبحوا ، أو لم يصبحوا حتى الآن ، أصوليين ليبراليين . إلا أنه بالنظر «للتقدم» الفكري الذي حققته الليبرالية الدولية بفضل الأكاديمية الأميركية خلال عقد التسعينات ، فإن بنية المذهب نفسها من السهل أن تتخذ صيغة متطرفة . خاصة بعد صدمة ٩/١١ ، التي تأمر على تنفيذها متطرفون دينيون ، فيجب علينا ألا نفاجأ إذا سمعنا حجج تؤيد شن «جهاد»

ليبرالي قريبا ، دعوة إلى حرب مقدسة تحرض بيت الديمقراطية الليبرالية ضد عالم البرابرة الإرهابيين الخارجي ، وكأن معركة هرمجدون نفسها تلوح في الأفق .

بالنسبة للرؤيا المصيرية المدمرة للحياة السياسية التي تعتبر أساسية بالنسبة للفكر الأصولي ، وهي وجهة نظر تقسم العالم إلى متمدنين ، مسالمين ، «نحن» (شعب الله أو شعب كَنت) ، وبربري ، محب للحروب «هم» (شعب الشيطان أو شعب هوبس) ، فليس هناك من مفهوم يمكن صياغته أفضل من نظرية السلام الديمقراطي . هنا نجد حجة الإمبريالية الليبرالية التي طورها الويلسونيون الجدد في تسعينات القرن العشرين ، القائلة بأن النظام الكَنتي الذي تميزت به الديمقراطيات الليبرالية الصناعية هو بحكم طبيعته نظام «ما بعد التاريخ» ، و«منطقة سلام» ، و«اتحاد سلمي» . وهو بصفته هذه مختلف تماما عن عالم هوبس حيث العنف المنفلت ، والغوص في وحل التاريخ ، والذي من صفاته الأساسية ليس القمع والطغيان في الداخل وحسب ، بل إنه عدواني تجاه الخارج . ووفق بنود هذه النظرية ، التي استعرضناها بشيء من التفصيل في الفصل الرابع ، فإن الحكومات الشمولية بشكل خاص لا يمكن الوثوق بها ، لأنها حسب منطق نظامها حكومات شعبية ذات ميول عسكرية ، تتمحور حول حزب سياسي تعبوي ويدار وفق ما يناسب عبادة الفرد ويميل إلى شن الحروب . المشاكل الداخلية فيما بين البرابرة قد تحل بالقمع ، أو ما هو أفضل بتوجيهها نحو أعداء في العالم الحر ، الذين هم بحكم طبيعتهم كباش محرقة العدوان الذي يولده القمع الشمولي .

ومع وعيهم بالأخطار التي يتعرضون لها لمجرد وجود مثل هذه الأنظمة السياسية المريضة ، تُنصح الديمقراطيات بأن تأخذ حذرها ، أو بالأحرى ، أن تأخذ زمام المبادرة إذا كان الوضع يفرض عليها الحفاظ على طريقة عيشها . النتيجة هي إعادة صياغة نظريات «الحرب العادلة» ، وهو تطور يمثل أيضا انطلاقة لإحياء نوع من الحجج عن تفوق أنواع معينة من الثقافات على غيرها تحمل في طياتها شبها مقلقا بالنظريات العرقية لأواخر القرن التاسع عشر التي قادت في النهاية إلى العسكرية الفاشية في ثلاثينات القرن العشرين .[٨] وبفضل ادعائها بأنها علم ، وهو تطور تحذرنا حنه أرنت بشكل خاص ألا نثق به ، فنظرية السلام الديمقراطي تدعونا إلى المبادرة بالهجوم على شكل حملة صليبية ضد البرابرة الذين يعيشون في دولة الطبيعة وبالضرورة يكرهوننا بكل شعرة من وجودهم الجاهل المتخلف .

المؤكد من مداولات خبراء القانون الدولي الليبراليين في تسعينات القرن الماضي ، وهو ما بحثناه في الفصل السابق ، أنه يمكن إعلان عدم شرعية الدول غير الديمقراطية ، وأنها منبوذة من النظام الدولي . وحين يفعلون ذلك ، فإنهم يشيرون إلى الفيلسوف السياسي الليبرالي البارز جون راولز لإيجاد مبرر . في الواقع ، يمكن للعالم الديمقراطي إصدار تفويض بمهاجمة مثل هذه الحكومات إذا أشتبه في ارتكابها انتهاكات خطيرة ومنهجية بحقوق الإنسان أو إذا حاولت الحصول على أسلحة دمار شامل . لذلك فإن الحروب الاستباقية التي تشن ضد الدول السلطوية أو الشمولية تعترف بها تشريعات الليبراليين الجدد الدوليين صراحة ، وهو موقف يزيد من شرعيته رفع نظرية السلام الديمقراطي ، قبل الأوان ، إلى مستوى علم قائم بذاته .

أخيرا ، بالنظر للزعم القائل بأن ثمة قبول عالمي للقيم الديمقراطية ، وهي مسألة استعرضناها في الفصل ٥ ، فإن مثل هذه الحرب المقدسة لم تكن بحد ذاتها صدام بين الحضارات لسبب واضح (بالنسبة للذين يعتنقون هذا المنطق) وهو أن الغالبية العظمى من الناس في العالم يريدون العيش في ديمقراطيات ليبرالية متحررة من أنظمة الحكم المستبدة ، ومن الثقافة ، والحياة الأسرية حسب الشروط التي يعتنقها الجزء الأعظم من الليبراليين الجدد . صحيح أنه قد يكون من الضروري إخضاعهم لفترة من إعادة التأهيل لتحويلهم إلى شعب حر ومسالم . لكن «الالتزام الجيلي» الذي طالما تحدثت إدارة بوش عنه كي نستعد لتحمل مسؤولياتنا بحيث نتمكن في الوقت المناسب أن نجعل منهم ما تدعو إليه القيم الليبرالية التقليدية ، يضاف إلى ذلك الرغبة الكامنة في الحرية ، بحيث يتمكنوا أن يصبحوا : شعوبا محبة للسلام مثلنا .

في ظروف من هذا النوع ، حيث الشر المطلق آخذ في الزحف ، فإن أنصاف الحلول محكوم عليها بالفشل . قد يكون ضروريا إتباع وسائل غير مريحة ، مثل تعذيب العدو . وقد نضطر إلى التضحية بحرياتنا المدنية . فمن يريد الغايات ، عليه أن يرضى بالوسائل . ليس أن جميع تلك الإجراءات خسائر . الوقوف لحراسة الأسوار قد يجلب مكسبا على شكل افتخار وطني بإنجازات الديمقراطية الليبرالية ورأسمالية السوق . بعد ذلك ، أي حديث قد يوحي بأن طبيعة العدو قد تكون أكثر تعقيدا أو أقل شيطانية مما يرى الأصوليون ، هو أمر مرفوض ، وبالمثل أي إشارة إلى أن صفات قوات النور قد تكون أقل من طاهرة نقية .

من هنا كانت الإشارة المتكررة في تصريحات الأصوليين الليبراليين إلى الصفة «الشمولية»، و«الفاشية الإسلامية»، و«الطبيعة المريضة»، والشريرة للعدو الذي نواجهه في الشرق الأوسط، في الوقت الذي نحن فيه الضحايا البريئة كلية. حدود الظلاميين، وانقساماتهم الداخلية، واحتمالات تطورهم غير محددة، لأن بوصلتهم كما يفترض واسعة، وتهديدهم خطير حيث أنهم يحاولون أن يقيموا من خلال «حرب عالمية رابعة» إرهابية (يشار إليها في بعض الأحيان بالحرب العالمية الثالثة، حسب الكاتب) «خلافة عالمية» لا يمكن هزيمتها إلا إذا حشدت أميركا كل قواها. التبسيط وشيطنة الآخر المبالغ فيهما اللذان يصلان حدّ الرهاب المَرَضي، مع النية الصريحة في استقطاب وعسكرة النزاع، هي جزء من الحزمة التي يتاجر بها الأصوليون. كما أنه ليس من الصعب العثور على الكثيرين من الليبراليين الدوليين، خاصة في معسكر المحافظين الجدد، ممن يتعاملون بمثل هذا الكلام ونادرا ما يتخلون عنه. في الصفحات التالية سنقدم بول بيرمان، وتوماس جوشمان، وريتشارد بيرل، وشارلز كراوذامر، ووليام كريستول، ومايكل ليدن بوصفهم الأدلة «أ»، و«ب»، و«ج»، و«د»، و«هـ»، و«و».(٩)

جوانب الألفية السعيدة لنظرية السلام الديمقراطي واضحة للغاية أيضا. في وعدها بجعل الحرب أمرا لا يمكن التفكير فيه بين ديمقراطيات السوق، وتعد نظرية الديمقراطية الليبرالية بعصر ذهبي من السلام بعد الفوز في الصراع ضد شيطان الأنظمة الشمولية المعادية الأكبر. خذ مثلا الاتحاد الأوروبي. بأسواقه المتكاملة، وحكوماته الديمقراطية، ومنظماته التعددية الذي يوحد باطراد سيادته، والذي عمّق صفات الليبرالية في أوروبا، وزاد من الازدهار العام، وجعل الحرب أمرا لا يمكن التفكير فيه. وبالمثل، عززت اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية الرفاهية المتبادلة لكل من كندا، والمكسيك، والولايات المتحدة (علاوة على دول أخرى تشارك، أو ينتظر أن تشارك فيها، حسب شروطها). ومع تمدد الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو إلى أوروبا الشرقية والوسطى، فإن «الاتحاد السلمِي» يتوسع، وتكتسب منطقة السلام الديمقراطي قوة في إطار هذه العملية، وآمال كَنت في سلام دائم تقترب أكثر فأكثر من التحقق. النتيجة هي ما رأينا الفيلسوف الليبرالي جون راولز يدعوه سببا للآمل، يكفي لأن يجعلنا نتسامح مع عالم لا أخلاقي ولا تهمه سوى مصالحه الشخصية إذا كان لفكرة مجتمع الشعوب أن تصمد كمثالية واقعية.

الإمكانيات الديماغوجية لنظرية السلام الديمقراطي واضحة أيضا . فالذين ينكرون المخاطر التي تواجهنا ، أو الذين يفشلون في تقدير وعد الخلاص المنتظر الذي يكشفه المذهب ، يفتقرون إلى المستوى المطلوب من الالتزام الوطني أو الكبرياء القومي . بتحريف مثير للسخرية ، أصبح مذهب دولي في زمن إمبريالي وسيلة للدعوة للوطنية . فمن مسؤوليتنا الوطنية أن نسيطر على العالم . وليست أميركا ، بالنسبة لنا وللآخرين ، آخر أمل على الأرض ، بل السلام الأميركي .

في مثل هذه الظروف ، كيف يمكن النظر لمعارضة محلية لحرب الأفكار هذه سوى أنها تنبع عن جبن وأنانية شخصية (هي ذاتها ناجمة عن تناقضات العيش في ديمقراطية ليبرالية تعزز المصلحة الذاتية ومذهب المتعة دون اهتمام بأي شيء)؟ أمراض تتحدى الجوائز العالية للالتزام الأخلاقي بقضية أعظم من الذات ، أمراض تخنق الوطنية الحقة ، وهي في واقع الأمر مواطنة عالمية (كوزموبوليتانية) حقة . أعلى درجات الوطنية تصبح أعلى درجات الأممية ، تكريس الذات لمذهب الحرية ، والازدهار ، وفوق كل شيء السلام الذي سيفيد البشرية كلها ليرتد مجدا للولايات المتحدة .

بكلمة أخرى ، بفضل تطور الأيدولوجيا الليبرالية الدولية الجديدة في تسعينات القرن الماضي لتصبح نوعا خاصا من الإمبريالية ، فقد فتحت الطريق أمامها لتصبح عقيدة قومية متطرفة . البُعد المصيري : باسم الدفاع عن العالم المتمدن ، فإن في الإمكان الانقضاض على العالم البربري بهجوم استباقي هو نموذج حديث للحرب العادلة . البعد الألفي السعيد : النصر ، بفضل العنف لفرض إصلاحات مفرطة في المثالية يمكن أن يحول الشعوب المهزومة إلى ديمقراطيات ليبرالية نظرا لأنهم في الجزء الأعظم منهم يؤيدون «القبول العالمي» للديمقراطية ، ما يبشر بعصر جديد ، عصر كَنت للسلام الدائم ، وعصر مجتمع الشعوب لراولز ، في اتحاد سلمي شامل من ديمقراطيات السوق القائمة في منطقة السلام الديمقراطي . أما البُعد الديماغوجي : فالويل لمن يشككون في مثل هذا الطموح- عملهم هذا سيكون عملا يتسم بالجبن وانعدام الشرف ، وليس بطولة وبهجة العيش ، وربما الموت ، في سبيل مثل هذه القضية النبيلة ، التي تستحق كل تضحية ، ويشرفنا أن ننهض بها .

الليبرالية الأصولية ومذهب بوش

انبثاق الليبرالية الأصولية من داخل الحوار الليبرالي الدولي يبقى قضية أقلية . فحتى هذا التاريخ لم يلتزم معظم الليبراليين بهذا المنظور ، كما إنني لست مستعدا لوصف مذهب بوش ذاته بالأصولي كما جرت العادة . خطر تفسير المذهب على هذا النحو لا يحتاج إلى توضيح ، لكن هذا الاحتمال لم يتحقق بالكامل على يد الرئيس حتى الآن . دعونا نأخذ بعين الاعتبار أولا ، الجوانب المزعجة فيما طرحه الرئيس طيلة معظم العام ٢٠٠٦ ، ثم أسباب عدم التسرع في الحكم على موقفه .

الجوانب المقلقة في الملاحظات العلنية التي أطلقها الرئيس كثيرة . خذ أولا الصفة المانوية والمصيرية المرتبطة بأي عقيدة أصولية . وكانت هذه النغمة موجودة عندما أكد الرئيس في كلية ويست بوينت العسكرية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ قائلا ، «نحن في صراع بين الخير والشر ، وأميركا ستسمي الشر باسمه» . وفي خطابه هذا دعا بوش إلى «وضوح أخلاقي» لرؤية أنه كما «الإمبريالية الشيوعية . . . فإن أعدائنا شموليين ، يعتنقون عقيدة سلطة لا مكان فيها للكرامة الإنسانية» . لكن بعكس ذلك ، فإن العَلَم الأميركي «لن يتصدى فقط للدفاع عن سلطتنا ، بل من أجل الحرية . قضية أمتنا كانت على الدوام أكبر من دفاع أمتنا . نحن نقاتل ، كما قاتلنا دائما ، من أجل السلام العادل- سلام لمصلحة الحرية الإنسانية . . . وسوف ننشر السلام بتشجيع المجتمعات الحرة والمنفتحة في كل قارة» . أو كما صرح يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ ، في خطاب له أمام الوقف الوطني من أجل الديمقراطية ، «الحرية تعرضت للهجوم مرة أخرى من قبل أعداء مصممين على إرجاع أجيال من التقدم الديمقراطي إلى الوراء . مرة أخرى ، نحن نرد على حملة عالمية من الخوف بحملة عالمية من الحرية . ومرة أخرى ، سنرى الحرية تنتصر» .

بحلول النصف الثاني من العام ٢٠٠٦ ، زادت مجموعة من الأحداث من حس الرئيس بوش بالخطر . فقد اجتمع الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ ، الذي صمم لسحق حركة حزب الله الشيعية ، ما فاقم المخاوف من قيام إيران (الداعم الرئيسي لحزب الله) بتطوير أسلحة نووية . وكان لافتتاح دورة جديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة والذكرى الخامسة لهجمات ٩/١١ معنى جديا نتيجة للمسألة الإيرانية والانتخابات الوطنية المقررة في تشرين الثاني/ نوفمبر . الاستراتيجية الجمهورية التي سادت في ذلك الحين كانت التأكيد على الشعور

بالخطر الذي تمثله الأصولية الإسلامية على الولايات المتحدة وحشد البلد باسم الحرية الديمقراطية في الوطن وفي الخارج .

ووفقا لذلك ، حذر الرئيس في ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ ، من أن المتطرفين المسلمين يريدون إقامة «خلافة ستكون إمبراطورية إسلامية شمولية تضم جميع الأراضي الإسلامية الحالية والسابقة ، تمتد من أوروبا إلى شمال أفريقيا ، والشرق الأوسط ، وجنوب شرق آسيا» . وقال مذكرا مستمعيه بأن الرأي العام العالمي فشل في الرد على لينين وهتلر في وقت مبكر كما كان يجب أن يحدث ، «إذا لم ننهض بواجبنا في دعم من يتوقون للعيش بحرية ، فسوف ينظر التاريخ بعد خمسين سنة من الآن إلى زمننا ولن يسامحنا ويطلب أن يعرف السبب في عدم قيامنا بعمل ما» . والحل هو : «هزيمة أيديولوجية الكراهية التي يعتنقونها ونشر الأمل في الحرية . . . لذلك فإن أميركا ستكرس نفوذها في العالم من أجل دفع الحرية والديمقراطية قدما بوصفهما البديل العظيم للاضطهاد والتطرف . . . مرة أخرى ، الحرية تتحدى قوى الظلام والطغيان . . . هذا هو الصراع الأيديولوجي العظيم للقرن الواحد والعشرين- وهو نداء جيلنا الحالي» .

وفي وقت إلقاء خطابه ، أعلن الرئيس عن نشر الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الإرهاب . وبعد ذلك بيومين ، أعاد بوش التأكيد على رسالته :

> الحرب على الإرهاب هي أكثر من نزاع عسكري- إنها الصراع الاستراتيجي الحاسم للقرن الواحد والعشرين . ونحن ما زلنا في مراحل البداية . وللانتصار في هذا الصراع ، يتعين علينا أن نهزم أيديولوجيا الإرهابيين برؤية توحي بأمل أكثر . لذلك فإن عنصرا مركزيا في استراتيجيتنا هو أجندة الحرية . نحن نعرف من التاريخ بأن الدول الحرة دول مسالمة . ونعرف أن الديمقراطيات لا تهاجم بعضها البعض . . . نحن سنستبدل الديكتاتوريات بديمقراطيات مسالمة . وسوف نجعل أميركا ، والشرق الأوسط ، والعالم أكثر أمنا .

أن يُسقط المرء على غريمه الأصولي طموحاته المبالغ فيها هي واحدة من السخريات الخطيرة في هذه المواجهة . وهكذا ، في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ ، مثلا ، صرح بوش ، «هدفهم هو الاستيلاء على السلطة في العراق واستخدامه كملاذ آمن لشن هجمات ضد أميركا والعالم» . وحسب العبارات

التي صاغها يوم ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، (ورددها مرة أخرى في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، و٥ أيلول ٢٠٠٦) ، «يعتقد المسلحون أن السيطرة على إحدى الدول سيحشد جموع المسلمين ، ويمكنهم من إسقاط جميع الحكومات المعتدلة في المنطقة ، وإقامة إمبراطورية إسلامية متطرفة تمتد من أسبانيا إلى إندونيسيا» . من الواضح أن بوش قد نسي أنه في معرض تبريره لأسباب الغزو في آذار/ مارس ٢٠٠٣ ، كان هدف فريقه استخدام العراق بالطريقة نفسها بالضبط- كخطوة أولى لتحويل ، ما كان يشار إليه دائما «الشرق الأوسط الأوسع» ، للحكم الديمقراطي الليبرالي والأسواق المفتوحة . وهل كانت إدارة بوش ستتوقف عند الشرق الأوسط لو نجحت حربها المقدسة هناك؟ وأكد في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، «نحن نواجه أيدولوجيا متطرفة أهدافها لا تتبدل ، وهي استعباد دولا بكاملها وإرهاب العالم . . . لديهم طموح لا حدود له للهيمنة الإمبريالية ويريدون جعل الجميع بلا قوة باستثناء أنفسهم» . لا شك أن الرئيس كان محقا . لكن دعونا نسأل أنفسنا : هل كان تفكير المحافظين الجدد الكامن خلف رؤية مذهب بوش للهيمنة الأميركية «المُحبة للخير» (وهو ما باركه المحافظون الجدد تحت اسم «منطقة السلام الديمقراطي») مشروعا أقل ضخامة؟

كانت نتيجة تركيبة المفاهيم التي انبثقت من التفكير الويلسوني الجديد إعطاء ميزة لمذهب بوش بحيث يمكن تسميته رسالة الألفية السعيدة المدعومة بالعنف الإصلاحي المفرط في المثالية . بالاعتماد على المبادئ الرئيسية لنظرية السلام الديمقراطي التي حللناها في الفصل ٤ ، كرر حزب الحرب مرات عدة الإشارة إلى العصر الذهبي من السلام الذي قد ينبثق للعالم كله ما أن تستبدل لعنه الشمولية بجميع أشكالها وتحل محلها ديمقراطية السوق . «فالنموذج الوحيد الدائم للنجاح الوطني : الحرية ، والديمقراطية ، والمبادرة الحرة» كما بينت استراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠٠٢ ، كانت أيضا إطار العمل للسلام العالمي . التفوق العسكري الأميركي ، قوة «أكبر من التحديات» ، ستكون الداعم لها . حسب تصريح الرئيس في رسالة له كانت مقدمة لاستراتيجية العام ٢٠٠٢ المذكورة :

> سنبسط السلام بتشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة في كل قارة . . .
> تتمتع الولايات المتحدة اليوم بمركز لا يضاهى من القوة العسكرية
> وعظمة الاقتصاد والنفوذ السياسي . وبالالتزام بتراثنا ومبادئنا . . .
> فإننا نسعى . . . لخلق ميزان قوى يحابي الحرية الإنسانية ؛ وأوضاع

تمكن جميع الأمم والمجتمعات من أن تختار لنفسها جوائز المعارضة السياسية والحرية الاقتصادية . . . ستعمل أميركا ضد هذه التهديدات الناشئة قبل أن تكتمل . لا نستطيع الدفاع عن أميركا وعن أصدقائنا بأن نأمل بما هو أفضل . . . الطريق الوحيد للسلام والأمن هو طريق العمل .

مضامين العنف الإصلاحي المفرط في المثالية كان يجب أن تتكرر مرات عدة ، ربما كان أشهرها تأكيد بوش في خطاب توليه فترة رئاسته الثانية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ حين قال ، «سياسة الولاية المتحدة هي السعي لتنمية الحركات والمؤسسات الديمقراطية ودعمها في جميع الدول والثقافات ، بهدف نهائي هو القضاء على الطغيان في عالمنا» .

ثمة بُعد ديماغوجي في مذهب بوش أيضا . فقد حذر مناهضو الإمبريالية على الدوام من أن الإمبراطورية قد تبتلع الجمهورية . لذلك ، فإن أحدا لم يأخذ على محمل الجد تأكيدات الرئيس يوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ بأن «التزام الأمة بتوسيع الحرية في الوطن» يرتبط ارتباطا أزليا «بترويج الحرية في الخارج . . . أميركا تكون في أحسن أوضاعها عندما تقود لتحقيق شيء مثالي» . ربما كان الأمر الأكثر إثارة للقلق ، الطريقة التي غلفت بها رسالة الرئيس الليبرالية الدولية المشاعر التي أثارت المنابع العميقة للقومية الجاكسونية (من نوع التمنطق بالمسدس بمجرد النهوض من الفراش) واستنهاض التدين المسيحي الإنجيلي في الولايات المتحدة .[١٠] هجوم إرهابي خطير آخر ، وكارثة قومية من نوع آخر ، سواء كانت اقتصادية أو بيئية ، مع مكونات «وصفة الساحرات» قد تجمعت والتي يمكن أن تخلط ويكون لها عواقب خطيرة لا يمكن التكهن بها . قد يتشكل مذهب بوش في يد البيت الأبيض بالضبط حسبما هو في عقول البعض من حزب الحرب الذين تمتد طموحاتهم إلى مدى أبعد كثيرا من المتشددين الإسلاميين ، «من أسبانيا إلى إندونيسيا» .

بعض المعلقين المطلعين من اتجاهات مختلفة مثل كيفن فيلبس ومادلين أولبرايت يكونون مقنعين عندما يربطون بيانات الرئيس الرسمية بالتفكير الإنجيلي المسيحي .[١١] فقد أشار فيلبس ، على سبيل المثال ، بأن خطابات الرئيس قد تكون «ثنائية الرمز» ، ما يعني رسالة علمانية تترجم بسهولة إلى تفكير ديني . إذا وضعنا نظرية السلام الديمقراطي ونظرية التحول الديمقراطي اللتان طورهما علماء الاجتماع

في تسعينات القرن الماضي ويُزعم أنهما علمانيتان، فقد يكون من المزعج تأمل طريقة تفاعلهما وتلاحمهما. وكما وضح الرئيس الأمر في خطابه أمام الوقف الوطني للديمقراطية يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، «الحرية هي خطة السماء للإنسانية، وأفضل أمل للتقدم على الأرض».

المسرح جاهز إذن لما هو اليوم نوع مخفف نسبيا من الأصولية من جانب الرئيس بوش ليصبح شيئا أكثر خبثا وسميّة بكثير. سيقف مؤيدوه الإنجيليون إلى جانبه بالتأكيد إذا حدث ذلك. مثال ذلك، خذ ملاحظات المبجل جيري فولويل، رئيس جامعة ليبرتي، وراعي أبرشية الطائفة المعمدانية في فيرجينيا، الذي دافع الطامح للترشح عن الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة، المبجل بات روبرتسون عن تعليقاته. رأى فولويل في هجمات ٩/١١ عقابا من الله على الولايات المتحدة لأنها سمحت بالإجهاض، وبحقوق الشاذين جنسيا، وبسبب أنشطة اتحاد الحقوق المدنية الأميركي: «ما رأيناه يوم الثلاثاء [٩/١١]، وبقدر ما هو رهيب، يمكن أن يكون ضئيلا، إذا واصل الله، بالفعل، رفع الستارة وسمح لأعداء أميركا بأن يعطوننا ربما ما نستحقه».

> دعاة الإجهاض يجب أن يتحملوا بعض العبء عن هذا لأن الله لا يمكن خداعه... أنا أومن حقا بأن الوثنيين، ودعاة الإجهاض، ودعاة المساواة بين الجنسين، والمنحرفين والمنحرفات جنسيا الذين يحاولون إقامة نمط حياة بديل، واتحاد الحقوق المدنية الأميركي، و«أناس من أجل الطريقة الأميركية»، جميع هؤلاء الذين حاولوا علمنة أميركا، أوجه إصبعي إلى وجوههم وأقول «أنتم ساعدتم على حدوث ذلك».(١٢)

ليس ثمة طريقة أرى فيها معنى لهذه اللعنة، ومقدار ما تمثله، وإن يكن بطريقة مختلفة، مما صاغ جيش من المحافظين الجدد، من ماكس بوت إلى ريتشارد بيرل، ومن ويليام كريستول إلى روبرت كاجان، ومن بول ولفوويتز إلى مايكل ليدن. فقد ادعى هؤلاء المحافظين الجدد المرة تلو الأخرى (ولم يتراجعوا قط عن تعليقاتهم خلافا لفولويل وروبرتسون) بأن المذنب هو الضعف في سنوات بوش الأب وكلينتون الذي جلب هجمات ٩/١١. صب لعنة التاريخ على «الضعف»، وكانت نتيجة الافتقار إلى الشجاعة «والوضوح الأخلاقي»، هجمات ٩/١١. ويمكن خلط لعنة الإنجيليين

ولعنة المنظرين العلمانيين في بوتقة واحدة لتكتسب ماكينة الأصولية البخارية قوة .

بالنسبة للدليل الذي يشير إلى احتمالات أن يصبح مذهب بوش ميثاقا أصوليا لشن «الحرب العالمية الثالثة أو الرابعة (حسب الجهة التي تدق ناقوس الخطر) ، لم نصل إلى هذه النقطة حتى أواخر العام ٢٠٠٦ ساعة الانتهاء من هذا الكتاب . أحد اختبارات النوايا كانت أن الرئيس لم يدن الإسلام كله بوصفه عدوا لنا . «الإسلام هو السلام» ، كان عنوان ملاحظته في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ . بعد ذلك بذل الرئيس جهودا لتمييز أقلية صغيرة من المتشددين الإسلاميين عن التيار الرئيسي- شاجبا «انحراف قلة من الناس عن دين نبيل نحو أيديولوجيا الرعب والموت» ، كما ذكر في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ . أو كما رد على قناة «أن بي سي نيوز» في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ ، عندما سُئل ما إذا كان المسلمين والمسيحيين يعبدون الإله نفسه : «اعتقد أننا كذلك . لدينا طرق مختلفة للوصول إلى الجبار العظيم» .(١٣)

بقوله هذا نأى الرئيس بنفسه بوضوح عن الكثير من الأصوات الدينية المتطرفة في الولايات المتحدة التي تدعم حربه ، وعن الأصوليين الليبراليين العلمانيين أيضا ، وعن كل من بدا مقتنعا بأن عدونا هو في نهاية الأمر دين شيطاني لا فرق بين أتباعه ، تفاقم وضعه بسبب أشكال الحكم القمعية ، ومنه لا بد أن ينطلق الإرهاب ضد الغرب . مثال ذلك ، في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ ، أذاع برنامج ٦٠ دقيقة برنامجا أعلن فيه جيري فولويل بأن «محمد كان إرهابيا» . وفي ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ ، نشر التجمع المسيحي لأميركا نتيجة استطلاع (لأعضاء التجمع على الأغلب) رد فيه ٩١,٥ بالمئة بأن الإسلام «ليس دينا سماويا» ، ووجد ٨٨ بالمئة أن الإسلام ليس «دين سلام» ، و٧٥ بالمئة ساندوا الحرب على العراق . ومرة أخرى ، يوم ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٣ ، ردت شبكة الإذاعة المسيحية بالإيجاب على «راعي أبرشية مسيحي يعمل ويصلي من أجل المصالحة بين اليهود والعرب» والذي توصل إلى نتيجة مفادها «أنه لا يوجد نص في الكتاب المقدس عن دولة فلسطينية . قال 'ببساطة ، إذا نظرنا إلى الكتاب المقدس ، لن نجد مثل هذه الحقيقة ، أو مثل هذا الوعد'» . أخيرا ، خذ مثلا بيان فرانكلين ابن بيلي جراهام والذي سيكون خليفته كما يبدو ، الذي قال بعد هجمات ٩/١١ ، الإسلام «شرير ، وعنيف ، وليس من الإله نفسه» .(١٤) فإذا كانت أمثال هذه البيانات هي ورقة الاختبار عما تعنيه الأصولية ،

فمن المؤكد أن جورج بوش الابن ليس من ضمن صفوفها .

وفي الاتجاه نفسه ، فإن تدقيقا في «هيومن أيفنتس بوك سيرفيس» (كتاب خدمات الأحداث الإنسانية) لشهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ ، يظهر سلسلة طويلة من الكتب أعلن عنها للقراء ، ويفترض أن لا ذكر فيها للرئيس . ومن ضمن مختاراتها كتبا من المؤكد أن بوش ما كان ليقرها :

* «الدليل الخاطئ إلى الإسلام والحملات الصليبية» ، بقلم روبرت سبنسر ، وقد وصفته مؤسسة «كتاب خدمات الأحداث الإنسانية» على النحو التالي :

> عندما يؤكد لنا الناطقون من الشخصيات العامة بأن الإرهاب الجهادي لا يعكس الإسلام «الصحيح» «المسالم» ، فهم ليسوا مخطئين وحسب ، فهم خطرون أيضا- لأنهم يهدئون أميركا والغرب لجعلهم يتخلون عن حذرهم من عدوهم اللدود . ولا يكتفي من عينوا أنفسهم «خبراء» بالكذب عمدا وبإصرار عن الإسلام- بل استبدلوا الحقيقة عن أوروبا المسيحية والحملات الصليبية بخيال تاريخي واسع الانتشار هدفه جعلكم تخجلون من ثقافتكم وتراثكم- وأن تكونوا بالتالي أقل تصميما في الدفاع عنها .

* «هزيمة الجهاد ، كيف مازال في الإمكان كسب الحرب على الإرهاب رغم أنفسنا» بقلم سيرج تريفكوفيتش
* «يوريبيا» (أوروبا العربية) بقلم بات يئور (مجلد عن احتلال العرب لمعظم غرب أوروبا)
* «أسطورة التسامح الإسلامي» روبرت سبنسر ، محرر
* «الإمبريالية الإسلامية : تاريخ» بقلم أفرايم كارش
* «فرصة الغرب الأخيرة» ، بقلم توني بلانكلي
* «حرب مقدسة على جبهة الوطن» بقلم هارفي كوشنير
* «الاستعداد للحرب : ١٠ خطوات يتعين على أميركا اتخاذها كي يفوز العالم الحر» بقلم فرانك جافني .(١٥)

هذه الأمثلة يمكن مضاعفتها مرات عديدة وتهدف للغاية نفسها : تقديم دليل بأن ما يسعى إليه الأصوليون هو تشويه ثقافة كاملة وجعلها تبدو شيطانية لخلق وضع استقطابي ، يقود إلى صراع نهائي قد يشمل الكوكب كله .

في بعض الأحيان ، كما في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ ، كان الرئيس يصف أعداء هذا البلد دون تمييز على أنهم إرهابيين «يقتلون باسم أيديولوجيا شمولية تكره الحرية ، وترفض التسامح ، وتحتقر أي اختلاف . هدفهم إعادة صنع الشرق الأوسط حسب صورتهم الكئيبة من الاضطهاد والطغيان- بإسقاط الحكومات ، وطردنا خارج المنطقة ، وتصدير الإرهاب» . الواقع ، أنه خلال فترة غطت تشرين الأول/ أكتوبر- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ ، استخدم الرئيس بوش تعابير قاسية بشكل خاص لوصف أي شخص يعارض الاحتلال الأميركي للعراق ، مفضلا تعبير «أشرار» على التعابير الأخرى . إلا أنه في العام ٢٠٠٦ ، لم يقترب مما كان يتفوه به مؤيدوه دعاة الحرب من الإنجيليين المسيحيين ، مثلما قاوم أيضا الأصوليين من المحافظين الجدد وصقور الليبراليين الذين كانوا يحثونه على تعبئة الولايات المتحدة بالكامل ، ليلا ونهارا ، لخوض صراع لا نهاية ظاهرة له تتعرض فيه أقدس قيمنا ومؤسساتنا لخطر وشيك . مسألة ما إذا كان قد قرع جرس الإنذار لا شك فيها ، لكن هل نشر الخوف والرعب ، أو دعا إلى عمليات تطهير في مراكز عالية أو متدنية ، فذلك لم يحدث .

ستكشف لنا الأيام ذلك . لكن في الوقت الحالي ، يُتهم الرئيس بوش على نطاق وساع بأنه أقام جدارا بينه وبين منتقديه ، كما أنه لم يتهم بمطاردة مناوئيه بطريقة يمكن وصفها بالديماغوجية . على العكس من ذلك ، كانت تصرفاته الشخصية قويمة وصحيحة ، وهو ما كان مثار أسف مؤيديه الأصوليين الذين بدا واضحا أنهم يريدون رؤية منتقدي حربهم وقد جردوا من حرياتهم المدنية . ففي ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ ، صرح الرئيس «لن أشكك قط في وطنية أي شخص يختلف معي . سنواصل الجهر بالحديث بطريقة محترمة ، وأنت لا تشكك في حب أي شخص لأميركا عندما تنتقد استراتيجيته أو وجهة نظره» . من المؤكد أن قانون الأمن الداخلي والوطنية قد مهد المسرح لحقيقة قد تبدو مختلفة فيما بعد . وكما سبق ورأينا ، في أثناء الإعداد لإحياء الذكرى الخامسة لهجمات ٩/١١ ، وانتخابات تشرين الثاني ، ومداولات الأمم المتحدة حول برنامج إيران النووي ، صعّد الرئيس من لهجته ، والتي ضخمها أكثر نائب الرئيس ديك تشيني ، ووزير الدفاع رامسفيلد اللذان انضما إلى الرئيس في الإعلان عن ضرورة النصر في العراق وشجب برنامج إيران للتطوير النووي . وتعامل تشيني ورامسفيلد بخشونة أكبر مع منتقدي سياسة الإدارة مما فعل الرئيس نفسه .[١٦] وكما أشرنا في الفصل ٢ ، فإن كتّابا من أمثال دافيد كول ، ومارك

دانر، وإليزابيث درو، وفرانك ريتش، وسايمور هيرش كانوا يحذرون منذ بعض الوقت من تهديد الإمبريالية الأميركية على الحريات المدنية في البلد. لكن رغم إشارات التحذير تلك، فإننا لم نصل، حتى هذا التاريخ، إلى نقطة يمكن أدعاء وجود هجوم أصولي على الحريات التقليدية.

كانت المسألة كيف يمكن للديمقراطيين أن يواجهوا التحدي في انتخابات ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. فإذا حاولوا المزايدة على حزب الحرب الجمهوري، فسوف يفشلون على الأغلب، فكيف يمكن للمرء أن يفند أحاديث الرئيس؟ وإذا فشلوا في دعم الرئيس، فسوف يوصفون بأنهم «استرضائيين»، ويذكرهم الرئيس بأنهم يشبهون كثيرا هؤلاء الذين رفضوا التعامل بجدية مع لينين وهتلر يوم كان من الواجب سحقهم وهم في المهد.

رغم رغبة الناخبين الديمقراطيين في خريف العام ٢٠٠٦ إيجاد مخرج سريع في العراق، فإن أحد الاحتمالات هو أن يتعهد الديمقراطيون إكمال ما بدأه الجمهوريون ومراعاة المصالح الوطنية بتصميم أكبر. في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، طرح ويليام كريستول في صحيفة «ذا ويكلي ستاندرد» فكرة «إنشاء حزب حاكم أعمق وأوسع، وأن يُرحب بديمقراطيي ليبرمان في صفوف الجمهوريين، مثلما أصبح ديمقراطيو سكوب جاكسون ريجانيين (نسبة إلى الرئيس ريجان) في الثمانينات». واقترح كريستول، ربما كان في وسع الرئيس بوش تسمية جوزيف ليبرمان كوزير للدفاع في بداية العام ٢٠٠٧، بعدها يمكنه أن ينافس على منصب نائب الرئيس في انتخابات العام ٢٠٠٨.

وفي حين كان كريستول يدعو الجمهوريين إلى استقطاب صقور الديمقراطيين، فإن توماس ل. فريدمان يريد من الديمقراطيين أن يحققوا أجندة الجمهوريين بإظهار أن حديث الإدارة كان حديثا فارغا. وأن في وسع الديمقراطيين أن يواصلوا الحرب بشكل أكثر فاعلية. في ١٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، صرح فريدمان في مقال له في صحيفة نيويورك تايمز بأن الحزب الجمهوري «مخادع: ... تريد الغايات، لكنك لا تريد الوسائل». في أيلول/ سبتمبر، اقترح فريدمان «ائتلافا للوحدة الوطنية»، تحت القيادة الديمقراطية على ما يبدو، ليقوم بما فشل «بوش- تشيني- رامسفيلد في القيام به: «قالوا لنا نحن ندافع عن حياتنا ضد فاشية إسلامية جديدة... وحشدونا لساعة الصفر وأعطونا معنويات توازي ما هو لازم لغزو بنما».

الشيء الذي لم يقر به أي واحد من هؤلاء الصقور، سواء كانوا جمهوريين أم ديمقراطيين هو أن غزو العراق كان خطأ كارثيا، وهو بالتأكيد أكبر خطأ ترتكبه حسابات سياسية مدروسة في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية للولايات المتحدة. لكن بالنسبة لحزب الحرب، فهذه قضية انتهت. الآن، يتعين على الرئيس أن يدعو البلد للمضي قدما من أجل تحقيق النصر، وهو مشروع لا يبدو أن لتكلفته أو مدته حدود، وفي الوقت نفسه أن يقرن تصميمه بالتأكيد بأنه لن يسمح لإيران بتطوير تكنولوجيا نووية متقدمة. العديد من الديمقراطيين البارزين وقفوا إلى جانبه في هذا المجال.

ومع ذلك، إذا كان خطر الأصولية الليبرالية في واشنطن حقيقيا، فيتعين على المرء ألا يبالغ في تقديره. مثلما يتعين على المرء ألا يخلط بين الرئيس بوش وأتباعه من المسيحيين الإنجيليين، وبالتالي فهو يماثل مؤيديه من المحافظين الجدد أيضا. مثال ذلك، في «ندوة» واسعة النطاق نشرت في صحيفة «كومنتاري» في تشرين الثاني ٢٠٠٥، شارك عدد من المحافظين الجدد في الحوار حول مسألة ما إذا كان الرئيس في مستوى نصوص المذهب الذي يحمل اسمه. هنا نجد مجموعة من الأصوليين غير الواثقين تماما حول ما إذا كان الرئيس بوش مازال رجلهم.[١٧]

وهكذا، كان المذهب «ناجحا إلى حد بعيد» بالنسبة لماكس بوت. ومع ذلك يذكّر بوت قراءه بأنه مازال علينا التعامل مع إيران وكوريا الشمالية- العضوان الآخران من «محور الشر»- وهو قلق حيال سوريا، ومنزعج لأنه يبدو أن «باكستان، ومصر، والعربية السعودية لم تفهم الرسالة».

بالنسبة لإليوت كوهن، لم ينجز ما يكفي لتحذيرنا من أخطار الإسلام كدين: «الصيغ المهدئة من مثل 'انحراف دين عظيم' أو 'بضعة متطرفين' لن يستولوا على قوة هذه الحركة. ثمة حاجة ماسة لحديث مترو، ومفصل، ومطلع حول الناس الذين نحاربهم. التحدث بلباقة إلى العالم الإسلامي عن مدى لطف الأميركيين ليس بديلا على الإطلاق- ولا يخدع إلا من يتشدقون به».

ويتفق معه فرانك جافني. بالقول، «في الصراع العالمي الذي فرضته علينا أيديولوجيا شمولية خطيرة والتي باتت تعرف باسم مناسب لها هو الفاشية الإسلامية . . . رفضت الإدارة الذهاب إلى ما أبعد من إطلاق تعابير لطيفة مثل «إرهاب» و«ايدولوجيا شريرة» يعني أننا لم نستوعب «الفكرة بأن الجهة المسؤولة أكثر

من غيرها عن انتشار الفاشية الإسلامية في العالم هي : المملكة العربية السعودية» .

روبرت كاجان أيضا راح يندب لأن البيت الأبيض «لم يطبق 'مذهبه' على نطاق واسع أو بشكل منهجي . . . على كوريا الشمالية مثلا وإيران . . . وتجاهلت الإدارة بشكل كامل تقريبا سحق ما تبقى من ديمقراطية قليلة في روسيا ولم تعد تفعل أكثر من التظاهر بأدنى قدر من الاهتمام بانعدام الإصلاح الديمقراطي في الصين» . كاجان افتتح بيانه بالسؤال ، «هل يوجد شيء اسمه مذهب بوش؟» واختتمه سائلا ، هل أدعم مذهب بوش والرؤية الموسعة لدور أميركا في العالم؟ الجواب هو نعم . لكن السؤال يبقى هل مازال هناك مذهب لبوش ندعمه؟ الجواب مازال غير معروف» .

مشاركة ويليام كريستول في الندوة كانت قريبة من كاجان . لم يكن كريستول متأكدا من المسار المستقبلي للمذهب وأشار مجددا إلى بلاد من الضروري تطبيقه فيها ، وتشمل سوريا ، والعربية السعودية ، والصين ، وكوريا الشمالية ، وإيران .

في وقت عقد هذه الندوة ، كان قد بات واضحا أن مسألة الساعة هي انتشار التكنولوجيا النووية إلى إيران . ريتشارد بيرل دق ناقوس الخطر على أوضح صورة : «في حين تعمل طهران ودمشق بجد لتقويض الديمقراطية العراقية الوليدة والنفوذ الأميركي في المنطقة ، فإن الإدارة تتردد . . . وتلتمس التعاون من البعثيين العراقيين المنافقين ، وعقد الصفقات مع كيم جونغ إيل ، وعدم اتخاذ قرار حول إيران ، وصبرا لا حدود له مع دعم سوريا للتمرد في العراق ، والتظاهر بأن السعوديين أصدقائنا . . . ذاك هو نتاج دولارات ضرائبكم . مجموعة من آلاف الموظفين البيروقراطيين كانوا يشوهون أو يحرّفون أفضل ما لدى الرئيس من حواس» .

مثل هذه الشهادات الأصولية من جانب المحافظين الجدد يمكن مضاعفتها وتتجه كلها لإيصال الرسالة نفسها : وهي أن المصممين الرئيسيين لمذهب بوش يتباكون على ما رأوه من تطبيق خاطئ للمذهب على يد الرئيس . فهل هذا دليل على أن الرئيس ليس ذلك المتطرف الذي كانه العديد من أقرب مؤيديه؟

مازال الاختبار الأكبر هو ذاك الذي يتعين النجاح فيه مع إيران . عندما أعلنت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في ربيع العام ٢٠٠٦ ، بأن «الولايات المتحدة تفهم أن إيران ليست العراق» ، صاغ كريستول الأمر للعديد من المحافظين الجدد على النحو التالي : «الكثيرون في الحكومة الأميركية لم يعودوا يؤمنون ، ولم يعودوا يعملون لفرض مذهب بوش بالقوة . . . الولايات المتحدة الأميركية آخذة في التراجع» .[١٨]

لكن دعم إدارة بوش للغزو الإسرائيلي للبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ غيّر كل شيء . يوم ٣١ يوليو ، نشرت «ذا ويكلي ستاندرد» ثلاث مقالات تمتدح الرئيس . لكن السؤال يبقى : هل تدير واشنطن حملة قوية بما يكفي لمنع إيران من امتلاك تكنولوجيا أسلحة نووية إذا كان ذلك يعني استخدام القوة المسلحة؟ على هذه المسألة تتعلق الإجابة على العلاقة بين المحافظين الجدد وإدارة بوش في خريف العام ٢٠٠٦ . على أية حال ، ومهما بلغت تطمينات بيانات الرئيس في بعض الأحيان ، فالأفعال ، وليس الأقوال ، هي المهمة في نهاية الأمر .

باختصار ، في أواخر العام ٢٠٠٦ ، إذا كان في الإمكان رؤية أن مذهب بوش يزرع بذور التفكير الأصولي ، مع ذلك فإن سمات الصراع المصيري المدمر ، والألفية السعيدة ، والديماغوجي لا ترقى ببساطة إلى مستوى أيدولوجيا العنف الإصلاحي المفرط في المثالية مع توريط حكومة تزداد سلطوية- وشمولية بنسبة أقل بكثير- على رأس مثل هذا المسعى . بالنتيجة ، يتعين علينا النظر إلى مكان آخر لرؤية الأصولية الليبرالية التي تدعو اليوم للجهاد ، وهو ممارسة لا حدود لها من استخدام العنف لغايات إصلاحية مثالية ضد شر مطلق من أجل غد من الحرية والسلام .

هناك العديد من الأصوليين المسيحيين والصهاينة اليمينيين المستعدين لملء الفراغ . ومع ذلك ، لم يلبي متطلبات هذا الدور وتوفير مثال عنه أفضل من اليساري العلماني بول بيرمان ، الذي يرى أن مهمته هي سحق الأصولية المتطرفة باسم الحرية من خلال حرب لا تلين يبررها بتعابير يمكن على الفور ملاحظة أنها «جهاد» ليبرالي .

حالة بول بيرمان

عشية غزو العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ ، نشر بول بيرمان كتاب «الإرهاب والليبرالية» ، اعتُبر على نطاق واسع ، في حينه وحتى هذا اليوم ، على أنه من أكثر بيانات المنشورات الليبرالية الإمبريالية تأثيرا . في كتابه القصير المشحون بالعاطفة ، يصف بيرمان بتعابير فيها الكثير من التهويل التهديد الذي يواجهه الغرب بطريقة تربط الإرهاب بنوعين من الشر يصدران من الشرق الأوسط . الأول الأصولية الإسلامية ، التي تعبر عنها حركة طالبان أو الثورة الإيرانية ، رغم أن بيرمان مهتم أكثر بتعاليم سيد قطب وتأثيره على الفكر الديني الوهابي في السعودية . والثاني هو النظام الشمولي العلماني الذي أقامه صدام حسين في العراق . ورغم ما في مصدري الرعب

هذين من اختلاف- أحدها في مجال التعصب الديني والآخر في اضطهاد الدولة العلماني- فقد أبدى كلاهما قدرة على التسبب في معاناة إنسانية هائلة . رد فعل بيرمان هو الدعوة لحملة تقدمية يشنها الليبراليون الديمقراطيون لمحاربة ما يرى أنها تلك الأخطار مجتمعة ، ونقل المعركة إلى العدو بهدف إعطاء دفعة «لميلاد ليبرالي جديد من الحرية . . . وفرصة لإحباط الشمولية الإسلامية كلها» .

بالنظر لابتعاد بيرمان عن دهاليز السلطة- حيث وصف نفسه بأنه ينتمي إلى يسار الحزب الديمقراطي وعبر عن قدر من الاحتقار لإدارة بوش لأنها لم تجعل من الشكل الليبرالي في غزوها للعراق السمة الأبرز- فإن لديه سلطة شخص لا يدعم غزو العراق لسبب خفي . وهو بارع في الكتابة . وترسل كلماته من مثل ، «لا تأخذوا أي رهائن ، «لا تبدوا أي شكل من أشكال الرحمة عند مواجهة خطورة التحديات في الشرق الأوسط»- متعددة الأوجه والجذور والفروع- مشاعر قوية قادرة على أن تنتقل فورا إلى أميركا الجريحة بهجمات ٩/١١- متسائلا عن سبب حدوثها وما الذي يمكن فعله لإنهاء الخطر .

ربما كان الجانب الذي يفرض نفسه في كتاب بيرمان استحضاره بقوة قدرة الإنسان على الشر . الإبادة العرقية أو العبودية- يبدو أنها كانت عبر التاريخ البشري كله قصة الجنس البشري عندما تمتلك مجموعة السلطة وهوية واضحة وتجابه مجموعة أخرى . لم تستثنى من ذلك أي حضارة- سواء من التحديات الوجودية التي يتعرض لها كيانها من قوى خارجية ، أو من مجموعات تدعو لتدمير آخرين أو السيطرة الكاملة عليهم- والتظاهر بخلاف ذلك- والتصرف كأن القدرة الإنسانية على الشر ليست تهديدا مستمرا اليوم ، حتى بعد الانتصارات على الفاشية والشيوعية في الصراعات الرهيبة للقرن العشرين- يعنى تجاهل الدرس الأساسي الذي يمكن أن يعلمه التاريخ لنا . في هذه النقطة ، بيرمان محق بالتأكيد .

لذلك فإن كتاب بيرمان يلامس وترا حساسا في قلوب عدة . نحن نعرف قدرة الإنسانية على الشر من أحداث القرن العشرين . وكنا شهودا على بربرية هجمات ٩/١١ ، ونحن نعرف عن هجمات شنها إرهابيون مسلمون في إسرائيل وفي روسيا ، وضد بعضهم البعض خاصة اضطهاد السنة للشيعة . ونعرف أيضا عن العنف النابع من أحط الحوافز داخل العالم الإسلامي نفسه- من أبرزها الحرب الطويلة التي شنها صدام حسين ضد إيران في العام ١٩٨٠ ، وأيضا في تجاوزات الثورة الإيرانية وحكم

طالبان في أفغانستان ضد شعوبهم . في القراءة الأولى ، نجد أن دعوة بيرمان لحمل السلاح تخلق حسا بديهيا- علينا ألا نخفض من احتراسنا ونرضى بما أنجزناه بعد مصاعب القرن العشرين . تحديات اليوم تأتي من الشرق الأوسط .

وكما جعل هجوم بيرل هاربر الجمهور الأميركي يفهم في نهاية الأمر أن ليس في الإمكان تجنب الحرب مع الفاشية ، كذلك ٩/١١ أزالت الشكوك حول الخطر الذي يمثله الشرق الأوسط على مجتمع الديمقراطية الليبرالية . لكن لخيبة أمل بيرمان (وإن لم يكن ذلك مفاجئا تماما له) ، فإن الكثيرين لا يرون ما هو واضح للجميع . التردد في الحرب على العراق أمر سيئ بما يكفي في الولايات لمتحدة ، لكن بيرمان احتفظ باحتقار خاص لحلفائنا الأوروبيين . لذلك قارن أوروبا بأحد سكان المدن يعيش مرتاحا ينظر شاردا بغباء ويساءل عن العشاء» . شعارهم «ابقوا رؤوسكم منخفضة» :

> السويد تمثل النموذج اليساري ، وسويسرا تمثل النموذج اليميني . . . ومع ذلك كان من الصعب تمييز هذا النوع من الرفعة ، في نهاية الأمر ، عن الحوافز المنحطة ، الجبانة ، الجشعة ، والأنانية التي طالما تحدث عنها نيتشه وورثته . السويديون والسويسريون حققوا أشياء رائعة في مجتمعاتهم . . .لكن بقاء المكانين يعود بالكامل إلى الروح المقاتلة لشعب آخر . خلال سنوات النصر النازي ، لعبت السويد وسويسرا أدوارا كانت بالإجمال جديرة بالازدراء . الحياد بدا لهم أفضل من الهزيمة . . . لكنهم كانوا يأملون أن يضمن شعب آخر الخسارة لهتلر . وقد فعل شعب آخر ذلك . مدن بولندية كاملة قاتلت عمليا حتى آخر رجل كي تتمكن السويد وسويسرا من مواصلة تحسين أنظمتها الاجتماعية .(١٩)

هنا نجد بيرمان الليبرالي الدولي الديماغوجي . معارضة الحرب تعني أن يكون المرء مثل السويديين والسويسريين في مواجهة هتلر . التحدي بالنسبة لبيرمان هو حشد العالم الديمقراطي في الصراع ضد شكل جديد من الشر يعبر عنه الإرهاب في الشرق الأوسط ، سواء كان من النوع الديني الذي ضرب إسرائيل ، وروسيا ، والولايات المتحدة وأماكن في غرب أوروبا (علاوة على الذين يعملون داخل الشرق الأوسط) ، أو من النوع الذي مارسه مستبدون من أمثال صدام حسين الذين أخضعوا شعوبهم لعمليات ابتزاز نادرة في سجلات التاريخ البشري .

يرى بيرمان أن المهمة مثبطة للهمة . فكما بيّن فرانسيس فوكوياما في بداية التسعينات ، فإن المجتمع الليبرالي يغذي لدى المرء نوعا من مناهضة البطولة ، ونزعة أنا أولا ، وثقة في أن التوصل إلى حل وسط بالتفاوض أمر ممكن ، وتعاطفا مع موقف الآخر ، «أنا بخير أنت بخير»- مجموعة من العادات قد تقلل من التضحيات المطلوبة في الحرب على الإرهاب . بكلمة أخرى ، الليبراليون ضعفاء ، وضعفهم هذا جدير بالازدراء . بيرمان يفهم أن مهمته هي حشد الرأي العام من أجل الصراع القادم ، متطوعا في «حرب الأفكار» «حرب الإقناع» يجب خوضها عن طريق تذكير العالم الديمقراطي الليبرالي بتراثه العظيم وبيان خطورة التهديد الذي بات يواجهه مرة أخرى . وفي الصراع يجد أن إدارة بوش غير فعالة البتة لأنها لم تشن حرب الأفكار بقوة كافية . ولم تكن ملتزمة عسكريا لأسباب تتعلق بالأخلاق العالية تختلف عما يريده بيرمان الكاهن الأكبر لليبرالية الدولية .(٢٠)

وإذا تم الالتزام بمواجهة التحدي ، فإن بيرمان يعد بنتيجة ألفية سعيدة ، البعد الثالث للتفكير الأصولي . من جهة ، الغرب نفسه قد يستعيد دفاعه البطولي عن مُثله ومؤسساته . هذه هي الرسالة التي حاول بيرمان نشرها في العام ٢٠٠٥ في كتابه «السلطة والمثاليون» . والتي ما زالت مفعمة بالحاجة لإدراك الخطر العالمي الذي تمثله الشمولية رغم نهاية الحرب الباردة ، يقسم كاتبنا العالم إلى «مقاومين» و«متعاونين» . ولا يحتاج المرء لخيال واسع لتخمين إلى أي جانب يقف المؤيدون والمعارضون لحرب العراق في هذه الثنائية المبسطة .(٢١)

يتخيل بيرمان المستقبل المشرق الذي سيلوح ما أن ترفع قوات الإمبريالية الأميركية عن ظهور وعقول العالم الإسلامي القوى المتشابكة التي طالما أبقته بعيدا عن وعد الحرية . وفي مقطع يحبس الأنفاس ، حافل بالتأكيدات الطوباوية عن الوعد الذي سيجلبه النصر الأميركي إلى الشرق الأوسط ، كتب يقول :

> [نحن بحاجة لأن نكون قوة] مكرسة لسياسة حقوق الإنسان وخاصة حقوق النساء ، عبر العالم الإسلامي كله ، سياسة تسامح ديني وعرقي ، سياسة ضد العنصرية واللاسامية ؛ بغض النظر عن عدم ملائمة مثل هذا الأمر لوسائل الإعلام المصرية ولبيت آل سعود ؛ سياسة ضد هوس اليمين المتطرف في إسرائيل ، أيضا ، بغض النظر عن مقدار ما قد يجلبه ذلك من غضب الليكود

ومؤيديه ؛ سياسة تعليم علماني ، وتعددية وقانون عبر العالم الإسلامي كله ؛ سياسة ضد الظلامية والخرافات ، سياسة لمنافسة الإسلاميين والبعثيين إلى يسارهم ؛ سياسة لمحاربة الفقر والاضطهاد ؛ سياسة من التضامن الحقيقي مع العالم الإسلامي ، بدلا من ديماغوجية الكراهية التي ليس لها حدود . بكلمة واحدة ، سياسة من التضامن الحقيقي مع العالم الإسلامي ، بدلا من ديماغوجية الكراهية التي ليس لها حدود . بكلمة واحدة ، سياسة ليبرالية ، «ميلاد جديد للحرية» . . . واقع الحرب ضد الإرهاب . . . [هو أنها] صراع أيديولوجيات . . . فرصة لتشجيع ولادة ليبرالية جديدة للحرية . . . فرصة لإبطال كل الشمولية الإسلامية .

حول هذا الموضوع ، حرب الأفكار ، يسعدني أن أكون جنرال الحاسوب المتنقل .[٢٢]

مقدار العنف الضروري لمتابعة هذا الطموح المغرق في المثالية من الصعب التنبؤ به . وقد لا يفاجأ القارئ إذا علم أن بول بيرمان عبر مرارا عن عدم ثقته في قدرة الرئيس بوش على قيادة مثل هذه الحرب المقدسة . في كتاباته أوائل العام ٢٠٠٣ ، وبخ البيت الأبيض لفشله في رفع راية الحرية ، التي شنت الحرب باسمها ، إلى علو كاف . وفي أوائل العام ٢٠٠٥ ، عدّل بيرمان وجهات نظره إلى حد ما ، ووجد أن الرئيس قد زاد من حدة أحاديثه بحلول أواخر العام ٢٠٠٣ ، رافعا معيار الحرية إلى مستوى أعلى . لكن بحلول أواخر العام ٢٠٠٥ ، خاب أمل بيرمان مجددا في مستوى تصميم الرئيس على ترويج المذهب الذي يحمل اسمه . وبسبب انزعاجه لأن «إدارة بوش شنت برنامج علاقات عامة في العالم الإسلامي ، والذي كان مضحكا» ، فقد عبر عن خيبة أمله أن بوش «كان في بعض الأحيان يعيد صياغة المعركة الأيديولوجية بتعابير قد تبدو ملائمة لمبشر مسيحي ساذج ، وكل هذا يشير إلى موقف غير جدي أو غير ملتزم» . ما كان يدعو إليه بيرمان بالمقابل ، هو «شن حملة أفكار- حملة تكشف المذاهب الشمولية وتفضح عيوبها . . . للعين اليقظة والمقياس الطموح الذي يبدو أن ورطتنا الحالية تتطلبه» .[٢٣]

ما يثير السخرية ، بالطبع ، هو أن نموذج بيرمان من الليبرالية الدولية فيه الكثير جدا من الأصولية التي يشجبها . الشر المطلق (الإيحاء بأنه شعوب الشرق الأوسط)

يقابل شعب الله (العالم الديمقراطي الليبرالي) . وبسبب شهوة المتع ، والأنانية ، والأخلاق النسبية (التي يحملها الليبراليون البسطاء) ، فإن شعب الحرية يرفض الدفاع عن نفسه بشكل مناسب . لكن نخبة مستنيرة (بيرمان على رأسها) تدعوهم إلى ميدان المعركة وتثير فيهم ، وأكرر هنا اتهامه ، «فرصة تفكيك الشمولية الإسلامية كلها» لتكون النتيجة «ميلاد جديد للحرية» . جميع مكونات الأصولية حاضرة وموجودة سلفا : الرؤية المصيرية المدمرة ، الوعد المسيحي المنتظر ، والهجمات الديماغوجية على الذين يحاولون الاعتراض . حسبما أشار الطبيب النفسي المعروف روبرت جاي ليفتون (رغم أنه لم يقصد الإشارة إلى بيرمان) :

> نحن نخوض ما يمكن تسميته صراع مصيري مدمر مع القوى الإسلامية ، التي تتملكها تخيلات مكشوفة في استعدادها لأن تقتل وتُقتل في سبيل دينها ، والقوى الأميركية التي تدعي أنها متحفظة وعقلانية لكنها لا تقل عن الأخرى توهما في تصورها لشن حرب تطهير ، وللقوة العسكرية . كلاهما مشحون بمثالية شديدة ؛ وكلاهما يريان أنهما يقومان بمهمة محاربة الشر بهدف إصلاح العالم وتجديده ؛ وكلاهما مستعد لإطلاق مستويات لا حدود لها من العنف لتحقيق غرضه .(٢٤)

هل ما يدعو إليه بيرمان مختلف عن الشر الذي يدعي أننا نواجهه؟ أصوليتنا سترد على أصوليتهم . لديهم «عبادة للموت» ، يخبرنا بيرمان ، في حين أن لدينا «عبادة للرغبة في السلطة» على طريقة نيتشه لُخصت بشكل جيد في مذهب بوش ، الذي لا يؤيده بيرمان لأنه لا يرقى بالحملة الصليبية للمستوى العالي المطلوب في المواجهة بين «ميلاد ليبرالي جديد للحرية» والشر المطلق . وإذا ما اتبعنا نصيحة بيرمان واحتشدنا حسب الطريقة الشعبية ، الوطنية التي يفضلها- مع جرعة مناسبة من البركات الدينية ، بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي الأميركي وتحول الحزبين باطراد إلى حزب واحد- فإن الإمبراطورية التي يدعو إليها قد تدمر الجمهورية التي يدعي أنه يريد خدمة فضائلها ومدها إلى الآخرين .

خذ مثلا العرض والعمق غير العاديان للحملة الصليبية التي يقترح بيرمان شنها . باسم المُثل التقدمية ، سيتجاهل بيرمان حياة مئات الملايين من الأرواح . ولن يعيد صياغة الحكومات والاقتصادات وحسب ، بل ماهية الثقافة أيضا . هذا «صدام

أيديولوجيات . . . حرب بين الليبرالية وحركات تتملكها الأوهام والتنبؤ بنهاية العالم قامت ضد الحضارة الليبرالية» ، كما يقول لنا . المرة تلو الأخرى يعود إلى تحرير المرأة ، ويدعو الحرب الأفغانية «أول حرب للمساواة بين الجنسين في التاريخ كله» .[٢٥] ومع ذلك ، ومهما تكن شرور الأنظمة التي يريد تدميرها ، فمن أين له هذه الثقة بأن الفوضى التي ستطلقها حروبه للتحرير لن تفرخ المزيد من الشر؟

ما أن اندلعت حرب العراق حتى أصبح بول بيرمان فارس نبوءة نهاية العالم التوراتية . تفكيره صار أصوليا ، أولا ، بفضل الضوء الساطع الذي يطرح فيه البدائل- سماته المانوية (نسبة إلى ماني) والمصيرية- والذي يبين أن أبناء النور محاصرين من قبل قوى الشر . ثانيا ، هو أصولي بفضل دعوته الواثقة لحمل السلاح- واحتكامه إلى الألفية السعيدة والمسيح المنتظر مقرونا بالعنف الإصلاحي المفرط في المثالية- الذي يتصور هنا والآن عالما من السلام الدائم والحرية . ثالثا ، هو أصولي بالنظر إلى تأكيداته الديماغوجية لأنه يشوه سمعة أي شخص (خاصة في كتابه «الأوروبيون الجبناء») قد يرفض الالتحاق إلى ما يعد بأن يكون مشروعا من نوع لم يشهده تاريخ البشرية من قبل ، ولا يشمل مجرد غزو عدد كبير من الشعوب الأجنبية وحسب ، بل أيضا نقلهم أصولا وفروعا إلى مؤسسات وممارسات مختلفة تعتمد على فرضيات ثقافية يعرف بيرمان نفسه أنها غير مألوفة لشعوب الشرق الأوسط . تذكروا «الأسطورة البدائية» لبيرمان التي تقود إلى إرهاب أصولي ، السابق ذكرها . ألم يتبنى هو نفسه ، وحسب تعريفه هو ، صفات عدوه؟

بعد وصول كتابه «الإرهاب والليبرالية» إلى المطبعة ، ولتعزيز الإيمان في الأيام التي سبقت الحرب ، نشر بيرمان مقالة في صحيفة «ذا نيو ريببلك» عاد فيه ليستلهم من المعركة المقبلة ما قاله أبراهام لنكولن في خطابه في معركة جوتسبيرج . هنا نظر لنكولن لما هو أبعد من فظائع ميدان القتال إلى الأمل بأن تحمل التضحيات ميلاد فجر جديد من الحرية . وحسب كلمات بيرمان فإن لنكولن :

> اختار أن يدفع جمهورية الولايات المتحدة إلى التطرف لأنه يعرف ، أنها كي تتمكن من البقاء ، فإن الديمقراطية الليبرالية بحاجة لأن تبعث في مواطنيها التزاما أعظم من أي وقت مضى في قضية الحرية الشاملة- التزاما مطلقا ، في الواقع ، والذي لا يعني سوى التزاما حتى الموت . . . الديمقراطية الليبرالية كانت ستستمر . . . باعتماد

> أهداف أعظم وأكثر تطرفا من السابق- بأن أصبح أكثر، وليس أقل ثورية؛ بأن قدم بطريقة أو بأخرى، الحرية والتضامن للعالم أجمع.(٢٦)

للمرة الأخيرة، دعونا نستشهد ببيرمان ضد نفسه. في مراجعة لكتاب فرانسيس فوكوياما «أميركا على مفترق طرق» في العام ٢٠٠٦، شن بيرمان هجوما ضد المحافظين الجدد، الذين ادعى أنهم «يطلقون العنان لرومانسية القسوة- توقع أن عددا قليلا من الناس قد يتمكن من لعب دور حاسم في واقع العالم، إذا ما أمكن إطلاق شراستهم... هذه التركيبة الغريبة من المثالية والقبضة الحديدية» التي تزيد الأمور سوءا. مع ذلك من ذا الذي يمثل على أفضل وجه ما يدعوه «رومانسية القسوة» التي تكررت أكثر من مرة في مقالته من بيرمان نفسه؟ وكما لو أنه أراد إبراز خداعه لنفسه، فقد اختتم مقالته في شرح سبب تحمس الناس للالتحاق بالجهاد.

> هم متحمسون لأسباب أيديولوجية، بالضبط كما في حالة الفاشيين والشموليين الآخرين في الماضي. لن يهزم هؤلاء إلا إذا صارت أيديولوجياتهم تمثل عبئا عليهم، ما يعني أن أي صراع ضدهم يجب أن يكون معركة أفكار- حملة لإقناع حركات جماهيرية كاملة في مختلف أنحاء العالم بالتخلي عن مذاهبهم الحالية لصالح مذاهب أكثر ليبرالية... المشكلة الأهم هي مشكلة الأيديولوجيات القاتلة وكيفية محاربتها.(٢٧)

بيرمان محق بالتأكيد، لكننا يمكن أن نفهم وجهة نظره بشكل أوسع: ففي أيد مثل يديه، الأيديولوجيات القاتلة التي يجب الصراع ضدها في معركة الأفكار ليست الإرهاب الإسلامي وحسب، بل الأصولية الليبرالية الإمبريالية أيضا التي لم يعبر أحد عن قدرتها على العنف الإصلاحي المفرط في المثالية أكثر من بول بيرمان نفسه. فإذا أريد «لحرب الأفكار» التي دعا إليها مرارا أن تبدأ، فأي مكان أفضل من البدء بالحديث عن نهاية العالم، والألفية السعيدة، والديماغوجية الأصولية للرجل الذي وصف مهمته، ويا للسخرية، باجتثاث هذا النوع من التفكير؟

الأصولية الدولية

بول بيرمان ليس مثالا معزولا عن ظهور الأصولية الليبرالية الدولية المعبر عنها

بتعابير يمكن لأي دارس للتفكير الجهادي أن يدرك على الفور أنها أحد أشكال التطرف التي تقود إلى العنف الإصلاحي المفرط في المثالية .وقد استشهد برسالته مرارا بوصفها بيان نوايا استقطبت دعما كبيرا للحرب . أحد الأمثلة على ذلك ، مجلد من ٢٤ مقالة نشر في العام ٢٠٠٥ حرره توماس جوشمان ، وهو بروفيسور علم اجتماع في جامعة ويلسلي ورئيس تحرير «جورنال أوف هيومان رايتس» . في مقاله «إرهاب وليبرالية» ، دعا بيرمان إلى إنشاء «قوة ثالثة لا تكون واقعية أو سلمية- قوة ثالثة مكرسة لسياسات حقوق الإنسان»- ويقدم جوشمان بيان بيرمان ، الذي استشهدنا به مطولا أعلاه حول كيف «سيقضي على الشمولية الإسلامية كلها» ، بوصفه ملهم له في تحرير كتابه .(٢٨)

يعلن جوشمان أن «المشاركين في هذا المجلد يمثلون أصوات القوة الثالثة من الليبرالية الدولية . وهم يفهمون محدودية أنظمة الحكم العالمية الحالية ، التي تتسامح مع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان . . . وبالنسبة لمعظم المشاركين ، فإن القضية الليبرالية الدولية للحرب لم تُطرح بشكل قوي من قبل إدارة بوش» . ورغم إقرار جوشمان بأن الغزو الذي شن بدعوى تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ثبت «بالتجربة أنه بلا أساس» ، فإنه يروي بشكل مطول جرائم صدام ضد الإنسانية ويستنتج ، «بأنه يمكن رؤية أن الحرب كانت شرعية من الناحية الأخلاقية على أساس حقوق الإنسان الأساسية التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والذي هو القاعدة الأخلاقية للنظام العالمي الجديد» .(٢٩)

يعتمد جوشمان على بيرمان لبيان أبعاد نهاية العالم ، والألفية السعيدة في التفكير الأصولي الذي يتبناه هو أيضا . أما مجال براعته الخاص فهو هجو منتقدي الحرب بطريقة ديماغوجية . ويصرح بأن «مجلده يخدم كوثيقة تاريخية مهمة . . . وثيقة ستبقى أساسية ومثالية ، بدل الانحدار إلى دوامة الواقعية المثيرة للسخرية ، والاسترضاء ، واللامبالاة الأخلاقية ، والتسامح مع الطغاة ، وإنكار حقوق الإنسان» . ومن دون تقديم مثال واحد موثق ، يؤكد جوشمان لنا بأن كتابه سيوفر «نقدا موجها للمعارضة الليبرالية اليسارية للحرب ، الكثير منها متناقض ، وتبسيطي ، ويتعارض مع المنطق ، أو عاطفي للغاية ، ولا عقلاني . حتى أكثر نقاد الحرب رزانة وتفكرا يحتلون مسرحا يعرض فيه المتظاهرون لافتات لبوش على هيئة هتلر ، يلوحون بالأعلام العراقية والكوبية ، ويوزعون نسخا من بروتوكولات حكماء صهيون» .

ويذهب جوشمان إلى حد الاستشهاد بسطر لجورج أورويل بأن «اللاعنف هو من الناحية الموضوعية مؤيد للفاشية» . وبالتالي ، «إذا وافق المرء بول بيرمان بأن الغرب في حالة حرب مع قوى الفاشية الإسلامية ، فإن الذين لا يدركون هذه النقطة ولا يأخذونها على محمل الجد هم ، موضوعيا ، حجر عثرة في طريق محاربتها بنجاح» .[٣٠] أي أنهم خونة .

توصل آخرون إلى نتائج مماثلة لما توصل إليه بيرمان من تلقاء أنفسهم . خذ مثلا حالة ريتشارد بيرل ودافيد فروم ، وهما من المحافظين الجدد المنتمون إلى «معهد الأميركان إنتربرايس» ، للأول نفوذ في بنتاجون الرئيس بوش ، والثاني ، عمل لفترة من الوقت كاتب خُطب للرئيس . وفي كتاب حمل عنوانا طموحا هو «نهاية للشر : كيف نفوز في الحرب ضد الإرهاب» ، صرحا بأن «بقائنا كأمة» في الميزان : «بالنسبة لنا يبقي الإرهاب الشر الأعظم في زمننا والحرب ضد الشر ، هو القضية الكبرى لجيلنا . . . ليس هناك حل وسط أمام الأميركيين . إنه النصر أو المحرقة» .[٣١]

تشمل «نهاية الشر» الكثير من البيانات المصيرية ، غايتها واحدة : تهديد شامل يواجه الولايات المتحدة والخيار الوحيد أمامها هو النصر أو الموت . ليس هناك أي تمييز بين تشكيلة الأخطار التي تواجهنا . فيجب تدميرها كلها . عناصر مختلفة من طريقة حياتنا تعرقل تصميمنا . وفي حين أن رفع حالة الحصار ممكنة ، فسوف يتطلب التحرر منها بواسطة هدف النصر النهائي جهدا هائلا . الكتاب مليء بالتأكيدات المصيرية (التي تتحدث عن نهاية العالم) والتي يمكن فهمها على أنها جهود مدروسة لشيطنة الآخر ، والاستقطاب ، وتأجيج المشاعر خوفا من معركة هرمجدون مقبلة .[٣٢]

> إذا كنت ملا إيرانيا تقبض على المليارات من أموال النفط المسروقة ، أو إماما سعوديا يرعبك فقدان أتباعك ، أو فلسطينيا تحلم بأن تكون ديكتاتورا تجمع الناس حولك لينتحروا بدل أن يتاجروا ويتعاونوا- فإن الجاذبية المثيرة لطريقة الحياة الأميركية هي أشد أعداءك . . . .
>
> الإرهابيون يعتنقون أيديولوجية غزو مثلهم مثل النازيين والسوفييت ؛ وكما هزمنا النازيين والشيوعيين ، ليس من أجلنا وحسب ، بل أيضا من أجل الألمان والروس ، يجب علينا أن نفعل الشيء نفسه للشعوب الإسلامية الذين هم أول أنصار الإرهاب وضحاياه الرئيسيين .

وإذا التفت هذان الكاتبان إلى ما سمياه «الإسلام المحارب» ، فإنهما لا يبذلان أي جهد لتمييز هذا الفرع من العالم الإسلامي عن الباقي . وبدلا من ذلك يقال لنا «الملالي يدعون للجهاد على منابر المساجد من البنغال إلى بروكلين» . حقيقة أنه لا العراق ولا سوريا كانتا تحت سيطرة الإسلام المحارب ، بل تحت سيطرة قوى علمانية ، أو أن الحجج الدينية لدى الشيعة لا تشابه تلك التي لدى السنة ، لم تردعهما ولو للحظة واحدة . كما أن هناك خطر متعدد الرؤوس بدأ يتكاثر في كل مكان بما في ذلك ، «بنية تحتية من التطرف داخل هذا البلد وفي كندا» . عمليا جميع الزعماء الدينيين الأميركيين المسلمين والمنظمات الإسلامية هم موضع شبهة . وإذا كان الإسلام غير كاف لخلق شعور بهذا الخطر القاتل ، فإن الاضطهاد البربري الذي تمارسه حكومات الشرق الأوسط يمكن الاستشهاد به لأنه يثير في «السكان الغاضبين الاستعداد لتحويل كل إحباط في حياتهم اليومية المليئة بالإحباطات إلى كراهية متعصبة لكل ما هو 'غير إسلامي' . هذه البيئة النتنة تغذي أكثر المخلوقات سميّة في مستنقع الشرق الأوسط» .(٣٣)

وإذا تطلب الأمر المزيد من الأدلة على الحالة المتردية للإسلام ، فإن بيرل وفروم يستشهدان بوضع المرأة المسلمة . ويكرسان قسما كاملا لهذا الغرض . والنتيجة : «اضطهاد النساء يساهم في الإرهاب . . . فمجتمع يعامل المرأة مثل العبيد سيعلم رجاله كل القسوة والعنف التي يحملها النخاسون» .(٣٤)

ونظرا لما يحمله مثل هذا التهديد فإن الرد يجب أن يكون جريئا بقدر مناسب . إضافة إلى التعامل مع حماس وحزب الله ، فإن الدول التي سيتعين على الولايات المتحدة أن تهاجمها ، حسب بيرل وفروم ، تتضمن ليبيا ، وسوريا ، والسعودية ، وإيران ، وكوريا الشمالية ، وفي صفحات لاحقة ، يعتبر أن باكستان ، والصين ، وروسيا ، والأمم المتحدة كلها موضع قلق .

بالنظر إلى هذا التهديد المصيري ، فأي أمل لنا في النجاة؟ ومثلهما مثل بيرل يصمتون حول كيف يمكن للعلاج الذي يقترحونه- الديمقراطية- أن يوفر حلا يحد من الحجم الذي يصفونه ، مع أنهم يناقشون المسألة باختصار . فكرتهم الوحيدة المتماسكة تأتي على شكل التأسف لأن تجسيد آمال الشعب العراقي في أحمد الجلبي قد خربته وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية . والدرس الذي يستخلصونه هو أن تلك الدوائر الحكومية بحاجة إلى تطهير ، لأنها اقترفت «أكثر أخطاء الغزو خطورة» لأنها

تصرفت «وفق أتفه الأسباب» وهو أن الجلبي «رفض أن يكون دمية يوجهونه كما يريدون» .[٣٥] ومع ذلك ورغم حجم الشدائد التي نواجهها ، فإنهما يزودوننا بوعد الألفية السعيدة ، هدوء ما بعد العاصفة ، في السطور الأخيرة من كتابهما :

إن عالما يعيش في سلام ، عالم يحكمه القانون ؛ عالم يكون فيه جميع الناس أحرارا في تقرير مصيرهم . هذا الحلم لم يتحقق بعد ، ولن يتحقق قريبا ، لكن إذا أريد له أن يتحقق ، فسوف يتم ذلك بالقوة العسكرية الأميركية والدفاع عنه بالقوة الأميركية ، أيضا . مهمة أميركا ليست مهمة إمبريالية . مهمتنا هي أن ندعم العدالة بالقوة . وهي مهمة أكسبتنا أعداء رهيبين . مهمة جعلتنا في أفضل أوقاتنا ، أمل العالم كله .[٣٦]

أما بالنسبة للذين يعارضون وجهات نظرهم ، فإن بيرل وفروم ديماغوجيين بامتياز . فلم يمنح النقاد ولو مرة واحدة سببا جادا واحدا لمعارضتهم الحرب . وبدلا من ذلك يمطرونهم عادة بالشتائم المقذعة ، ويجدوا أن المعارضين للحرب «فاقدين لأعصابهم» أو «يرتجفون رعبا» . ويشككون في «وطنية أو حسن نية» هؤلاء النقاد . ويلومون «التراخي الناجم عن التعددية الثقافية» الذي سمح للمسلمين في أن ينظموا أنفسهم دون رقابة أو إشراف في الولايات المتحدة . ثم انقضوا على الفرنسيين ، الذي أظهروا «جبنا» لكنهم «سحقوا بسعادة تحالفا [الناتو] حافظ على السلام العالمي على مدى نصف قرن» . لماذا؟ بالنظر لكل ما فعلناه لفرنسا وأوروبا في القرن العشرين ، «فكيف يمكنهم أن يتحرروا من الولايات المتحدة والعبء الرهيب للعرفان بالجميل» . فما العلاج الذي يقترحونه؟ أن تدعم الولايات المتحدة توسع الاتحاد الأوروبي كي تخفف من النفوذ الفرنسي ، وبعد ذلك «إجبار الحكومات الأوروبية على الاختيار بين باريس وواشنطن» وفي الوقت نفسه «أن نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على بريطانيا ، حليفنا الاستراتيجي ، مستقلة عن أوروبا» . أما أكبر إهاناتهم الديماغوجية : فهي أن النقاد الذين يربطون الحرب بالقلق على أمن إسرائيل بفضل «أسطورة تلك الفئة الصغيرة من المحافظين الجدد في أروقة السلطة في واشنطن» فهم مناهضون للسامية ضمنا .[٣٧]

هناك أيضا محافظ أصولي نافذ هو تشارلز كراوذامر . ففي معرض دعوته لإرسال جنود إلى العراق في شباط/ فبراير ٢٠٠٤ في «معهد الأميركان انتربرايس» ، ضخم كراوذامر الأحداث المصيرية المقبلة ، معلنا أن الصراع مع «الشمولية العربية-

الإسلامية ، سواء منها العلماني أو الديني» هو صراع «مصيري . . . حرب حتى النهاية- إبادة ، أو ما هو أفضل ، تحويل لمذهب جديد» . وفي لهجة فيها الكثير من بيرمان ، أعلن بأنه يتعين علية الوصول إلى «جذور العدمية العربية- الإسلامية . ١١ أيلول تبدو وكأنها مشكلة جديدة ، لكن رغم كل ما فيها من صدمة ومفاجأة ، فإنها مشكلة قديمة بوجه جديد . . . عودة إلى التاريخ ، تاريخ القرن العشرين من الأيديولوجيات المتطرفة والأعداء الوجوديين» . الواقع ، أن التحدي الحالي قد يكون أشد وطأة : «يوم ١١ أيلول ، شاهدنا وجه معركة هرمجدون مرة أخرى ، لكن العدو هذه المرة لا يتراجع . العدو هذه المرة لا يعرف أي منطق» .[٣٨]

كتب في أواخر العام ٢٠٠٤ ردا على انتقادات فرانسيس فوكوياما الذي قال بأنه بالغ كثيرا في وصف درجة التهديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة من قبل الإرهابيين الإسلاميين ، رد كراوذامر بتصعيد لهجته . وأنه إذا كانت غلطته القول بأن تهديد الإرهاب الإسلامي كان في مستوى التهديد الذي واجهته أميركا من هتلر أو ستالين ، فقد وافق كراوذامر بأنه كان مخطئا- فهذه المساواة قد تكون خاطئة لأن التهديد الإسلامي هو في الواقع أسوأ .

> الإسلام الراديكالي ليس أكثر تعصبا وتشددا في عدائه لأميركا ، وللغرب ، وللحداثة من أي شيء عرفناه وحسب ، بل أن له ميزة كونه قائم على دين يجله أكثر من مليار مؤمن يزودونه بمد لا ينقطع من المجندين- المدربين والذين يتم إعدادهم في المساجد والمدارس بشكل أكثر فاعلية ، واستقلالية ، وحضورا من أي من معسكرات الكوموسمول الشيوعية أو الشبيبة الهتلرية- لكنه قادر على الاعتماد على تقليد طويل وعميق من الحماس ، وتوقع عودة المخلّص والتوق للاستشهاد .
>
> كان على هتلر وستالين أن يخترعوا كل هذه الأمور من جديد . نموذج موسوليني كان مضحكا . التطرف الإسلامي يحلق تحت راية لها عمق تاريخي أبعد بكثير وقبولا أكثر ديمومة من الديانات المصطنعة للصليب المعكوف والمنجل والشاكوش التي أثبتت أنها ضحلة تاريخيا وغير مهمة .[٣٩]

بالنسبة لكراوذامر ، كما هو الحال بالنسبة لبيرل وبيرمان ، أيا تكن أبعاد الخصم ،

فإن جواب الألفية السعيدة يدعوهم . فنراه يسأل ، «أين كُتب بأن العرب غير قادرين على الديمقراطية؟» وهدفه هو : «حماية الفكرة الأميركية بجعل انتشار الديمقراطية ، ونجاح الليبرالية ، غايات ووسائل السياسة الخارجية الأميركية» . الراية التي يريد رفعها : «عولمة الديمقراطية» ، وتحويل مسلمي العالم حسب قناعة «أن انتشار الديمقراطية ليس غاية وحسب بل وسيلة ، وسيلة لا غنى عنها لتأمين المصالح الأميركية» . «عولمة الديمقراطية ترى أن ماكينة التاريخ ليست الرغبة في السلطة بل الرغبة في الحرية» .

> نعم ، كما في ألمانيا واليابان ، كانت المهمة هائلة ، وطموحة ، وفيها غطرسة . لكن لم يكن في وسعنا ألا نحاول . ليس هناك من بديل استراتيجي مقبول ولو بقدر قليل عن مهاجمة الوحش الكامن خلف ٩/١١ . . . إنه ليس أسامة بن لادن ؛ إنه مرجل القمع السياسي ، وعدم التسامح الديني ، والخراب الاجتماعي في العالم العربي الإسلامي- وهو قمع حولته أنظمة لا تتمتع بأي شرعية وحرفته إلى عداء قاتل وسام ضد كل ما هو أميركي .(٤٠)

وبعد عام من ذلك التاريخ :

> سعت أميركا لنشر الديمقراطية في أوروبا ، وشرق آسيا ، وفي أميركا الجنوبية والوسطى- في كل مكان عدا العالم العربي . نشر الديمقراطية في كل مكان كان ناجحا بشكل واضح وكان مفتاح الاستقرار والسلم . استثناء العرب ثبت أنه مكلف . يوم ٩/١١ حصدنا العاصفة من تلك السياسة وفهمنا في النهاية أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر . في وسعنا مواصلة مقاتلة التطرف العربي/ الإسلامي بالقبض على زعيم إرهابي هنا ، وتفكيك خلية هناك . أو يمكننا الذهاب إلى قلب المشكلة وأن نتبع الطريق الخطر الحتمي لإعادة ترتيب العالم العربي . النجاح في العراق قد يكون نصرا غير عادي في الحرب على الإسلام المتطرف . والفشل في العراق قد يكون هزيمة غير عادية .(٤١)

كُشف الجانب الديماغوجي من كراوذامر خلال تلك الفترة عندما واصل هجومه المضاد على فرانسيس فوكوياما . فقد شكك فوكوياما بأن يكون التهديد الذي يمثله

الإرهاب الإسلامي ضد الولايات المتحدة «وجوديا» ، رغم أنه قد يكون كذلك بالنسبة لإسرائيل ، كما شكك بأن يكون نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط هو الهدف الواقعي الواجب إتباعه ، وحذر من أن تصويب الصراع ضد أعداء أميركا لن يتم بمنظور خاطئ من أساسه كالذي يدعو إليه كراوذامر ، وهو منظور «غير واقعي في مبالغته في تقدير القوة الأميركية وقدرتها على السيطرة على الأحداث في العالم» . أما الموضوع الذي اختاره كراوذامر لتقريع فوكوياما ، فهو إشارة الأخير إلى إسرائيل بوصفها الدولة التي تواجه الخطر الحقيقي وأن ذلك هو مصدر قلق كراوذامر الحقيقي والعميق . وأشار إلى أن تلك هي «طريقة جديدة لوصف حركة المحافظين الجدد باليهودية» . ولوصف فوكوياما بأنه مناهض للسامية ، قال كراوذامر :

> طريقته ليست الطريقة الفجة التي يطرحا بات بيوكانان والماليزي مهاتير محمد ، وآخرون ، وهي أن المحافظين الجدد الأميركيين (تعني : اليهود) وأنهم ببساطة يعملون لصالح إسرائيل ، ويوجهون السياسة الخارجية الأميركية لخدمة إسرائيل والمؤامرة اليهودية الكبرى . فوكوياما يتبع طريقة ضمنية بارعة . تجعل المرء يفهم بأن الذين ينشرون الفكرة الخاطئة عن أن الحرب ضد الإرهاب هي حرب «وجودية» هم المحافظون الجدد المرتبطون بعمق وبشكل لا شعوري بالدولة اليهودية التي لا يستطيعون إلا رؤية العالم من خلال عيونها .(٤٢)

ربما كان ويليام كريستول الذي ساعد في تأسيس مشروع القرن الأميركي الجديد وصحيفة «ذا ويكلي ستاندرد» هو أشهر المحافظين الجدد ، الذي أوضح العديد من مقالاته الافتتاحية الموقف العام لليبراليين الدوليين «الجهاديين» ، ولم يكن أي منهم واضحا بقدر وضوح كريستول نفسه . مرحلة كريستول الألفية السعيدة عُبر عنها بحيوية بالغة خلال عقد التسعينات ، عندما عبّر ، في أثناء عمله مع روبرت كاجان عن ثقته في نظرية السلام الديمقراطي التي شهدنا عودتها إلى السطح بشكل لا ينقطع في الحجج المؤيدة لحرب العراق . وكما رأينا في الفصلين ٤ و٥ من هذا الكتاب ، في المقال الذي نُشر في مجلة فورين أفيرز واستُشهد به على نطاق واسع في صيف العام ١٩٩٦ ، كان كريستول وكاجان على ثقة بأن الولايات المتحدة تستطيع التخلص بسهولة من مختلف «الوحوش» الذين يتربصون بجوانب النظام الدولي في

التسعينات ، وفي أثناء العملية ، تحسين حظوظ الإنسانية بشكل عام مع تعزيز النواحي الأمنية الأميركية الأساسية . ومن الدول التي يريدون الإنقضاض عليها ، ليس الطغاة في إيران والعراق وحسب ، بل أيضا في كوبا ، والصين ، وكوريا الشمالية ، والبلقان . منافع جانبية قد تنجم عن توسع ما أطلقوا عليه «الهيمنة الأميركية المحبة للخير» والتي ستكون «وطنية سامية» في الوطن : «إعادة القيم الأخلاقية لأميركا في الداخل يتطلب في النهاية إعادة القيم الأخلاقية للسياسة الخارجية الأميركية» .

لا نستطيع الحديث بثقة عن بروز رؤية كريستول المصيرية المتشائمة إلى المقدمة إلا بعد هجمات ٩/١١ . خلال الإعداد للغزو ، فسر كريستول ما تواجهه الأمة مستشهدا بالرئيس :

> «عالم من الفوضى والإنذارات المستمرة» حيث «الأنظمة الخارجة على القانون» ترعى الإرهاب وتحصل على أسلحة رهيبة وتتاجر بها . . . طبيعة النظام حاسمة ، أكثر من بعض الاهتمامات الجغرافية أو الاقتصادية ، أو الثقافية التي تحدد 'المصلحة الوطنية' . أولوية النظام السياسي تعني ضمنا سياسة أميركية خارجية مطلعة أخلاقيا . لذلك فإن طغيانا وحشيا مثل طغيان صدام هو شر ، كما قال بوش ، وإلا «فليس للشر معنى» .[٤٣]

ومع سير عملية الغزو جيدا ، كان في وسع كريستول التصريح بأن «الحرب التي نخوضها حاليا هي تحد أساسي للولايات المتحدة والعالم المتمدن . . . تحرير العراق كان المعركة العظمى الأولى لمستقبل الشرق الأوسط . خلق عراق حر هو ذو أهمية أساسية الآن . . . لكن المعركة المقبلة . . . ستكون من أجل إيران . نحن نخوض الآن صراعا داميا مع إيران حول مستقبل العراق . . . وتعتمد على نتيجة المواجهة مع طهران ، وأكثر من أي شيء آخر ، مستقبل مذهب بوش . . . واحتمالات إقامة عالم أكثر أمنا» .[٤٤]

بالنظر للمخاطر ، كان كريستول يقف متيقظا لرؤية أن الرئيس لن يتراجع . وهكذا في شباط/ فبراير ٢٠٠٦ ، عندما عبر الرئيس عن بعض التعاطف مع الغضب الدولي الإسلامي ضد الرسوم الكاريكاتورية الدنمركية التي رأى المسلمون أنها مسيئة للرسول ، شجب كريستول ما سماه «الجهاد الكاريكاتوري» .[٤٥]

هذه لحظة الحقيقة في الصراع العالمي ضد التطرف الإسلامي. هل ستنجح حماس في إقامة دولة إرهاب في الضفة الغربية؟ وهل سينجح النظام الإيراني الداعم للإرهاب في مسعاه للحصول على سلاح نووي؟ وهل سينجح الأئمة الدنمركيون في إرهاب أوروبا- أو العالم الحر كله؟ . . . روبرت فروست قال عن الليبراليين بأنهم غير قادرين على التمسك بموقفهم في أي قتال. وسوف نرى مدى تردي الصيغة الليبرالية التي تغلغلت في أرواحنا. فهل نقف محزونين؟ أم أننا سنقاتل؟

ما الذي يجب فعله؟ «الجدية الأخلاقية تعني الجدية السياسية . . . بذل جهد حقيقي لضعضعة أحمدي نجاد في إيران. فعل كل ما هو ضروري لهزيمة الزرقاوي في العراق وتأمين العراق. الوقوف إلى جانب الدنمرك والمسلمين المعتدلين ضد الغوغاء المتطرفين. ليس هذا وقت التراجع المهين. إنه وقت التصميم والمقدرة». (٤٦)

كما برع كريستول في الديماغوجية أيضا. خلال فترة الإعداد للغزو، هاجم هو وكاجان الفرنسيين بسبب «ميلهم الواضح المتزايد للتزلف للديكتاتوريين الخبثاء» و«جنوحهم القوي للسلم». (٤٧) وحسب قول إنجيلي فقد هوجمنا بسبب خطايانا، وادعى بأن ٩/١١، «كان نتاج عقدين من الضعف الأميركي في الشرق الأوسط . . . لكن الحقبة- التي كان فيها الموقف الأميركي موضع شك، وضعف، وتراجع، وفشلنا في تأكيد أقدس مبادئنا أو الوقوف دفاعا عن أنفسنا فيها- انتهت يوم ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١». (٤٨)

في المراجعة السابقة للمفكرين الذين أعتقد أنهم الأصوليين، اقتصرت على ذكر رجال يعتبر بأن لهم، بشكل عام، موقف مبرر ونفوذ واسع، وبالتالي لديهم أفكار تستحق التحليل. لكن خلف هؤلاء الأفراد هناك كتيبة من المفكرين الأقل تميزا، لديهم نغمة أشد حدّة. خذ مثلا مايكل ليدن، وهو زميل مقيم في «معهد الأميركان انتربرايز» والذي يُستشهد به بشكل روتيني في التقارير الخاصة بتفكير المحافظين الجدد بوصفه رجل ذو نفوذ. في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، ردد ليدن مرة أخرى النغمة الأصولية مصرحا بما يلي:

علينا أن نكشر عن أنيابنا، علينا أن نذكرهم [الإرهابيين] يوميا بأننا نحن الأميركيون غاضبون، وأننا لن نرتاح حتى نثأر لموتانا، وأننا لن

نهدأ حتى نسفك دم كل طاغية صغير تافه في الشرق الأوسط، وإلى أن يقتل زعيم كل خلية في الشبكة الإرهابية أو يحتجز في مكان بعيد آمن، وإلى أن يردد كل ملا، وإمام، وشيخ، وآية الله يهذي بالعبارات المناهضة للسامية ولأميركا أغاني المديح للولايات المتحدة الأميركية، أو يضخ البنزين مقابل سنت واحد للجالون، في قاعدة عسكرية أميركية قرب الدائرة القطبية.(٤٩)

وفي كتاب نشر في العام التالي، تبجح ليدن بما أطلق عليه مرات عدة «قوتنا الثورية: . . . التدمير الخلاّق هو اسمنا الأوسط . . . لقد كره أعداؤنا على الدوام هذا العاصفة من الطاقة والإبداع التي تهدد تقاليدهم . . . هم مضطرون لمهاجمتنا من أجل البقاء، كما يجب علينا أن ندمرهم من أجل دفع مهمتنا التاريخية قدما».(٥٠)

إلى هنا اختتم مرافعتي. من عقيدة ليبرالية دولية كانت ذات يوم، في زمن صار بعيدا الآن، مذهبا مناهضا للإمبريالية مكرسا للحرية والعلاقات السلمية بين الشعوب، ثم تحول للدفاع عن لعنة الحرب والإرهاب المدعوم من الدولة، بتعابير شوهتها الرغبة في السلطة لتصبح مذهبا غادرا للهيمنة على العالم.

اسمحوا لي أن أكرر بأن بضع ويلسونيين جدد تخطوا الجسر الذي نصبه الأصوليون الليبراليون في اتجاه «الجهاد»، والذي هو بشكل رئيسي قضية المحافظين الجدد، ولم يتخطاه ربما أي ويلسوني تقليدي. ومع ذلك، فإن القارئ بات يدرك الآن، بأن هناك كادر من المفكرين، موجود في البلد حاليا، الحرب بالنسبة لهم مهمة أساسية. يشوهون صورة العالم الإسلامي كله ودون تميز على أنه جسم مريض، وينظرون إلى الغرب على أنه طاهر نقي في سلوكه (يتعرض للهجوم لما هو عليه، وليس لما يفعله) كما أن «وجوده» مهدد. على أية حال، بفضل طرق أميركا المتفوقة، فإنها تستطيع دفع العالم المتحضر إلى العمل، ما يعني اللجوء إلى محاربة العدو، رغم ما في الأمر من صعوبة، جلب حرية من صنعنا إلى فجر التنوير في تلك الأجزاء من العالم التي مازالت تفتقر إليها بشكل خطر. أما الذين لا يوافقون على تحليل حجتهم فيرد عليهم بشتائم تتعلق برجولتهم، أو بشرفهم، أو بالإشارة إلى أن مناهضتهم للسامية تفسر منظورا لا يتماشى وطنيا مع الدعوة لحمل السلاح.

المسألة اليهودية

في وسط المعارك الحامية في حرب الأفكار كانت المزاعم بأن المفكرين اليهود الأميركيين من المحافظين الجدد قد خططوا لغزو العراق على أمل الهيمنة على الشرق الأوسط كطريقة لضمان أمن إسرائيل في المنطقة ، دون اعتبار للمصالح الأميركية . بحلول العام ٢٠٠٦ ، وجه العديد من المعلقين مثل هذه الاتهامات ، بشكل ضمني إن لم يكن صراحة . كان الرد الحتمي هو أن هؤلاء النقاد مناهضون للسامية ، أو أنهم في انتقادهم لإسرائيل ينخرطون في «حملة جديدة مناهضة للسامية» ، تخفي تحيزهم العرقي والديني في هجومهم على الدولة الصهيونية .

لم يمض وقت طويل على حرب العراق حتى بدأت الاتهامات تُسمع بأن هذا النزاع مستوحى من قلق اليهود الأميركيين على أمن إسرائيل ، حسب تعريف حزب الليكود في إسرائيل . [٥١] وكان المضمون ألا يؤخذ مذهب بوش بظاهره ، بل كتمويه لمجموعة أخرى من الأغراض ، من ضمنها الدفاع عن إسرائيل ، المحاصرة بمد متنام من الأصولية الإسلامية ، وهو الأمر الأهم .

كان في الأدلة التي جمعت قدرا من المعقولية . فمذهب بوش يعكس بأمانة تفكير المحافظين الجدد ، والقياديون من المحافظين الجدد هم فعليا من اليهود الأميركيين الملتزمين بعمق بأمن إسرائيل ، كما تعرّفه بالضبط سياسات «التشدد» («السلام من خلال القوة») لحزب الليكود الإسرائيلي . أضف إلى ذلك ، فإن اللوبي الإسرائيلي في واشنطن لا نظير له من حيث التأثير على السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط ، وهو بشكل عام يأخذ أوامره من القدس ، التي كانت تحبذ الغزو الأميركي للعراق . فهل يمكن بعدها أن تكون الحجج المدروسة عن نظرية السلام الديمقراطي ، وصفات السيادة الشرعية للدولة ، وما شابه ذلك مجرد مقولة أيديولوجية مدروسة تغطي النوايا الحقيقية لحركة المحافظين الجدد ، مشروع يدور حول ضمان موقع إسرائيل في الشرق الأوسط ، بما في ذلك مطالبها بالأراضي العربية المحتلة حيث أن بعض اليهود التوسعيين يصرون على تسمية الضفة الغربية يهودا والسامرة؟[٥٢]

ثمة جوانب خطيرة في الأخذ بهذه الحجة بوصفها أكثر من تفسير هامشي للأسباب الكامنة خلف الغزو الأميركي للعراق ، وهي سبب لا يمكن استبعاده بالكامل ، ولا التمسك به بقوة أيضا . أولا ، لم يكن أي من صنّاع السياسة الرئيسيين في إدارة بوش من المحافظين الجدد أو حتى يهوديا . وكما قد تكشف أي رواية عن

تفكير وشخصية الرئيس بوش ، ونائب الرئيس تشيني ، أو وزير الدفاع رامسفيلد ، فقد كان هؤلاء المسؤولين مستعدين وبمبادرة منهم للدعوة إلى سياسة جسورة في الشرق الأوسط لتصويب الوضع بعد هجمات ٩/١١ . وجعل هؤلاء مجرد مخالب لأفكار أناس آخرين فيه تقليل من قدر مزاجهم الخاص بالفعل .

الاعتراض الثاني على الطرح القائل بأن مبررات المحافظين الجدد كانت تقوم بشكل أساسي على دعم إسرائيل عسكريا هو أن الجماعة التي وضعت هذه المدرسة من الأفكار لديها خط من التفكير يمتد لأكثر من جيل واحد يشير إلى أن هذا النوع من الاتهامات تبسيطي للغاية . والصحيح أنه في أربعينات القرن العشرين ، في بداية تكوّن ما نطلق عليه اليوم التفكير المحافظ الجديد ، كانت هناك نزعة عميقة مناهضة للشمولية . وفي بدايتها ، كان المذهب المحافظ الجديد متمسك بشدة بالديمقراطية الليبرالية ومؤيد لدور أكثر فاعلية للولايات المتحدة في الشؤون الدولية من أجل الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم . لكن من المؤكد أن حركة المحافظين الجدد كانت مؤيدة لإسرائيل منذ البداية أيضا . لكن حصر ما تحمله من حجج فكرية بالصهيونية وحدها أمر لا يمكن الدفاع عنه ، وهو ما يشهد عليه فعليا كل من درس مطولا وبعمق فكر هذه المدرسة . صحيح أن المذهب المحافظ الجديد كان صهيونيا . لكنه كان أيضا مغال في الوطنية وكوزموبوليتاني في دفاعه عن الديمقراطية الليبرالية ، متمسك برؤية للولايات المتحدة بوصفها منارة الأمل في العالم ليس لأن اليهود مازالوا يعيشون في خطر ، بل لأنها تعد بالديمقراطية الليبرالية ذاتها .

وسواء كان المحافظون الجدد معارضين لحركة مناهضة الحرب اليسارية ، أو لخطط الانفراج التي وضع خطوطها هنري كيسنجر اليميني ، فقد كانوا في ، عقد السبعينات الماضي ، يريدون أن يكون للولايات المتحدة المكانة الأولى عسكريا وأن تدافع عن الديمقراطية في جميع أنحاء العالم . لذلك عارضوا منح الثقة الكاملة للصينيين ، بقدر ما جادلوا ضد الانفراج مع الاتحاد السوفيتي . وبحلول عقد التسعينات كان مما يتماشى تماما مع خطهم الفكري التقليدي أن يعارضوا الفاشية العسكرية لصدام حسين بقدر ما كانوا يعارضون فاشية سلوبودان ميلوسيفتش أو هوجو شافيز ، أو اتخاذ موقف مناهض تجاه القيادة الشيوعية في كوريا الشمالية .

بالطبع ، من مصلحة إسرائيل أن تلتزم أميركا بحزم بالحكومات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم . ومن المؤكد أن معنى الهولوكوست والقلق على رفاهية الدولة

اليهودية هو أحد أبرز المواضيع في فكر المحافظين الجدد . لكن افتراض أن غلاة الوطنية هؤلاء الذين هم بشكل كوزموبوليتاني أصدقاء للديمقراطية الليبرالية في جميع أنحاء العالم لا ولاء لهم ، أو أنهم يتحركون من منطلق الولاء لإسرائيل حسب تعريف حزب الليكود ، هو تبسيط للأمر ويشبه القول أنه بما أن الرئيس ونائبة رؤساء لشركات نفطية ، فإن غزو العراق لم يكن له أي سبب سوى السعي من أجل النفط .(٥٣)

السبب الأخير لمعارضة الإشارة إلى الهوية اليهودية للعديد من المحافظين الجدد كأساس لتفكيرهم حول الشرق الأوسط هو أن المعارضة التي افترضوا أن من المحتم قيامها بين العالم الديمقراطي الليبرالي وعالم الحكومات السلطوية والشمولية فيها من التكامل الفكري ما يحتم مناقشتها وفق نصوصها . ومهما تكن مشاكل نظرية السلام الديمقراطي حسبما برزت في عقد التسعينات ، فلم يضع بنودها المحافظون الجدد بل الليبراليون الجدد ، وهي لم تصمم لخدمة المصالح الإسرائيلية ، وربما كان فيها ما يكفي من الحقيقة تحملنا على الاهتمام بها ، أو على الأقل مناقشتها ، وليس التغاضي عنها من أجل البحث عن سبب أسمى آخر لسعى أميركا إلى الحرب في ربيع العام ٢٠٠٣ .

بهذا الصدد ، قد يكون مما يتنافى مع المنطق القول أن بروس روسيت ، وأندرو مورافشيك ، وجون راولز- وجميعهم من دعاة نظرية السلام الديمقراطي (مورافشيك بنسبة أقل ، ربما) بوصفها إطار عمل السياسة الخارجية الأميركية ، كما شاهدنا في الفصل ٤- هم أدوات لحزب الليكود في الولايات المتحدة . ها هم ثلاثة من المفكرين المحنكين الذين توصلوا إلى النتائج التي شهدناها في أن نظرية السلام الديمقراطي يجب أن تلعب دورا في التفكير الأميركي المتعلق بالعالم .

أو مرة أخرى ، ما الذي نقوله عن الذين يشيرون إلى أن اليهود الأميركيين في ثلاثينات القرن الماضي كانوا حساسين للغاية لمسألة صعود هتلر إلى السلطة في ألمانيا؟ بالطبع كانوا حساسين ، وكان يتعين على المزيد من الأميركيين أن يستمعوا إلى ما كان يقلقهم بعد العام ١٩٣٣ ، بدل محاولة إرضاء النازيين والطلب من اليهود أن يهدأوا . مسألة حتمية العداء بين الديمقراطية الليبرالية والأنظمة الشمولية يجب أن تناقش وفق نصوصها ، لا أن تعامل كغطاء لأجندة أخرى .

بالنظر لهذه التأكيدات ، فإن ربط العديد من اليهود الأميركيين من الجناح اليميني القلقين على أمن إسرائيل والمؤيدين لحرب العراق أمر لا يمكن إنكاره . بعض

المحافظين الجدد- أمثال الذين شاركوا ريتشارد بيرل ودوجلاس فيث في وضع ورقة «انفصال نظيف» للعام ١٩٩٦ لبنيامين نتنياهو- يتبادرون للذهن فورا حول كيفية تحويل الرد الأميركي على أحداث ٩/١١ لمنفعة إسرائيل . كما أن الحجج التي توردها «ذا ويكلي ستاندرد» بشكل منتظم وتبرر أي قمع تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين بأنه لا يزيد عما تفعله أميركا في العراق أو أفغانستان يبدو أن الهدف منه خدمة سياسات إسرائيل الكبرى . وأيضا ، كان هناك العديد من خزانات الأفكار في واشنطن المهتمة بالشؤون العالمية وكانت تدعو على الدوام الولايات المتحدة إلى دعم إسرائيل حسب تعريف ذلك البلد لحاجاته الأمنية : مركز السياسة الأمنية ، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي ، ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، ومؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات ، التي يمكن أن نضيف إليها العديد من المؤيدين في المجالات الرئيسية بما في ذلك «معهد أميركان انتربرايز» ، ومعهد هدسون ، ومؤسسة هيريتاج . أخيرا هناك أيضا دعم إسرائيل نفسها للحرب والتأثير الذي كان لهذا الأمر على ما يعتبر عالميا أقوى مجموعة ضغط في مجال السياسة الخارجية في واشنطن ، أي لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك) .

باختصار ، القول بوجود عامل مهم من نشاط الجناح اليميني اليهودي كان يعمل لصالح غزو العراق لأسباب لها علاقة بأمن إسرائيل يبدو أمرا لا جدال فيه .(٥٤) لكنني أكرر : هذا النوع من الأدلة لا يعني بأن مذهب بوش كان مجرد غطاء لمصالح الجناح اليميني الإسرائيلي . وحقيقة أن اللوبي الإسرائيلي المحلي ، وإسرائيل نفسها ، قد أيدا الحرب ، واضحة ؛ وأن معظم المحافظين الجدد كان يدور في خلدهم أمن إسرائيل عندما دعوا إلى الحرب هو في حكم المؤكد ؛ والقول بأنه تكمن هنا مجموعة الأسباب المعقدة التي دعت لغزو العراق هو اتهام مبالغ فيه بشكل سيئ .

المكان الذي أعتقد أنه يمكن عزو قدر أكبر من المسؤولية الأولية عن الحرب للفكر اليهودي ، نجده في ولادة الأصولية الليبرالية بعد ٩/١١ . فليس ثمة شك بأن المتطرفين المسلمين الذين هاجموا في ذلك اليوم كانوا مناهضين للصهيونية ، مثلهم مثل صدام حسين . ولا شك أن إسرائيل تشعر بخطر مثل هذا النوع من الكراهية أكثر من الولايات المتحدة . أنا أجد أن من السهل فهم القلق الجدي الذي يمثله هذا التحدي لوجود هذه الدولة الصادر من الشرق الأوسط ، ليس لدى يهود العالم وحسب بل أيضا لدى العديدين منا الذين يتعاطفون مع وجود دولة يهودية . وإذا كان

لمقولة «لن يحدث مرة أخرى» من معنى ، فأين يمكن أن تثار أفضل من مناهضة الكراهية المتأصلة لإسرائيل والشتات اليهودي الذي يرى المرء أنها منتشرة على نطاق واسع وبشكل خطر في العالم الإسلامي؟

لسوء الحظ ، فإن الأصوليين الليبراليين ، سواء كانوا من اليهود أو غيرهم ، الذين يريدون حماية العالم الديمقراطي الليبرالي من هجوم المتطرفين الإسلاميين أو المسلمين العلمانيين ، يتصرفون مثل الذين يريدون تدميرنا إن استطاعوا . إلا أن رد الفعل المبالغ فيه على التهديد ، وتشويه صورة الإسلام بالطول وبالعرض لشنه حربا عالمية من أجل إقامة «خلافة عالمية» ، والتأكيد على الشر المهدد لوجودنا والذي تجب مواجهته بكل القوة التي نستطيع حشدها ضده ، وشتم النقاد الذين يرفضون العنجهية الكامنة خلف مذهب بوش في الوطن أو في أوروبا- كل هذا يقلل من احتمال تبني رد فعل فعال على أخطار هذه المرحلة .

«لن يحدث مرة أخرى» عبارة حافلة بالمعاني . يجب ألا يساورنا شك حيالها . لكن استخدامها من أجل إثارة هستيريا مرضية ، يمكن أن تحولها إلى شعار من الخوف المدمر للذات ومن الاعتقاد بأننا أفضل من الآخرين ، وهذا بدوره يحولها ، لسخرية رهيبة من التاريخ ، إلى شر .

الخلاصة

في تحولها من الهيمنة إلى أيديولوجيا إمبريالية خلال عقد التسعينات ، أصبحت الليبرالية الدولية خطرا على القيم ذاتها التي تدعى أنها تدافع عنها . ومهما كانت الملامح التقدمية التي لا يمكن إنكار امتلاكها لها فلا بد من إعادة تقييمها وموازنتها بالأضرار التي قد تتسبب بها . وبسماح الليبرالية الدولية بعمل إمبريالي لا سابق له من جانب الولايات المتحدة بحجة أن الهدف منه نشر الديمقراطية ، تكون قد ألحقت ضررا بالغا بقضيتها .

الأسوأ قادم إذا كانت المقولات الفكرية التي أفرزها تبرير الويلسونيون الجدد ستُمسخ وتتحول إلى «جهاد» ليبرالي .

سيكون لليبرالية الدولية المرتبطة بحركة شعبية يطلق عليها في بعض الأحيان المذهب الجاكسوني ، والمعززة بعناصر من الفكر المسيحي الإنجيلي الذي يستبق المعركة الفاصلة بين قوى الخير والشر (هرمجدون) ، ويدفع بها قدما أصحاب مقولة

«لن يحدث مرة أخرى» مهما كانت التكلفة ، وبمشاركة المحافظين الجدد الذين كان التفوق الأميركي على العالم ، على الدوام ، أجمع أعز أمانيهم ، سيكون لديها القدرة على أن تصبح مثل المذاهب الأصولية التي بذلت الكثير من الجهود لهزيمتها في القرن العشرين . وأن تتمكن من تلويث تراثها العظيم بخيانة وعدها الخاص سيكون اللحظة التي يحقق فيها الشيطان مبتغاه دون شك . القضية اليوم هي ما إذا كانت هذه اللحظة قد أزفت .

هوامش

(١) توني سميث ، «*مهمة أميركا : الولايات المتحدة والصراع العالمي من أجل الديمقراطية في القرن العشرين*» . برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٩٤ .

(٢) صامويل هنتنجتون ، «*صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي*» . نيويورك : سايمون أند شوستر ، ١٩٩٦ .

(٣) لمناقشة حول تعريف «الإمبريالية» ، أنظر توني سميث ، «*نمط الإمبريالية : الولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، والعالم الصناعي المتأخر منذ العام ١٨١٥* » . نيويورك ، : مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٨١ ؛ من أجل تأملات في مسار الإمبراطورية ، أنظر تشارلز س . ماير ، «*ما بين الإمبراطوريات : صعود أميركا ومن سبقوها*» . كمبريدج ، ماساشوستس : مطبعة جامعة هارفارد ، ٢٠٠٦ .

(٤) جون راولز ، «*قانون الشعوب*» . كمبريدج ، ماساشوستس : مطبعة جامعة هارفارد ، ١٩٩٩ .

(٥) عن استخدام راولز ما وصفه بالتحيز الليبرالي لحرب العراق ، أنظر مثلا ، توماس كوشمان ، «*مسألة مبدأ : الحجج الإنسانية لحرب العراق*» . بيركلي أند لوس أنجليس : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ٢٠٠٥ ، مقدمة بقلم كوشمان والفصل ٦ بقلم مهدي مظفري .

(٦) رونالد ستيل ، «*إغراءات القوة العظمى*» . كمبريدج ، ماساشوستس ، مطبعة جامعة هارفارد ١٩٩٥ .

المقدمة

(١) من أجل طموحات موازية مبالغ فيها في الميدان العسكري ، أنظر مايكل جوردون وبيرنارد تراينر ، «*كوبرا ٢ : القصة الداخلية لغزو العراق واحتلاله*» . نيويورك : بانثيون ، ٢٠٠٦ . وتوماس إي . ريكس ، «*فشل : المغامرة العسكرية في العراق*» . نيويورك : بنغوين ، ٢٠٠٦ .

(٢) جورج بيكر ، محرر «*القتال هو من أجل الديمقراطية : الفوز في حرب الأفكار في أميركا والعالم*» . نيويورك : هاربر كولينز ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤-١٥ .

(٣) ويل مارشال ، محرر ، «*بكل ما لدينا من قوة : استراتيجية تقدمية لهزيمة الجهادية والدفاع عن الحرية*» . نيويورك : رومان أند ليتلفيلد ، ٢٠٠٦ . بيتر بينارت ، «*القتال الخيّر : لماذا يستطيع الليبراليون- والليبراليون وحدهم- الفوز في الحرب على الإرهاب وجعل أميركا عظيمة*

مجدداً» . نيويورك : هاربر كولينز ، ٢٠٠٦ . بيان يوستون أخذ يوم ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ من :
http://eustonmanifesto.org/joomla/content/view/84/49

(٤) أخذ يوم ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٦ من
www.townhall.com/opinion/columns/cliffordmay2005/03/17/14830.html.

(٥) أخذ يوم ١٢ و١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ من www.defenddemocracy.org

(٦) ملصقات وزعت في جامعة تافت ، ربيع العام ٢٠٠٦ .

(٧) كلوديا روزيت ، «ما مدى فساد الأمم المتحدة؟» ***كومنتري*** ١٢١ (٤) ، نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ .

(٨) أخذ يوم ٢ حزيران ٢٠٠٦ ، من http://zope06.v.servelocity.net/hjs

(٩) توماس ل . فريدمان ، «***خطوط الطول والمواقف : اكتشاف العالم بعد ١١ أيلول***» . نيويورك : فارار ، وشتراوس ، وجيروكس ، ٢٠٠٢ ، المواد في هذا الكتاب مدونة حسب التاريخ .

(١٠) آفيشاي مارجاليت وإيان بوروما ، «الغروبة» (أي ثقافة الشعوب الغربية) ، نيويورك ***ريفيو أوف بوكس*** ٤٩ (١) ، ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ .

(١١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، «***تقرير التنمية البشرية العربي ٢٠٠٤***» . نيويورك وجنيف : منشورات الأمم المتحدة ، ٢٠٠٥ . أنظر أيضا كمؤشر على هذا التفكير ، رشيد الخالدي «***إحياء الإمبراطورية : آثار الأقدام الغربية ومسار أميركا المحفوف بالمخاطر في الشرق الأوسط***» . بوسطن : مطبعة بيكون ، ٢٠٠٤ ، الفصل ٢ .

(١٢) شبلي تلحمي ، «ما الذي يعتقده الرأي العام العربي عن سياسة الولايات المتحدة» . مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط ، معهد بروكينجز ، كانون الأول ٢٠٠٥ .

(١٣) معهد بيو للبحوث ، «انتشار معاداة الأمركة» ، ***غلوبال اوبينيون*** ٧ ، ٢٠٠٥ .

(١٤) أوليه أر . هولستي ، «الترويج للديمقراطية كمطلب شعبي؟» في مايكل كوكس وآخرين ، «***الترويج للديمقراطية الأميركية***» . نيويورك : مطبعة جامعة أكسفورد ، ٢٠٠٠ .

(١٥) أندرو كهوت ، «كيف ينظر إلى الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي» ، شهادة أمام مجلس النواب الأميركي ، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ . كهوت هو مدير مركز بيو للبحوث . مجلس شيكاغو حول الشؤون العالمية ، «أميركيون من أجل الترويج للديمقراطية» ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ . أنظر أيضا حاييم كاوفمان ، «تهديد التضخم وفشل سوق الأفكار» . ***انترناشيونال سيكيوريتي*** ، ٢٩ (١) ، ٢٠٠٤ .

(١٦) رينولد نيوبور ، «***ما هو أبعد من المأساة : مقالات حول التفسير المسيحي للتاريخ***» . نيويورك : سكربنر ، ١٩٣٧ .

الفصل الأول

(١) للإطلاع على المذاهب من عصر مونرو إلى ريغان ، أنظر أتش . دبليو . براندس ، محرر ، «المذاهب الرئاسية» ، ***بريسيدنشال ستاديز كوارترلي*** ٣٦ (١) ، آذار/ مارس ٢٠٠٦ .

(٢) «الدفاع عن الحرية ودفعها قدما : ندوة» ، ***كومنتري*** ، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ . أنظر أيضا نورمان بودوريتز ، «في مدح مذهب بوش» ، ***كومنتري*** ، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ .

(٣) أندرو باسيفيتش ، «***إمبراطورية أميركية : وقائع وعواقب دبلوماسية الولايات المتحدة***» . كمبريدج ، ماساشوستس : مطبعة جامعة هارفارد ، ٢٠٠٢ ؛ باسيفيتش ، «***العسكرية الأميركية الجديدة : كيف تغري الحرب الأميركيين***» . نيويورك : مطبعة جامعة أكسفورد ، ٢٠٠٥ . أيضا باسيفيتش ، «لماذا نقرأ كلاوزفيتز حين يكون في وسع الصدمة والرعب أن تحقق اجتياحا نظيفا للأشياء؟» ***لندن ريفيو أوف بوكس*** ، ٢٨ ، ١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ . أيضا مايكل جوردون وبرنارد ترااينور ، «***كوبرا ٢ : القصة الداخلية لغزو العراق واحتلاله***» . نيويورك : بانثيون ، ٢٠٠٦ ؛ وتوماس إي . ريكس ، «***فشل ذريع : الفشل العسكري الأميركي في العراق***» . نيويورك ، بنجوين ، ٢٠٠٦ .

(٤) جميع البيانات الرئاسية في هذا الكتاب أخذت من موقع البيت الأبيض ، www.whitehouse.gov والتي رتبت حسب التواريخ . بعد الانتخابات المقبلة ، سيكون عنوان الرئيس بوش متاحا على العديد من مصادر الانترنت وفي صيغة كتاب أيضا .

(٥) كان أول من استخدم تعبير «أحادية القطب» تشارلز كراوذامر ، من المحافظين الجدد ، في مقال له في مجلة ***فورين أفيرز*** بعنوان «لحظة أحادية القطب» ، شتاء ١٩٩٠/٩١ . أنظر أيضا كراوذامر ، «عودة إلى لحظة أحادية القطب» ، مجلة ***ناشينال إنترست*** ، شتاء ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

(٦) ستيفان هالبر وجوناثان كلارك «***أميركا وحيدة : المحافظون الجدد والنظام العالمي***» . نيويورك : مطبعة جامعة كمبريدج ٢٠٠٤ ، الفصل ٤ . جيمس مان ، «***ثورة البراكين : تاريخ مجلس بوش الحربي***» . نيويورك : بنجوين ، ٢٠٠٤ ، الفصل ١٣ .

(٧) باتريك إي تايلور ، «استراتيجية الولايات المتحدة تدعو لضمان ألا يتطور أي منافس في عالم ذي قوة عظمى واحدة» ، ***نيويورك تايمز*** ، ٣ آب/ أغسطس ١٩٩٢ .

(٨) ريتشارد تشيني ، استراتيجية الدفاع لعقد التسعينات : استراتيجية الدفاع الإقليمي» ، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ . أخذت يوم ١٧ آب ٢٠٠٦ من www.informationclearinghouse.info/ . pdf.naarpr_Defense.pdf.

(٩) ويليام كريستول وروبرت كاجان ، «نحو سياسة خارجية ريجانية جديدة» ، مجلة ***فورين أفيرز*** ، ٧٥ (٤) ، تموز/ آب ١٩٩٦ .

(١٠) روبرت كاجان وويليام كريستول ، «*أخطار ماثلة : الأزمة والفرصة في السياسة الدفاعية والخارجية الأميركية*» . سان فرانسيسكو : كتب إنكاونتر ، ٢٠٠٠ . توماس دونيللي وآخرون . «بناء دفاعات أميركا» ، المشروع من أجل قرن أميركي جديد ، ٢٠٠٠ . أنظر أيضا ، كريستول وكاجان في «قوة أميركا لماذا؟ ندوة» ***كومنتري*** ، كانون الثاني ٢٠٠٠ .

(١١) نيول فيرجسون ، «*ضخامة : ثمن الإمبراطورية الأميركية*» نيويورك : بنجوين ، ٢٠٠٤ .

(١٢) تشارلز كراوذامر ، «*الواقعية الديمقراطية : سياسة أميركية خارجية من أجل عالم أحادي القطب*» ، معهد أميركان انتربرايس ، شباط/ فبراير ٢٠٠٤ .

(١٣) بول كنيدي ، «*قيام وسقوط القوى العظمى*» ، نيويورك : فينتاج ، ١٩٨٧ .

(١٤) بول كنيدي ، «*النسر هبط*» ، ***الفاينتشال تايمز*** ، شباط/ فبراير ٢٠٠٢ .

(١٥) تشيني ، المرجع السابق .

(١٦) كوندوليزا رايس ، حملة العام ٢٠٠٠ الانتخابية : الترويج للمصلحة الوطنية» ***فورين أفيرز*** ، ٧٩ ، ١ ، كانون الثاني- شباط/ يناير-فبراير ٢٠٠٠ .

(١٧) نسخة عن حوار ، نيويورك تايمز ، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ .

الفصل الثاني

(١) جيمس مان ، «*ثورة البراكين : تاريخ مجلس بوش الحربي*» . نيويورك : بنجوين ، ٢٠٠٤ ، الفصل ١٦ . مايكل لند ، «*صنع في تكساس : جورج دبليو . بوش واستيلاء الجنوب على السياسة الأميركية*» . نيويورك : كتب أساسية ، ٢٠٠٣ . إيفو أتش . دالدر وجيمس لندسي ، «*أميركا بلا قيود : ثورة بوش في السياسة الخارجية*» . واشنطن العاصمة : مطبعة معهد بروكينجز ، ٢٠٠٣ . جوان ديديون ، «تشيني : اللمسة القاتلة» ، ***نيويورك ريڤيو أوف بوكس*** ، ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ . جاري ويلز ، «بلد يحكمه القدر» ، ***نيويورك ريڤيو أوف بوكس*** ، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ .

(٢) ستيفن هالبر وجوناثان كلارك ، «*أميركا وحيدة : المحافظون الجدد والنظام العالمي*» . نيويورك : مطبعة جامعة كمبريدج ٢٠٠٤ ، ٦٤ وما بعدها . أنظر أيضا ، جاري دورين ، «*تصميم إمبريالي : المحافظون الجدد والسلام الأميركي الجديد*» . نيويورك : روتليدج ، ٢٠٠٤ ، ١٤٣ ؛ ودورين ، «*العقل المحافظ الجديد : الحرب ، وثقافة الأيدولوجيا*» . فيلادلفيا : مطبعة جامعة تمبل ، ١٩٩٣ .

(٣) دورين ، المرجع السابق ، ٢٠٠٤ ، ١٥٣ .

(٤) دورين ، المرجع السابق ، ٢٠٠٤ ، ١٤٣ ؛ هالبر وكلارك ، المرجع المذكور ، ٦٤ وما بعدها ، ١٠٣ وما بعدها .

(٥) لحقبة سابقة ، أنظر أرفينج كريستول ، «*المذهب المحافظ الجديد : السيرة الذلتية لفكرة*» . نيويورك : فري برس ، ١٩٩٥ . أنظر أيضا جوزيف دورفمان ، «*مجادلة العالم : مفكرو نيويورك بكلماتهم*» . نيويورك : فري برس ، ٢٠٠٠ ؛ وخاصة الفيلم الذي يحمل الاسم نفسه من عمل دورفمان ، ١٩٩٧ . مهم أيضا حول الفترة المبكرة عمل جون ايرمان ، «*ظهور المذهب المحافظ الجديد : المفكرون والشؤون الخارجية*» ، ١٩٤٥- ١٩٩٤ . نيو هافن ، كونيكتيكت : مطبعة جامعة يال ، ١٩٩٥ ؛ وموراي فريدمان ، «*ثورة المحافظين الجدد : المفكرون اليهود وصياغة السياسة العام*» . نيويورك : مطبعة جامعة كمبريدج ، ٢٠٠٥ .

(٦) عن «التقارب» بين الأفكار الشتراوسية (نسبة إلى شتراوس) والمحافظة الجديدة ، وهذا لا يعني أنها دمجت في بعضها البعض ، أنظر روبرت ديفاين ، «*إعادة صياغة المذهب المحافظ : أوكشوت ، وشتراوس ، ورد أتباع ما بعد الحداثة*» . نيو هافين ، كونيكتيكت : مطبعة جامعة يال ، ١٩٩٤ ، ٥٩ وما بعدها . لجهد حول ما يربط- وما يفصل أيضا- بين التفكير الشتراوسي والمحافظ الجديد فيما يتعلق بسياسة إدارة بوش ، أنظر آن نورتون ، «*ليو شتراوس وسياسات الإمبراطورية الأميركية*» . نيو هافن ، كونيكتيكت ، مطبعة جامعة يال ، ٢٠٠٤ ، الفصول من ١٠- ١٣ خاصة . بالنسبة للحجة القائلة أنه كان لتفكير شتراوس تأثير مباشر على الإمبريالية الأميركية بعد ٩/١١ ، أنظر شادية ب . درووري ، «*الأفكار السياسية لليو شتراوس*» . نيويورك : بالجراف ماكميلان ، طبعة جديدة ، ٢٠٠٥ ، «مقدمة للنسخة المحدّثة : الشتراوسيون في السلطة : سرية ، وأكاذيب ، وحرب لا تنتهي» . لتحليل مدقق أكثر ، أنظر ستيفن ب . سميث ، «*قراءة ليو شتراوس : السياسة ، والفلسفة ، واليهودية*» . شيكاجو : مطبعة جامعة شيكاجو ، ٢٠٠٦ ، الفصل ٨ . ومن أجل تقييم ممتاز للفكر المحافظ الجديد قبل نهاية الحرب الباردة ، والذي يبين التأثير الضئيل لشتراوس ، أنظر دورين ، المرجع المذكور سابقا ، ١٩٩٣ . أنظر أيضا ليو شتراوس ، «*الحق الطبيعي والتاريخ*» . شيكاجو : مطبعة جامعة شيكاجو ، ١٩٥٣ ، ١٩٠ وما بعدها . أقدر للبروفيسور ديفاين مناقشة هذه المسائل معي في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ .

(٧) فرانسيس فوكوياما ، «*أميركا على مفترق طرق : الديمقراطية ، والسلطة ، والتراث المحافظ الجديد*» . نيو هافن ، كونيكتيكت : مطبعة جامعة يال ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٩ لكن أنظر أيضا ص ٢١ وما بعدها .

(٨) ستيفن سميث ، المصدر المشار إليه سابقا ، ص ٢٠٠ ؛ التركيز على الأصل .

(٩) جوستين فيس ، «*حركة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة*» أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ ، معهد باريس للدراسات السياسية ، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ . من المقرر أن يكون هذا الكتاب قد صدر بالإنجليزية عن مطبعة جامعة هارفارد في أواخر العام ٢٠٠٧ .

(١٠) مايكل لند ، «*صنع في تكساس : جورج دبليو . بوش واستيلاء الجنوب على السياسة الأميركية*» . نيويورك : بيسل بوكس ، ٢٠٠٣ ، الفصلين ٥ و٦ . أنظر بيان لند في صحيفة «*ذا نيو ستايتمان*» ، ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ . لند حاليا زميل رفيع في مؤسسة نيو أميركان .

(١١) رونالد ريجان ، خطاب أمام أعضاء البرلمان البريطاني . ٨ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ . أخذ في آب/ أغسطس ٢٠٠٦ ، من .www.regan.utexas.edu/archives/speeches/1982/60882a.htm .

(١٢) توني سميث ، «الليبرالية الأميركية والتفكير السوفيتي الجديد» في طبعة بيير ميلاندري وسيرج ريكارد «*الولايات المتحدة ونهاية الحرب الباردة*» . باريس : لا'هارماتان ، ٢٠٠٥ .

(١٣) أُخذ في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ ، من www.newamericancentury.org .

(١٤) بول ولفوويتز ، «بيان أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأميركي حول خيارات الولايات المتحدة في مواجهة العراق» . ١٦ أيلول ١٩٩٨ ؛ دورين ، المصدر المشار إليه أعلاه ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٦ وما بعدها ، ٢٠٠٤ ؛ مان المرجع المشار إليه أعلاه ص٨١ ، و٢٣٥ ، و ٣٦٧ .

(١٥) ريتشارد آ . كلارك ، «*ضد جميع الأعداء : داخل حرب أميركا على الإرهاب*» ، نيويورك : فري برس ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٠ ، ٢٣١ .

(١٦) كنعان مكية ، «*جمهورية الخوف : سياسات العراق الحديث*» . بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٩٨ ، الطبعة الأولى ١٩٨٩ .

(١٧) رسالة المشروع من أجل قرن أميركي جديد أخذت من موقعه على الانترنت newamericancentury.org ؛ خطاب بيرل جاء قبل معهد بحوث السياسة الخارجية ومقره فيلادلفيا ، خلال حفل العشاء السنوي ، ٢٠٠١ ، أُخذ في ربيع ٢٠٠٦ من .www.fpri.org

(١٨) سام تاننهاوس ، «الشقة القليلة لبوش» ، مجلة *فانيتي فير* ، تموز/ يوليو ٢٠٠٢ ؛ بول أر. بيلر ، «الاستخبارات ، والسياسة ، والحرب في العراق» ، فورين أفيرز ، ٨٥ ، ٢ ، آذار- نيسان/ مارس- أبريل ٢٠٠٦ ؛ مارك دانر ، «*الطريق السرية إلى الحرب : مذكرة داوننغ ستريت وتاريخ حرب العراق المدفون*» . نيويورك : *نيويورك ريفيو أوف بوكس* ، ٢٠٠٦ .

(١٩) سايمور هيرش ، «*سلسلة القيادة : الطريق من ١١/٩ إلى أبو غريب*» . نيويورك : هاربر كولينز ، ٢٠٠٤ . توماس باورز ، «*السقوط*» و«كيف فهم بوش الأمر خطأ» ، *نيويورك ريفيو أوف بوكس* ، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ ، و٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ . دافيد كول ، «*الإرهاب والدستور :*

التضحية بالحريات المدنية باسم الأمن القومي» . نيويورك : نيو برس ، ٢٠٠٢ ؛ مارك دانر ، «*التعذيب والحقيقة : أميركا ، وأبو غريب ، والحرب على الإرهاب*» . *نيويورك* ، نيويورك *ريفيو أوف بوكس* ، ٢٠٠٤ .

(٢٠) لورنس ف . كابلان ويليام كريستول ، «*الحرب حول العراق : طغيان صدام ومهمة أميركا*» . سان فرانسيسكو : كتب إنكاونتر ، ٢٠٠٣ .

(٢١) المرجع السابق ، ١١٨- ١٢١ .

(٢٢) ماكس بوت ، «أساطير حول المحافظين الجدد» . في *فورين بوليسي* ، ٢٠٠٤ ، أعيدت طباعته في إيروين ستلزر ، «*ذا نيوكون ريدر*» . نيويورك : مطبعة جروف ، ٢٠٠٤ ، ٤٦ ؛ وجوشوا مورافشيك ، «جماعة المحافظين الجدد» من «*كومنتري*» ، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ ، أعيدت طباعته في ستيلزر ، ٢٥٦ . تشارلز كراوذامر ، «التقارب المحافظ الجديد» ، «*كومنتري*» ، تموز- آب ٢٠٠٥ .

(٢٣) من أجل آمال إسرائيل وإدارة بوش بالزحف على طهران بعد لبنان ، أنظر سايمور هيرش ، «مراقبة لبنان : مصالح واشنطن في حرب إسرائيل» ، *نيويوركر* ، ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ .

(٢٤) جوناثان مونتن ، «جذور مذهب بوش» . *انترناشينال سيكيوريتي* ٢٩ (٤) ، ربيع ٢٠٠٥ .

(٢٥) كابلان وكريستول ، المصدر المشار إليه سابقا ، الفصل ٦ و٦٣ ، ص١١٢ ؛ بول بيرمان ، «ما كان يعرفه لنكولن عن الحرب» ، «*نيو ريببلك*» ٣ آذار ٢٠٠٣ ؛ مايكل إيجناتيف ، «من هم الأميركيون حتى يعتقدوا بأن الحرية تخصهم كي ينشروها؟» *نيويورك تايمز* ، ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٥ .

(٢٦) توني سميث ، «*مهمة أميركا : الولايات المتحدة والصراع العالمي من أجل الديمقراطية في القرن العشرين*» . برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٩٤ .

(٢٧) أنظر تغطية الحوار بين المؤرخين في كتاب لويد إي . أمبروسويس ، «ودرو ويلسون وجورج دبليو بوش : مقارنات تاريخية للغايات والوسائل في سياساتهم الخارجية» ، «*دبلوماتيك هيستوري*» ٣٠ (٢) ، حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ . سميث ، المرجع المشار إليه أعلاه ، ١٩٩٤ ، الفصل ٤ .

(٢٨) روبرت كاجان ، «*عن الجنة والسلطة : أميركا وأوروبا في النظام العالمي الجديد*» . نيويورك : كنوف ، ٢٠٠٣ ، ٨٥ ، ٩٣- ٩٤ . من الواضح أنه من خلال هذه السطور ولد كتاب . حسب وصف الناشر لكتاب كاجان «*دولة خطرة*» ، الذي من المنتظر أن يصدر بعد صدور كتابي هذا ، فإنه «حتى قبل ولادة الدولة ، كان الأميركيون يعتقدون أنهم وجدوا للقيادة . يكمن خلف طموحاتهم . . . مجموعة من الأفكار والمثل عن العالم والطبيعة البشرية . ويركز [كاجان] على إعلان الاستقلال بوصفه الوثيقة التي وضعت أسس القناعة الأميركية بأن الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها لجميع البشر تتجاوز الحدود الوطنية . . . وأن الوطنية الأميركية ، كما يبين ، كانت على الدوام دولية في

جوهرها» . باختصار ، قد يبدو أن أميركا ، بالنسبة لكاجان ، كانت تتبع على الدوام فكر المحافظين الجدد لكن تحتم عليها أن تنتظر قدوم هذه الحركة الواعية (تحت رعايته جزئيا) لتجد أن الوعي الذاتي قد صاغ هويتها .

(٢٩) أنظر مثلا ، جوشوا مورافشيك ، «***تصدير الديمقراطية : تحقيق قدر أميركا***» . واشنطن العاصمة : مطبعة معهد أميركان انتربرايز ، ١٩٩١ ؛ ماكس بوت ، «ما التالي؟ أجندة السياسة الخارجية الأبعد من العراق» ، ذا ويكلي ستاندرد ، ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣ .

(٣٠) دافيد ريف ، «فراش لقضاء الليل : الحس الإنساني في أزمة» . نيويورك : سايمون أند شوستر ، ٢٠٠٢ .

(٣١) من أجل مسح مهم للدعم الليبرالي للتدخل العسكري في الشرق الأوسط ، أنظر فرانك ريتش ، «أفكار للديمقراطيين؟» ***نيويورك ريفيو أوف بوكس*** ، ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦ ؛ وتوني جوت ، «حمقى بوش المفيدين» ، ***لندن ريفيو أوف بوكس*** ، ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ .

الفصل الثالث

(١) أندرو باسيفيتش ، ***الإمبراطورية الأميركية : السياسة وعواقب دبلوماسية الولايات المتحدة*** . كمبريدج ، ماساشوستس : مطبعة جامعة هارفارد ، ٢٠٠٢ ، ٢ .

(٢) جون لويس جاديس ، «***المفاجأة ، والأمن ، والتجربة الأميركية*** » ، كمبريدج ، ماساشوستس : مطبعة جامعة هارفارد ، ٢٠٠٤ .

(٣) المرجع السابق ، ٣١ ، ١٣ ، التأكيد على الأصل .

(٤) المرجع السابق ، ٩٣ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١١٥ ، ٨٩ .

(٦) جون لويس جاديس ، «الاستراتيجية العليا في فترة الحكم الثانية» ، ***فورين أفيرز*** ٨٤ (١) ، كانون الثاني- شباط ٢٠٠٥ .

(٧) جاديس ، المرجع المذكور أعلاه ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٣ ، ١١٦ ، ١١٨ .

(٨) ماثيو سبالدنج وباتريك جى . جاريتي ، «***اتحاد مقدس من المواطنين : خطاب جورج واشنطن الوداعي والشخصية الأميركية***» . لانهام ، ماريلاند : رومان أند ليتلفيلد ، ١٩٩٦ ، ص ١١٣ .

(٩) ستانلي إلكنز وإريك ماكتريك ، «***عصر الفدرالية : الجمهورية الأميركية المبكرة ، ١٧٨٨-١٨٠٠*** » . نيويورك : مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩٩٣ .

(١٠) توني سميث ، «***مهمة أميركا : الولايات المتحدة والصراع العالمي من أجل الديمقراطية في القرن العشرين***» . برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٩٤ ، الفصل ٣ .

(١١) المرجع السابق ، الفصل ٤ .
(١٢) دافيد فروم كين ، «*سلام لإنهاء كل سلم : سقوط الإمبراطورية العثمانية وإقامة الشرق الأوسط الحديث*» . نيويورك : هولت ، ١٩٩٣ .
(١٣) توني سميث ، «جعل العالم آمنا للديمقراطية» ، *دبلوماتيك هيستوري* ٢٣ (٢) ، ربيع ١٩٩٩ .
(١٤) جي . جون أيكنبيري ، «*بعد النصر : المؤسسات ، والتحفظ الاستراتيجي ، وإعادة بناء النظام بعد الحروب الكبرى*» . برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ٢٠٠١ . أنظر أيضا ، أيكنبيري ، «*النظام الليبرالي والطموح الإمبريالي : مقالات في القوة الأميركية والنظام العالمي*» . برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ٢٠٠٦ .
(١٥) دانيال سي . توماس ، «*تأثير هلسنكي : الأعراف الدولية ، وحقوق الإنسان ، وأفول الشيوعية*» . برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ٢٠٠١ .
(١٦) توني سميث ، «الليبرالية الأميركية والتفكير السوفيتي الجديد» ، في طبعة بيير ميلاندري وسيرج ريكارد ، «*الولايات المتحدة ونهاية الحرب الباردة*» . باريس : لاهارماتان ، ٢٠٠٥ .
(١٧) آرشي براون ، «*عامل جورباتشوف*» . نيويورك : مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩٩٦ .
(١٨) سميث ، المصدر المذكور أعلاه ، ١٩٩٤ ، الفصل ١٠ .
(١٩) قارن جورج بوش ببرنت سكوكروفت ، «*عالم تحول*» . نيويورك : كنوف ، ١٩٩٨ ، لورانس ف . كابلان وويليام كريستول ، «*الحرب حول العراق : طغيان صدام ومهمة أميركا*» . سان فرانسيسكو : كتب إنكاونتر ، ٢٠٠٣ ، الفصل ٤ .
(٢٠) سميث ، المرجع المذكور أعلاه ، ١٩٩٤ ، ٣١٢ وما بعدها .
(٢١) بيل كلينتون ، «تجارة الولايات المتحدة مع الصين تفتح بابا للحرية» ، *نيويورك تايمز* ، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ .
(٢٢) كابلان وكريستول ، المرجع المذكور أعلاه ، ٢٠٠٣ ، ٥ . روبرت كاجان وكريستول ، محرران ، «*أخطار ماثلة : الأزمة والفرصة في السياسة الأميركية الخارجية والدفاعية*» ، سان فرانسيسكو : كتب إنكاونتر ، المقدمة . دافيد ورمسر ، «*حليف الطاغية : فشل أميركا في هزيمة صدام حسين*» . واشنطن العاصمة : مطبعة معهد الأميركان انتربرايز ، ١٩٩٩ .
(٢٣) مايكل إيجناتيف ، «البضاعة المناسبة» ، *نيويورك ريڤيو أوف بوكس* ، ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ .
(٢٤) كيمبرلي زيسك مارتن ، «*فرض السلام بالقوة : التعلم من الماضي الإمبريالي*» . نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ٢٠٠٣ ، ٣٧ .

(٢٥) والتر راسل ميد، «*عناية خاصة: السياسة الخارجية الأميركية وكيف غيرت العالم*». نيويورك: كنوف، ٢٠٠١، الفصل ٦؛ جون بي. جوديس، «الدولة المختارة: تأثير الدين على سياسة الولايات المتحدة الخارجية»، ماخص سياسي، وقف كارنيجي للسلام الدولي، ٣٧، آذار/مارس ٢٠٠٥؛ جوديس، «*حماقة الإمبراطورية: ما الذي يمكن لجورج بوش أن يتعلمه من ثيودور روزفلت وودرو ويلسون*». نيويورك: سكرايبنر، ٢٠٠٤.

الفصل الرابع

(١) سامنثا باور/ «*مشكلة من الجحيم: أميركا وعصر الإبادة العرقية*». نيويورك: *بيسك بوكس*، ٢٠٠٢، ٥٠٣–٥٠٤.

(٢) *وول ستريت جورنال*، ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

(٣) فرانسيس فوكوياما، «نهاية التاريخ؟» *ناشينال إنترست* ١٦، صيف ١٩٨٩.

(٤) فرانسيس فوكوياما، «*نهاية التاريخ والرجل الأخير*». نيويورك: ماكسويل ماكميلان، ١٩٩٢، xi.

(٥) المرجع السابق، الفصل ٢٦.

(٦) من أجل قائمة مطولة، أنظر لاري دايموند، «ترويج الديمقراطية في عقد التسعينات: فعاليات وأدوات، قضايا وضرورات». لجنة كارنيجي الخاصة بمنع النزاعات الدامية، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥.

(٧) بيكي إشالوم، «أطروحة السلام الديمقراطي في النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي: استخدامات وإساءة استخدام». الجامعة العبرية القدس، معهد ليونارد دافيز، ٩٦، ٢٠٠٥.

(٨) مايكل دويل، «كَنت، تراث ليبرالي وشؤون خارجية»، نشرة *فيلوسفي اند بابليك أفيرز* ١٢، صيف وخريف ١٩٨٣؛ دويل، «مجتمع دولي ليبرالي»، في طبعة جراهام أليسون وجريجوري ف. ترفرتون، «*إعادة التفكير في الأمن الأميركي: أبعد من الحرب الباردة نحو نظام عالمي جديد*». نيويورك: نورتون، ١٩٩١؛ دويل، «*طرق الحرب والسلام: الواقعية، والليبرالية، والاشتراكية*». نيويورك: نورتون، ١٩٩٧، الجزء الثاني. حول مكانة دويل في النظرية الليبرالية الجديدة، أنظر بروس روسيت، «*تفهم السلام الديمقراطي: مبادئ من أجل عالم ما بعد الحرب الباردة*». برنستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٩٣، الفصل ١ الحاشية ١، ص ١٣٩.

(٩) جاك س. ليفي، «السياسات الديمقراطية والحرب: الواقعية، والليبرالية، والاشتراكية»، «*جورنال أوف أنترديسيبليناري هيستوري*» ١٨ (٤)، ١٩٨٨، ٦٢٢.

(١٠) بروس روسيت وجون أونيل ، «*تثليث السلام : الديمقراطية ، والاعتمادية ، والمنظمات الدولية*» . نيو هافن ، كونيكتيكت : مطبعة جامعة يال ، ٢٠٠١ .

(١١) المرجع السابق ، ٢٧٢ .

(١٢) المرجع السابق ، ٣٠ .

(١٣) أندرو مورافشيك ، «أخذ الخيارات بجدية : نظرية ليبرالية في السياسة الدولية» ، نشرة *انترناشينال أورجنايزاشن* ، ٥١ (٤) ، خريف ١٩٩٧ .

(١٤) أندرو مورافشيك ، «نظرية العلاقات الدولية الليبرالية : تقييم علمي» ، في طبعة كولين إلمان وميريام فنديوس إلمان . «*التقدم في نظرية العلاقات الدولية : تقييم المجال*» . كمبريدج ، ماساشوستس : مطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، ٢٠٠٣ .

(١٥) جون راولز ، «*قانون الشعوب*» ، كمبريدج ، ماساشوستس : مطبعة جامعة هارفارد ، ١٩٩٩ ، الفصل ٥ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(١٧) المرجع السابق ص ١٢٧ .

(١٨) ماثيو فراي جاكوبسون ، «*فضائل بربرية : الولايات المتحدة تواجه الأجانب في الداخل والخارج ، ١٨٧٦- ١٩١٧*» . نيويورك : هيل أند وانج ، ٢٠٠٠ .

(١٩) روسيت ، المرجع المذكور أعلاه ، ١٩٩٣ ، ١٣٦ .

(٢٠) ناتان شارانسكي مع رون ديرمير ، «*قضية الديمقراطية : قوة الحرية في التغلب على الإرهاب*» . نيويورك : بابليك أفيرز ، ٢٠٠٤ ، ٨٨ ؛ التأكيد على الأصل .

(٢١) فريد زاكاريا ، «*مستقبل الحرية : الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن وفي الخارج*» . نيويورك : نورتون ، ٢٠٠٣ .

(٢٢) لاري دايموند ، «فروض عالمية : بناء نظام ديمقراطي عالمي» . نشرة *كارانت هيستوري* ٩٣ (٥٧٩) ، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ .

(٢٣) دايموند ، المرجع المذكور أعلاه ، ١٩٩٥ ، ٧ .

(٢٤) لاري دايموند ، «بناء عالم من الديمقراطيات الليبرالية» ، في طبعة توماس أتش . هنريكسن ، «*سياسة خارجية لأميركا في القرن الحادي والعشرين*» . ستانفورد ، كاليفورنيا : مطبعة مؤسسة هوفر ، ٢٠٠١ ، ٥٠ ، ٧٣ .

(٢٥) روسيت وأونيل ، المرجع المذكور أعلاه ، ص ١٨٤ وما بعدها ، ٢٧٩ وما بعدها .

(٢٦) توني سميث ولاري دايموند ، «هل كان العراق مهمة حمقاء؟» مجلة *فورين أفيرز* ٨٣ (٦) ، تشرين الثاني- كانون الأول/ نوفمبر- ديسمبر ٢٠٠٤ .

الفصل الخامس

(١) فريدم هاوس ، «*الحرية في العالم : المسح السنوي للحقوق السياسية والحريات المدنية*» . نيويورك : فريدم هاوس ، سنوات عدة

(٢) جورج باكر ، «*بوابة القتلة : أميركا في العراق*» . نيويورك : فرار ، وشتراوس ، وجيروكس ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢ . بول بيرمان ، «*السلطة والمثاليون : أو شغف جوسكا فيشر وما بعده*» . بروكلين ، نيويورك : مطبعة سوفت سكل ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٣ وما بعدها .

(٣) صامويل هنتنجتون ، «*النظام السياسي في مجتمع متغير*» . نيو هافن ، كونيكتيكت : مطبعة جامعة يال ، ١٩٦٨ . هنتنجتون ، «*الموجة الثالثة : نشر الديمقراطية في أواخر القرن العشرين*» . نورمان ، أوكلاهوما : مطبعة جامعة أوكلاهوما ، ١٩٩١ .

(٤) جوزيبه دي بالما ، «*لصياغة الديمقراطيات : مقالة في التحولات الديمقراطية*» . بيركلي ولوس أنجليس : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٩٠ .

(٥) نانسي بيرميو ، «طريق مختصر إلى الحرية» . ***جورنال أوف ديموكراسي*** ٢ (٢) ، ربيع ١٩٩١ .

(٦) ألكسندر وينت ، «*النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية*» . نيويورك : مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٩٩ ، ١ ، ص ١١٣ وما بعدها والفصل الخامس .

(٧) فرانسيس فوكوياما ، «*أميركا على مفترق طرق : الديمقراطية ، والسلطة ، وإرث المحافظين الجدد*» . نيو هافن ، كونيكتيكت : مطبعة جامعة يال ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٤ .

(٨) طبعة جوان جى . لنز وألفرد ستيبان ، «*تحطم الأنظمة الديمقراطية*» . بالتيمور ، ميريلاند : مطبعة جامعة جون هوبكنز ، ١٩٧٨ .

(٩) جوليرمو أودونل وآخرون ، «*التحول من الحكم السلطوي : نتائج غير نهائية عن ديمقراطيات غير مؤكدة*» ، كتب بشكل مشترك من قبل المحررين وآدم بريزورسكي ، «بعض المشاكل في دراسة التحول إلى الديمقراطية» في المجلد الذي عنوانه «**كومبارتيف بيرسبيكتيفز**» . بالتيمور ، ميريلاند : مطبعة جامعة جونز هوبكنز ، ١٩٨٦ .

(١٠) لاري دايموند وآخرون ، «*الديمقراطية في الدول النامية : المجلد ٤ ، أميركا اللاتنية*» . بولدر ، كولورادو : راينر ، ١٩٩٥ ، ٢ .

(١١) لاري دايموند وآخرون ، «*السياسة في الدول النامية : مقارنة التجارب مع الديمقراطية*» . بولدر ، كولورادو : راينر ، ١٩٩٥ ، ٢ .

(١٢) المرجع السابق ، المقدمة .

(١٣) لاري دايموند ، «*هل يستطيع العالم كله أن يصبح ديمقراطيا؟ الديمقراطية ، والتنمية ، والسياسات الدولية*» . جامعة كاليفورنيا ، إيرفاين ، مركز دراسات التنمية ، آذار/ مارس ٢٠٠٥ . أخذت في ربيع ٢٠٠٤ من موقع http://repositories.cdlib.org/csd/03-05 .

(١٤) دايموند ، المرجع السابق ، ٥ ، ٧ ، ١٠ ، ١٣ .

(١٥) البارومتر الأفريقي ، ورقة موجزة ١ ، نيسان/ أبريل٢٠٠٢ . أخذت في شباط/ فبراير ٢٠٠٥ من موقع www.globalbarometer.org .

(١٦) جابريل ألموند وسندي فيربا ، «*الثقافة المدنية : المواقف والديمقراطية في خمس دول*» . بوسطن : ليتل براون ، ١٩٦٥ .

(١٧) لاري دايموند ، «العراق والديمقراطية : الدروس المستفادة» ، نشرة *كارانت هيستوري* ، كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠٦ . من أجل جرعة مضادة لتلك الدروس المستفادة ، أنظر روي ستيوارت ، «*أمير المستنقعات وأخطار الاحتلال الأخرى لسنة في العراق*» . نيويورك ، هاركورت ، ٢٠٠٦ .

(١٨) طبعة جون بولي وجورج م . توماس ، «*بناء ثقافة العالم : المنظمات غير الحكومية الدولية منذ ١٨٧٥*» . بالو ألتو ، كاليفورنيا : مطبعة جامعة ستانفورد ، ١٩٩٩ ؛ جاك دونيللي ، «*حقوق الإنسان العامة في النظرية والتطبيق*» الطبعة الثانية ، إيثاكا ، نيويورك : مطبعة جامعة كورنيل ، ٢٠٠٣ ؛ إليزابيث بورجوارت ، «*برنامج جديد للعالم : الرؤية الأميركية لحقوق الإنسان*» . كمبريدج ، ماساشوستس : مطبعة جامعة هارفرد ، ٢٠٠٥ .

(١٩) توماس ريس وآخرون ، «*قوة حقوق الإنسان : الأعراف الدولية والتغيير المحلي*» . نيويورك : مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٩٩ ، الفصل الافتتاحي بقلم ريس وسيكنك ، والخاتمة بقلم ريس وروب .

(٢٠) نوح فيلدمان ، «*ما بعد الجهاد : أميركا والصراع من أجل الديمقراطية الإسلامية*» . نيويورك : فرار ، وشتراوس ، وجيرو ، ٢٠٠٣ ، ١١-١٢ . لشيء من جرعة مضادة لهذا التفكير ، أنظر دانيال آ . بيل ، «*الشرق يقابل الغرب : حقوق الإنسان والديمقراطية في شرق آسيا*» . برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ٢٠٠٠ .

(٢١) «الديمقراطية أقرب كل يوم» ، نيويورك تايمز ، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ ؛ «ديمقراطية جديدة ، محمية بالإيمان» ، *نيويورك تايمز* ، ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ ؛ «الإسلام السياسي : سخونة الأرض» ، مراجعة كتاب ، نيويورك تايمز ، ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ ؛ «ديمقراطيون مسلمون؟ لم لا؟» *وول ستريت جورنال* ، ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ؛ «عملية دمقرطة العراق» ، *وول ستريت جورنال* ، ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ .

(٢٢) دافيد ريف، «فراش لقضاء الليل: الحس الإنساني في أزمة». نيويورك: سايمون أند شوستر، ٢٠٠٢، الفصول ٣، ٨؛ مايكل بارنيت، «تحول الحس الإنساني» نشرة ***بيرسبيكتيف أون بوليتكس*** ٣ (٤)، كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٢٣) بارنيت، المرجع السابق.

(٢٤) ورد في المجلس الأميركي للعمل الدولي التطوعي. أخذ في صيف ٢٠٠٦، من www.Interaction Org/Forum2003 . موقع وكالة التنمية الدولية والذي كان في صيف ٢٠٠٦ www.usaid.gov .

(٢٥) الوقف الوطني من أجل الديمقراطية، «ما يجب أن تعرفه عنا». أخذ في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ من www.ned.org .

(٢٦) أخذ في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، من www.wmd.org/about/secretariat.html .

(٢٧) أخذ في نيسان ٢٠٠٦، www.democracyatlarge.org; www.ifes.org .

(٢٨) أخذ في نيسان ٢٠٠٦، www.ccd21.org .

(٢٩) توماس كاروثرز، «ردة الفعل المضادة للترويج للديمقراطية»، ***فورين أفيرز*** ٨٥ (٢)، آذار- نيسان/ مارس- أبريل ٢٠٠٦. لتقدير يزيد عن ٢ مليار دولار، دون احتساب الاكتتابات الخاصة، أنظر توماس أو. ميليا، «بيروقراطية الديمقراطية»، نشرة ***أميركان انترست***، صيف ٢٠٠٦. أنظر أيضا شهادة كارل جيرشمان أمام الكونجرس، «ردة الفعل ضد المساعدة الديمقراطية»، ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦. الوقف الوطني من أجل الديمقراطية، المذكور أعلاه.

(٣٠) فريدم هاوس، ***مونيتور*** ٢٠ (١)، شتاء- ربيع ٢٠٠٣. أخذ في آذار ٢٠٠٦ من www.freedomhouse.org . بالمقابل، من أجل موقف يدعو لتجنب الحرب، أنظر جورج سوروس، «***عصر القابلية للخطأ: عواقب الحرب على الإرهاب***». نيويوك: نشرة ببليك أفيرز، ٢٠٠٦.

(٣١) ناتان شارانسكي مع رون ديرمر، «***قضية الديمقراطية: قوة الحرية في التغلب على الإرهاب***». نيويورك: بابليك أفيرز، ٢٨، ٨٨، ١٧.

(٣٢) لورنس كابلان ووليام كريستول، «***الحرب على العراق: طغيان صدام والمهمة الأميركية***». سان فرانسيسكو، كاليفورنيا: كتب إنكونتر، ٢٠٠٣

(٣٣) بيكر، المرجع المذكور أعلاه، ١١٥.

(٣٤) بيتر بوير، «المؤمن: بول ولفوويتز يدافع عن حربه»، ***نيويوركر***، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، ٧٣١.

(٣٥) بيل كيلر، «محارب شروق الشمس»، ***نيويورك تايمز***، ٢٢ أيلول/ سبتمبر٢٠٠٢.

(٣٦) مارك بودين ، «ولفوويتز : مقابلات الخروج» ، مجلة ***أتلانتك مونثلي*** ، تموز- آب/ يوليو- أغسطس ٢٠٠٥ .

(٣٧) جيفري جولدبيرج ، «الخروج عن إجماع الحزب» ، ***نيويوركر*** ، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ، ٢٠٠٥ .

(٣٨) بيكر ، المرجع المذكور أعلاه ، ١١٥ ؛ جيمس مان ، «***ثورة البراكين : تاريخ مجلس بوش الحربي***» . نيويورك : بنجوين ، ٢٠٠٤ ، ٧٥ ؛ ستيفن ف . هايز ، «صاحب الرؤى» ، ***ويكلي ستاندرد*** ، ٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥ .

(٣٩) كوندوليزا رايس ، خطاب في جامعة برنستون ، مدرسة ودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية ، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ . أخذ في تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٦ من www.state.gov/secretary/rm/ 2005/54176.htm .

(٤٠) موقع بلير الذي يحتوي على خطاباته إبان فترة توليه منصب رئاسة الوزارة www.number10.gov.uk .

(٤١) جيمس دوبنز وآخرون ، «***دور أميركا في بناء الدول : من ألمانيا إلى العراق***» . سانتا مونيكا ، كاليفورنيا : راند ، ٢٠٠٣ .

(٤٢) المرجع السابق ، ص ١٩ وما بعدها .

(٤٣) نيول فيرجوسون ، «الإمبراطورية تتداعى» ، ***نيويورك تايمز*** ، ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ .

(٤٤) نيول فيرجوسون ، «***ضخامة : ثمن الإمبراطورية الأميركية***» نيويورك : بنجوين ، ٢٠٠٤ ، ٢٨- ٢٩ .

(٤٥) نيول فيرجوسون ، «إمبراطوريات مع تاريخ زوال» . ***فورين بوليسي*** ، أيلول- تشرين الأول/ سبتمبر- أكتوبر ٢٠٠٦ .

(٤٦) دافيد ريف ، «***في مرمى بندقية : الأحلام الديمقراطية والتدخل المسلح***» . نيويورك : سايمون أند شوستر ، ٢٠٠٥ ، ١٦٣ . أنظر أيضا ريف ، «نحن العالم» ، ***ناشن*** ، ٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ .

(٤٧) مايكل إيجناتيف ، «عبء إمبراطورية» ، ***نيويورك تايمز*** ، ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ ؛ إيجناتيف ، «البضاعة المناسبة» ***نيويورك ريفيو أوف بوكس*** ، ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ .

(٤٨) علاوة على ما استشهد به ، أنظر أيضا صحيفة ***نيويورك تايمز*** ، مايكل إيجناتيف ، «لماذا نحن في العراق؟» (وليبريا؟ وأفغانستان؟)» ٧ أيلول ٢٠٠٣ ؛ «عام العيش في خطر» ، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ ؛ «من هم الأميركيون حتى يعتقدوا بأن الحرية تخصهم كي ينشروها؟» نيويورك تايمز ، ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٥ .

(٤٩) كوندوليزا رايس ، «تحويل الشرق الأوسط» ، ***واشنطن بوست*** ، ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ .

(٥٠) توني سميث، «*مهمة أميركا : الولايات المتحدة والصراع العالمي من أجل الديمقراطية في القرن العشرين*». برنستون، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون، ١٩٩٤، الفصل ٥ .

(٥١) فالي نصر، «*عودة الشيعة : كيف ستشكل النزاعات داخل الإسلام المستقبل*». نيويورك : نورتون ٢٠٠٦ .

(٥٢) إدوارد د . مانسفيلد وجاك شنايدر، «*اختيار القتال : لماذا تدخل الديمقراطيات الناشئة في الحرب*». كمبريدج، ماساشوستس، مطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ٢٠٠٥ .

(٥٣) المرجع السابق، ١٣ .

(٥٤) توماس كاروثرز ومارينا أوتواي، «*رحلة بلا تخطيط : ترويج الديمقراطية في الشرق الأوسط*». واشنطن العاصمة : وقف كارنيجي، ٢٠٠٥ . ف . جريجوري جاوز، «هل تستطيع الديمقراطية وقف الإرهاب؟» *فورين أفيرز* ٨٤ (٥)، أيلول- تشرين الأول/ سبتمبر- أكتوبر ٢٠٠٥ .

الفصل السادس

(١) دافيد ريف، «*في مرمى بندقية : الأحلام الديمقراطية والتدخل المسلح*». نيويورك : سايمون أند شوستر، ٢٠٠٥، ص ١٥٩ .

(٢) سامويل ب . هنتنجتون، «*من نحن؟ تحديات الهوية الوطنية الأميركية*»، نيويورك : سايمون أند شوستر، ٢٠٠٤، ٣٢٦، ٣٢٦، ٢٧٠ . مارثا سي . نسباوم، «*من أجل حب بلد : مناقشة حدود الوطنية*». بوسطن : مطبعة بيكون، ١٩٩٦ .

(٣) خطابات كوفي عنان يمكن متابعتها على مواقع عدة بواسطة جوجل . في صيف العام ٢٠٠٦، الخطاب الذي ألقاه في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ ظهر في مئة وكتابين أعيد نشره في جوجل علاوة على موقع http://globalpolicy.igc/secgen/. ويمكن إيجاد خطابات عنان في العديد من الواقع بما في ذلك http://nobleprize.org/noble_prizes/peace/، أخذت في آب/أغسطس ٢٠٠٦ .

(٤) ماريو بيتاتي، «*قانون التدخل : تبدل النظام العالمي*». باريس : جاكوب، ١٩٩٦ . لمواضيع أكثر تعميما حول طبيعة السيادة، أنظر ستيفن د . كراسنر، «*السيادة : نفاق منظم*». برنستون، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون، ١٩٩٩، الفصل ٤ ؛ كراسنر أيضا، «تقاسم السيادة» *انترناشيونال سيكيوريتي* ٢٩ (٢)، خريف ٢٠٠٤ .

(٥) توماس م . فرانك، «نشوء الحق في الحكم الديمقراطي»، *أمريكان جورنال أوف انترناشيونال لو* ٨٦ (١)، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ .

(٦) توماس م . فرانك ، «هل الحرية الشخصية قيمة غربية؟» *أمريكان جورنال أوف انترناشيونال لو* ٩١ (٣) ، تموز/ يوليو ١٩٩٧ .

(٧) توماس م . فرانك ، «هل حقوق الإنسان عالمية؟» *فورين أفيرز* ٨٠ (١) ، كانون الثاني- شباط ٢٠٠١ .

(٨) أنظر اللغة الملتبسة التي استخدمها توماس م . فرانك في «*اللجوء إلى القوة : أعمال الدولة ضد التهديدات والهجمات المسلحة*» . نيويورك : مطبعة جامعة كمبريدج ، ٢٠٠٢ .

(٩) اللجنة الدولية المختصة بالتدخل وسيادة الدولة ، «مسؤولية الحماية» . أوتاوا ، أونتاريو : مركز بحوث التنمية الدولية ، ٢٠٠١ ، الأجزاء ١٦ .٢-١٨ ، ٢٥ .٢-٢٧؟

(١٠) المرجع السابق الجزء ١ .٢ .

(١١) المرجع السابق ، الجزء ٤ ، «مسؤولية الرد» ، وتتضمن «ستة معايير للتدخل العسكري» ؛ التأكيد على الأصل .

(١٢) المرجع السابق ، الأجزاء ١١ .٢-٢٩ .٢ ؛ ٣,٢١ ، الجزء ٥ .

(١٣) الأمم المتحدة ، «في حرية أوسع» ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ ، ملخص تنفيذي ٣ ؛ الجزء ١٥٣ .

(١٤) مايكل إيجناتيف ، «العبء» . *نيويورك تايمز* ، ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ .

(١٥) مايكل إيجناتيف ، ، «من هم الأميركيون حتى يعتقدوا بأن الحرية تخصهم كي ينشروها؟» *نيويورك تايمز* ، ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ .

(١٦) دافيد كنيدي ، «*الجانب الأسود للفضيلة : إعادة تقييم العمل الإنساني الدولي*» . برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ٢٠٠٤ ، الفصل ٨ . لمناقشة ناقدة للجهود الرامية إلى تبرير غزو العراق في ظل القانون الدولي ، والتي تحصر الجهود ضمن بيئة تاريخية أنجلو- ساكسونية ، أنظر فيليب ساندس ، «*عالم بلا قانون : أميركا وصنع وتحطيم القواعد العالمية من ميثاق الأطلسي لفرانكلين ديلانو روزفلت إلى حرب بوش غير المشروعة*» . نيويورك : فايكنج ، ٢٠٠٥ .

(١٧) إيجناتيف ، المرجع المذكور أعلاه ، «العبء» .

(١٨) آن ماري سلوتر ولي فينشتاين ، «واجب أن نمنع» ، *فورين أفيرز* ٨٣ (١) ، كانون الثاني- شباط/ يناير- فبراير ٢٠٠٤ .

(١٩) إيفو دالدر وجيمس شتاينبيرج ، «مستقبل الحرب الاستباقية» ، *لوس أنجليس تايمز* ، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ ؛ *وأميركان انترست* ، شتاء ٢٠٠٥ .

(٢٠) أميتاي إتزيوني ، «*من إمبراطورية إلى مجتمع : نهج جديد إلى مجتمع دولي*» . نيويورك : بالجراف ماكميلان ، ٢٠٠٤ ، ١٢٦ وما بعدها ، ١٣٤ . ولا غرابة أن آن ماري سلوتر امتدحت كتاب إتزيوني لأنه «لم يخش تناول التحدي الحقيقي لإقامة مؤسسات أصيلة لحكم كيان عالمي محتمل» . أخذ في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ ، من شبكة مجتمعية في جامعة جورج واشنطن ، com-net.gwu.edu .

(٢١) الاستشهاد في هذا الجزء جاء من موقع معهد السياسة التقدمية . أخذ في ربيع ٢٠٠٦ من www.ppionline.org .

(٢٢) ويل مارشال ، «قتال أذكى» ، ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٥ . أخذ في ربيع ٢٠٠٦ من www.ppionline.org . مادلين أولبرايت ، «ترويج الديمقراطية : ١٤ نقطة للقرن الواحد والعشرين» . جامعة برنستون ، خطاب رئيسي في مدرسة ودرو ويلسون ، ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ .

(٢٣) فيليب جوردون ، «أميركا ، أوروبا وتحدي جلب الديمقراطية إلى إيران» . معهد بروكينجز ، ١٦ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠٥ .

(٢٤) ويل مارشال ، محرر ، «*بكل قوتنا : استراتيجية تقدمية لهزيمة الجهاد والدفاع عن الحرية*» . لانهام ، ميريلاند : رومان أند ليتل فيلد ، ٢٠٠٦ .

(٢٥) المرجع السابق ، مقدمة بقلم ويل مارشال وجيرمي روزنر ، ص ٥ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٦

(٢٧) بولاك في المرجع السابق ، ٣٤ وما بعدها .

(٢٨) علاوة على الكتّاب الأفراد ومعهد السياسة التقدمية ، الدليل على هذا التأكيد يمكن العثور عليه خلال صيف ٢٠٠٦ في موقعين ليبراليين على الانترنت ، حيث نجد أن العديد من المفكرين قد تنافسوا على مركز في الحزب الديمقراطي : الترسانة الديمقراطية (برعاية مؤسسة سانشري ومركز التقدم الأميركي) وأميركا في الخارج (برعاية تي بي أم كافيه) .

(٢٩) بيان يوستون ، أخذ في ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ من http://eustonmanifesto.org/joomla/content/view/84/49.

(٣٠) الليبرالية الأميركية الجديدة ، «البيان التأسيسي» ، أخذ في ٣١ تشرين الأول من www.newamericanliberalism.org.

(٣١) بيتر بينارت ، «*القتال الخيّر : لماذا يستطيع الليبراليون- والليبراليون وحدهم- الفوز في الحرب على الإرهاب وجعل أميركا عظيمة مجددا*» . نيويورك : هاربر كولينز ، ٢٠٠٦ .

(٣٢) بينارت ، المرجع السابق ، الفصل ٤ عن تهديد الإسلام الشمولي ؛ ١١٦ وما بعدها ، ١٣٧ وما

بعدها ، ١٥٤ وما بعدها حول تفوق الجمهوريين في بناء الدول في الشرق الأوسط ؛ وعن الدخول في نزاع بطريقة نصلح بها «إيماننا بأنفسنا» ، ١٤٠ ، ٢٠١ وما بعدها . وحسب قوله ، «بناء الدول- والذي يعرّف بأنه 'استخدام القوة المسلحة بعد أزمة للترويج للتحول إلى الديمقراطية'- يبقى أمرا مركزيا بالنسبة للأمن الأميركي ، وللآمال الليبرالية في عالم أفضل» (١٩٨) . من أجل مراجعة متأنية حول إفلاس الأفكار الديمقراطية بالنسبة للسياسة الخارجية قبل انتخابات ٧ تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٦ ، بما في ذلك تعليقات قاسية ضد بينارت ، أنظر فرانك ريتش ، «أفكار للديمقراطيين؟» ***نيويورك ريڤيو أوف بوكس*** ، ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ .

(٣٣) لاري دايموند ، «***نصر مهدور : الاحتلال الأميركي والجهود المرتجلة لجلب الديمقراطية إلى العراق***» . نيويورك : هولت ، ٢٠٠٥ .

(٣٤) رام إيمانويل وبروس ريد ، «***الخطة : أفكار كبيرة لأميركا***» . نيويورك : بابليك أفيرز ، ٢٠٠٦ .

(٣٥) جهود نزع الشرعية عن التفكير الليبرالي بشكل عام تزداد كثافة . أنظر خاصة توني جوت ، «حمقى بوش المفيدون» ، ***لندن ريڤيو أوف بوكس*** ، ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ . أنظر أيضا من التقاليد الراديكالية ، ***ناعوم شومسكي*** ، «***دول فاشلة : سوء استغلال السلطة والهجوم على الديمقراطية***» . نيويورك : ميتروبوليتان ، ٢٠٠٦ ؛ من تقاليد اليسار الليبرالي ، ستيفن كينزر ، «***إطاحة : القرن الأميركي لتغيير الأنظمة من هاواي إلى العراق***» . نيويورك : ***تايمز بوكس*** ، ٢٠٠٦ ؛ ومن التقاليد الواقعية كريستوفر لين ، «***سلام الوهم : الاستراتيجية العليا الأميركية من ١٩٤٠ إلى الوقت الحاضر***» . إثاكا ، نيويورك : مطبعة جامعة كورنيل ، ٢٠٠٦ ، الفصل ٦ .

(٣٦) توماس أو . ميليا ، «بيروقراطية الديمقراطية» ، ***أميركان انترست*** ، صيف ٢٠٠٦ .

الفصل السابع

(١) توني سميث ، «***المهمة الأميركية : الولايات المتحدة والصراع العالمي من أجل الديمقراطية في القرن العشرين***» . برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٩٤ ، الفصل ٥ .

(٢) فرانسيس فوكوياما ، «***أميركا على مفترق طرق : الديمقراطية ، والسلطة ، وإرث المحافظين الجدد***» . نيو هافن ، كونيكتيكت : مطبعة جامعة يال ، ٢٠٠٦ . ريتشارد هيس ، «***الفرصة : لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ***» ، نيويورك : بابليك أفيرز ، ٢٠٠٥ . مايكل ماندلبوم ، «***قضية جوليات : كيف تتصرف أميركا كأنها حكومة العالم في القرن الواحد والعشرين***» . نيويورك : بابليك أفيرز ، ٢٠٠٥ ؛ ومندلبوم أيضا ، «***الأفكار التي غزت العالم : السلام ، الديمقراطية ، والسوق الحر في القرن الواحد والعشرين***» . نيويورك : بابليك أفيرز ، ٢٠٠٢ .

(٣) بيتر بينارت، «عقيدة مقاتلة: حجة من أجل ليبرالية جديدة»، ***نيو ريببلك***، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

(٤) توني سميث، «***التفكير مثل شيوعي: الدولة والشرعية في الاتحاد السوفيتي، والصين، وكوبا***». نيويورك: نورتون، ١٩٨٧، المقدمة، الفصل ١.

(٥) حنه أرنت، «***أصول الشمولية***». طبعة جديدة. نيويورك: هاركورت، ١٩٦٦ (الطبعة الأولى ١٩٥١)، ٤٨٦.

(٦) المرجع السابق، ص ٤٧٠.

(٧) بول بيرمان، «***الإرهاب والليبرالية***». نيويورك: نورتون، ٢٠٠٣، ٤٧ وما بعدها.

(٨) ماثيو فري جاكوبسون، «***فضائل بربرية: الولايات المتحدة تواجه أجانب في الداخل والخارج، ١٨٧٦- ١٩١٧***». نيويورك: هيل أند وانج، ٢٠٠٠.

(٩) كثرة هؤلاء لا تتيح أن نأخذ بعين الاعتبار عضوا آخر في هذا النادي، هو نورمان بودهوريتز. أنظر مقاله «الحرب العالمية الرابعة: كيف بدأت، وماذا تعني، ولماذا يجب أن ننتصر فيها». ***كومنتري***، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤؛ وبودهوريتز، «الحرب ضد الحرب العالمية الرابعة»، ***كومنتري***، شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

(١٠) والتر راسل ميد، «***عناية خاصة: السياسة الخارجية الأميركية وكيف غيرت العالم***». نيويورك: كنوف، ٢٠٠١، الفصل ٥.

(١١) مادلين أولبرايت، «***القادر والقدير: تأملات في أميركا، والله، وشؤون العالم***». نيويورك: هاربر كولينز، ٢٠٠٦؛ كيفن فيلبس، «***الثيوقراطية الأميركية: أخطار وسياسات التطرف الديني، والنفط، والأموال المقترضة في القرن الواحد والعشرين***». نيويورك: فايكنغ، ٢٠٠٦، الجزء الثاني.

(١٢) جيري فولويل، نيويورك تايمز، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. أنظر أيضا جيري فولويل في ويكيبيديا. أخذ في آب/ أغسطس ٢٠٠٦ من http://en.wikipedia.org/wiki/Jerry_Falwell.

(١٣) لتحليل يميز بوضوح بين المسلمين، أنظر ويليام داريمبل، «داخل المدارس»، ***نيويورك ريفيو أوف بوكس***، ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥؛ وماكس رودنبيك، «الحقيقة حول الجهاد» ***نيويورك ريفيو أوف بوكس*** ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(١٤) التجمع المسيحي لنشر البيانات الصحفية الأميركية، ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣. أخذ في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، من www.cc.org/becomeinformed؛ شبكة الإذاعة المسيحية، جون واج، «تجاهل خريطة طريق الله للأرض المقدسة»، أخذ في ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٣ من www.Cbn.org/

cbnnews ؛ *برنامج ٦٠ دقيقة* ، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ ، أخذ في ٩ منه من www.cbsnews.com. بيتر بوير ، «الخيمة الكبيرة» ، *نيويوركر* ، ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ .

(١٥) خدمة كتاب أحداث إنسانية . أخذ في ٢٤ نيسان ٢٠٠٦ من

. www.hebookservice.com/products

(١٦) موقع ديك تشيني على الانترنت كان مع موقع الرئيس وهو www.whitehouse.gov . كما في صيف ٢٠٠٦ . الموقع الأكمل لوزارة الدفاع هو www.defenselink.mil/speeches .

(١٧) «الدفاع عن الحرية ودفعها قدما : ندوة» ، *كومنتري* ١٢٠ (٤)تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ .

(١٨) ويكلي ستاندرد ، ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٦ .

(١٩) بيرمان ، «*الإرهاب والليبرالية*» ، المرجع المذكور أعلاه ، ص ١٦٦-١٦٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، ٨٤ وما بعدها .

(٢١) بول بيرمان ، «*السلطة والمثاليون : أو شغف جوسكا فيشر وما بعده*» . بروكلين ، نيويورك : مطبعة سوفت سكل ، ٢٠٠٥ .

(٢٢) بيرمان ، «*الإرهاب والليبرالية*» ، المرجع المذكور سابقا ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٩ .

(٢٣) بيرمان في «الدفاع عن الحرية ودفعها قدما : ندوة» ، *كومنتري* ١٢٠ (٤) ، تشرين الثاني ٢٠٠٤ .

(٢٤) روبرت جاي ليفتون ، «*أعراض مرض القوة العظمى : مواجهة أميركا المصيرية مع العالم*» نيويورك : مطبعة ثندر ماوس، ٢٠٠٣ ، ١ .

(٢٥) بيرمان «*الإرهاب والليبرالية*» المرجع المذكور أعلاه ، ١٨٣ ، ١٩٥ .

(٢٦) بيرمان ، «ما الذي يعرفه لنكولن عن الحرب» ، *نيو ريببلك* ، ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٣ .

(٢٧) بيرمان ، «لم يعد جديدا» ، *نيويورك تايمز* ، ٢٦ آذار ٢٠٠٦ .

(٢٨) توماس كوشمان ، «*مسألة مبدأ : الحجج الإنسانية لحرب العراق*» . بيركلي أند لوس أنجيلس : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ٢٠٠٥ ، مقدمة .

(٢٩) المرجع السابق ، ٤ ، ٢ .

(٣٠) المرجع السابق ، ٦ ، ٤ ، ٢٢ .

(٣١) دافيد فروم وريتشارد بيرل ، «*نهاية للشر : كيف نربح الحرب على الإرهاب*» . نيويورك : راندوم هاوس ، ٢٠٠٣ ، ٤١ ، ٩ .

(٣٢) المرجع السابق ، ٢٧٦ وما بعدها .

(٣٣ المرجع السابق ، ٤ ، ٤٨ ، ٨٢ ، الفصل ٤ ، ١٦١ .

(٣٤) المرجع السابق ١٧١وما بعدها .

(٣٥) المرجع السابق ، عن الديمقراطية ١٥٨ وما بعدها ؛ عن عمليات التطهير ، الفصل ٧ ، ص ٣٧ . أيضا بن واتنبيرج في خزان أفكار «بي ب أس» ، «ريتشارد بيرل : صنع محافظ جديد» ، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ .

(٣٦) المرجع السابق ، ٢٧٩ .

(٣٧) المرجع السابق ، حول كون الشخص ضعيفا ٤ ، ١٢ ؛ وكونه غير وطني ، ١٥ ؛ وعن كونه «متراخ متعدد الثقافات» ، ٩٣ ؛ وعن أنه متعامل مع الأوروبيين ٢٤٥ وما بعدها ؛ وعن الاتهام بمعاداة السامية ، ص ١٩٠ .

(٣٨) تشارلز كراوذامر ، «الواقعية الديمقراطية : سياسة خارجية أميركية لعالم أحادي القطب» . واشنطن العاصمة : معهد أميركان انتربرايز للسياسة الخارجية ، ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٤ . أنظر أيضا كراوذامر ، «لحظة أحادية القطب» فورين أفيرز ٧٠ (٥) ، شتاء ١٩٩١ ؛ «إعادة النظر في لحظة أحادية القطب» ، ***ناشينال إنترست*** ، شتاء ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

(٣٩) تشارلز كراوذامر ، «دفاعا عن الواقعية الديمقراطية» ، ***ناشينال إنترست*** ، خريف ٢٠٠٤ . أيضا فرانسيس فوكوياما ، «لحظة المحافظين الجدد» ، ***ناشينال إنترست*** ، صيف ٢٠٠٤ .

(٤٠) كراوذامر ، المرجع المذكور أعلاه ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٤ .

(٤١) كراوذامر ، المرجع المذكور أعلاه ، خريف ٢٠٠٤ .

(٤٢) فوكوياما ، : «رسالة إلى المحرر» ، ***ناشينال إنترست*** ، شتاء ٢٠٠٤ ؛ كراوذامر ، «رسالة إلى المحرر» ، ***ناشينال إنترست*** ، ربيع ٢٠٠٥ .

(٤٣) ***ويكلي ستاندرد*** ، ١٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ .

(٤٤) ***ويكلي ستاندرد*** ، ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣ .

(٤٥) ***ويكلي ستاندرد*** ، ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٦ .

(٤٦) ***ويكلي ستاندرد*** ، ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦

(٤٧) ***ويكلي ستاندرد*** ، ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ .

(٤٨) ***ويكلي ستاندرد*** ، ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ .

(٤٩) مايكل ليدن ، ***ناشينال ريفيو أون لاين*** ، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ .

(٥٠) مايكل ليدن ، «***الحرب ضد سادة الإرهاب : لماذا حدثت ، وأين نحن الآن ، وكيف ننتصر فيها***» . نيويورك : مطبعة سان مارتن ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١٢ .

(٥١) باتريك بيوكانن ، «حرب من؟» ***صحيفة اميركان كونسيرفاتف*** ، ٢٤ مارس/ آذار ٢٠٠٣ .

(٥٢) أنظر ستيفن م . والت وجون جي . ميرشايمر ، «***اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية***» ، ورقة عمل في مدرسة كيندي للحكم ، جامعة هارفارد ، RRWP06-110 ، آذار ٢٠٠٦ ؛ توني سميث ، «ارتباطات خارجية : قوة المجموعات العرقية على صنع السياسة الخارجية الأميركية» . كمبريدج ، ماساشوستس : مطبعة جامعة هارفارد ، ٢٠٠٠ ، الفصل ١ ، ٤ . مايكل ماسنج ، «الحقيقة حول اللوبي الإسرائيلي» ، ***نيويورك ريڤيو أوف بوكس*** ، ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ ؛ «هل يملك اللوبي الإسرائيلي الكثير من السلطة؟» مائدة مستديرة في فورين بوليسي ، تموز- آب/ يوليو-أغسطس ٢٠٠٦ . أربيه نثير ، «الهجوم على هيومان رايتس ووتش» ، ***نيويورك ريڤيو أوف بوكس*** ، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ . توني جوت ، «حمقى بوش المفيدون» ***لندن ريڤيو أوف بوكس*** ، ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ .

(٥٣) أناتول ليفين ، «***أميركا على صواب أم خطأ : تحليل للوطنية الأميركية***» . نيويورك : مطبعة جامعة أكسفورد ، الفصل ٦ ؛ ***جوديث أ . كلنجهوفر*** ، «***فيتنام*** ، ***واليهود*** ، والشرق الأوسط» . نيويورك : مطبعة سان مارتن ، ١٩٩٩ .

(٥٤) ريتشارد بيرل وآخرون ، «انفصال نظيف : استراتيجية جديدة لتأمين البلاد» ، معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة» ، القدس وواشنطن ، ١٩٩٦ ؛ روبرت كاجان ووليام كريستول/ «ضوء أخضر لإسرائيل» ، ***ويكلي ستاندرد*** ، ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠١ . ستيفن هالبر وجوناثان كلارك ، «***أميركا وحدها : المحافظون الجدد والنظام العالمي***» . نيويورك : مطبعة جامعة كمبريدج ، ٢٠٠٤ ، ١٠٣ وما بعدها .

A PACT WITH THE DEVIL

سياسة
POLITICS

حلف مع الشيطان

سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي



◆ الساعون إلى استخدام القوّة العسكريّة الأميركيّة لنشر القيم الديمقراطيّة الأميركيّة - مع المحافظين الوطنيّين في حملة « مقدّسة » من الحرب والعدوان خانوا فيها مبادئهم نفسها . كتاب (حلف مع الشيطان) هو وثيقة اتّهام ضدّ حرب العراق والليبراليّون والمحافظون من دعاة الحرب .

رونالد ستيل ، أستاذ العلاقات الدوليّة / جامعة جنوب كاليفورنيا

◆ في إطار هذا الهجوم التحريضيّ العنيف ، يهاجم سميث عمليًا كلّ شخص يكتب عن سياسة الولايات المتّحدة الخارجيّة اليوم ، وقد ينتهي كتاب (حلف مع الشيطان) لأن يصبح أكثر الكتب الجاري الحديث عنها هذا العام والأكثر عرضة للخلاف .

دافيد فورمكين ، أستاذ العلاقات الدوليّة / جامعة بوسطن

◆ عرض يفرض نفسه ، وإدانة قاسية للتجاوزات الأيديولوجيّة الّتي أخرجت سياسة الولايات المتّحدة الخارجيّة عن مسارها بشكل مرعب . ولا يوفّر سميث في انتقاده لا الليبراليّين ، ولا المحافظين في أثناء كشفه للأصول الفكريّة للتحوّل الأميركيّ الإمبرياليّ .

تشارلز آ. كوبشان ، جامعة جورج تاون ومجلس العلاقات الخارجيّة ، مؤلّف كتاب « نهاية الحقبة الأميركيّة »

◆ هذا كتاب مهمّ ومثير لقلق عميق . يدرس بعناية مذهب بوش ويبيّن أنّ أصوله لا تكمن في تطرّف المحافظين الجدد ، بل في الفكر السياسيّ الليبراليّ الّذي هو عماد الفكر والتاريخ الأميركيّين . ويجادل سميث بشكل مقنع بأنّ تفاؤل الليبراليّة وإيمانها بالديمقراطيّة وتوقّع التقدّم ، قد ترافق مع الخوف من الإرهاب ومع تزايد القوّة الأميركيّة لتفرز سياسات مثاليّة غير قابلة للتطبيق قوّضت قيمنا في الداخل والخارج .

روبرت جيرفيس ، أستاذ كرسيّ أدلاي ستيفنسون للسياسة الدوليّة / جامعة كولومبيا

◆ (حلف مع الشيطان) كتاب رائع وعلميّ ومثير لقلق عميق . لقد بات من الواضح أنّ المحافظين الجدد وأفكارهم الحمقاء قد أوقعت ضررًا بالغًا بمكانة أميركا الدوليّة . لكنّ سميث يبيّن أن الليبراليّين الدوليّين - الّذين تضمّ صفوفهم العديد من الديمقراطيّين البارزين - يتحمّلون قدرًا كبيرًا من اللوم على الفشل الذريع في العراق وإخفاقات السياسة الخارجيّة الأميركيّة الأخرى . ويبيّن هذا العمل المتبصّر والمشوب بالعاطفة ضرورة التخفيف من غلواء المثل الليبراليّة الأميركيّة بالواقعيّة وبتقييم واضح لما تستطيع الولايات المتحدة عمله وما لا تستطيع .

ستيفن م. والت ، أستاذ كرسيّ روبرت ورنيه بلفر للشؤون الدوليّة ، كليّة جون كينيدي للحكم / جامعة هارفارد

ISBN 978-9953-36-344-7

9 789953 363448

